عودة

دولة فلسطين المستقلة !

2023

توثيق وتعليق . . دكتور علي السلمي

تقديم . . دكتور وحيد عبد المجيـــــد

الجزء الرابع من سلسلة كتبي عن "النكبة العربية الكبرى"

(alisalmi.com) النكبة العربية الكبرى وضياع فلسطين –توثيق وتعليق ذكور علي السلمي – موقع الذكور علي السلمي

(alisalmi.com) ذكور علي السلمي – مقاومة أسطورية لاسعادة فلسطين الأبية – توثيق وتع – موقع الذكور علي السلمي

(alisalmi.com) ذكور علي السلمي – وانتصرت غزة . . . كيف ومتى – موقع الذكور علي السلمي!

المحتويات

الفصل	الموضوعات	الصفحة
الأول	تقديم دكتور وحيد عبد المجيد	4
الثاني	لإقامة دولة فلسطين المستقلة . . تجب الخروج من المشهد الحالي !	14
الثالث	10 كتب عن القضية الفلسطينية	137
الرابع	مقومات الدولة المستقلة	169
الخامس	العدوان الصهيوني يعرقل إقامة دولة فلسطين المستقلة	181
خاتمة	فلسطين . . دائما	246

الفصل الأول

تقديم

دكتور وحيد عبد المجيد

1. مشاهد من "المورستان" الصهيوني

13 ديسمبر 2023

تُستخدم كلمة مورستان للإشارة إلى مكان احتجاز المرضى باضطرابات عقلية ونفسية، مثلها في ذلك مثل العصفورية والسرايا الصفرا وكلمات أخرى ارتبط كل منها بظرفٍ تاريخي معين. وكلمة مورستان اشتقاقٌ "شعبي" شائع في بعض البلدان العربية من كلمة بيمارستان الفارسية التي تعنى مستشفي. ما تحدث في إسرائيل منذ صدمة 7 أكتوبر يدلُ على حالة ذهان اكتئابي وانفصامي معًا من النوع الذى يصبحُ فيه المريض شديد الخطر ويتعين عزله. ومن أبرز تجليات هذه الحالة في الأيام الأخيرة اعتقال قوات

الاحتلال عشرات الشباب من مدرسة لجأوا إليها في مخيم جباليا شمال القطاع، وتصويرهم شبه عرايا ومعصوبي الأعين. يؤكد هذا المشهد صحة القول إن من الصدمات ما يُذهِبُ العقل، أو يُصيبُ بالذهان. فشلت قوات الاحتلال لأكثر من شهرين في أسر مجموعة من مقاتلي المقاومة تكفي لصناعة صورة تُسهم في تقليل العار الناتج من أسر مجموعات ضخمة من جنودهم في 7 أكتوبر، فصنعوا مشهد المدنيين المعتقلين، وبينهم صحفي يُراسل إحدى محطات التليفزيون. مشهدٌ دالٌ على حالة ذهان مُتأخرة تدفع المريض إلى العيش في أوهامه التي يتخيل أنها حقيقة. فقد توهم صانعو المشهد أنهم اسروا مُقاتلين مثلما أُسر جنودهم. ليس كل ما يزعمه مرضى الذهان أكاذيب بالمعنى الذي يعرفه الأسوياء. كثيرٌ مما يدعونه هلاوس تتمظهر في رؤية أشياء لا يراها الآخرون، وسماع أصوات لا وجود لها، إلى جانب فيضٍ من الأوهام، وفقد الاتصال بالواقع، لأن هذا مرضٌ يُعَطِلُ الوظائف الذهنية الطبيعية. خذ مثلًا ادعاء أن مستشفي الشفاء ليس مركزًا للعلاج، بل هو مركز قيادة حركة حماس وقاعدة عسكرية كبيرة، والإصرار الشديد على أنهم رأوا فيه كل هذا بعد أن اقتحموه وشاهد العالم أنه ليس إلا مستشفي، ثم الانتقام من المرضى كما لو أنهم قادةُ المقاومة. وهذه حالةٌ جد خطيرة على المنطقة والعالم كله لو يعلمون. شخص واحد مريض بالذهان يكون خطرًا على كل من حوله، وعلى نفسه أيضًا، فما بالك بأعدادٍ غفيرة من المصابين به في كيان تحول إلى "مورسنان"!

2. ببغاوات كلُهم!

14 ديسمبر 2023

صاروا ببغاوات أو كادوا. أصواتُ معظم السياسيين في الدول الغربية الآن ليست إلا صدى لما يقوله الصهاينة. يُرددون كلامهم بشكلٍ حرفي تقريبًا، ولكنهم يفتقرون إلى الحساسية التي يتميزُ بها بعض أنواع الببغاوات وتتفوق فيها على كثير من البشر في هذا الزمن. يُساندون الإجرام المتزايد في قطاع غزة،

وتتطابق مواقفهم مع من يُرددون أصواتهم. تسمع كلا منهم، إذا تحدث، يقول إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها والقضاء على المقاومة بأقل ضرر للمدنيين في قطاع غزة. ويستمرون في ترديد هذا الهُراء، وهم يتابعون مقتلة للبشر وغيرهم من الكائنات الحية، وتدميرًا رهيبًا للبنية التحتية والمساكن ومعها مختلف مقومات الحياة.

ولهذا، ما كان الأمر ليختلف لو أن خيرت فيلدرز زعيم الحزب اليميني الأكثر راديكالية في هولندا نجح في تشكيل ائتلاف حكومي بعد حصول حزبه على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات العامة الأخيرة (37 مقعدًا من أصل 150). ولكنه فشل، بعد كشف فضيحة تورط فيها مرشحه لقيادة الائتلاف الجديد خوم فان شترين وتنحيه عن هذه المهنة، في الوقت الذي كان رونالد بالسترك أحد قادة حزب العمل (اليسار الأخضر) قد حصل على دعمٍ واسع من معظم الأحزاب المُمثلة في البرلمان المُنتخب، وكُلف بتشكيل الائتلاف الجديد. وهو يقدم نفسه بوصفه عابرًا للأحزاب، وليس ممثلا لحزبه الذي حصل تحالفه مع حزب الشعب الديمقراطي على 24 مقعدًا فقط.

لم يفشل فيلدرز في محاولته تشكيل ائتلاف يرأسه سياسي اختاره ليكون هو زعيمه الفعلي بسبب موقفه تجاه الجرائم المهولة في غزة. فهو، وقادةُ حزبه الذي بات رقمًا صعبًا في المعادلة السياسية الهولندية منذ تأسيسه عام 2006، يُرددون بدورهم ما يسمعونه من الصهاينة. ولا يزيدون عليه إلا إفصاحًا عن رفض حل الدولتين، الذي أصبح شعارًا خاويًا، والاعتراض على إقامة دولة فلسطينية مستقلة. بيغاوات جيعهم، سواء رددوا الصوت الصهيوني كاملا أو أنقصوا منه ما لم تعد ثمة حاجة إلى ترديده إلا على سبيل السعي الفاشل لتجميل قُبح لا حدود له. بيغاواتُ الغرب كلُهم في هذا القُبح سواء.

3. العدوان الثلاثي الثاني

16 ديسمبر 2023

تغير العالم كثيرًا جدًا بين عامي 1956 و2023 . ورغم ذلك لم تختلف الثقافة الاستعمارية العنصرية التي كانت وراء العدوان الثلاثي على مصر في 1956، ثم على فلسطين في 2023 . يجوز القول الآن بثقةٍ إن العدوان الهمجي على قطاع غزة ثلاثي، وليس إسرائيليًا فقط. بريطانيا طرف مباشر فيه منذ البداية، وليس عندما أرسلت طائرة التجسس الأحدث في العالم، وكذلك أمريكا التي لا تخجل رئيسها من انتمائه الصهيوني الفج، ووزير خارجيتها الذي وصل تبجحه إلى حد إعلاء انتمائه الديني على الوطني، دون أن تحاسبه هو ورئيسه أحدٌ في دولةٍ تفقد الآن ما كان باقيًا في ريعٍ كونها المليء.

الدولة العظمى الأولى ودولة كبرى وكيان مُدجَج بالأسلحة في عدوانٍ على غزة التي تقل مساحتها عن 3% من فلسطين التاريخية، وعن 10% من الأراضي المحتلة 1967 . عدوان ثلاثي ثانٍ كامل الأركان.

الفرق بين العدوانين هو أن إسرائيل التي كانت الطرف الثالث في 1956 صارت الأول في 2023، فيما تحولت فرنسا من معتدٍ بشكلٍ مباشر إلى مُساند قوي للعدوان. بريطانيا، التي لم يفلح تراكم أفكار النحر في تهذيب نزعتها الاستعمارية الإجرامية، هي الثابت في العدوانين.

أما الفرق الأهم فهو أن الكيان الصهيوني كان ضعيفًا في 1956، وأن بريطانيا وفرنسا كانتا في طور الهبوط من صدارة النظام العالمي إلى مرتبة أقل، بينما كانت أمريكا وروسيا السوفيتية صاعدتين إلى قمته. وكانت لكلٍ منهما مصلحة في إظهار قوتها، فاتخذت موسكو موقفًا حازمًا ضد العدوان، فيما مارست واشنطن ضغوطًا لوقف إطلاق النار. اختلفت دوافع موسكو وواشنطن، ولكنهما أوقفا العدوان كلٌ بطريقتها . واشنطن اليوم في قلب العدوان، وهي التي تمنع وقفه، فيما صارت روسيا أقرب

إلى قوةٍ إقليمية لا يعنيها الآن غير استثمار نتائج تراجع دعم الولايات المتحدة لأوكرانيا بعد أن صارت الأولوية لإسرائيل.

قاومت مصر عدوان 1956 وصمدت، وتواجه المقاومة الفلسطينية عدوان 2023 ونأمل أن تصمد حتى النهاية. ما تسعى إليه المقاومة اليوم هو ما قاتلت مصر من أجله وحقّقته في 1956، وهو ما نبقى معه غدًا.

4. حين يكون الصمود نصرًا

17 ديسمبر 2023

هل كان ممكنًا أن تُسَلِّمَ مصر عندما هددتها بريطانيا وفرنسا عقب إعلان تأميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مساهمة وطنية؟ وهل كان واردًا أن يُلغى قرار التأميم أو يؤجل بناءً على تهديد الأعداء ونصائح بعض الأصدقاء؟ ثم ألم يكن الأفضل ألا تُقدِمَ مصر على تلك "المغامرة"، وتُقَرِّر استعادة حقها في قناتها المحفورة على أرضها بأيدي أبنائها وأرواحهم؟ أسئلة نُستعيدها الآن في أجواء العدوان الهمجي على غزة. فقد اعتبر البعض حينذاك قرار التأميم مخاطرةً خطيرة، مثلما يُعد البعض قرار هجوم 7 أكتوبر مغامرةً غير محسوبة؟

يغفل هؤلاء مثلما تجاهل أولئك أن هناك عوامل غير مادية تُسهم في اتخاذ قرارات كبرى، مثل الإرادة والروح الوطنية والإيمان بالحق والإصرار على استعادته. ولهذا لم يكن ممكنًا أن يُتخذ قرارا 26 يوليو 1956 و7 أكتوبر 2023 لو أنهما أُخضعا للحسابات الرقمية وحدها. وما كان للتاريخ، في حالة عدم اتخاذها خوفًا وخنوعًا، أن يضيف في صفحاته درسًا كبيرًا عبر صمود مصر في 1956، ودرسًا آخر من واقع صمود الشعب الفلسطيني الآن أيا تكن النتائج العسكرية لمقاومته.

قدم المصريون في 1956 درسًا بليغًا في المقاومة والصمود منذ أن خرج عددٌ غفيرٌ منهم إلى الشوارع احتفالاً بتأميم القناة، وحتى أثمر صمودهم انسحاب القوات المعتدية بعد قتال بطولي. لم يتراجع من كانوا في انتظار استعادة سيادتهم الوطنية عندما تعالت أصوات التهديد مُنذرة بعدوانٍ رغم أنهم كانوا يعرفون تمامًا قوة أعدائهم.

ويُقدم الفلسطينيون في 2023 درسًا آخر في الاتجاه نفسه رغم أن همجية المُعتدين تفوق ما كانت عليه في 1956 أضعافًا، وفي غياب أي سندٍ دولي لهم بعد أن تراجعت روسيا ولم يعد في إمكانها سوى المساندة اللفظية، وما دامت الصين مستمرةً في سياسة النفس الطويل – البطيء.

لم يكن الحديث عن نص مصري في 1956 من صنع الأوهام. فالصمود في حالة اختلال فادح في ميزان القوى العسكرية هو نص لما بعده. وهذا ما تسعى إليه المقاومة الفلسطينية الآن، ونأمل أن تتمكن من تحقيقه.

5. بين 1948 و 2023

18 ديسمبر 2023

صمودُ أسطوري بأكثر ما في هذا الوصف من معنى. صمود إزاء جرائم رهيبة تُرتكب يوميًا، وقتل متواصل وتدمير مستمر. وثبات رغم فقد البيوت، والبحث عن مأوى قد يكون في العراء، وصعوبة الحصول على غذاء وماء، وانتظار ساعات لدخول الحمام في إحدى المدارس التي لم تُهدم بعد. هذا الوضع ليس جديدًا تمامًا. عاشه الفلسطينيون الذين هُجروا من ديارهم إلى قطاع غزة في النكبة الأولى 1948. ويعرفه أبناؤهم وأحفادهم عبر حكايات سمعوها، وما زالوا، من آبائهم وأجدادهم.

يعتمدُ هذا المستوى من الصمود على حب جارف للوطن وإيمان عميق بالله واستعداد كامل للتضحية، واقتناع بأن الأجيال الحالية ليست أضعف من سابقاتها التي صمدت عقب تهجيرها إلى القطاع عقب النكبة الأولى.

كانوا أكثر من ثلاثمائة ألف وجدوا أنفسهم مُرغمين على العيش في منطقة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة. لا مساكن، ولا عمل، ولا مصدر رزق أو غذاء أو ماء. عاشوا في خيام مهترئة، ثم أكواخ بدأت وكالة الأونروا في بنائها عقب تأسيسها في مايو 1950. وتقاسموا غذاءً شحيحًا أبقاهم بالكاد على قيد الحياة، وماءً كانوا يحصلون عليه من آبار، ثم من حنفيات عامة أقامتها الوكالة.

لم يقل هذا البؤس إلا بعد البدء في بناء مخيمات كبيرة تضم منازل انتقل إليها بعضهم، فيما رفض آخرون في البداية ترك أكواخهم لتمسكهم بالعودة حتى أدركوا أن السكن في منازل لا يعني تفريطًا في هذا الحق. واعتمدوا على معونات الوكالة التي كانت في البداية ضئيلة للغاية. وسعى بعضهم للعمل في منشآتها، ثم استصلاح أراض وزراعتها زيتونًا وحبوبًا وخضيات.

صار عدد سكان هذه المخيمات الآن أكثر من مليون ونصف المليون، وتوزع أكثر من نصف مليون آخرين من أبنائهم في مدن القطاع. وجاء معظم المقاومين في مختلف الفصائل منهم، ومن نظائرهم في مخيمات الضفة. بدأت المقاومة في غزة مبكرًا بعيد احتلالها عام 1967 من خلال مجموعات صغيرة ارتبط معظمها بحركة «فتح» في عزها. وحين يُعرف هذا التاريخ لا يُستغرب الصمود الأسطوري الذي يُعلِمُ من لم يتعلم معاني العزة والكرامة والانتماء الوطني.

6. روايتان لهجوم 7 أكتوبر

19 ديسمبر 2023

ستبقى خطةُ الهجوم العسكري الذي شنته المقاومة الفلسطينية وفاجأت إسرائيل، موضعًا للنقاش حول جوانبها المختلفة، خاصةً كيفية الإعداد لهذا الهجوم المُتقن. وتُثار في هذا النقاش، وما يتخلله من جدالات، أسئلةٌ عدة لعل من أهمها السؤال عما إذا كان الهجوم حدث استباقًا لعدوانٍ إسرائيل كان قيد الإعداد، أم سعيًا إلى إعادة قضية فلسطين إلى صدارة الاهتمام العالمي بعد أن صارت نسيًا منسيًا أو كادت.

وعندما نتأمل المشهد عشية ذلك الهجوم، نجد أن رواية الهجوم الاستباقي تفتقر إلى شواهد كافية. طبيعة الهجوم ودقته تفيدان بأن الإعداد له استغرق فترةً طويلة، وأن قيادة حركة حماس استفادت من خبرة حرب 1973, واعتمدت خطةً للخداع فوجهت رسائل متعددة ومتنوعة أفادت بأنها معنيةٌ بتحسين الأوضاع في القطاع، وليس خوض مواجهة جديدة. وكان السماح بزيادة عدد العمال الغزيين في إسرائيل إلى نحو 18 ألفًا مؤشرًا إلى ابتلاع الطُعم. ولكن الرسالة الأكثر تأثيرًا كانت امتناع كتائب القسام عن الانضمام إلى سرايا القدس في معركة الأيام الخمسة في مايو الماضي التي بدأت بضربةٍ صاروخية ضد إسرائيل ردًا على استهداف بعض قادة حركة الجهاد في الضفة الغربية. فقد أكدت حركة حماس بمشاركةٍ شكلية من خلال الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية.

وكثيرةٌ الدلائل على أن خطة الخداع حققت نجاحًا كبيرًا، وأتاحت فرصةً للإعداد للهجوم في هدوء، وجمع معلومات دقيقة عن القواعد العسكرية في منطقة غلاف غزة، ومباغتة القوات الموجودة بها، وهي في حالة استرخاء، بعد أن قللت قيادة جيش الاحتلال أهمية معلومات استخباراتية عن رصد تحركات في القطاع قبيل الهجوم، واعتبرتها أعمالاً روتينية.

والأرجح أن هدف الهجوم كان "محض عسكري"، وأنه استهدف فرقة غزة العسكرية (الفرقة 143 فاير فوكس)، والوحدة 8200 (أدريم) المتخصصة في شؤون التجسس بما في ذلك تجنيد عملاء في غزة، إلى جانب مقر جهاز الأمن الداخلي شاباك في قاعدة تسريم العسكرية.

ولكن ربما كان إنجاز الأهداف العسكرية المُحدَّدة بسهولةٍ وسرعةٍ لم تكونا متوقعتين هو ما دفع المقاومين المُهاجمين إلى دخول المستوطنات، والسيطرة على بعضها وأسر مدنيين منها.

7.من 1987 إلى 2023

20 ديسمبر 2023

في مثل هذه الأيام قبل 36 عاماً كان بعض قادة المقاومة الفلسطينية الحاليين في قطاع غزة والضفة الغربية، وكثير من المقاتلين في مختلف الفصائل، يتلمسون خطواتهم الأولى في مواجهة الاحتلال. أطفالٌ وصبيةٌ صغارٌ حين تقدموا الصفوف خلال الانتفاضة الأولى التي بدأت في ديسمبر 1987 وبقي بعض تجلياتها مستمراً حتى 1993 حين وُقِّع اتفاق أوسلو.

عُرف الأصغر سنًا منهم حينذاك بأطفال الحجارة. فرضت بطولاتُهم على معظم وسائل الإعلام الغربية متابعتها عن كثب بمهنيةٍ نادرةٍ في تاريخها حين يتعلق الأمر بفلسطين وقضيتها. كانوا قد شبوا لتوهم فأدركوا أن الاحتلال الذي يغتصب وطنهم ويجثم على صدورهم هو الأبشعُ والأكثر انحطاطًا في تاريخ الظاهرة الاستعمارية.

اختار كثيرٌ ممن لم يُستشهدوا منهم طريق النضال في السنوات التالية وصولاً إلى مواقع متقدمة في فصائل المقاومة التي واصلت هذا الطريق. وبينهم أبطالٌ يُدافعون الآن ومنذ أكثر من شهرين عن مخيم جباليا الذي انطلقت منه الانتفاضة الأولى، وعرفوا فيه طريقهم إلى مقاومة الاحتلال حين كانوا صغارًا.

هو أكبر مخيمات القطاع وأقدمها، إذ أُنشئ عام 1948 قرب أقصى شمال قطاع غزة وجنوب بلدة بيت لاهيا. سكنه مهجرون اغتصب الصهاينة بيوتهم في عدة مدنٍ وبلداتٍ مثل يافا واللد، والمجدل، وأسدود، وغيرها. ويُعد أبناؤه من أكثر الفلسطينيين تعليمًا. وكان فيه، وفي مدينة جباليا عموماً، أكثر من 20 من مدارس وكالة الأونروا التي دُمرت بفعل القصف الهمجي البشع في الأسابيع الأخيرة.

صار هذا المخيم، والمناطق المجاورة له في مدينة جباليا شمال القطاع، من أهم معاقل المقاومة. جباليا البلد والمخيم والفالوجا أسماءُ صار كل من يتابع وقائع ملحمة المقاومة الراهنة في القطاع يعرفُها.

ولأنها مقاومةُ ولادة تكبر وتتوسع رغم جرائم قوات الاحتلال الهمجي التي لا تتوقف، يلتحم الآن جيلُ الانتفاضة ذاك بجيل الحصار الذي وُلد أو نشأ أبناؤه في القطاع بعد أن صار والسجن سواء، بينما يستعد أطفالُ وصيةُ في جيل الأسطورة التي تُكتبُ صفحاتُها منذ 7 أكتوبر للالتحاق بهما. مقاومةُ لن تنتهي إلا باسترداد الحق السليب.

الفصل الثاني

لإقامة دولة فلسطين المستقلة . . .

تجب الخروج من المأزق الفلسطيني الحالي ! ! !

مقومات الدولة القوية

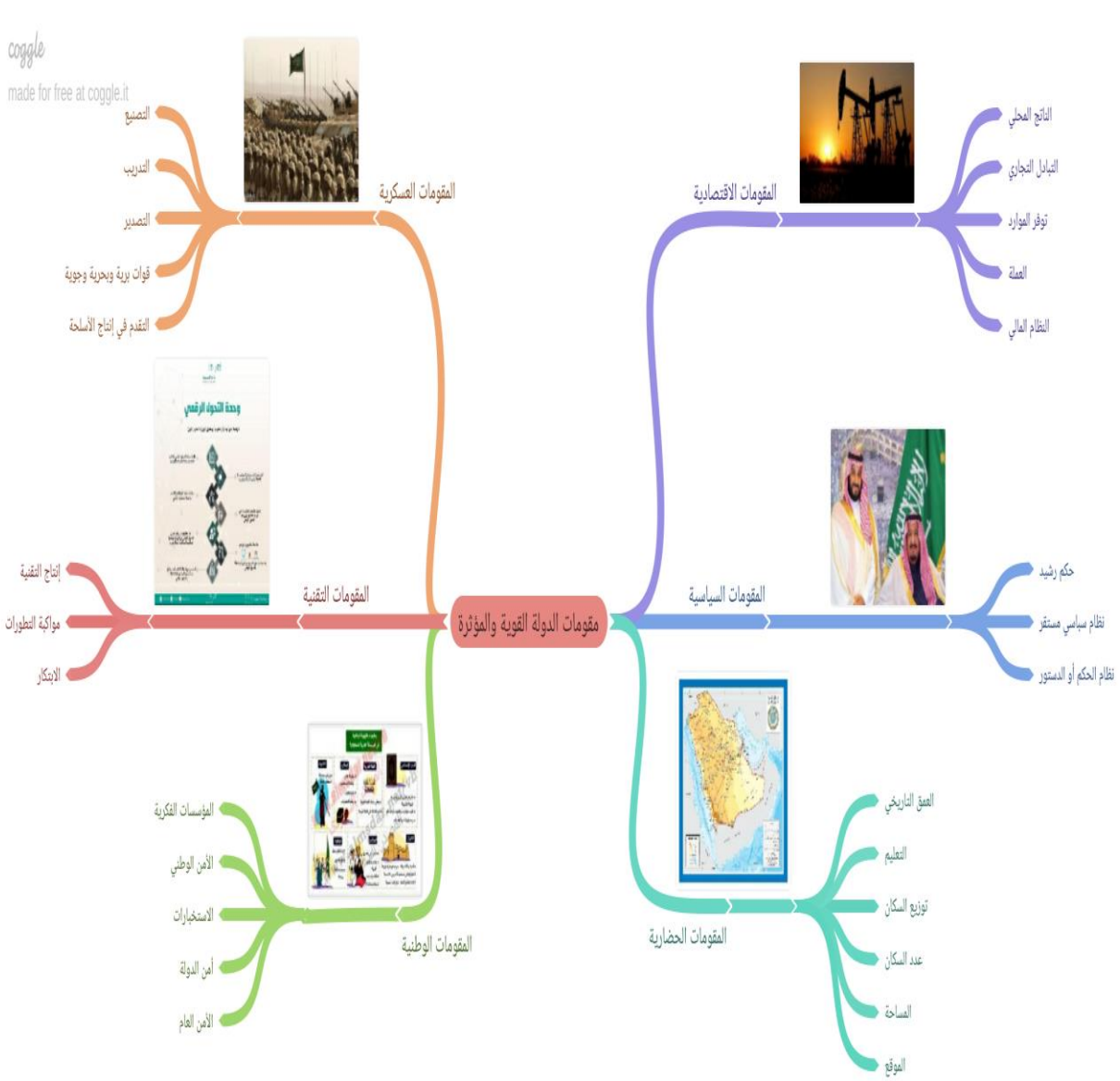

1. الخروج من المأزق الفلسطيني الحالي . . .بين الممكن والبلاغة الخطابية[1]

24/10/2016

في تاريخية المأزق أين المشكلة؟

المبادرات الممكنة

في الذكرى التاسعة والعشرين لانطلاقتها، قدم الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، الدكتور رمضان عبد الله شلح عشر نقاط تهدف إلى الخروج من المأزق الفلسطيني الحالي، مدرجا تلك النقاط في رسالة

[1] الخروج من المأزق الفلسطيني . . بين الممكن والبلاغة الخطابية | المعرفة | الجزيرة نت(aljazeera.net)

حركته إلى الشعب الفلسطيني في ذكراها، وهي الرسالة التي حملت عنوان "واجب التحرير، لا وهم السلطة."

هذا العنوان عالي الكثافة، يتضمن معالجة لتاريخية الأزمة الفلسطينية الذاتية، منذ أن انحرفت الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة حركة فتح عن سؤال التحرير، إلى سؤال الدولة والتمثيل، وهو الانحراف الذي آل بالمشروع النضالي الفلسطيني إلى أن تتحول السلطة الناتجة عن هذا الانحراف إلى عامل انقسام، وحاجز تحول دون قدرة الجماهير على مقاومة العدو.

في تاريخية المأزق

وبالعودة إلى فتح نفسها، فإننا نجدها في مطلع سبعينيات القرن الماضي –وقبل تبنيها لمشروع الحل المرحلي في العام 1974– تقول في بيان لها عن مشروع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة": إن هذا المشروع الوهمي يقصد به خلق انشقاقات بين صفوف الشعب الفلسطيني. كما أن هذا المشروع إن نفذ سيخلق كيانا هزيلا غير قادر على حماية نفسه، كما سيجعلنا نتنازل عن الأرض المحتلة قديما، ويكرس بشكل شرعي وجود إسرائيل."

إن جوهر النقاط التي طرحها الأمين العام لحركة الجهاد يتمثل في الدعوة لإلغاء اتفاق أوسلو فلسطينيا، وسحب اعتراف منظمة التحرير بالكيان الصهيوني، وإعادة بناء منظمة التحرير، وإعلان المرحلة الراهنة مرحلة تحرر وطني، وإلغاء الانقسام وتحقيق الوحدة".

ونجد فتح أيضا –في نص آخر– تقول عن ذلك المشروع، قبل أن تعود وتتبناه: "إن هذا الشعار [أي الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة]، تعبير عن مؤامرة صهيونية أميركية، تهدف إلى الحفاظ على وجود إسرائيل وإقامة منطقة عازلة تستخدم ممرا لدولة الاحتلال الصهيوني، كي تَنفذ إلى الأقطار العربية سياسيا واقتصاديا."

(النصان في كتاب "المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة سبتمبر/أيلول"، الصادر عن مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير، سنة 1971) .

لم تكن فتح إذن غافلة، ومنذ 45 عاما، عن مآلات مشروع الدولة الفلسطينية التي ينبه إليها شلح الآن، وهي اليوم لا تزيد عن كونها مجرد سلطة إدارية وأمنية، بلا أي أفق سياسي، وقد كفت تماما عن تقديم الوعود السياسية للفلسطينيين، وقد تنبأ بعض مفكري الثورة الفلسطينية في ذلك الوقت بالمآلات المحققة لهذا المشروع وكأنهم ينظرون إليها الآن.

لقد تنبأ المفكر الفلسطيني منير شفيق في العام 1972 بأن الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة ستكون كيانا هزيلا صوريا مجردا من كل مقومات الدولة المستقلة، ليقوم بمهمة تصفية القضية الفلسطينية، والثورة الفلسطينية، والاعتراف بـ "إسرائيل" ليكون لها بمثابة جسر اقتصادي وسياسي وثقافي إلى العالم العربي، والعازل العسكري لمصلحتها.

وستكون هذه الدولة – حسب ما تنبأ منير شفيق في العام 1972 – دولة مرتبطة بالعدو، تأخذ عنه مهمة جلد الشعب الفلسطيني واضطهاد ثواره بينما تترك له أخذ كل شيء . . مجردة من السلاح، ومرهونة إلى المساعدات العربية والأجنبية لصرف رواتب موظفيها!

(نبوءة منير شفيق في مقالته الموسومة بـ "لماذا يرفض الفلسطينيون مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 7، مارس/آذار 1972) .

أين المشكلة؟

لم تكن مشكلة فتح –ومنذ أن قررت تبني المشروع الذي سبق ووصفَه بما هو أعلاه– في ندرة الناصحين، أو في انعدام القدرة على التنبؤ، وليست مشكلتها اليوم في ضعف ملاحظة الوقائع التي أفضى إليها هذا المشروع، فهي حينما رفضته أول مرة فلأنه طرح بمعزل عنها، وهي وإذ عادت وتبنته فلأنها

رأت من بعد حرب العام 1973 فرصة لتحقيق الاعتراف الدولي بها، وقطع الطريق على التمثيل الأردني، أو القيادات البديلة من داخل الأرض المحتلة.

وهي وإذ تتمسك به اليوم، فليس لأنها غير مدركة لكونه انتهى في مكانه، وفقد القدرة على الارتقاء إلى أي صيغة سياسية أعلى منه، ولكن لأن الواقعية الفتحاوية شديدة الضيق، ولا تتعلق بمشروع وطني بقدر ما تتعلق بشهوة السلطة والتمثيل، فالمنطق السياسي الحاكم لفتح، أن السلطة إن لم تقمها، أو بقيادة متنفذة فيها، قامت بغيرها، وقد صار المنطق اليوم أشد تعقيدا بعدما صارت السلطة أمرا قائما ترتبط به المصالح والمغانم والسلطة الشخصية. ولكن هناك ما هو أكثر تعقيدا من نزعة التمثيل الفتحاوي، وارتباط فتح عضويا بمشروع السلطة الفلسطينية. "لا تكفي الدعوة لحل السلطة، وإلغاء اتفاق أوسلو، وإنما ينبغي أن يستند ذلك إلى رؤية واضحة لكيفية إدارة شأن الفلسطينيين، ومواجهة الاحتلال وإجراءاته، بل ومواجهة القوى الدولية والإقليمية، فمشروع السلطة لا يتعلق بإرادة فتح وقيادتها وحدها".

عودة إلى نقاط الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، فإن جوهرها يتمثل في الدعوة لإلغاء اتفاق أوسلو فلسطينيا، وسحب اعتراف منظمة التحرير بالكيان الصهيوني، وإعادة بناء منظمة التحرير، وإعلان المرحلة الراهنة مرحلة تحرر وطني، وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

ومن نافلة القول، إن تحقيق هذه النقاط لا يتعلق لا بحركة الجهاد الإسلامي، ولا بحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وإنما بقيادة حركة فتح الحالية، وقد أحسن الدكتور رمضان إذ سمى الأشياء بأسمائها، وأناط الموضوع كله بإرادة قيادة منظمة التحرير، وتحديدا الرئيس الحالي، وتجاوز بذلك اختزال الأزمة في الانقسام، والمساواة بين طرفيه.

فالسلطة مشروع فتح لا مشروع حماس، حتى لو دخلته حماس على قاعدة المرونة في التعاطي مع الوقائع التي فرضتها فتح، والطرف الذي يتمسك فلسطينيا بالتزاماته تجاه اتفاق أوسلو هو الطرف الحاكم في الضفة الغربية، وهو الطرف المعترَف به إقليميا ودوليا، بينما توقف الاحتلال تماما عن القيام بالتزاماته تجاه أوسلو، بل وألغى أوسلو فعليا بإعادة احتلاله للمناطق (أ) في الضفة الغربية.

والدكتور رمضان يَعلم أن أساس الانقسام متعلق بأصل وجود السلطة، التي ومنذ قيامها وهي تلاحق كوادر حركته وعناصرها، أي قبل فوز حماس بالانتخابات، وقبل الانقسام بطبيعة الاحتلال، و"الجهاد الإسلامي" لم تزل ملاحقة في الضفة الغربية كما أشار في كلمته التي طرح فيها نقاطه العشر، مع أنها ليست جزءا من الانقسام السلطوي، بينما على العكس من ذلك تماما، هي اليوم جزء أصيل من قاعدة المقاومة في غزة، والتي ما كان لها أن تقوم لولا انتفاضة الأقصى، ثم لولا حكومة حماس.

وطالما أن الأمر كذلك، فلا بد لأي موقف يسجل، أو مبادرة تقدم، أن توزن بالقسطاس المستقيم حين توزيع المسؤوليات، لأن المسؤولية الوطنية يفترض أن تكون مقدمة على الاعتبارات الحزبية، حتى لو اتهم صاحب الموقف بالانحياز إلى أحد طرفي الانقسام، كما كان في ردود الأفعال الصادرة عن بعض قيادات فتح على كلمة شلح.

صحيح، أن نقاط الدكتور العشر، ظلمت إذ حملت أكثر مما تحتمل، وَوصفت بما لم يدع صاحبها، فهو لم يصف ما قدمه إلا بأنه طرح نقاط لأجل "المساهمة في الخروج من المأزق الفلسطيني الراهن"، ولم يصفها بالمبادرة إلا بالقدر الذي تبناها فيها قيادة فتح، إذ قال: "لكن لا ننسى أن المبادرة باتجاه هذه الخطوات تبقى بالدرجة الأولى بيد الأخ أبو مازن."

ذلك صحيح، ولكن لو تعاملنا مع هذه النقاط، على أنها مبادرة وطنية جامعة، مطروحة للنقاش الوطني، فما هي الأفكار العملية، التي تعالج الواقع الفلسطيني، في اللحظة التالية لإلغاء اتفاق أوسلو، وسحب

اعتراف منظمة التحرير بـ "إسرائيل"، إذ لا يكفي إرجاء هذه الأفكار إلى حين إطلاق الحوار الوطني الشامل الذي دعت إليه نقاط الدكتور رمضان.

المبادرات الممكنة

لا تكفي الدعوة لحل السلطة، وإلغاء اتفاق أوسلو، وإنما ينبغي أن يستند ذلك إلى رؤية واضحة لكيفية إدارة شأن الفلسطينيين، ومواجهة الاحتلال وإجراءاته، بل ومواجهة القوى الدولية والإقليمية، فمشروع السلطة لا ينعلق بإرادة فتح وقيادتها وحدها.

"إن تنفيذ الأفكار الكبرى للخروج من المأزق الفلسطيني الراهن –ومع ضرورة طرحها بشكل متكرر– أكبر من قدرة الجهاد الإسلامي أو حماس، لأن مفاتيح رئيسة ليست بيد أي منهما، ولكن التكامل والتآزر بين الفصيلين المقاومين ممكن بقدر"

ولأن الأمر على هذا النحو، أي أنه مرتبط بفتح وقيادتها، ومتعلق بأسئلة ضخمة من قبيل مصالح ملايين الفلسطينيين، وردود فعل الاحتلال والأطراف المتعددة ذات الصلة بمشروع السلطة، فإن المبادرات الحقيقية، ينبغي أن تتجاوز تسجيل المواقف المقدر، إلى تقديم مبادرات جدية، تنطلق من القدرات الفعلية للفصائل الفلسطينية.

وأول ما ينبغي أن تقوم عليه هذه المبادرات أن تراجع الفصائل الفلسطينية، ولاسيما فصائل المقاومة أوضاعها الذاتية، وأن تستند إلى عوامل ذاتية في تعزيز صمودها ومقاومتها، ثم أن تسعى إلى التكامل فيما بينها، والتشارك في النهوض بالمسؤولية.

إن مجرد الدعوة، لا تلغي اتفاق أوسلو ولا تسحب اعتراف منظمة التحرير بـ "إسرائيل"، ولكن قاعدة المقاومة في قطاع غزة أمانة ومسؤولية لجميع فصائل المقاومة، والتآزر في حمل العبء المترتب على بناء

قاعدة مقاومة فيها ومواجهة الاحتلال انطلاقا منها في عدد من المواجهات والحروب واجب جميع فصائل المقاومة، ليس فقط حمل السلاح، ولكن بالنضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وذلك أمر ممكن بقدر، ولكن تحقيق أو تنفيذ الأفكار الكبرى للخروج من المأزق الفلسطيني الراهن، ومع ضرورة طرحها بشكل متكرر، أكبر من قدرة الجهاد الإسلامي أو حماس، لأن مفاتيح رئيسة ليست بيد أي منهما، ولكن التكامل والتآزر بين الفصيلين المقاومين ممكن بقدر، حين يتم تجاوز الحسابات الضيقة إلى ضرورة القيام بالواجب.

النقاط العشر

1. تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.
2. تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.
3. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.
4. إن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.
5. النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال. تناضل منظمة

التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

6. على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.
7. تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، كخطوة على طريق الوحدة الشاملة.
8. تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية والرجعية الإمبريالية.
9. على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي تخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.
10. على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي تخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

إسرائيل تعرض على أهل غزة مكافآت

للإدلاء بمعلومات عن قادة حماس!!!

2. 20عاما على اجتياح الضفة... كيف أنهت إسرائيل مظاهر السيادة وحلم الدولة الفلسطينية؟[2]

تدريجيا أعادت إسرائيل السيطرة على كامل الأراضي التي كانت خاضعة للسيطرة الفلسطينية، واستمرت في سيطرتها حتى اليوم، مع انغلاق بالأفق السياسي. وأسفر الاجتياح عن تدمير هائل في البنية التحتية بالضفة الغربية وقطاع غزة بعد استخدام الاحتلال طائرات "إف-16" في قصف أهداف فلسطينية بينها مقرات السلطة الفلسطينية.

إسرائيل شنت هجوما واسعا على الضفة الغربية بدأ في 29 مارس/آذار 2002 (الفرنسية)

2022/3/29

بعد توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993، ظن الفلسطينيون أنهم وضعوا أقدامهم على طريق الدولة المستقلة، فالاتفاق نص على مرحلة انتقالية مدتها 5 سنوات، لكنها انتهت ولم تقم الدولة، إنما استهدفت كل رمز للسيادة الفلسطينية باجتياح واسع للضفة بدأ في 29 مارس 2002.

---

[2] 20 عاما على اجتياح الضفة... كيف أنهت إسرائيل مظاهر السيادة وحلم الدولة الفلسطينية؟ | أخبار سياسة | الجزيرة نت(aljazeera.net)

ووقع اتفاق أوسلو، في حديقة البيت الأبيض بواشنطن، في حينه منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" ومثلها الرئيس الحالي محمود عباس، في حين مثل إسرائيل وزير خارجيتها آنذاك شيمون بيريز.

إنهاء المرحلة انتقالية

ونص الاتفاق على البدء بعد 3 سنوات في مفاوضات الوضع النهائي: القدس، المستوطنات، اللاجئين، الترتيبات الأمنية، الحدود. وأسفر عن 3 تصنيفات لأراضي الضفة الغربية:

"أ" وتمثل مراكز المدن، عدا القدس، وتخضع لسيطرة فلسطينية كاملة.

أما المنطقة "ب" فتخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية ومدنية فلسطينيـــــة.

ومنطقة "ج" تخضع لسيطرة إسرائيل الكاملة مع صلاحيات مدنية محدودة للسلطة الفلسطينية، وهذه تشكل نحو 61% من أراضي الضفة.

ونصت الاتفاقية على انسحاب إسرائيل تدريجياً من المدن الفلسطينية، على أن ينتهي الانسحاب في أبريل 1994، وتبدأ المرحلة الانتقالية وتستمر 5 سنوات، بعدها يكون إعلان الدولة.

لكن السقف الزماني انتهى، وفشلت بعدها مفاوضات جرت في كامب ديفيد عام 2000، في إحداث اختراق سياسي، فكانت ما عرفت بـ "انتفاضة الأقصى" التي أطلق شرارتها في حينه زعيم حزب الليكود المعارض أرييل شارون، باقتحامه للمسجد الأقصى في 28 سبتمبر 2000.

العام التالي، فاز شارون بالانتخابات وأصبح رئيسا للحكومة، وقاد اجتياحا عسكريا واسعا للأراضي الفلسطينية، بدأ باقتحام واسع لمدينة رام الله بالدبابات وتحت غطاء جوي كثيف في 29 مارس 2002.

دبابة إسرائيلية تتمركز خارج مقر عرفات في رام الله (رويترز)

دبابات بمقر الرئاسة

وصلت الدبابات الإسرائيلية مقر الرئاسة الفلسطينية، حيث كان يقيم الرئيس الراحل ياسر عرفات، ودمرت محيط إقامته وحاصرته حتى تدهورت صحته وجرى نقله إلى مستشفي بيرسي العسكري الفرنسي أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2004، ومكث هناك حتى وفاته في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 "مسموما" وفق مسؤولين فلسطينيين.

وتدريجيا أعادت إسرائيل السيطرة على كامل الأراضي التي كانت خاضعة للسيطرة الفلسطينية، واستمرت في سيطرتها حتى اليوم، مع انغلاق الأفق السياسي. وأسفر الاجتياح الإسرائيلي عن حوالي 900 شهيد فلسطيني خلال عام 2000، وحده، في حين تفيد معطيات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني باستشهاد قرابة 2500 فلسطيني الأعوام بين 2000 و2005، وقرابة 3800 منذ مطلع 2000 وحتى أواسط مارس 2022.

كما أسفر الاجتياح عن تدمير هائل في البنية التحتية بالضفة وقطاع غزة بعد استخدام إسرائيل طائرات "إف-16" في قصف أهداف فلسطينية بينها مقرات للسلطة الفلسطينية، قبيل تنفيذ عملية الاجتياح وخلاله.

كما شرعت إسرائيل في إقامة جدار، على امتداد الأراضي المحتلة عام 1967، يسميه الفلسطينيون جدار الفصل العنصري، في حين يسميه الاحتلال جدارا أمنيا.

وفي يوليو 2004 أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي عدم قانونية الجدار، وطالبت بهدمه على الفور وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم جراء إقامته.

فرض الأمر الواقع

لم يكن الاجتياح الإسرائيلي إلا جزءا من سياسة إسرائيل لفرض الأمر الواقع على الأرض، وفق عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف، في حديث للجزيرة نت.

وأضاف أبو يوسف أن هذا الواقع يتمثل في "إعادة السيطرة العسكرية على المدن الفلسطينية من جهة، والتوسع الاستيطاني من جهة أخرى."

وتابع أنه بعد 20 عاما من استباحة كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن ما جرى محاولة إجهاض ووقف الانتفاضة الثانية "التي حققت حضورا ونجاحات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وما جرى من خلال محاولات إخماد تلك الانتفاضة". وأضاف "تصعيد الاحتلال لجرائمه مؤخرا، والتلويح بعملية سور واق جديدة في غزة، تحتم علينا استعادة الوحدة الوطنية."

ويشير القيادي الفلسطيني لنصرتحات رئيس الأركان الإسرائيلي أفيف كوخافي أواسط الشهر الجاري، هدد فيها بتكرار اجتياح 2002 بالقطاع عام 2022.ويضيف أن الاحتلال يراهن على بقاء واستمرار الانقسام حتى الوصول إلى الانفصال "وهذا يشكل أكبر إستراتيجية للاحتلال."

هيمنة استعمارية

من جهته، يبين المحلل السياسي والأكاديمي الفلسطيني عمر جعارة أن الدول في الشرق الأوسط لم تقم بإمكانيات ذاتية "إنما بالهيمنة الاستعمارية القوية."

وقال في حديثه للجزيرة نت إن الولايات المتحدة ورثت التركة الاستعمارية القديمة لبريطانيا وفرنسا "وتحكمت في كل شيء بالشرق الأوسط وخاصة عوامل التنمية سواء زراعية أو اقتصادية أو بشرية."

من هنا يضيف جعارة "المسنوى السياسي مصنوع 100%، لذلك حدثت الهجمات الإسرائيلية عام 2000"

ويقتبس المحلل الفلسطيني عن شارون مقولة سابقة "إن سيطرة إسرائيل على 4 ملايين فلسطيني عمل سيئ، لذلك لا مانع من إنشاء دولة فلسطينية."

ويقول جعارة: لكن عندما شاهد شارون الخسائر بالجانب الإسرائيلي غيّر وجهة نظره -كما نقل الإعلام الإسرائيلي في حينه- وأخذ الضوء الأخضر لتنفيذ الاجتياح وما سماه عملية السور الواقي التي كلفت إسرائيل ملايين الشياكل لمنع أي عملية ضد الوجود الإسرائيلي.

في ظل هذا الواقع، يضيف الأكاديمي الفلسطيني "لا مكان للدولة الفلسطينية، ولم تسع الولايات المتحدة لإنشاء دولة فلسطينية، كما سعت لإنشاء دولة جنوب السودان مثلا."

أبو يوسف: الاجتياح الإسرائيلي تمثل في إعادة السيطرة العسكرية على المدن الفلسطينية (الجزيرة)

مفهوم السيطرة والتحكم

أما مدير مركز يبوس للدراسات سليمان بشارات، فيرى أن الاجتياح الإسرائيلي جاء لتحقيق هدفين مركزيين: الأول إعادة مفهوم السيطرة والتحكم الإسرائيلي بجغرافية الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية من الناحيتين الأمنية والسياسية.

فمن الناحية الأمنية، يوضح بشارات، أرادت إسرائيل "إلغاء أي مخاوف أمنية مستقبلية (نمس) الكيان الإسرائيلي والوجود الاستيطاني بالضفة، ومن الناحية السياسية أرادت إلغاء ومنع إقامة كيان سياسي فلسطيني يمكن أن يتبلور مستقبلاً على شكل مفهوم يؤسس لدولة فلسطينية."

ويوضح الباحث الفلسطيني أن إسرائيل سعت قبل الاجتياح وخلاله إلى "خلخلة مفهوم السيادة السياسية والوطنية فلسطينيا، باستهداف المؤسسات كبناء وكذلك المؤسسات كفعل على الأرض."

إعادة بناء العلاقة مع إسرائيل

أما الهدف الثاني للاجتياح، فيقول بشارات إنه يتمثل في إعادة بناء العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية وفق مفهوم البقاء من أجل توفير الخدمات، دون تأثير في رسم السياسات داخل فلسطين "وبالتالي جعل الوجود الفلسطيني الرسمي مقتصرا على القطاعات الخدماتية فيما يتم الحرمان من الدور السياسي."

وباستهداف السيادة، وإعادة بناء العلاقة مع السلطة، أصيبت في مقتل النواة الأولى التي قامت عليها فكرة دولة فلسطينية بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو، وبهذا تم إلغاء حلم إقامة الدولة الفلسطينية، وفق بشارات.

ويضيف أن الإشكال الأكبر بعد مرور 20 عاما على اجتياح الضفة، هو أن القيادة السياسية الفلسطينية قبلت بالاستسلام لهذا الأمر، مشيرا إلى "عوامل عززت ذلك كحالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، أو إعادة هيكلية القيادة السياسية التقليدية لمنظمة التحرير."

وهنا يشير مدير مركز يبوس إلى "تحويل مفهوم الرؤية التحريرية من أسسها الوطنية، إلى إعادة نمط المؤسسات وفقا للرؤية الأميركية الغربية التي جعلت مشروع السلام الاقتصادي يطغى على مفهوم الدولة."

3. هل تُعلق منظمة التحرير الفلسطينية اعترافها بإسرائيل؟[3]

عقد المجلس المركزي في ظل مقاطعة شخصيات وطنية وسياسية فلسطينية (الأناضول)

يرى خبراء أن القيادة الفلسطينية غير قادرة على تنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخيرة التي صدرت أول أمس الأربعاء، والمتعلقة بإلغاء التزامات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بكافة الاتفاقيات مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وأرجعوا في حوارات منفصلة مع وكالة الأناضول صعوبة تنفيذ هذه القرارات إلى حالة الضعف التي يعاني منها الفلسطينيون، بالإضافة إلى الضغوط الإقليمية والدولية عليهم.

وفي ختام اجتماعات بدأت يوم الأحد الماضي بمدينة رام الله قرر المجلس المركزي الفلسطيني الأربعاء إلغاء التزامات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بكافة الاتفاقيات مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطينية على حدود 4 يونيو/حزيران 67 وعاصمتها القدس الشرقية ووقف الاسيطان.

[3] هل تُعلق منظمة التحرير الفلسطينية اعترافها بإسرائيل؟ | أخبار سياسة | الجزيرة نت(aljazeera.net)

وقرر المجلس المركزي أيضا وقف التنسيق الأمني (مع إسرائيل) بأشكاله المختلفة، وكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالعمل على وضع الآليات المناسبة لتنفيذ قراراته وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

وهذه القرارات سبق أن اتخذها المجلس المركزي خلال اجتماعاته عامي 2018، وقبل ذلك عام 2015 ولم تنفذ. والمجلس المركزي هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني (أعلى هيئة تشريعية) التابع لمنظمة التحرير، ومخول ببعض صلاحياته.

وأدت هيمنة قوى اليمين في إسرائيل -والتي ترفض حل الدولتين- على البرلمان منذ نحو عقدين إلى توقف عملية التسوية وانسداد الأفق السياسي.

ضغوط كبيرة محتملة

من جهته، يرجح أحمد رفيق عوض مدير مركز القدس للدراسات التابع لجامعة القدس أن تتعرض القيادة الفلسطينية لضغوط كبيرة لدفعها إلى عدم تنفيذ هذه القرارات، في وقت تعاني فيه من ضعف شديد.

ويضيف عوض -في حوار لوكالة الأناضول- أتوقع ضغوطا حقيقية كبيرة، عربيا وإسرائيليا وأميركيا، وهناك أيضا ضعف وتشققات في الحركة الوطنية الفلسطينية.

وقال إن القيادة الفلسطينية تعاني من حالة ضعف، وتعاني أيضا من ضغوط، وسيكون عليها أن تفكر ألف مرة قبل أن تدخل هذه القرارات موضع التنفيذ. ويرى المحلل السياسي أن قرارات المجلس المركزي هي قراءة حقيقية لحركة التحرير الوطني (فتح) والمجلس المركزي على مستوى الوعي التنظيمي والفهم للواقع.

لكنه يضيف أن تطبيقها مرتبط بالواقع وبالضغوط وبالإغراءات، وأيضا الضعف العام الذي تعاني منه الحركة الوطنية وكذلك المجتمع الفلسطيني.

وعن انعكاسات عدم تطبيق قرارات المجلس المركزي كما حصل في قرارات سابقة، يقول مدير مركز القدس إن ذلك يُفقد المنظمة مصداقيتها أمام الجماهير. وأشار إلى أن هذا يؤدي إلى زيادة حركات التململ والتذمر حتى داخل الحركات الوطنية التي أخذت القرارات، في وقت تجد فيه الخصوم السياسيون فرصة ليطرحوا آراءهم ومقولاتهم واقتراحاتهم للحالة السياسية.

ورقة لتحقيق مكتسبات غير سياسية

بدوره، يقول الصحفي والمحلل السياسي عمر نزال إنه استنادا إلى تجربة 2015 وما بعدها فإن هذا النوع من القرارات لن ينفذ.

وقرر المجلس المركزي عام 2015 تحميل سلطة الاحتلال (إسرائيل) مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة وفقا للقانون الدولي، ووقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

وأضاف نزال أن المعطيات -اليوم- لا تختلف، بل على العكس هي أقرب لتجاهل مثل هذه القرارات، خاصة في ظل وجود إدارة أميركية جديدة وسلسلة لقاءات فلسطينية إسرائيلية جديدة.

وقال إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ستتجاهل هذه القرارات كما كل القرارات السابقة من 2015 وحتى اجتماع المجلسين الوطني والمركزي عام 2018.

ويوضح الصحفي الفلسطيني أن المزاج الجماهيري الفلسطيني العام يدفع باتجاه اتخاذ مثل هذه القرارات، لأنه وصل إلى هذه القناعة، مضيفا أن هذه محاولة من المجلس المركزي لامتصاص حالة الغضب ونقمة الناس وحالة الجدل التي سادت قبل الاجتماع.

من جهة أخرى -يضيف نزال- تبقى القرارات ورقة ضغط وسيفا في جيوب المستوى الرسمي الفلسطيني يلوح بها ويستخدمها، ولسان حاله يقول للمجتمع الدولي: أعطوني شيئا مقابل عدم تنفيذ هذه القرارات.

القوة القانونية للقرارات

وقبل الخوض في فرص تنفيذ قرارات المجلس المركزي، يوضح القاضي السابق المحامي أحمد الأشقر أن المجلس الوطني الفلسطيني فوض صلاحياته للمجلس المركزي، ومن هنا فإن قرارات هذا المجلس يجب أن تكون لها قوة تنفيذية، وأن يصار إلى تطبيقها من قبل كل مؤسسات المنظمة والسلطة الفلسطينية.

لكنه يضيف أن هذا الالتزام الواجب إعماله من قبل مؤسسات السلطة يبقي موقوفا على ما تراه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

ويصف الأشقر النص الوارد في البيان الختامي للمجلس المركزي (تكليف اللجنة التنفيذية بالعمل على وضع الآليات المناسبة لتنفيذ القرارات) بأنه مصطلح فضفاض يجعل قرارات المجلس المركزي التي يجب أن تكون إلزامية قرارات قابلة لعدم التطبيق.

ويوضح القانوني الفلسطيني أن النظام الأساسي لمنظمة التحرير ينص على وجوب أن تكون قرارات المجلسين الوطني والمركزي ملزمة، ويترتب على مخالفتها مساءلة كل مسؤول يخالفها.

ويشير الأشقر إلى أن اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (1993) ينص على التزامات متبادلة بين الجانبين.

ويضيف أنه في الوقت الذي التزمت فيه السلطة الفلسطينية بكل ما تمليه أحكام الاتفاقية -وهي مرحلية- فإن الاحتلال لم يلتزم بالأحكام الواردة فيها، وهو بذلك يكون قد خالف اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، والتي تتيح لدولة فلسطين ممثلة بمنظمة التحرير الانسحاب من اتفاقية أوسلو المنتهية أصلا لأن مدتها 5 سنوات فقط.

ويقول إن المطلوب سحب الاعتراف بإسرائيل وليس تعليقه، لأن دولة الاحتلال لم تعترف بالدولة الفلسطينية.

ويتابع أنه في حال طبقت اللجنة التنفيذية فعلا قرارات المجلس المركزي فإنه يترتب على ذلك أن تتولى الدولة القائمة بالاحتلال المسؤولية الكاملة عن حقوق الشعب الفلسطيني باعتبارها دولة محتلة.

ويوضح أن سحب الاعتراف بدولة الاحتلال لا يؤثر على الاعتراف بدولة فلسطين من قبل أي دولة، ولا على مكانتها الدولية وعضويتها كدولة مراقبة في الأمم المتحدة.

أبو مازن يعلن تأجيل الانتخابات التشريعية

مبنى مقر السلطة الفلسطينية (!!!)

4. عصابات المستوطنين.. ذراع الاحتلال لترويع الفلسطينيين وسلب ممتلكاتهم[4]

مستوطنون من عصابات "شبيبة التلال"

يقيمون إحدى البؤر الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية (الجزيرة)

في العقد الأخير برزت عصابات استيطانية تسمي نفسها "شبيبة التلال" و"تدفيع الثمن" تهاجم المنازل والممتلكات الفلسطينية، وتسيطر على مزيد من الأراضي لتوسيع المشروع الاستيطاني بالضفة الغربية خاصة.

تُذكّر جرائم عصابات المستوطنين الإسرائيليين بحق الفلسطينيين، في هذه المرحلة، بدور العصابات الصهيونية -ومنها "البالماخ" و"الإرغون" و"الهاغاناه" و"شيرن" وغيرها- في قتل وتهجير الشعب الفلسطيني إبان النكبة (1948)، وتعكس الفكر الإرهابي المتأصل في مشروع الحركة الصهيونية للاستيطان في فلسطين.

وارتكبت هذه العصابات مذابح ومجازر شهيرة في التاريخ الفلسطيني، منها مجازر دير ياسين، والطنطورة، وبلد الشيخ، وأبو شوشة، بهدف تهجيرها. وهي العقلية ذاتها التي نفذت مجزرة كفر قاسم في العام 1956 لترويع الفلسطينيين في منطقة المثلث، وإجبارهم على الهجرة للأردن.

---

[4] عصابات المستوطنين.. ذراع الاحتلال لترويع الفلسطينيين وسلب ممتلكاتهم | أخبار سياسة | الجزيرة نت (aljazeera.net)

ولعقود طويلة، وظفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جماعات المستوطنين للنشاط بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، حيث وفرت لهم الغطاء القانوني والدعم المالي والسياسي. كما حظيت هذه الجماعات بدعم الحاخامات، وارتكبت الجرائم بلا عقاب.

وأظهرت معطيات الشرطة الإسرائيلية أن 3.8% فقط من ملفات اعتداءات المستوطنين ضد فلسطينيين انتهت بلوائح اتهام. إذ أكدت منظمة "يش دين" الحقوقية أن "جهاز إنفاذ القانون الإسرائيلي يسمح على مر السنين باستمرار بانفلات المستوطنين، وسط فشل الشرطة الإسرائيلية في معالجة عنف المستوطنين ضد فلسطينيين."

ومنذ المواجهات الواسعة مع الاحتلال في القدس والضفة الغربية والداخل في مايو/أيار 2021، والعدوان العسكري الأخير على قطاع غزة، صعّدت عصابات المستوطنين من هجماتها على القرى والمنازل والممتلكات الفلسطينية. ويقود هذه الهجمات الناشطان اليمينيان البارزان يهوديت كنسوفو ونادية مطر، ومعهما رئيس مجلس المستوطنات بشمال الضفة الغربية يوسي دغان.

عناصر "شبيبة التلال" الاستيطانية تسرح وتمرح بالخليل القديمة بحراسة جنود الاحتلال (الجزيرة)

نشأة إرهاب المستوطنين بالضفة

في 12 أبريل 1968 سُجّل أول اعتداء مُنظم من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين، وذلك عندما قامت مجموعة منهم بقيادة الحاخام المتطرف موشيه ليفنغر باقتحام فندق "النهر الخالد" وسط مدينة الخليل للاحتفال بعيد الفصح العبري.

رفض ليفنغر إخلاء الفندق المملوك لعائلة القواسمة للاحتفال بعيد الفصح، وبقي فيه مع مجموعة من المستوطنين المدججين بالسلاح، وشكّلت هذه الحادثة عمليا موطئ القدم الأولى للاستيطان في الخليل وجنوب الضفة الغربية.

تفريغ شارع الشهداء بمدينة الخليل القديمة من الفلسطينيين

حيث انطلق إرهاب المستوطنين بالضفة (الجزيرة)

لتوسيع المشروع الاستيطاني

وظّف الحاخام ليفنغر العربدة وترويع الفلسطينيين بالخليل بحماية من جيش الاحتلال لتوسيع المشروع الاستيطاني هناك. وبعد حوالي 10 سنوات من زرعه بقلب الخليل القديمة والسيطرة على الفندق، ومع تولي حزب الليكود برئاسة مناحيم بيغن السلطة في إسرائيل، منح الاحتلال التسهيلات لمجموعة المستوطنين بقيادة ليفنغر للسيطرة على العقارات وممتلكات الفلسطينيين في شارع الشهداء الشهير بالمدينة.

ودفعت حكومة بيغن في العام 1980 أشد المستوطنين تطرفا للاستيطان في قلب الخليل بعد السيطرة على مبنى "الدبويا" الذي سماه المستوطنون "بيت هداسا"، وهو ملاصق للمسجد الإبراهيمي الشريف.

ووفرت حكومة الاحتلال الغطاء القانوني والدعم المالي والأمني للمستوطنين الذين تمادوا في الاعتداءات والتضييق على الفلسطينيين لإجبارهم على الهجرة القسرية، وسلب ممتلكاتهم وعقاراتهم في شارع الشهداء، حيث عصب الاقتصاد الخليلي، حتى أُغلق الشارع بأوامر عسكرية.

التنظيم اليهودي السري

شكّل مطلع الثمانينيات محطة مفصلية في الإرهاب المنظم الذي قاده المستوطنون، إذ كشف النقاب عن "التنظيم السري اليهودي" الذي انطلقت نواته من قلب الاستيطان في الخليل، وكان في عضويته صهر الحاخام ليفنغر.

بدأت فكرة التنظيم كـ"جماعة أهلية" تابعة لحركة "غوش إيمونيم"، التي تنشط في دعم المستوطنين وتوسيع المشروع الاستيطاني، واندرج تحت لوائه 27 مسلحا، غالبيتهم العظمى شغلوا مناصب عليا في الحركة وبمنظمات استيطانية أخرى، وأُسّس التنظيم السري الثلاثي: مناحيم ليفني، ويهوشع بن شوشان، ويهودا عتصيون. أتت فكرة تشكيل التنظيم السري الذي نشط حتى العام 1984، ردا على توقيع اتفاقية كامب ديفيد، التي أفضت إلى معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية في العام 1979.

وسعى التنظيم إلى إحباط اتفاقية السلام بين تل أبيب والقاهرة، إذ رأى فيها المقدمة الأولى لإقامة الدولة الفلسطينية بالضفة الغربية وغزة وشرقي القدس، كما أنه هدف لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية والأغوار، وعدم اقتصاره على منطقة الخليل.

مستوطنون يقتحمون الأقصى قبل شهور وكانوا يخططون

لتدمير قبة الصخرة فيه بطائرة مسيّرة (تصوير الأوقاف الإسلامية)

أبرز عملياته

وضع التنظيم الإرهابي على أجندته هدفين أساسيين، الأول تفجير مسجد قبة الصخرة في المسجد الأقصى، والثاني وضع برامج لتنفيذ هجمات واعتداءات شاملة وواسعة على الفلسطينيين بالضفة والأغوار والقدس، لترويعهم ودفعهم إلى الهجرة، والاستيطان مكانهم.

في الثاني من يونيو 1980، نفذ التنظيم اليهودي السري سلسلة من الهجمات الإرهابية عبر تفجير سيارات ملغومة لمسؤولين فلسطينيين، ومن ضمنهم رؤساء بلديات، والتي أصيب فيها كل من رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة، ورئيس بلدية رام الله وكريم خلف اللذان بُترت أطرافهما، في حين نجا رئيس بلدية البيرة إبراهيم الطويل من محاولة الاغتيال.وناقش التنظيم الإرهابي مخططا لتفجير قبة الصخرة عبر ارتطام طائرة محملة بالمتفجرات، ووضع حجر الأساس مكانه لإنشاء "الهيكل الثالث" . ونفذ عناصر التنظيم يوم 23 يوليو 1983 هجوما مسلحا على طلاب الجامعة الإسلامية بالخليل، مما أسفر عن 3 شهداء و33 جريحا.

عصابة "شبيبة التلال" مجموعة استيطانية متطرفة، يعيش معظم أعضائها، وتعدادهم بالآلاف، في بؤر استيطانية وخيام على قمم جبال الضفة، ويسكنون في مزارع ومبان متنقلة ضمن مناطق مفتوحة خارج المستوطنات وفوق أراضي بملكية خاصة للفلسطينيين.

في 16 نوفمبر 1998، أعطى وزير الأمن الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون الضوء الأخضر لتأسيس "شبيبة التلال"، وحث شباب المستوطنين على "الاستيلاء على قمم التلال"، وذلك سعيا منه لإحباط محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولا سيما تنفيذ اتفاقية "واي ريفر" التي أبرمها منافسه السياسي بنيامين نتنياهو مع السلطة الفلسطينية.

ويؤمن أتباع هذه العصابات، وهي صاحبة فكرة البؤر الاستيطانية ومشاريع الاستيطان الرعوي، بـ "أرض إسرائيل الكبرى"؛ إذ يعتبرون الفلسطينيين دخلاء وتجب طردهم من البلاد للحفاظ على "يهودية الدولة"، وشرعوا في نشاطهم الإرهابي بالضفة ليتوسع لاحقا ويمتد إلى جانبي الخط الأخضر.

شعارات عنصرية لعصابات "تدفيع الثمن"

على جدران منازل لمواطنين في كفر قاسم (الجزيرة)

عصابات "تدفيع الثمن"

مع توغل المشروع الاستيطاني في الضفة والأغوار والقدس، وهيمنة المستوطنين على معسكر اليمين الإسرائيلي، ومحاولات المجتمع الدولي الدفع نحو حل الدولتين، ظهرت في العام 2008 عمليات إرهابية وهجمات على الفلسطينيين وممتلكاتهم وأراضيهم.

ووقعت الهجمات والاعتداءات تحت اسم "تدفيع الثمن"، وانطلقت من مستوطنة "يتسهار"، إذ أتت انتقاما من الفلسطينيين لدورهم في المقاومة الشعبية أو العمليات المسلحة التي تنفذ ضد الاحتلال، وكذلك سعيا لعرقلة أي توجه لتجديد مسار المفاوضات مع الفلسطينيين. ومنذ ذلك الحين تُسجل سنويا مئات العمليات الإرهابية والهجمات على الفلسطينيين، وتستهدف أيضا المساجد والكنائس والمقابر والمواقع الأثرية التي يتم تدمير معالمها التاريخية العربية والإسلامية واستبدالها بمعالم توراتية مزيفة.

كما تنشط هذه العصابة التي يُقدر أفرادها بالآلاف، في رشق المركبات الفلسطينية بالحجارة، وإضرام النيران في ممتلكات ومنازل الفلسطينيين، واقتلاع الأشجار وتدمير المحاصيل ورشها بالمبيدات وتسميم المواشي، والسعي لوضع اليد على أراضي الفلسطينيين وإقامة منشآت زراعية وسياحية استيطانية.

الدعم السياسي

تحظى عصابات "تدفيع الثمن" بدعم واسع من المستوطنين عامة، بالإضافة إلى تأييد كبير من الأحزاب اليهودية في معسكر اليمين مثل حزب "يمينا" برئاسة نفتالي بينيت (رئيس الحكومة الإسرائيلية سابقا)، والليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب "عظمة يهودية" عضو الكنيست إيتمار بن غفير، وزعيم حزب "الصهيونية الدينية" عضو الكنيست النائب بتسلئيل سموتريتش، وكذلك دعم الحاخامات.

وعلى الرغم من مئات الاعتداءات التي تنفذها عصابات "تدفيع الثمن" سنويا، فإن سلطات الاحتلال تزعم أن الحديث يدور عن تنظيم بقيادة سرية هي التي توجه نشاط وعمليات أفراد العصابات وتحدد أهدافها.

اعتداءات المستوطنين . . ومع ذلك ستبقى فلسطين عربية

5. 28عاما على توقيعه.. كيف تسبب اتفاق أوسلو في ترسيخ الانقسام الفلسطيني؟[5]

يرى المحللون أن اتفاق أوسلو كان محطة مفصلية في الانقسام الفلسطيني الذي تجسد على الأرض واقعا، وأفضى إلى كيانين منفصلين سياسيا وجغرافيا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عرفات (يمين) ورابين وبينهما كلينتون

عند توقيع اتفاق أوسلو للسلام بواشنطن 13 سبتمبر/أيلول 1993 (الجزيرة)

رام الله -يوم 13 سبتمبر 1993 أي قبل 28 عاما، وقّع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين اتفاق تشكيل "سلطة حكم ذاتي فلسطيني انتقالي" والمعروف بـ"اتفاق أوسلو" والذي مهد لمرحلة جديدة من تاريخ القضية الفلسطينية.

أمّلت منظمة التحرير أن يكون الاتفاق بداية الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية، **لكنها لم تقم**، وما كان تحت سيطرة السلطة من أراضٍ بعد الاتفاق، أعادت إسرائيل احتلاله بعد أقل من 8 سنوات.

---

[5] 28عاما على توقيعه.. كيف تسبب اتفاق أوسلو في ترسيخ الانقسام الفلسطيني؟ | أخبار سياسة | الجزيرة نت (aljazeera.net)

كما أن مصير الموقعين على الاتفاق لم يكن طيبا أيضا، فقد اغتيل رابين برصاص متطرف يهودي، بعد عامين من توقيع الاتفاق، وتوفي عرفات في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 في ظروف ما زالت غامضة، رغم حديث الفلسطينيين عن "مؤامرة إسرائيلية" لاغتياله.

كيانان منفصلان

على الصعيد الفلسطيني الداخلي، ضرب اتفاق أوسلو إسفينا في العلاقة الشائكة بين الفصائل في ظل اختلاف البرامج والرؤى والأيديولوجيات وحتى أدوات المقاومة، وفق محللين تحدثوا للجزيرة نت.

استحال الانقسام وتحول من أفكار وسياسات، لدى المكونات السياسية الفلسطينية، إلى واقع بكيانين في الضفة الغربية الخاضعة فعليا لإدارة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وقطاع غزة الخاضع لإدارة حركة المقاومة الإسلامية "حماس". واستفردت إسرائيل بكل كيان على حدة، وفرضت عليه ما تريد من سياسات.

وفي يونيو 2007، انتهت اشتباكات مسلحة بين حركتي فتح وحماس، في قطاع غزة، إلى سيطرة حماس التي كانت تقود حكومة الوحدة الوطنية في حينه، وحتى اليوم لم تفلح وساطات ومحاولات عديدة في لم الشمل الفلسطيني.

إلغاء عقود من المواجهة

حملت اتفاقية أوسلو في طياتها بذور الانقسام، فقد نصت على أن "الوقت قد حان لإلغاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما (الفلسطينيين والإسرائيليين) المشروعة والسياسية المتبادلة."

وفي الوقت الذي حصلت فيه إسرائيل على الاعتراف، فإن الاعتراف بالحقوق الفلسطينية لم تحدث ولم تقم الدولة الفلسطينية، ولم ينتهِ الصراع. وفيما عدا حركة فتح، التي تشكل عصب منظمة التحرير الموقعة على الاتفاق، برزت أطراف فلسطينية أخرى لم تعترف بالاتفاقية، وترفض الاعتراف بإسرائيل، بل وتنهج

الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، وأكبرها حركتا حماس والجهاد الإسلامي.وبما أن الاتفاق حول إسرائيل "مسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام" فإن تل أبيب تجد الذرائع لدخول أي منطقة فلسطينية، وهذا ما حدث في اجتياح المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية بالضفة عام 2002. وهنا لابد من الإشارة إلى اتفاقية "أوسلو2" المرحلية، أو اتفاقية "طابا" حيث جرت مباحثاتها، التي وُقعت رسميا في واشنطن يوم 28 سبتمبر 1995.

وفي هذه الاتفاقية أصبحت السلطة الفلسطينية في مواجهة من يرفض الاتفاقية والحلول الانتقالية، إذ ينص البند "15" على "منع الأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر، أو ضد أفراد واقعين تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم." مع الاتفاقية الثانية، لم يعد الانقسام بين القوى السياسية فحسب، بل قُسّمت الأراضي الفلسطينية إلى:

- منطقة "أ" وتخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية كاملة، وهذا غير مطبق بعد الاجتياحات الإسرائيلية عام 2002،
- ومنطقة "ب" وتخضع لإدارة أمنية إسرائيلية ومدنية فلسطينية،
- ومنطقة "ج" وتخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة، وتشكل نحو 61% من أراضي الضفة.

تطبيق ما كان في الرؤوس

قبل أوسلو، لم يكن الفلسطينيون على قلب رجل واحد، بل "الانقسامات كانت حاضرة فكريا وأيديولوجيا وحتى في الوسائل النضالية" وفق نعمان عمرو المحلل السياسي والأكاديمي بجامعة القدس المفتوحة.ويضيف "كنا منقسمين من ناحية فكرية ومن ناحية نضالية قبل أوسلو، لكن من تجليات الاتفاقية أنها عملت على تطبيق ما كان في رؤوسنا."

ويعود بنا عمرو إلى اللحظات الأولى لتوقيع الاتفاقية "فريق كان مع الذهاب لتجربة أوسلو، وفريق آخر كان من البداية رافضا لخوض هذه التجربة."

ويضيف أن الاتفاقية أوجدت حقائق على الأرض "فهناك مؤسسات خدماتية وسياسية أقيمت تحت سقف أوسلو المندني" . لكن "بدل أن نتحول من الثورة إلى السلطة ومن ثم الدولة، تحولنا من ثورة إلى سلطة" . غير أن هذه السلطة "جُمّدت، وكان التعاطي معها بالحد الأدنى الذي يوفر ظروفا خدماتية، ولا يوفر ظرفا سياسيا واستقلالا وسيادة وطنية."

وبعد أكثر من ربع قرن على توقيع الاتفاقية، يُحمّل عمرو الاحتلال مسؤولية موت "المرحلة الانتقالية" والمحددة بمدة 5 سنوات في الاتفاقية، بل والوصول إلى أسوأ منها بعد أن بات الفلسطينيون في كيانين منقسمين.

استفراد واستيطان

من جهته يعتقد سليمان بشارات مدير مركز يبوس للدراسات أن أبرز أهداف إسرائيل من اتفاقية أوسلو كان "الحصول على سند قانوني سياسي لوجودها على الأرض، وهذا تحقّق باعتراف منظمة التحرير بإسرائيل." وكان هذا "مدخلا لاعتراف العديد من الكيانات العربية والإقليمية والدولية وإقامة العلاقات معها، دون أن يتحقق للفلسطينيين شيء على الأرض، بل لم يعد الانقسام فلسطينيا فحسب، وإنما أصبح عربيا أيضا."

وبحسب بشارات، فقد استفرد الاحتلال بكل من الضفة وغزة، من جهة عزز وجوده الديموغرافي في الضفة بزيادة عدد المستوطنين من حوالي 250 ألفا إلى ما يزيد على 650 ألف مستوطن، ومن جهة ثانية فصل غزة عن الضفة وفرض عليها حصارا مشددا.

وفي الوقت الذي استطاعت فيه إسرائيل تنفيذ ما تريد، لم يستطع الفلسطينيون تنفيذ أي شيء "بل العكس، أصبحت المناطق المصنفة ضمن السيطرة الأمنية والإدارية الفلسطينية مسرحا لاقتحامات قوات الاحتلال وعملياتها العسكرية في أي وقت تريد" حسب بشارات. وبالتالي، يقول مدير مركز يبوس: تحولت السلطة الفلسطينية فعليا من كيان فلسطيني يمكن أن يكون صاحب سيادة على الأرض، إلى إدارة لشؤون الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني ومنعه من إظهار سيادته السياسية على الأرض.

وهنا يشير إلى تدخل إسرائيل في انتخابات العام 2006 التي فازت بها حركة حماس، عندما اعتقلت العشرات من أعضاء المجلس التشريعي ووزراء الحكومة التابعين لكتلة حماس البرلمانية في ذلك الوقت. ويضيف أن الحصار المالي والسياسي الذي فُرض على الحركة الفائزة بالانتخابات ساهم وعزز الدخول بحالة انقسام سياسي فلسطيني داخلي، أدى إلى فصل الضفة عن قطاع غزة.

ويقول بشارت إن الانقسام المستمر "لم تسمح إسرائيل بإنهائه كونه يشكل أرضية مريحة لها في فرض سياساتها على الأرض."

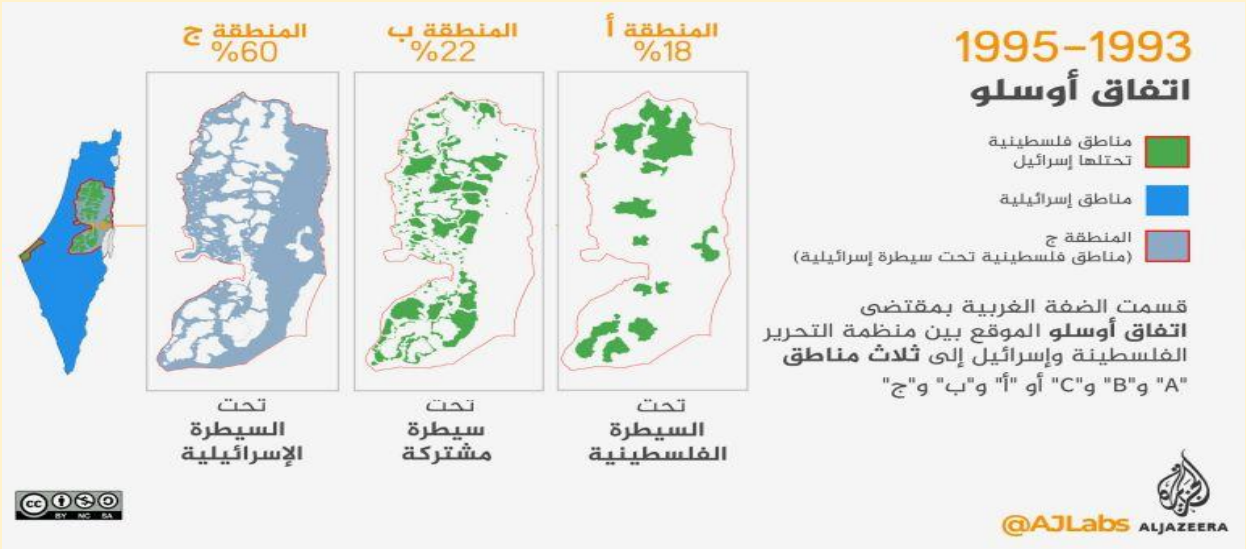

اتفاق أوسلو قسم الأرض وحصر الفلسطينيين

في كانتونات معزولة ومنفصلة بالضفة وغزة (الجزيرة)

محطة مفصلية

ويرى الكاتب والمحلل السياسي عمر عساف، أيضا، أن اتفاق أوسلو كان "محطة مفصلية في الانقسام" فالفلسطينيون باعتقاده "كانوا أحيانا مختلفون، لكن على أمور لا تتجسد على أرض الواقع، أما اتفاق أوسلو فجسد انقساما عميقا واقعا." يقول إن فصل الضفة عن غزة، والتعامل معهما ككيانين منفصلين، كان أحد "الكوارث الناتجة عن اتفاق أوسلو" قبل أن يأتي الانقسام ليعزز ذلك.

وفي الوقت الذي استفرد فيه الاحتلال بالضفة وعزز الاستيطان وأطلق يده في مصادرة الأراضي، حاصر غزة وقفز عن "الممر الآمن" الذي كان يفترض أن يربط غزة بالضفة وفق الاتفاقية، كما قال عساف.

وخلاصة ما وصل إليه الفلسطينيون بعد 28 عاما على توقيع الاتفاقية، يقول المحلل الفلسطيني "إن أصحاب مشروع أوسلو قدموا مصالحهم على مصالح الشعب وقضاياه الجوهرية، بما فيها حدود دولتهم وسيادتهم عليها بما فيها القدس."

https://youtu.be/EFo-7L6_P20?si=C24u1T7bxSED981o

6. ماذا سيحدث لو أعلنت القيادة الفلسطينية نهاية اتفاق أوسلو؟[6]

ترامب أثناء لقائه بالبيت الأبيض نتنياهو لمناقشة صفقة القرن (رويترز)

فيما يعقد الرئيس الأميركي دونالد ترامب مشاورات في البيت الأبيض مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وخصمه بالانتخابات المقبلة بيني غانتس لمناقشة خطته -المعروفة إعلاميا بصفقة القرن- وربما إعلانها قريبا، يغيب الجانب الفلسطيني وتتجه الأنظار للرد وعلى أي شكل سيكون؟

وفي الوقت الذي تحدث فيه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات عن "خطوات" أبرزها "إعلان انتهاء المرحلة الانتقالية" بمعنى إلغاء اتفاقية أوسلو، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الإسلامية إسماعيل هنية أن الصفقة قد تقود الفلسطينيين "إلى مرحلة جديدة في نضالهم". لكن عمليا ما الذي يمكن فعله في حال أعلن رسميا عن صفقة تلغي حل الدولتين وفق الأسس المتفق عليها في اتفاق أوسلو، وماذا سيتغير على الأرض، سياسيا واقتصاديا وإداريا، وأي دور سيكون لغزة مستقبلا؟

---

[6] ماذا سيحدث لو أعلنت القيادة الفلسطينية نهاية اتفاق أوسلو؟ | أخبار سياسة | الجزيرة نت (aljazeera.net)

(الأناضول) صائب عريقات تحدث عن خطوات أبرزها إعلان انتهاء المرحلة الانتقالية

إعلان لفظي

رغم الخطاب الرسمي "الاستثنائي والساخط" على الإدارة الأميركية، فإن مسؤول دائرة البحوث في المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية المحلل الفلسطيني خليل شاهين لا يرى أي إجراءات عملية تتماشى مع هذا الخطاب، بل يلفت النظر إلى عدم عقد أي اجتماع للقيادة الفلسطينية لمناقشة الإعلان الأميركي وسبل الرد عليه.

ويضيف المحلل الفلسطيني أن القيادة الفلسطينية لو كانت تريد اتخاذ خطوات دراماتيكية لطبقت قرارات سابقة للمجلس المركزي والوطني لمنظمة التحرير مقرة منذ 2015، مما يعني أن أي إعلان عن انتهاء المرحلة الانتقالية سيكون لفظيا، في حين تتواصل عمليا العلاقات القائمة بين السلطة والاحتلال.

وأوضح أن من الخيارات المتاحة وقف التنسيق الأمني وسحب الاعتراف بإسرائيل مع استمرار التحركات على المستوى الدبلوماسي ولدى المحكمة الجنائية وفي أروقة الأمم المتحدة، وهذا يعني المواجهة وفي الوقت ذاته يعني مزيدا من الضغط على السلطة وتهديد مستقبلها .

لكن ما يراه شاهين أن التوجه بعيد عن اتخاذ إجراءات ذات طابع راديكالي ومكلف بالنسبة للسلطة، مرجحا مزيدا من التمسك باتفاق أوسلو وأن اتجاه بقاء السلطة سيغلب في النهاية تجاه محاولة اتخاذ إجراءات قد تقود إلى المواجهة.

ومثالا على ذلك، أن نتيجة الحديث سابقا عن إعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل كانت الذهاب إلى تعديل اتفاق باريس الاقتصادي وليس التحرر منه.

(رويترز) إسماعيل هنية: الصفقة قد تقود الفلسطينيين إلى مرحلة جديدة من النضال

التطبيق الفعلي

وأوضح شاهين في حديثه للجزيرة نت، أن التطبيق الفعلي لصفقة القرن منوط بإسرائيل مع مظلة رعاية أميركية، لذلك فإن الحسم هو الاحتلال وينبغي توجيه الردود نحوه. وشدد على أن العالم لن يتحرك إذا استمر الوضع القائم على حاله، مما يستوجب "إحداث تغيير" يشعر الجميع معه بأن صفقة القرن تهدد الأمن والاستقرار فعلا وليس تهديدا أجوف فقط.

من هنا، يرى الباحث الفلسطيني ضرورة إعداد الحالة الفلسطينية لمواجهة شاملة سياسيا ودبلوماسيا وميدانيا ضمن صياغة إستراتيجية وطنية شاملة، تتطلب توافقا وطنيا أساسه إلغاء الانقسام المستمر منذ 2007.

ويشدد على أن نقطة البداية يجب أن تكون بعقد اجتماع تحضره جميع الفصائل لبلورة إستراتيجية ذات بعدين، الأول كيفية إلغاء الانقسام والثاني الإستراتيجية الكفاحية بالمعنى الدبلوماسي والشعبي.

وتحدث عن ضرورة بناء الإستراتيجية الفلسطينية على فرض الوقائع على الأرض، "مما يتطلب الخروج من اتفاق أوسلو والتمرد على القيود والالتزامات المترتبة عليها، ونقل الصراع إلى مناطق ج والمستوطنات والجدار".

انتقال المسؤوليات

من جهته، يستبعد الباحث في مؤسسة ميبوس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية في رام الله، سليمان بشارات، أن تذهب السلطة لحل نفسها مدللا على ذلك بتحجيم المؤسسات الوطنية بمنظمة التحرير وانشغال القيادات بمعركة التنافس على خلافة الرئيس محمود عباس. وقال إن الفجوة بين السلطة ومؤسساتها من جهة والشعب من جهة ثانية، خلق قيادة غير مستعدة لدفع أي أثمان في أي معركة مع الاحتلال.

أما إذا حدث وحلت السلطة فعليا، فيقول بشارات إن أول ما يترتب على ذلك إلغاء كافة الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل عمليا وبالتالي غياب الضامن لشكل العلاقة مع الاحتلال، وهذا خيار ترفضه أوروبا وأميركا وإسرائيل أيضا.

يضيف بشارات أن حل السلطة يعني فورا انتقال التبعية الإدارية للفلسطينيين إلى الاحتلال في كل مناحي الحياة وبكامل التكاليف، بعد نحو ربع قرن من عدم المسؤولية المدنية والاحتلال غير المكلف.

ويتابع أن إلغاء اتفاق أوسلو يعني خسارة سنوات من التمهيد والتهيئة لتطبيع عربي وإقليمي من جهة، والتوقف عن التنصل من المسؤولية تجاه الفلسطينيين وإلقائها على عاتق السلطة من جهة ثانية. يشير بشارات إلى أن السيناريو الأخطر في حال إلغاء الاتفاقيات هو إزاحة المظلة الأمنية الفلسطينية عن الاحتلال بتوقف التنسيق الأمني.

بالتوازي مع ما سبق، لا يستبعد الباحث الفلسطيني الفوضى العارمة وغير المنضبطة والفراغ المجتمعي في الضفة الغربية إذا ما اتخذ قرار حل السلطة، خاصة مع غياب التأطير السياسي والفصائلي لجيل من الفلسطينيين على الأقل خاصة بعد الانقسام بين فتح وحماس.

كلمة الحسم

تعقيبا على تصريحات هنية، استبعد أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخليل الدكتور بلال الشوبكي وجود مخططات واضحة وبرامج ميدانية لدى حركة حماس يمكنها أن تعرقل صفقة القرن.

وأوضح أن الحركة الوحيدة القادرة على تغيير المسار الحالي على الصعيد الإقليمي والدولي هي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، نظرا لتغييب حركة حماس في الضفة الغربية كبنية تنظيمية بفعل سياسات أمنية مورست لعقد من الزمان. كما لا يعول المحاض الفلسطيني على إمكانية أن تقوم غزة بأي شيء سواء على الصعيد العسكري أو المسيرات الشعبية.

ولفت الشوبكي إلى أن الكلمة الحسم لن تكون إلا للضفة، لأنه منوط بها أي تغيير في نمط العلاقة بين السلطة وإسرائيل، لما سيترتب عليه من تغيير في نمط الحياة اليومي للفلسطينيين.

وخلص الأكاديمي الفلسطيني إلى أن إسرائيل تستطيع تصفية ما تبقى من المشروع الفلسطيني الذي وقعت عليه القيادة الفلسطينية في اتفاق أوسلو وحل الدولتين، لكن الصفقة لا تعني تصفية القضية الفلسطينية.

وشدد على أن مواجهة "صفقة القرن" مسؤولية الجميع، لكنه لا يرى مؤشرات لقدرة الفصائل على وضع برنامج ميداني موحد لهذه المواجهة.

7. كيف اخنق الفلسطينيون جميعاً في نفق السُلطة؟![7]

11 مايو 2021

صدق نبوءة قديمة..

"إنّ إقامة دولة فلسطينية في الضفّة الغربيّة وغزّة، قبل إنجاز مشروع التحرير، وبالاستناد إلى التسوية السلميّة، تعني السقوط في فلك الوصاية الإسرائيلية والإمبريالية، وخلق كيان هزيل صوري مجرّد من كلّ مقوّمات الدولة المستقلة، وتحويل هذه الدويلة إلى كيان يصفّي القضية، ويعترف بـ "إسرائيل"، ويكون لها بمثابة جسر، أو ممرّ، اقتصاديّ وسياسيّ وثقافيّ إلى العالم العربي، لتحقق بذلك ما لم تحققه بالحروب والتوسع العسكري، وليكون هذا الكيان الفلسطيني وسيلةً لتصفية الثورة المسلحة، والقيام بدور العازل عسكريًا لمصلحة الكيان الصهيوني.

إنّ هذه الدولة ستكون مجرّدة من سلاحها، ملتزمةً بإنهاء العداء للاحتلال، ومنع المقاومة المسلحة، مفتقرة إلى المقوّمات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما سيجعلها رهينةَ المساعدات العربية والأجنبية لصرف رواتب موظفيها، لتكون كياناً هزيلاً تابعاً، ومحكوماً بالنفوذ الإسرائيلي والسيطرة الأمريكية."

هذا كلام للأستاذ منير شفيق، كتبه عام 1972، تحت عنوان "لماذا يرفض الفلسطينيّون مشروعَ الدولة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة؟"، مع قدر من التصرّف والاختصار منّي. واللافت الآن أنّ ما

[7] كيف اخنق الفلسطينيون جميعاً في نفق السلطة؟ ! | متراس (metras.co)

تنبأ به منير شفيق، قد تحقق أضعافُه للاحتلال الإسرائيلي دون أن يكون للفلسطينيين دولة، وإنما بفضل سلطة حكمٍ ذاتي محدودة الصلاحيات للغاية، كفّت عن التبشير بالتحول إلى دولة.

أمّا الدولة المقترحة، كما في صفقة ترمب، فليس لها من مفهوم الدولة إلا الاسم، مع بقاء المضمون على ما هو عليه الآن من حيث الصلاحيات، ومع استفادة استعمارية مُضاعفة عمّا هو عليه الآن، بإلغاء الصراع والإجهاز على الوجود السياسي للفلسطينيين وتحويلهم إلى كائناتٍ خادمةٍ للأمن الإسرائيلي. ومع رحيل ترمب فإنّ الوقائع الاستعمارية ما عادت تسمح بمجرّد توهّم إمكان الدولة في الضفة الغربية وغزة.

وبالرغم من هذه الحقائق الثقيلة الجاثمة على صدر الإمكان الفلسطيني، فإنّ مشروع السُلطة في حيّز الاحتلال تحوّل إلى مجال العمل الوحيد للفلسطينيين جميعاً، بما في ذلك هؤلاء الذين رفضوا هذا المشروع جذرياً عند توقيع اتفاقية أوسلو، ثم عند دخول السلطة الفلسطينية غزة والضفة الغربية، وقاطعوا انتخاباتها في العام 1996.

رفضت العديد من فصائل منظمة التحرير، وبطبيعة الحال "حماس" والجهاد الإسلامي، ذلك السياق الذي أفرز السُلطة الفلسطينية، وتنبأت بما تنبأ به منير شفيق، وإن كانت المآلات أسوأ، كما هو حاصل الآن، فقد أفضت السُلطة واشتراطها سبيلاً وحيداً للفعل الفلسطيني، إلى تمزيق الفلسطينيين، وسممت إمكانَ الكفاح بأدواته المتعددة، فوفّر وجودها قطعاً مع أدوات المقاومة الشعبية التي احترفها الفلسطينيون في الانتفاضة الشعبية الكبرى عام 1987، وأفرغ الكثير من تلك الأدوات من معناها. ومع إعادة انتشار قوات الاحتلال، حافظ الاحتلال على سيطرته، مع تخليص وجوده الفيزيائي من الاحتكاك بالفلسطينيين، وإحلال حاجزٍ فلسطينيٍ مكانه. كما وفّر وجود السلطة الذريعة لردود الأفعال الإسرائيلية الباطشة على الأعمال المقاومة التي تنطلق من أراضيها، باعتبارها أراضٍ تخضعُ لسلطةٍ فلسطينيةٍ مُنفصلة عن

الاحتلال، وهو الأمر الذي كابده الفلسطينيون في انتفاضة الأقصى، وفي سلسلة الحروب والمواجهات في قطاع غزة.

الوقوع في الفخ المكشوف

بيد أنّ تلك الفصائل التي قاطع بعضُها انتخابات العام 1996، رفضاً للسياق، وخشيةً من المآلات، عادت وشاركت في انتخابات العام 2006، تأسيساً على انتفاضة الأقصى ومفاعيلها، فقد تعاظمت المقاومة في غزة، وكانت حركة "فتح" وقطاعات من السُلطة ما تزال قادرةً على الاتصال بإرثها الكفاحيّ، وهو ما انعكس مقاومةً فعليّةً في الميدان. ومن ثمّ وبما أنّ السلطة باتت أمراً واقعاً، يتعامل معه الجميع وكأنه مرجعيّة الأمر الواقع السياسيّة والاقتصاديّة والقانونيّة، بما في ذلك الرافضون للمشاركة في انتخاباتها، فإنه لا ينبغي، بالنسبة لهم، السماح للسلطة بالعودة إلى ما قبل انتفاضة الأقصى، فإذا كانت انتخابات العام 1996 قد مثّلت الإطلاق الثاني الفلسطينيّ الذاتي، للسلطة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، فإنّ فصائل أساسية، وفي طليعتها "حماس"، اعتقدت أنّ ثمّةَ إمكانيةً للتعديل في وظيفة السُلطة، بما يضعها على مسارٍ آخر غير مسار أوسلو. ولم تكن المسوّغات للمشاركة في انتخابات 2006 لتخلو من القول إن "أوسلو" قد داستها جنازير الدبابات الإسرائيلية، في عبارة تكرّرت حتّى في المرّة الأخيرة لتسويغ العودة مجدداً إلى المسار نفسه!

لقد فشلت تجربةُ إخراج السُلطة عن سياقها الأوسلوي، لجملة عوامل، أهمها أنّ هذا السياق لا يمكن الخروج منه بالانتخابات، ولو بالفوز بالأغلبية المطلقة، الدالّة على الرغبة الشعبيّة الجارفة في التعديل على هذه السلطة ولو في سياقها الإداري الذاتيّ المحض، المنسم بالفساد، والعاجز عن تعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم.

إنّ السُلطة التي اشتُرِطَ وجودُها بوظيفتها الأمنية، واشتُرِطَ استمرارُها بنفس الوظيفية، يمكن إخراجها عن مسارها المحكوم بهذه الوظيفة، فقط في إطار إرادة وطنية جامعة. وهذا ما نقص تجربةَ العام 2006 حينما مثّلت حركة "فتح"، العاملَ الذاتي الأهمّ في إسقاط التجربة، وحصارها، وتحويلها إلى أزمة ثم اقتتال داخليّ، وذلك لرفض فتح (العملي) لنتيجة الانتخابات، فلا هي تحوّلت إلى حركة ديمقراطية، ولا هي في وارد التخلّص من وسواس التمثيل واحتكار القرار الفلسطيني، ولا هي في وارد التخلّي عن السلطة التي تحوّلت إلى الشبكة الناظمة للوجود الفتحاوي، والضامنة لاستمراره. هذا فضلاً عن تشكّل نخبةٍ حاكمةٍ مستفيدةٍ من وجود السُلطة على حالها، ولو بلا أفق سياسيّ، وهي نخبةٌ متصلةٌ ببنيةٍ عميقةٍ لا يُمكن تغييرها بانتخابات تجري في سياقٍ غير ديمقراطي، ومحكومٍ بقدرات الاحتلال، وأموال المانحين، ومحاطة بأنظمة عربية تُكنّ العداء لمحاولة تخليص السُلطة من ذلك الدور الوظيفي.

يُضاف إلى ذلك رئاسة حركة "فتح" للسلطة، والتي كانت قد فازت بها للتوّ قبل فوز "حماس" بالتشريعيّ، الأمر الذي وضع قيادة السُلطة في تناقضٍ جوهريٍ بين برنامجين يتمتعان بالشرعية الانتخابيّة لقيادة السُلطة. وهو ما لا يمكن حلّه، بالنظر إلى ما سبق من عوامل، إلا بتقديم "حماس" تنازلاتٍ سياسيّة، وهو ما ظلّت قيادة "فتح" تسعى إليه، وتستجيب له "حماس" جزئيّاً لحلّ الأزمة مع "فتح"، أو لتحصيل القبول

المشروط لدمجها في النظام السياسي، كما في تبنيها لفكرة إقامة الدولة على الأراضي المحتلة عام 1967، وهو ما عبّر عن نفسه فيما يعرف بوثيقة الوفاق الوطني، وفي وثيقة "حماس" السياسية الجديدة، وفيما سوى ذلك من بيانات وتفاهمات وتصريحات. وقد بات هذا التنازل يُسمى في الأدبيات السياسية الفلسطينية بـ "برنامج الحد الأدنى المشترك"، وأمّا وأنّ هذا البرنامج لم يكن كافياً لحلّ التناقض بين "قيادتي السلطة" فإنّ الاقتتال أو الانقسام المتنفس الوحيد لهذا التناقض، وهو ما حصل بالفعل!

أوسلو.. الوظيفة السياسية والهندسة الاجتماعية

إنّ القول بأن اتفاقية أوسلو قد انتهت، هو قولٌ شديدُ التضليل، أو شديدُ القصور، لنظرٍ من زاوية تتصل الاحتلال من التزاماتِه المُترتبة عليها، أو من الزاوية القانونية، دون الاعتبار بالوقائع على الأرض، أو دون النظر إلى أوسلو بوصفها مساراً وعمليةً مفتوحة، أنتجت واقعاً محكوماً بالكامل للهيمنة الإسرائيلية، ولإرادة المانح الدولي، على النحو الذي يجعل من تصوّر الجمع بين المقاومة واستمرار هذا الواقع ضرباً من الوهم المنفصل عن الواقع. وبالإضافة إلى حصار تجربة عام 2006، كانت تجربة الامتناع عن استلام أموال المقاصة أخيراً، لتؤكد ما هو معلوم بالضرورة عن استحالة التعديل على وظيفة السُلطة من الداخل.

لم تكن مفاعيلُ اتفاقية أوسلو، وما انبثقَ عنها، مقصورةً على الهيمنتين الإسرائيلية والدولية، بل في عمليات الهندسة الاجتماعية، التي سعت إلى تحييد الجماهير، وصرفها عن واجبها التاريخي في مقاومة الاحتلال، وإعادة موضعتها داخل نمط اقتصادي وثقافي واجتماعي، مختلف بالكامل عن مسارها التاريخي وعن واجبها الكفاحي، وعلى النحو الذي استغرق الواقعَ الفلسطيني، خاصةً في الضفة من بعد الانقسام، وبترسيخٍ بعيد الغور، وشديد العمق، داخل المجتمع الفلسطيني، وبالاستناد إلى ثقافةٍ اقتصاديةٍ جديدةٍ ذات سماتِ استهلاكية صارخة، وتحوير في الأولويات الفلسطينية على مستوى الدور والثقافة

والاجتماع. وقد تضافر عامل الوظيفة الأمنية، مع عامل العمالة داخل المستوطنات والأراضي المحتلة عام 1948، مع عامل "السلام الاقتصادي"، مع عامل شعار "بناء المؤسسات"، في محاولة حثيثة لإنتاج "الفلسطيني الجديد"، وهندسة المجتمع بالكامل، في استجابة مطلقة للنفوذ الدولي والشرط الإسرائيلي من بعد الانقسام، وفي إدراك من النخبة الحاكمة لضرورات المرحلة والحفاظ على بيضة النفوذ والمال.

لقد كان مركب الوظيفة الشارطة لوجود السلطة، وعمق العامل الإسرائيلي، واستحالة التحرر من هيمنة المؤسس والراعي، وإدراك نخبة أوسلو لطبيعة التناقض مع برنامج المقاومة، ووعيها بإمكان استثمار سياسات كي الوعي الإسرائيلية أثناء انتفاضة الأقصى، دافعاً للاشتغال المبكر لترسيخ تلك الوظيفة، بما ينفي عن السلطة أي برنامج مناقض، أو نخبة جديدة منافسة. وقد تجلّى ذلك في تنظيم عمليات الفلتان الأمني المُبَرمَج في ذيول انتفاضة الأقصى، وربطها بالمقاومة، لتسهيل محاربة سلاح المقاومة، وهو الأمر الذي أخذ مداه بعد الانقسام، مما كان يحتم على الدافعين نحو إدخال المقاومة في السُلطة إدراك هذا التدبير المبكر لإعادة صياغة مسار أوسلو بما يُعمقه داخل المجتمع. وأما التصور بأن سلاح المقاومة في غزة كان كفيلاً بحماية مسار التغيير، فهو ضرب آخر من الوهم المفارق للرؤية الكلية للصراع وساحاته.

المُمْكِن السهل مكان استراتيجيا التحرير

إن سيادةَ منطقِ التفكير العمليّ ذي الطابع التكنيكيّ على الفعالية السياسية الفلسطينية، بفضل الإدارة الفتحاوية النارتخية، بنمطها الفهلويّ وبِنيتها الزبائنية، دفعَ الفعالياتِ السياسية، بما في ذلك قوى منظمة التحرير المعارضة لمسار التسوية، وحركة "حماس"، للتفكير في المُمكن السهل أكثر من تفكيرها بالواجب الصعب. نتيجةً لذلك، انجذب الجميعُ لمسار السُلطة، المحكومة من البرنامج الوظيفيّ المؤسِس

النقيض، وبات إثباتُ الحضور داخل السلطة ومؤسساتها الحافز الأكثر ظهوراً في مجال الفكر والممارسة، وذلك باعتبار السلطة أمراً واقعاً لا بدّ من التعامل معه.

لم تكن هذه مشكلةُ "حماس" وحدها، فقوى اليسار ظلّت صوتاً هامشياً في منظمة التحرير المؤسِّسَة للسلطة والمستخدَمة لشرعنة نخبة السُلطة، كما انخرطت قطاعاتٌ منها في مؤسسات المجتمع المدنيّ بشرط المُموّل الغربيّ مُؤسِّس السُلطة، وانفصلت فعلياً عن خطابها التاريخيّ الذي يُمكن به خلقُ مساراتٍ جديدة لتحريك الشارع، والانخراط بالناس وهمومهم، لصالح خطابات منفصلة عن ثقافة المجتمع وعن أولوياته.

ولم تلحظ هذه القوى مسؤوليتها التاريخية، لا هي ولا حركة الجهاد الإسلاميّ، تجاه حقيقة الانقسام البرامجي، حتى لو أخذ شكلَ الصِراع على السُلطة، وشكل الانقسام المؤسسي. ولم تكن قاعدةُ المقاومة التي تأسست في غزة، بفضل هذا الانقسام، بكافية لخلق جبهة وطنيّة تتعالى على الصغائر الحزبيّة، وعلى المصالح الضيقة والأوهام الأيديولوجية. وظلّ التعاطي مع الانقسام وكأنه انقسامٌ سلطويّ يستوي فيه الفريقان، ويلقي بظلال الاستقطاب الثنائيّ على الفصائل الأخرى، والتي ظلّت عاجزةً دون التقاط الفرصة بإدراك جذر الانقسام البرامجيّ، وما تَبِعه من حروب مدمرة على غزة، في شق مسارٍ أصيلٍ خارج السُلطة التي تختنق فيها الجميع حتى الذين يتوهمون أنهم خارجها.

وفي المقابل، وبغض النظر عن الأداء السُلطوي لـ "حماس" في غزة المشوش بالانقسام والحصار والشعور بالمؤامرة والمظلومية، فإنه لا يُعرف إن كانت الحركة، قد فكّرت بالفعل، أو إلى أيّ مدى قد ذهبت، لدمج معارضي مسار التسوية، دعاة المقاومة، والمدركين للأثر الفادح للسلطة ومسارها على شلّ النضال الفلسطيني وخنقه، في جبهةٍ وطنيّةٍ، أو شق مسار أصيل خارج هذه السلطة، إلا إذا كانت "حماس"، قد انتهت إلى تكييف تفكيرها مع وجود السُلطة، بما يصعّب مهمة التفكير بالعمل من

خارجها بأدوات لا تنتظم الالتحاق الفتحاوي. وقد تبين في السعي للشراكة مع "فتح" في الانتخابات التشريعية التي ألغاها أخيراً الرئيس عباس، أن الحركة أكثر تكيفاً مع واقع السُلطة، من امتلاكها الخيال الكافي للتفكير من خارجها . بيد أن هذا التكيف مع واقع السُلطة، لم يُلاحِظ بُنيتَها ووظيفتَها وخبثها الحاكمة وتحولاتها من بعد انتهاء انتفاضة الأقصى والانقسام، الأمر الذي لا ينمّ عن إدراكٍ كافٍ لهذا الواقع.

السُلطة إذ تحجب الرؤية

ذلك فضلاً عن عدم إدراك التحولات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني في الضفة، بفعل سياسات الهندسة والتدجين والإغراق في مفاعيل أوسلو، وكثيراً ما كشفت السجالات على مواقع التواصل الاجتماعي أثناء الحروب على غزة، غياب ذلك الإدراك. إذ يتطلب الإدراك التكامل التنظيمي، وصب القدرات، لصالح استنفاذ ساحة الصراع الرئيسة، ووضع البرامج لمواجهة عمليات الهندسة الاجتماعية، والحاصل أنه وبدلاً من تقييم تجربة العام 2006 وما تلاها، ظل التفكير يراوح المسار المرسوم من الخصم السياسي المؤسِس لنفق السلطة، لانعدام التقييم الحر والمسؤول داخلياً، ووطنياً، وللظلال الثقيلة التي ألقاها الاستقطاب الثنائي على الحالة الوطنية برمتها، ولتجريف العمل السياسي والحركة الوطنية في الضفة الغربية، ولغياب المنابر النقدية داخل التنظيمات الفلسطينية، واقتصار النقد، على جزئيات مسلكية، لا على المقاربات الكبرى لقضايا الحالة الوطنية، وهو الأمر الذي ينمّ على تغليب التفصيلي، على الكلي، والإدارة الجزئية على المشروع التحرري.

ليس أدلّ على ذلك، من تفاهم "حماس" على قائمة مشتركة مع "فتح"، الخصم السياسي، والنقيض البرامجي، حتى بالرغم من استئناف قيادة السُلطة للتنسيق الأمني مع الاحتلال. إن لغة التكتيك، أسهل اللغات، وأكثرها توفيراً للذرائع والأفكار التي تبدو "عملية"، بما في ذلك تسويغ فكرة القائمة المشتركة، والتي

يمكن تزيينها كذلك بمنطق الحرص على الحضور في النظام السياسي. إلا أن السؤال الأكبر والأهم هو السؤال عن الغطاء الذي توفره فكرة كهذه لمشروع التسوية، وخنق النضال، وشل الكفاح، وإعلاء قيمة العجز، وتوظيف المجموع الفلسطيني خلف أسوأ الخيارات الفلسطينية طوال تاريخ الفلسطينيين، هذا فضلاً عن جزئيات كثيرة كبيرة وصغيرة انطمست في غمرة الحماسة لمقترح كهذا.

لقد عظمت قيادة "فتح"، من المنجزات الشكلية التي نجمت عن تأسيس السُلطة، كرفع العلم ووجود قوات فلسطينية، فضلاً عن المناطق (أ) التي استثمرت في انتفاضة الأقصى، والانسحاب الجزئي من قطاع غزة، ويمكنها أن تقول إن ذلك وفر الخطوة الأولى نحو ملحمة انتفاضة الأقصى وتأسيس قاعدة المقاومة في غزة. ويمكن لـ"حماس"، وعلى نحو أوضح أن تربط قاعدة المقاومة الآن في غزة بقرار الدخول في الانتخابات العام 2006، كما أن الذرائع القبلية لذلك الدخول أوضح وأكثر إقناعاً مما قيل في الانتخابات الأخيرة، لكن ماذا عن النتائج الإستراتيجية الكارثية، والتي تتحمل "فتح" المسؤولية الأولى عنها، وماذا عن تحول سلاح المقاومة من سلاح استنزاف وإشغال إلى سلاح دفاع، محكوم بمعادلات السلطة والسياسة وإدارة شؤون الناس وعلاقات الإقليم، على النحو الذي قد يحوله عن وظيفته الأساسية إلى وظيفة سياسية جزئية لرفع الحصار، الناجم أساساً عن قرار الدخول في السُلطة!

السُلطة إذ تبتلع العقل الوطني

لقد كشفت السجالات التي رافقت التعقيب على قرار الذهاب نحو انتخابات تشريعية جديدة تسبق إعادة بناء منظمة التحرير، وخلاف الواجب والمنطق والاتفاقات الوطنية السابقة، بل وخلاف القانون الأساس للسلطة الذي يشترط تزامن انتخابات التشريعي والرئاسة.. كشفت عن ابتلاع السُلطة للعقل الوطني الفلسطيني، بعدما ابتلعت من قبل منظمة التحرير، وعطلت دور اللاجئين خارج الأرض المحتلة، وتركت فلسطينيي الـ 1948، بل حتى القدس، لمصيرهم، ليقلعوا شوكهم بأيديهم.

الآن تبتلع السُلطة معارضيها، والمقاومين الذين يشترط وجودُها بالقطع معهم وملاحقتهم وتحطيمهم، فبات معارضوها يتحدثون عنها، لا بما هي عليه من أمرٍ واقعٍ ينبغي التعامل معه، بل بما هي من وضعٍ "طبيعي". ومن هنا ينبثق سؤال العجز في صيغة السؤال عن البديل، وكأنّ السلطة واقع أصيل، ومن ثمّ لم نكن نجد، على نحو واضح، طرحاً جدياً يتناول العودة لشقّ المسارات الأصيلة من خارج السُلطة، وأخذنا نسمع تنظيراً عجيباً للديمقراطية بالرغم من أنّ الانتخابات تجري في سياق غير ديمقراطيّ، وبالتناقض مع فكرة القائمة المشتركة غير التنافسية، مما ينمّ عن دفعٍ للعودة إلى حضن السُلطة باستخدام كلّ أدوات التنظير مهما تناقضت.

حتى عند بعض الذين عارضوا الذهاب إلى هذه الانتخابات من بعض كوادر "حماس" وعناصرها، بدا الدافع الأساس، هو الإحساس بالظرف القاهر للحركة في الضفة، والاعتبار بالتجربة الطويلة المريرة من بعد انتخابات 2006، وعدم الثقة بالخصم السياسيّ ولا في نواياه، والإدراك القريب لبنية السُلطة وخبثها، مما لا يبشّر بإمكان التغيير بالانتخابات، بيد أنّ هذا كلّه على أهميته، وما يكشفه من وعي متقدم

عند هذا الوسط الناقد، يدور في فلك السُلطة نفسه، فلك التفاصيل والظروف والأعراض، لا فلك المبدأ والموقف الجذري وإعادة تقييم الخيار نفسه من أساسه، ومن ثم فقد كان النقد الجوهري يبدو عدمياً وتنظيراً منعالياً، بالرغم من أنه المعبّر عن الموقف الأصيل لحركات المقاومة، صاحبة الواجب في شقّ المسارات الأكثر تحرّراً من قيود السلطة.

ملخّص ملامح الاختناق

لم يكن الحديثُ عن تجديد شرعيات السُلطة، دون الوقوف عند وظيفتها، أو معالجة الجذر البرنامجيّ في مشكلتها، بأكثر من الحديث عن تجديد شرعية مسارها السياسيّ ومسلكيتها الوظيفيّة، ومن هنا كانت إرادة قيادتها بتوالي الانتخابات لا بتزامنها، لا بهدف المناورة فحسب، وقياس النتائج بعد كلّ مرحلة والبناء عليها، ولكن في الأساس لأنها ترفض تغيير وظيفتها، أو خطّ مسارٍ سياسيّ آخر.

ومن هنا جعلت السُلطة إعادةَ بناء منظمة التحرير أمراً مرجأً في الظاهر، ومعدوماً في الحقيقة، فالمطالبة بالبدء بمنظمة التحرير التي قال بها البعض، لم تكن فقط لفحص جدّية قيادة "فتح" وصدق نواياها، ولتحقيق ضمانات معقولة مسبقاً، ولكن لأنّ هذا هو السبيل الوحيد لإعادة بناء المؤسسة الفلسطينيّة على مسارٍ تحرّري، خلاف تجديد شرعيات السلطة المستجيب لإرادة التكيّف مع المشروع الإسرائيلي.لقد حوّلت سياساتُ حركة "فتح" القضيةَ الفلسطينيّةَ، من شعارات حرب التحرير الشعبيّة في ستينيات القرن الماضي، إلى قضيةِ تفاوضيّةٍ غير مكلفة تُديرها نخبةٌ حاكمةٌ مستفيدة، بما يتطلب تحييد الجماهير وصرفها عن واجبها الكفاحيّ، وهو الفخّ الذي اصطادَ كلَّ من رأى الحلَّ في بطن نفق السلطة لا خارجه، فلم يؤدِ الدخولُ في السُلطة إلا إلى تكريس النمط الأوسلويّ الذي سعى لاستيعاب الناس داخل ثقافته الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي حين صار سلاح المقاومة في غزّة منظماً بالكامل ومحكوماً لضرورة السلطة هناك، فإنّ الفصائل صارت إزاء الضفّة والقدس محرّضةً وداعيةً لا فاعلة ولا حاشدة ولا منظمة،

وبينما تنخرط نخبةٌ فصائلية في الحوار مع "فتح" لإعادة ترتيب السلطة، تقبع القواعد الشعبية بعيداً عن الفعل واتخاذ القرار ومراجعة السياسات، وتطالَب بالاصطفاف خلف القيادة.

السلطة الفلسطينية تقمع وقفة احتجاجية في الضفة الغربية

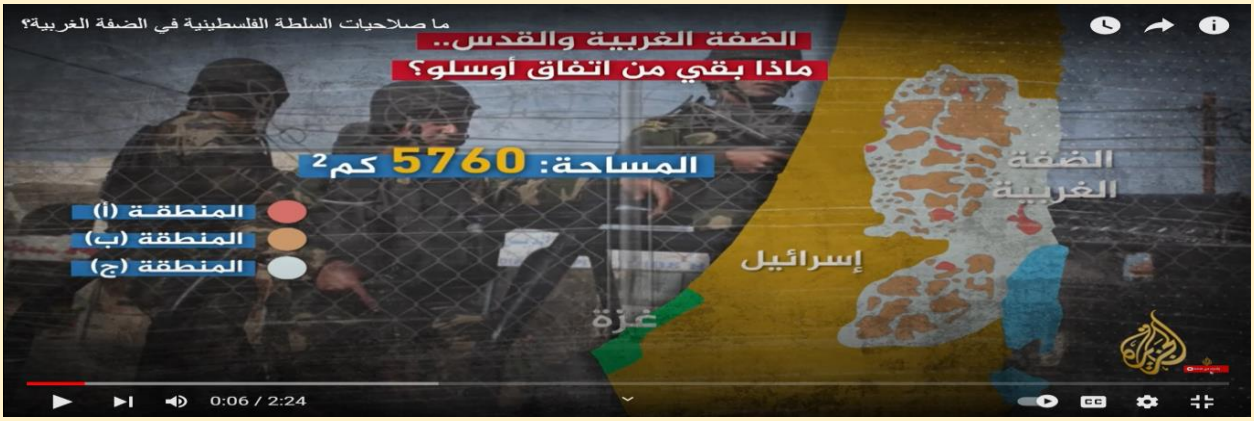

https://youtu.be/khiGc6K9Csc?si=YUJaq7PM_D2iis_0

ماذا بقي من الضفة الغربية ليكون للسلطة الفلسطينية أي معنى؟؟؟؟؟؟

8. "الانتخابات وقد تأجلت . . كيف نخرج من نفق السلطة المظلم؟"[8]

1 مايو 2021

36 قائمةً بـ 1389 مرشحاً، بروتوكولات ومواثيق "شرف" في القاهرة، وإعلانات ومفاوضات قبلت "إسرائيل" أن تصل إلى أسوار السجون، تحليلات وتنبؤات، تسريبات وأجواء مشحونة. ثلاثة أشهر من نخ التفاصيل هذا ذهب أدراج الرياح، بعد أن أدرك حزبُ السلطة بقيادة محمود عباس أنّه قد لا يُحقق فوزاً حاسماً في الانتخابات التشريعية، وبعد أن نقلت له "إسرائيل" توقعاتٍ بفوز حركة "حماس" خاصةً في الضفة الغربية.

كما بات معلوماً فإنّ قرارَ تأجيل الانتخابات، أو بدقةٍ أكبر: إلغائها، جاء بسبب خشية النخبة الحاكمة حول عباس من توزع أصوات الفتحاويين وغيرهم من المؤيدين على ثلاث قوائم: قائمة "فتح" الرسمية، وقائمة محمد دحلان، وقائمة التحالف بين مروان البرغوثي وناصر القدوة. وكان قرارُ البرغوثي التحالف مع القدوة أولَ ما دقّ ناقوس الخطر في وجهِ تلك النُخبة حول المقاطعة، إذ تُشير بعض المصادر أنّ قرارَ التأجيل اتُخذ منذ مطلع أبريل الماضي، أي بعد أيامٍ قليلةٍ من قرار البرغوثي الترشح.

كان المحرك الرئيس للإعلان عن هذه الانتخابات هو محاولة النفخ من جديد في "شرعية" الرئيس عباس، وخاصةً بعد ضغوطٍ أوروبيةٍ وأميركيةٍ بهذا الشأن. وعندما أدركت تلك النخبةُ الحاكمة أنّ بإمكان الإرادة الشعبية الإطاحة بها من خلال صندوق الاقتراع، أقنعت أصحابَ الضغوطات عليها وقرّرت تأجيلها. وكما هو واضح، فإنّ الخوف على الخسارة ليس قلقاً على انتهاء مشروعٍ "فريدٍ" تحمله قيادةُ السلطة، خاصةً أنّ منافسيها من داخل "فتح" لا يحملون مشروعاً مضاداً له، وأنّ وصول "حماس" إلى

[8] الانتخابات وقد تأجلت . . متى نخرجُ من نفق السُلطة المُظلم؟ | متراس (metras.co)

الحكم في الضفة شبه مستحيل، وإنما هو خوفٌ على مصالحها وامتيازاتها، من تنفذٍ أمنيٍ واقتصاديٍ، وتفردٍ سياسيٍ، وصولاً إلى الأولوية في لقاح "فايزر."

الهشاشة!

طوال 15 عاماً دأب عباس في محاولاته الحثيثة لتثبيت حكمه وسدّ أيّ ثغرات من الممكن أن يستغلها خصومه، السياسيون منهم والشخصيون كذلك. صار رئيساً للجنة التنفيذية في منظمة التحرير فأحكم السيطرة عليها وعلى مفاصلها، كمثال الصندوق القوميّ الفلسطينيّ، الذي سخّره لمُكافأة من يواليه ومُعاقبة من يُعارضه. نصّب نفسه الآمر الناهي على حركة "فتح"، وصيّر السُلطات الثلاث لخدمة موقعه؛ أبطل المجلس التشريعيّ من خلال المحكمة الدستورية التي شكّلها هو بنفسه، وضَمِنَ من خلال سلسلة من التعديلات التي طالت قوانين السلطة القضائيّة التحكمَ الكامل، له وللمقربين منه، بكلِ أشكال وأذرع القضاء، ناهيك عن كونه المسيطر التام على السلطة التنفيذية.

وعندما أصبح الذهابُ للانتخابات "مساراً" لا بدّ منه، لاحت له ضرورة تجديد مظاهر هذه السيطرة التامة وإحكامها إحكاماً تاماً لا لضمان ما لديه الآن فحسب، وإنما لضمان أنّه سيبقى له بعد نتائج صناديق الاقتراع. وحتى تكون النتائجُ مفصلةً على مقاس مقاطعة رام الله، فرض عباس على حركة "حماس" شروطه على شكل الانتخابات: لا تزامن في التشريعية والرئاسية والمجلس الوطنيّ، التمثيل النسبيّ فقط ولا قوائم للأفراد، والمرسوم الرئاسيّ سابقٌ على أي دعوة للحوار الوطنيّ. ثمّ أصدر قراره المتعلق بإجراء تعديلات على قانون الجمعيات الأهلية بما يضمن تغولاً واضحاً للسلطة التنفيذية عليها، إضافةً إلى القرار بإرجاء انتخابات النقابات والاتحادات والمنظمات الشعبية لمدة 6 أشهر لضمان عدم وقوع أي انشقاقات جديدة داخل حزبه.

طفل فلسطيني يلهو بالقرب من جدارية تحث على المشاركة في الانتخابات، 28 أبريل/ نيسان 2021.

يُضاف إلى ذلك تاريخٌ طويل من الاشتغال على تفكيك البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمُجتمع؛ من ربط الناس بمعاشات تتأخر وبنوك تُطالب بأقساط، ومُحاربة العمل الخيري والمؤسسات الأهلية الفاعلة، ومحاربة الأحزاب المعارضة وإقصائها عن المشهد والتنكيل بها، وضمان أحزابٍ بشرائِها بوزارات هنا ووظائف هناك.

بعد كل ما في هذا من تفريغٍ للمشهد السياسي ليصبح لأبو مازن وزمرته، إلا أنه ما زال تخشى الخسارة في الانتخابات أمام منافسيه من حركة "فتح"، وأمام حركة "حماس" التي هي في أضعف أحوالها في الضفة الغربية، ويرمي لنا عوضاً عنها فكرة إعادة تشكيل الحكومة وكأن المشكلة فيها لا في مشروعه ووجوده هو والنخبة الحاكمة من حوله.

من خلال النظر في هذا السياق، يُمكننا القول إنه رغم ما قد يُبديه هذا النزول من صلابةٍ، إلا أن تأجيل الانتخابات يكشف أيضاً ما عند هذه النخبةِ من هشاشةٍ أيضاً، فهي تعلم بأن لا حاضنة شعبية لها، وأن ليس هناك من تعول عليه تماماً لضمان بقائها في مواقعها خاصة أن بذور الانشقاقات فيها لا تُعدُ ولا تُحصى.

القُدس بوصفها طُعماً أو "إسرائيل" بوصفها مُنقذاً

وبما أنّ كلّ مظاهر السيطرة تلك لم تنجح في نفي مخاوف الخسارة، كان لابد من ذريعة. وهنا استُحضِرَت القدس، المدينة التي فرضتها منظمة التحرير ومن بعدها السلطة الفلسطينية، لتكون أداتها للخروج من ورطة الانتخابات.

على مدار شهرٍ كامل، لم تُوفّر تلك النخبة الحاكمة وسيلةً إلا واستخدمتها للتمهيد لانسحابها من الانتخابات تحت شعار "لا انتخابات بدون القدس." مظاهرات مفتعلة، وضخٌ إعلاميّ مكثّف قوامه التصريحات المتكررة من مختلف أطراف تلك النخبة، سواء منهم مباشرةً، أو من خلال تعمدهم ترويج أخبار غير دقيقة، سرعان ما ينفيها، كما حصل في الخبر عن أن هيئات أسرى "فتح" تدعو لتأجيل الانتخابات لأجل القدس.

هكذا حاولت السلطة أن يبدو ذلك الشعار خيارَ الناس، وأن تلك "القيادة" تسير وراء نبض الشارع. بل لم تخجل حتى من استخدام القدس، وهي في واحدة من أبرز معاركها على هويتها العربية، حين حاولت الركوب على هبة باب العامود، وتلفيق الأخبار أنّ ما يجري هناك هو من ترتيب أبو مازن شخصياً، بل أنّ وكالتها الرسمية ذهبت إلى نشر صور لتجمع المقدسيين في باب العامود على أنه "تأييدٌ لقرارات تلك القيادة."

ليست القدس سوى "حجة"، ليس فقط لأن ما يدعو فعلياً لتأجيل الانتخابات هو مخاوف "فتح" الرسمية من خسارتها، إنما كذلك لأنّ السلطة الفلسطينية لم تتخذ أي خطوةٍ جديةٍ من أجل فرضها في القدس. يعلم الناس ذلك تماماً، كما تعلمه "إسرائيل"، لذلك لم تُعطِ جواباً رسمياً ومباشراً، وتركت الأمور كما هي حتى ترى مدى جدية أبو مازن في خطوتِه حتى النهاية.

صحيحٌ أنّه من المحتمل جداً أن تمنع "إسرائيل" إقامة الانتخابات في المدينة التي تعتبرها "عاصمةً موحدةً" لها، لكنّ هذا الأمر كذلك يُعطينا صورةً عن "المقاومة الشعبيّة السلميّة" التي طالما تبنّاها أبو مازن في خطابِهِ، والتي اتُفِقَ على تفعيلها كجزء من مسار المصالحة الذي بدأ في يونيو الماضي. وهي ذات المقاومة التي استخدمها في خطابه مساء الخميس، ووصفها بأنّها "الطريق الوحيد لمقارعة هذا العدوان على شعبنا." لم يلتزم أبو مازن حتّى بالسقف الذي وضعه لنفسه، فهو لم يُمارس مقاومةً شعبيّة سلميّة واحدة، فلو كان صادقاً لسار في هذا المسار حتى نهايته، وفي حال منعه إسرائيلياً كان يمكن استخدام هذه الوسيلة التي يُقدّس، من خلال التحدي ووضع الصناديق في مختلف المؤسسات الفلسطينيّة في المدينة. كان يُمكن لموضوع الانتخابات في القدس – بغض النظر عن الموقف من الانتخابات نفسها – أن يصبح شكلاً من أشكال مشاغلة "إسرائيل" في سيادتها على المدينة.

لكنّ السلطة التي لم تتابر حتى لتثبيت مؤسستِ وطنيّةٍ واحدة في القدس، ليست معنيّة بطبيعة الحال حتى بتثبيت صندوق اقتراعٍ واحد، إلا إذا جاء بما يرضيها. وهذا ما لم يُغفله الضخ الإعلامي، فالمجدلاني يقول: "صناديق الانتخابات ليست صناديق تبرع لتوضع في المساجد والكنائس" (بينما من العادي وضعها في مراكز البريد الإسرائيلية – كما ينص بروتوكول أوسلو، وكما حصل عام 1996 و2006)، وعزام الأحمد تخبرنا أنّه لا توجد انتخابات في ظلّ الاحتلال.

شبان يؤدون صلاة التراويح في ساحة باب العامود خلال الاحتجاجات

على إغلاقه من قبل شرطة الاحتلال، وهي الدعوة التي لم تدعمها أي مرجعية دينيّة في القدس.

لقد أهمل حزب السلطة القدس إهمالاً تاماً .فعلى مدار السنوات الأربعة الأخيرة لم تتجاوز ميزانية وزارة شؤون القدس فيها المليون والنصف مليون دولار سنوياً، ودأبت منذ تأسيسها إلى تعزيز سلطة كعاصمتها الأبدية والثابتة، وهي لا تعلم فعلياً ماذا يجري في المدينة من سياسات التهويد والأسرلة المكثفة، ولا تتعامل معها إلا ككعكة يجب توزيع الحصص فيها على كل طرف لإرضائه. وهكذا نجد عدة مسميات بإشرافها تعمل "لأجل القدس": المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، محافظة القدس، وزارة القدس، دائرة القدس في قسم الرئاسة، إلخ، لكنها ليست سوى توزيعاً للمناصب والامتيازات كما تفعل في جميع القطاعات.

لا "تتمسك" السلطة بالقدس إلا حين تخشى على نفسها، وهو تمسك لا يظهر إلا في الخطابات والحجج، فيبدو كأنه استخفاف بالقدس. لا يُمكن أن تُجرى الانتخابات في القدس من واقع هذا التفريط، ولا من التجمع في الفنادق (الذي أشار له أبو مازن باعتباره واحدة من الخطوات التي اتخذت لفرض الانتخابات في المدينة)، ولا في تقبل المهانة من العدو بتركه يمن علينا كيفما يشاء، ولا بالاقتصار على اعتبار القدس جزءاً من المنظومة الانتخابية، ولا بانتظار الموافقة من "إسرائيل" بالسماح بإجرائها في مراكز بريدها. إن المحاولة الجدية واعتبار القدس مكاناً للمواجهة مع الاحتلال، لا يكون إلا بفرض الانتخابات فيها على الإسرائيليين فرضاً. في هذه الحالة يُمكن أن تصبح الانتخابات في القدس شكلاً من أشكال المواجهة، وحينها يُمكن أن نأخذَ خطابات أبو مازن بقليلٍ من الجدية.

الأمل بعيداً عن الحزب الحاكم

جاءت خطوة تأجيل الانتخابات لتُذكرنا، وتُقنع من هو مُشكك منا، بأن لا أمل يُستجدى من هذه النخبة الحاكمة التي تحمل مشروعاً سياسياً همه الأساس تحقيق مصالحها الضيقة وحراستها على حساب القضية

الفلسطينيّة وتحدياتها، وأنّها غير مستعدة للمواجهة حتى ولو كان شكل تلك المواجهة بضعة صناديق اقتراع في مركز بريدٍ إسرائيليّ.

الأخطر من ذلك، أنّ المشروع السياسيّ لهذه النخبة الفاسدة أصبح على ما يبدو مجال اشتغال السياسة الفلسطينيّة بمختلف فواعلها، وهو مجالٌ على أرضيّة زلِقة، وليس من الطبيعيّ أن لا يبادر أحدٌ من الفصائل الفلسطينيّة، وبالأخصّ تيار المقاومة، على العمل لتغيير هذه الأرضيّة والعمل من خارجها.

لقد كانت الانتخابات خيار أبو مازن كمسارٍ يُراد له - كما زعموا - تحقيق "الوحدة الوطنيّة"، ولأجله صدقته "حماس" ومشت معه وتنازلت عن شروطها السابقة لإجراء الانتخابات شرطاً بعد الآخر، ثمّ عندما قلق أبو مازن على كرسيه أصدر قراراً بإلغائها. لا يتعلق الأمر بما جرى في العامين الأخيرين فقط، إنما هي ذات "الرؤية" والمسار الذي يكرر نفسه منذ أكثر من عقد، والذي ما فتأت "حماس" تختنق نفسها وخياراتها تحت سقفه.

في ظلّ هذا وغيره، ليس من المعقول أن يظلّ تيارُ المقاومة مرهوناً للسياسة التي خطّها حزبُ السُلطة، وألا تجترح ممكناتٍ خارج هذا الخطّ، وهو لديه من الرصيد الشعبيّ ومن الواجب الوطنيّ كذلك، ما يفوق رصيد خطابات المراسيم الانتخابيّة، والذي يؤهله لاشتقاق رؤية سياسيّة جديدة تُعيد الروح للشارع الفلسطينيّ، والذي لا يكفّ عن مفاجئتنا بقدرته على وقف تقدّم الآلة الاستعماريّة.

وكما هو متوقّع، لم تُنهِ الانتخاباتُ (أو السعي لها) الانقسام، بل أعادت إنتاجه. ولم تُرتّب البيت الفلسطينيّ كما قيل إنّها ستفعل، بل زادته كركبةً. كذلك، لم تكن الانتخابات طريقةً لمواجهة الاحتلال، بل على العكس فقد ثبّتت المعادلة التي وضعها. لم يكن هناك سؤال جديّ عن مُشاركة اللاجئين في الانتخابات، ويبدو مُستهجناً الاعتراض على غياب فلسطينيي الـ48، أمّا القدس فهي في طريقها إلى الخروج

نهائياً من مُعادلة الانتخابات إذا ما بقيت ردود الفعل السياسية، وخاصة من تيار المقاومة وفصائل المعارضة، بهذا المستوى.

ليس ذلك كله دفاعاً عن الانتخابات بوصفها أفقاً لقضيتنا، بل تذكيراً وتنبيهاً على ضيق الأفق السياسي الذي وضعنا فيه حزب السُلطة. وهو أفق ما يفتأ ينخفض سقفه، حتى يهرس أيّ أمل بمشروع وطني تحرري، ويُعمينا عن النظر إلى أفق واسع، بعيداً عن أنفاق النخبة الحاكمة في رام الله.

https://youtu.be/GtJiNGjl1W8?si=K3iYFszLHGl2ntvb

https://youtu.be/SUWzeAWWlus?si=eVVrNXMH_CoWSkrZ

9. القضاء الفلسطيني.. كيف يؤمّن عباس نفسه؟[9]

2021/2/ 2

عيسى أبو شرار يؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس بعد تعيينه رئيساً لمجلس القضاء الأعلى.

منذ أحداث عام 2007، لم يألُ الرئيس محمود عباس جهداً في محاولاته الرامية إلى تجيير القضاء وإخضاعه لسيطرته التامة باعتباره إحدى العقبات – والأخيرة ربما – أمام إحكام سلطته المُطلقة. في إطار هذه الجهود، جاءت الخطوة الأخيرة المُتمثلة بإصدار ثلاث قرارات بقوانين في 30 ديسمبر/كانون الأول 2020، تتعلق بإجراء تعديلاتٍ على قوانين تخصّ السلطة القضائية وتمسّ استقلالها بشكلٍ مباشر!

وهي تعديلات رفضتها جهاتٌ قانونيةٌ وسياسيةٌ عديدة كونها تُجذّر تدخلات السلطة التنفيذية بجهاز القضاء، وتمسّ مبدأ الفصل بين السلطات، وتؤدي إلى استئثار طرفٍ سياسيٍ بعينه بالقضاء، وما لذلك من تداعيات على دور القضاء باعتباره الركن الأساسي لحماية الحقوق والحريات[2].

على إثر ذلك، أصدرت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ونادي القضاة، وبعض الأحزاب السياسية، بياناتٍ تُعبّرُ عن رفض هذه التعديلات وتدعو إلى احترام السلطة القضائية. وكانت نقابة المحامين الفلسطينيين في صدارة المشهد الرافض، إذ قادت الاحتجاجات في الشارع، ودعت إلى مقاطعة مجلس

[9] القضاء الفلسطيني.. كيف يؤمّن عباس نفسه؟ | متراس (metras.co)

القضاء الأعلى[3] والتشكيلات القضائية الجديدة، بالإضافة إلى تعليق العمل في المحاكم لأيامٍ متقطعة، والاعتصام في المحاكم وتنظيم اعتصام مركزي أمام مجلس القضاء.

ماذا تعني القرارات الأخيرة؟

منحت القراراتُ المذكورة الرئيسَ الفلسطينيّ صلاحياتٍ واسعةً على السلطة القضائيّة تخوّلها عملياً إلى ملحقٍ للرئيس والأجهزة الأمنيّة. فقد منح عباس نفسه صلاحيات تعيين رؤساء ونواب رؤساء المحكمة الإداريّة والإداريّة العُليا وقضاتهما، وتعيين وقبول استقالة رئيس المحكمة العليا/رئيس مجلس القضاء الأعلى، بينما نصّ قانونُ القضاء سابقاً على أن تحلّ محلّ أيّ رئيسٍ للمجلس نائبُه الأقدم في المحكمة العليا تلقائياً، ولم ينصّ على مصادقة رئيس السلطة على استقالة القضاة. ويعني ذلك عملياً تحوّل السلطة القضائيّة إلى دميةٍ في يد الرئيس الفلسطينيّ يشكّلها وفقاً لأهوائه ومصالح المقرّبين منه.

وفي السياق ذاته، منحت تلك القرارات المجلسَ المحسوب على الرئيس الفلسطينيّ، وعباسَ نفسه، مجموعة أدواتٍ بغيةَ ترهيب القضاة وتخويفهم. من أبرزها التقاعد المبكّر القسريّ، والانتداب للعمل في غير الشأن القضائيّ بدون موافقة القاضي، والاستيداع[4] والإخضاع للتجربة لمدة ثلاث سنوات بعد التوظيف. وقد شملت رزمة القرارات بقوانين بالفعل قرارات بإحالة ستة قضاة للتقاعد المبكّر القسريّ، بما تخلق بيئةً قضائيّةً تخشى السلطة على حساب الحقوق والقانون.

ومُنحَ رئيسُ مجلس القضاء الأعلى وفقاً لهذه التعديلات صلاحياتٍ واسعة واستثناءاتٍ تتعلق بالراتب التقاعديّ والسنّ التقاعديّ في محاباةٍ لهذا المنصب وتمييزه عن القضاة الآخرين وتشجيعاً لشاغله الامتثال لمرؤوسيه في السلطة التنفيذيّة. وشملت التعديلات كذلك تخويل صلاحيات رؤساء المحاكم بإصدار الشبيهات إلى القضاة، وصلاحيات انتداب القضاة، وإلغاء خدمتهم تعسفاً، والإحالة للتقاعد لتصبح من اختصاص رئيس المجلس.

وقفة احتجاجية لنقابة المحامين أمام مجلس القضاء الأعلى برام الله رفضاً لـ"تغول السلطة التنفيذية على منظومة القضاء".

كما أنّ التعديلات الجديدة تُحصّن الرئيس الفلسطينيّ في الانتخابات المقبلة، لأنها أعطته حقّ تشكيل المحكمة الإدارية العليا وتعيين قضاتها، وهي المحكمة المختصة بالنظر في الطعون المتعلقة بنتائج الانتخابات. كما أعطت هذه التعديلات صلاحيات تشكيل محكمة قضايا الانتخابات لمجلس القضاء الأعلى، وهو الموالي ضمناً لعباس، وهي المحكمة المختصة بالنظر في أي دعاوى خاصة بقرارات لجنة الانتخابات المركزية. ولا يُمكن فصل القرارات بقوانين عن الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها صيف 2021، ولهذا السبب تحديداً عجّل عباس من إصدارها لتقليم مخالب المجلس التشريعيّ القادم.

ومن المواد الأبرز في التعديل، إنشاء نادٍ "اجتماعي ثقافي" للقضاة برعاية السلطة، وسيصدر نظام خاصة بكيفية إدارته لاحقاً. ويهدف هذا القرار إلى الالتفاف على "نادي القضاة" الحالي المستقل عن السلطة، وإنشاء نادٍ موازٍ موالٍ. وذلك خلاف ما ينصّ عليه قانون السلطة القضائيّة بحقّ القضاة في تشكيل جمعيات خاصة بهم.

القضاء... لعبة الرئيس المفضّلة

جهود عباس الأخيرة للاستئثار بالقضاء ليست جديدة، فعلى مدار السنوات الخمس الأخيرة تقريباً دأب على إصدار قرارات بقوانين تؤدي إلى إحكام قبضته، وإقصاء خصومه ومعارضيه. يمكن الرجوع بذلك إلى العام 2016، حين شكّل عباس في أبريل/نيسان من ذلك العام أول محكمة دستورية عليا في

تاريخ السلطة الفلسطينية بشكلٍ منفردٍ ودون إجماع وطني ودون الاستناد إلى الأسس القانونية، وضمّ فيها قضاةً موالين له ومحسوبين على فصيله السياسي.

وتكمن أهمية المحكمة الدستورية للرئيس الفلسطيني في أنّها " السلطة الأرفع في مواجهة السلطات الثلاث التقليدية المعروفة: السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية"، إذ أنها تمتلك العديد من الصلاحيات الحساسة بالنسبة لعباس، أبرزها البت بأي طعونات بشأن فقدان الرئيس أهليته القانونية للحكم، والرقابة على دستورية التشريعات التي يصدرها المجلس التشريعي .[5] وبذلك تشكّل المحكمة الدستورية يد الرئيس الضاربة التي سيوظفها لاحقاً في ملاحقة خصومه السياسيين وإصدار قراراتٍ مثيرة للجدل.

وكان أبرزُ القرارات التي أصدرتها الدستورية قرارها بمنح عباس صلاحية إلغاء الحصانة عن أي نائب في المجلس التشريعي، وقد استغل هذا القرار برفع الحصانة عن خمسة نواب من المجلس التشريعي، أبرزهم محمد دحلان ونجاة أبو بكر. وكذلك قرارها أواخر عام 2018 بحلّ المجلس التشريعي، والذي أعلن عباس عنه قبل إعلان القرار من المحكمة نفسها في مؤشرٍ لسلطته على القضاء. وجاء ذلك حسب المراقبين تحسباً من شغورِ منصب الرئاسة بسبب المرض أو الوفاة أو الاستقالة. وفي تلك الحالة يتولى رئيسُ المجلس التشريعي الفلسطيني التابع لحركة "حماس" رئاسة السلطة مؤقتاً وهو ما كان تخشاه عباس والمقربون منه المتنازعون على خلافته. ويُشكّل هذا القرار، وفقاً لمؤسسات حقوقية، أسبقيةً خطيرة تفتح إمكانية حلِّ أي مجلس تشريعي مستقبلاً.

وقد شكّل العام 2017 ذروةَ هذه الجهود إذ أصدر عباس حينها ، مرسوماً رئاسياً يقضي بتشكيل "اللجنة الوطنية لتطوير قطاع العدالة في فلسطين" . أدارت اللجنة أعمالها بسرية تامة بعيداً عن غالب مؤسسات المجتمع المدني، وبعد عامٍ من تشكيلها أصدرت تقريرها النهائي الذي حمل توصياتٍ تهدفُ

نظرياً إلى "تطوير" قطاع العدالة في فلسطين. أثارت توصيات اللجنة التي قُدمت لعباس العديد من الانتقادات من مؤسسات المجتمع المدني، إذ اعتبرتها تؤسس لمنح "السلطة التنفيذية نفوذاً واسعاً وغير دستوري على القضاء وشؤون العدالة". وقد تجسد قسمٌ من توصيات هذه اللجنة فيما يخص تعديل قانون السلطة القضائية بالقرارات بقوانين الأخيرة، مثل استحداث القضاء الإداري وإعفاء رئيس مجلس القضاء من سن تقاعد القضاة.

تبعاً لتلك التوصيات أيضاً، ومحكوماً بنفس الرؤية الساعية للسيطرة على القضاء، أصدر عباس قرارين بقانون آخرين وهما 16 و17 لعام 2017. نص الأخير على حل مجلس القضاء الأعلى وكافة هيئات المحكمة العليا، وإنشاء مجلس قضاء أعلى انتقالي لـ "تطوير وإصلاح" السُلطة القضائية، ومُنِحَ المجلس صلاحياتٍ واسعةً لهذا الصدد، ومنها تشكيل مجلس قضاء أعلى دائم ومحكمة عليا وإعداد مشاريع قوانين معدلة لقانون السلطة القضائية.

ولاحقاً في عام 2020 جرى حديث عن إمكانية إجراء تعديلات على قانون السُلطة القضائية، وهو ما حذرت منه مؤسسات حقوقية عديدة، إلا أنه حصل بالفعل مؤخراً من خلال القرارات بقوانين الأخيرة. وقد نصت التعديلات بالإضافة إلى تعديل قانون السلطة القضائية بطريقة تمس بالقضاء واستقلاله، على تشكيل مجلس قضاءٍ أعلى دائم اختار عباس أن يرأسه عيسى أبو شرار الموالي له، والذي ترأس المجلس الانتقالي والمحكمة العليا ونَسَّب نفسه لرئاسة المجلس الدائم.

كان أبو شرار رئيساً سابقاً للمجلس للأعوام 2005-2009، ويعد يد الرئيس الطويلة في القضاء الفلسطيني ومشاركاً في التضحية بنزاهته واستقلاليته. ويبدو من حيثيات التعديلات الأخيرة وما نتج عنها من تشكيلٍ لمجلس قضاء أعلى دائم أن أبو شرار مُنح صلاحيات واسعة لتشكيل القضاء وفقاً لأهوائه

ومن وضعه في منصبه، وسيبقى ذاته رئيسًا لمجلس القضاء الأعلى الدائم الذي شكّله وإدارته بالتشريعات الجديدة التي أعدّها بالتوافق مع عباس لتناسب مقاسه الشخصي.

قاضٍ بملف أمني "نظيف"

وعدا عن التعديلات الكثيرة، برزت خلال أحداث سابقة من مسلسل تركيع القضاء معلومات تؤكد تدخل الأجهزة الأمنية بشكلٍ مباشر في مراسيم تعيين رؤساء مجلس القضاء من خلال إجبارهم على التوقيع على استقالاتهم من رئاسة المجلس قبل استلام المنصب. وبذلك يقيل عباس أي رئيسٍ للمجلس عند انتهاء دورة المنوط به أو إبداء أي استقلالية، كما حصل مع القاضي سامي صرصور.

ووصل الأمر بالسلطة التنفيذية ممثلةً بالرئيس الفلسطيني إلى إجراء مسح أمني لأي قاضٍ قبل تعيينه. وتهدف إجراءات "السلامة الأمنية" إلى ضمان عدم توظيف قضاةٍ مستقلين يمكنهم الوقوف بوجه السلطة، وتشكيل المحاكم من قضاة محسوبين على حركة "فتح" أو موالين للرئيس الفلسطيني.

ومن المعلوم أن السُلطة القضائيّة تُدار مؤخراً بالحديد والنار والترهيب، إذ يُمنع القضاة من التعبير عن رأيهم بحريةٍ في وسائل الإعلام، ويُقصى المستقلون منهم ويحالون إلى المجلس التأديبي. وثمّة فساد في تشكيل الهيئات القضائية وتوزيع القضايا، حتى أن بعض القرارات تصدر بتوقيع قضاة دون علمهم.

محطة أخرى من الصراع على الكعكة

على الرغم من مطالب المجتمع المدنيّ المحقّة والهامة الرافضة لتدخل الرئيس والأجهزة الأمنية في شؤون القضاء، إلّا أن البعض تجيّر الزخم حول القضية ويدفع به ضمن نزاعاتٍ داخل السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" نحو الساحة القضائية لتحقيق مآرب شخصية وشلليه، وذلك أن قرارات عباس تعود بالمنفعة لصالح جماعته الممسكة بزمام السلطة فعلياً.

ويبدو مما يرشح من الأخبار أنّ أقطاب هذا الصراع شخصيات كبيرة في حركة "فتح" والسُلطة الفلسطينية مثل توفيق الطيراوي الذي يوظف استلامه ملف التنظيمات الشعبية والنقابات في الصراع الداخليّ ضمن صفوف الحركة والسلطة. كما أنّه يساهم ضمن آخرين في التأثير على العديد من النقابات وعلى رأسها نقابة المحامين التي شاركت في اللجنة الرئاسية سابقاً، ثمّ غيّرت موقفها لاحقاً بعد تغيّر حساباتها على ما يبدو بعد تغيّر رئيس مجلس القضاء الأعلى. وفي الطرف الآخر الرئيس عباس ممثلاً تحديداً بمستشاره القضائيّ علي مهنا وبالقاضي أبو شرار وبعض المنتفذين الذين ليسوا على وفاق مع تيار الطيراوي الذي سبق وانتقد بعض رؤساء الأجهزة الأمنية دون ذكرهم بالاسم.

وفي انعكاس على القضاء، شنّ الطيراوي تصريحات ضدّ أبو شرار وطالبه بالاستقالة ورفع قضية ضده في النيابة العامة قبل أيامٍ قليلة. في مقابل ذلك ألمحت أطراف داعمة لأبو شرار إلى الطيراوي واتهمته بحيازة مزارع ومجموعات مسلحة. وفي وقتٍ سابق اتهم أبو شرار" أحد المسؤولين في إحدى الفصائل" التنسيق مع القضاة وتحريكهم ضدّ مجلس القضاء الأعلى، وذلك على وقع احتجاج القضاة المنتدبين أواخر 2020.

وقال أبو شرار آنذاك إنّ هذا التحرك يبدو في ظاهره ضدّ المجلس لكنه عملياً "يهدف إلى تحدي عباس"، كما اتهم نقابة المحامين آنذاك بإلقاء السُلطة القضائية في أتون صراعات سياسية على حدّ وصفه. ويلمّح في ذلك إلى أن تحرك النقابة يأتي ضمن حسابات سياسية، وبدفعٍ من تيارٍ بعينه في حركة "فتح" (ربما يقصد تيار توفيق الطيراوي) لتحدي سلطة الرئيس عباس. ولم تكن هذه المرّة الأولى التي تظهر فيها ملامح النزاع الداخليّ على الساحة القضائية، لكن هذه الجولة تتميّز بإحداث تغييرات عميقة على القضاء الفلسطينيّ، بالإضافة إلى ملف الانتخابات الذي ترى به التيارات المختلفة داخل "فتح" فرصةً لتغيير معادلة علاقات القوى.

وحتى تتكشف وجهة التطورات الجديدة بالشأن القضائي، فإن الرئيس عباس قد أحكم قبضته تماماً على القضاء الفلسطيني وحصّن نفسه من خطر المجلس التشريعي ضمن مساعٍ طويلة غُلّفت في ظاهرها بهدف "إصلاح القضاء". وبدلاً من احترام نصوص القانون الموجود المجمع عليه بأنه متطور والتقيد بها، اختار الرئيس الفلسطيني بتشجيع من بعض المقربين المس بالقضاء الذي من المفترض أنه ملاذ الأفراد في وجه السلطات.

https://youtube.com/shorts/Pay7ll1-3DY?si=WnGl08dJASAgmYuq

https://youtu.be/CmkBjGTM1rQ?si=jV6ppHar7N4AogvW

10.الانتخابات والقدس: عيوننا إليكِ ترحل "هاليومين[10]"

2021/4/21

لا يعرف الفلسطينيّون على وجه الدقّة إن كانت الانتخاباتُ التشريعيّة ستجري في موعدها الذي حدّده المرسوم الرئاسيّ، 22 مايو/أيار، أم لا. تؤثّر في الأمر اعتباراتٌ عدّة، بعضها فتحاويّ داخليّ؛ كالقلق من تفتّت الأصوات بين قوائم "فتح" الثلاثة، وقلق بعض الفصائل الصغيرة في المنظمة من إخراجها من المشهد السياسيّ (والذي لم تكن فاعلةً فيه إلا بما تخدم مصالحها الضيّقة وأجندة "فتح")، وبعضها إقليميّ ودوليّ، يتعلّق بالضغوطات الأميركيّة المتكرّرة والباحثة عن "شرعيّةٍ" ما تضخّها في جسم السلطة لتسنمس بدعمها ماليّاً، وتقودها مرّةً أخرى إلى طاولة المفاوضات.

وبالنظر إلى الاعتبارات الداخليّة أساساً، تبحث السلطةُ الفلسطينيّة عن السلّم الذي تنزل بواسطته عن الشجرة التي دُفعت إليها، إنّه سلّم القدس، وهو سلّم جاهز استخدمته أكثر من مرّة لتغطية عوراتِها

[10] الانتخابات والقدس: عيوننا إليكِ ترحل "هاليومين | "متراس(metras.co)

السياسية. يهمنا هنا، ومن الوقوف خارج أرضية من يعتبر الانتخابات "مساراً وطنياً" سيُفضي إلى أفقٍ ما، الالتفاتُ إلى هذا الاستخدام المُخزي لمدينة منكوبة طالما أهملتها سياسات السلطة وتركتها فريسةً سهلة للسياسات الإسرائيلية.

قنبلة تصريحات عن القدس

على مدار سنوات، تراكمت على أكتاف هذه المدينة وأهلها آثارُ الإهمال والإقصاء والتغييب المتعمد، وتُركت وحدها تجابه حرباً إسرائيلية دقت باب كل بيت فيها، وقصمت ظهر كل عائلة. فجأة، استُدعيت "عاصمة الدولة المستقبلية" شعاراً "وطنياً" مُزيفاً يُستخدم دفعاً لضرر "عن مصالح سلطوية آنية.

منذ نهاية مارس/ آذار الماضي، بدأت السلطة الفلسطينية، وبالأخص حركة "فتح" وما معها من فصائل صغيرة، بدفع مقولة "لا انتخابات بدون القدس" إلى قلب التصريحات والخطابات السياسية. بدأ ذلك باعتصامٍ مفاجئ أمام المجلس التشريعي، فيما يشبه "المسرحية" التي خرجت لتُمهد لفكرة التأجيل أو الإلغاء، أو على الأقل لترمي فتيلاً يُحوّل التأجيل "لأجل عيون القدس" إلى حديث الساعة، والإيهام أنّ ذلك منبعه موقفٌ سياسي صلب نابع من الموقف من المدينة والحياز لها والتأكيد على حقنا فيها.

في ذلك اليوم، صرح بعض المسؤولين في حركة "فتح" بأنه لا يمكن إجراء الانتخابات بأي حال من الأحوال دون القدس، في تصريحٍ ألمح بشكلٍ أو بآخر إلى وجود عراقيل إسرائيلية تمنع ذلك.

اللافت للنظر، أنه في اليوم ذاته، عقد الاتحاد الأوروبي مؤتمراً صحافياً وقال إنه لم يتلقَ رداً بعد من "إسرائيل" حول ترتيبات إجراء الانتخابات في المدينة. وعلى مدار الأسبوعين الأخيرين، تكرر هذا الخبر؛ بأن "إسرائيل" لم ترد رسمياً بعد. بالجمع بين الأمرين، بدا وكأن السلطة لا ترد على رفضٍ إسرائيلي لإجراء الانتخابات في القدس (حتى لو كان متوقعاً)، وإنما كأنها تتمنى حدوث ذلك الرفض

واقعاً فنسارع لالتقاطه وتوظيفه كحجة لتأجيل الانتخابات بعد أن لاح سيناريو تفنت أصوات حركة "فتح".

بالرجوع إلى الماضي القريب، فقد دعا الرئيس محمود عباس في ديسمبر/كانون الأول 2019 إلى عقد انتخابات فلسطينية، ثم استخدم القدس لتعطيلها . في حينه، قدمت السلطة طلباً رسمياً من خلال رئيس هيئة الشؤون المدنية، حسين الشيخ، لدولة الاحتلال لمطالبتها بالموافقة على إجراء الانتخابات في القدس. حصل ذلك قبل أن يُصدر عباس أيّ مرسومٍ رئاسيّ بعقد الانتخابات، فيما بدا كأنه يضع العصا أمام الدولاب بنفسه، ويرمي لـ "إسرائيل" حجراً كي ترد عليه بما يُتقِذه . وفي الإعلام الإسرائيلي نشر في حينه أنّ "إسرائيل" تُقدّر أن السلطة تقدمت بهذا الطلب حتى يُرفَض، وبالتالي تكون الحجة جاهزة عند السلطة لتعطيل الانتخابات. امتنعت "إسرائيل" عن الرد حينها، ولم تتقدم فكرة إجراء الانتخابات بأي حال.

بينما نكتفي بالشعار.. "إسرائيل" تُهندس

يُذكّرنا حديث الانتخابات والقدس بالتغييب الكامل الذي تعيشه السلطة الفلسطينية عن واقع القدس، سواء بفعل "إسرائيل" أو بفعل تقصيرها هي. لم تسأل هذه الجهات نفسها: ما هي علاقة المقدسيّ بمؤسسات السلطة أصلاً؟ وكيف ينظر إليها؟ لا يتعلق هذا السؤال بموضوع التمثيل السياسيّ ولا بحقّ الانتماء الحزبيّ فقط بقدر ما يتعلق أيضاً بما حُفر على جسد هذه المدينة من سياساتِ للفصل والشرذمة والقطع عن الامتداد الفلسطينيّ الأكبر لم تعمل السلطة على مدار العقدين على تخطيها، بل على العكس ساهمت، بإهمالها وتقصيرها وغيابها الفعلي عن المدينة، في تثبيتها . وهو أمر يُدركه ويعرف شواهده كلّ مقدسيّ.

إنّ اللجوء إلى القدس عند الحاجة للتوظيف فقط ودون موقفٍ حقيقيّ منها يعني تغيباً كاملاً عن التغير الحاصل في المنظور الإسرائيليّ نحو المدينة، والذي تكثّف في السنوات السبعة الأخيرة على الأقلّ. حسمت "إسرائيل" موقفَها من شرقي القدس بشكلٍ نهائيّ، فهذه مناطق تقع تحت سيادتها، وتصرف عليها اليوم الملايين من الشواكل سعياً لإدماج سكانها في سوق العمل والمؤسسات الإسرائيليّة، وتضخّ كلّ جهودِها لتشويه وعيهم وضبطهم. لا تتسامح "إسرائيل" اليوم مع أيّ مظهرٍ سياسيٍّ يشاغل هذه السيادة، حتى لو كان حفلاً لاستقبال أسير أو فعاليةً ترفيهيّةً تحدث دون تصريحٍ مسبق منها.

من المهم التذكير وسط كل ذلك، وبغض النظر عن الموقف من الانتخابات وما يمكن أن تحمله من تعقيدات على مستوى القضية الفلسطينيّة، أنّ "إسرائيل" تعمل جاهدةً على فصل المقدسيين عن بقية الفلسطينيين، تماماً كما فعلت في الفصل بين قطاع غزّة والضفة الغربيّة، وأن منعها للانتخابات في القدس يندرج ضمن هذا الجهد، إذ لا تُريد للمقدسيين أن يكونوا جزءاً من مجتمعهم في الضفة والقطاع. في المقابل، يُطرح السؤال: هل من يستخدم "لا انتخابات بدون القدس" كشعار فقط يوظفه لمصالحه يُدرك هذه الحقيقة؟ أو يعمل على مواجهتها؟ أم تُقدّم القدس قرباناً مرّةً أخرى؟

وفي السياق ذاته، يُذكّرنا حديث الانتخابات بالشكل الذي ترتضيه السلطة للتدخل في المدينة: إنّه شكل المطالبة وانتظار الموافقة، الحديث مع الأمريكيين وانتظار الموافقة، لا فعلاً ولا خططاً ولا استماعاً للناس وهمومهم والانحياز لهم. وعند بعض الفصائل المقربة من السلطة، والتي تنافح عن آخر فرصة لها لعدم الخروج من لعبة الانتخابات، وصل حدّ الإبداع في مستوى هذا الارتهان إلى التحذير من "الاشتباك في المدينة حتى لا نحرم المقدسيين من حقّهم في التصويت!"

لا يعني هذا أنّ "إسرائيل" سترفض بالضرورة عقد الانتخابات في القدس، فقد توافق عليها بالحد الأدنى الذي حدّدته هي وصاغته بشروطها عام 2006. ذلك العام، كان شكل الموافقة الإسرائيلية على

إجراء الانتخابات في القدس هو: السماح بالدعاية السياسية إلى حدّ ما (مع ملاحقة مرشحي "حماس")، والسماح فقط لحوالي 6 آلاف مقدسي بالتصويت في مراكز البريد الإسرائيلية. أما الغالبية العظمى فقد صوّتت في الضواحي كالعيزرية والرام، أي خارج المدينة التي تُضخ فيها أبرز سياسات الاحتلال. تلك التصرّفات التي تبدو قلقةً على "السيادة" في القدس، تُخفي حقيقة أن المشاركة في الانتخابات ضمن حدود القدس – إن حصلت – فستكون شكليةً وضمن سقف الشروط الإسرائيلية.

وفي حال الموافقة الإسرائيلية يُطرح سؤال: هل ستربط "إسرائيل" السماح بإجراء هذه الانتخابات بثمنٍ ما أو تبحث عن "جائزة" ما لقاء ذلك؟ تقول إحدى التحليلات الإسرائيلية إنّ "إسرائيل" قد تطلب ثمناً سياسياً لقاء الموافقة على إجراء الانتخابات في القدس، كأنْ تطلب من الولايات المتحدة تعهداً بعدم التراجع عن الاعتراف الأميركي الذي أعلنه ترمب بشأن المدينة. التحليل ذاته يقول إنّ هناك من يفكر باستخدام السماح بإجراء الانتخابات في القدس كورقة تفاوض مع السعودية لحثّها على القبول بإعلان التطبيع مع "إسرائيل". بغض النظر عن واقعية الطرح فيما تخصّ السعودية (في الوقت الحالي)، إلا أنّه يُذكّرنا بما قيل إنّه تراجعٌ عن قرار الضمّ الإسرائيلي واستخدام ذلك لتبرير التطبيع الإماراتي في حينه.

جرت الانتخابات أم لم تجرِ، ستعود القدس مرّةً أخرى إلى دُرج المؤجل والعالق – كما وصفها الذي منحتها إياه مفاوضات أوسلو –، إلى انتظار حدثٍ جديد تُستدعى فيه مرّةً أخرى للاستخدام والتوظيف. بينما تحدث ذلك، يواظب المقدسيون وحدهم، على حماية ما تبقى لهم من وجود في مدينتهم وفي بالها باب العامود.

11. الخطة الخمسية.. ماذا تفعل "إسرائيل" في القدس؟[11]

2020/1/15

زيادة عدد الطلاب المقدسيين في الجامعات الإسرائيلية

هو أحد بنود الخطة الخمسية. الصورة من الجامعة العبرية، المصدر: هآرتس.

في العام الدراسي 2015/2014، وبعد صيفٍ مشتعلٍ شهدته مدينة القدس إثر استشهاد الطفل محمد أبو خضير، بدأت تِسعُ مدارس إعدادية وثانوية تابعة لبلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية، ومن مدارس الأولاد فقط، بتفعيل برنامج تعليمي لامنهجي باسم "اليوم الدراسي المطول". يبقى الطلاب في مدارسهم بعد انتهاء الدوام، وينتظمون في دروسٍ للدبكة والتصوير، وغيرها .

وضِعت حينها قائمة المدارس التي طبقت ذلك البرنامج باتفاق بين شرطة الاحتلال وبين البلدية، فاختيرت المدارس التي اعتقل عددٌ كبيرٌ من طلابها بتهمة إلقاء الحجارة، أو تلك التي تقع في مناطق المواجهات مع الشرطة، كالعيسوية وسلوان وشعفاط. النتيجة المرجوة حسب خطة الشرطة: لا تخرج الطلاب من مدارسهم إلا في ساعات متأخرة، الرابعة والخامسة مساءً، فلا يعد هناك وقتٌ كافٍ لإلقاء الحجارة، وهكذا تؤدي "الحصص اللامنهجية" دوراً أمنياً في تخفيف حدة المواجهات. كلّف البرنامج في ذلك العام 900 ألف شيكل، ثُمّ وُسِّع في العام الدراسي 2016/2015 ليشمل 15 مدرسة.

[11] الخطة الخمسية.. ماذا تفعل "إسرائيل" في القدس؟ | متراس (metras.co)

ما بدأ كبرنامجٍ محدودٍ، وضمن استجابةٍ طارئةٍ لردع "هبة أبو خضير"، وما لحقها من مواجهات، توسعت فكرتُه في السنوات الأخيرة لتصبح جزءاً من بين أجزاء كثيرة تتضمنها خطة حكومية إسرائيلية باسم "الخطة الخمسية"، بميزانية 2.3 مليار شيكل.

الخطة الخمسية.. في حال لم تنعرفوا مسبقاً

في 13 مايو/ أيار 2018، وفي مناسبة احتفال "إسرائيل" بمرور 51 عاماً على احتلالها شرق المدينة، أو ما تُسميه "يوم القدس"، أُعلِن عن القرار الحكومي الإسرائيلي رقم 3790 يصادق القرار على خطة بعنوان: "الخطة الخمسية: تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والتطوير الاقتصادي لشرقي القدس، 2018-2023". وقد حددت الخطةُ ستّ قطاعات ستعمل فيها: التعليم والتعليم العالي، الاقتصاد والتجارة، التشغيل والرفاه، المواصلات، تحسين جودة الحياة والخدمات المُقدمة للسكان، وتخطيط وتسجيل الأراضي.

أما عن الهدف، فيقول القرار إنّ الخطة نبعت من "الحاجة لتعزيز قدرة سكان شرق القدس [أي الفلسطينيين] على الاندماج في المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي، وبذلك تعزيز حصانة العاصمة اقتصادياً واجتماعياً". الهدف إذاً واضح: "دمج" المقدسيين بالاقتصاد الإسرائيلي حتى تُربط أياديهم ولا يستطيعون منه فكاكاً ويصبح خيار التعامل مع السوق والمؤسسات الإسرائيلية هو "الوحيد" والمفضل"، وبالتالي تعميق وتثبيت السيطرة الإسرائيلية لا على المدينة فحسب، بل على ناسها كذلك.

وزير شؤون القدس، زئيف ألكين، والذي يُشرف على تطبيق الخطة الخمسية، يُعبّر عن ذلك كالتالي: "كلما أصبحت الفجوات بين شرق وغرب القدس أقل، كلما أصبح ثمن الخسارة الذي سيدفعه سكان شرقي القدس نتيجة أي احتكاك أمني أعلى بكثير، وبالتالي تنخفض إمكانيات تشكيل الخطر الأمني من قبلهم!". أي أن الشعار الذي يقول "الحدّ من الفجوات" ترجمته الفعلية على الأرض: تقييد المقدسيين

بإنجازات ومكتسبات شخصية اجتماعياً واقتصادياً، وهذا ما يقود -حسب منطق الخطة- إلى تخفيض حدة المواجهة مع الاحتلال في القدس.

تفاصيل الخطة

تُدفع ميزانية الخطة للسنوات الخمس -2.3 مليار شيكل- من مختلف الوزارات الإسرائيلية، ووُضِعَت مسؤولية تنفيذها الرئيسة على وزارة شؤون القدس والتراث الإسرائيلية، بمشاركة كل من "الشركة لتطوير شرق القدس[2]" ومرافقة "معهد ألما - جوينت يسرائيل[3]"، إضافةً إلى ذلك، تشارك في تنفيذ الخطة 8 وزارات إسرائيلية أخرى كوزارتي المعارف والصحة، وسلطة المياه، وشركة "هجيحون" (شركة مياه إسرائيلية)، وبلدية الاحتلال. فيما يرافقها "معهد القدس لبحث السياسات"، من ناحية البحث الأكاديمي ومن ناحية تقييم تطبيقها وآثارها[4].

كما ترافق الخطة لجنةٌ دائمةٌ مُكوَنة من ممثلين عن: وزارة شؤون القدس، ووزارة المالية، وديوان رئيس حكومة الاحتلال، وبلدية الاحتلال، تجتمع بشكلٍ دوريٍ وتتابع تطبيق الخطة، ومنها اجتماعها الأخير في 29 أكتوبر الماضي، بمناسبة مرور العام الأول من الأعوام الخمسة للخطة. كما تلقى الخطة اهتماماً من مختلف الجهات الإسرائيلية الرسمية وغيرها؛ إحدى الجمعيات غير الحكومية مثلاً تُصدر تقريراً ربعياً لمتابعة ورصد نشاط الخطة وتقدم تطبيقها.

يمكن لمتابع أحوال القدس أن يرصد -بسهولة- ملامح تطبيق هذه الخطة، ما يعكس تسارعاً مُقلقاً يفرض على المجتمع المقدسي واقعاً "جديداً" وسط غياب الأجوبة والبدائل. وظائف كثيرة يشغلها شبان وشابات من القدس ازدادت وانتشرت بعد إقرار الخطة الخمسية: مُركّز لبرنامج تعليمي بعد الظهر، مُدربة دبكة، مدرب كشافة، مدرب تصوير، باحث مع وزارة المواصلات، إلخ. فروع جديدة للمؤسسات الإسرائيلية داخل الأحياء المقدسية. العمل الواسع والمكثف على شق الشارع الأمريكي-

أكبر مشروع لشق شارع في شرق القدس منذ احتلالها عام 1967 .[5] الإعلان على حافلات شرق القدس عن قرب دهمها بخط "الراف- كاف" الإسرائيلي. مئات الطلاب المقدسيين في الجامعات والكليات الإسرائيلية. إعلان على "فيسبوك" يبحث عن مهنات للعمل مع بلدية الاحتلال في مجال مناهضة العنف ضد المرأة ! وصور لمراكز تعليمية جديدة تابعة لبلدية الاحتلال تنشر صوراً لنشاطات الأطفال والفتية، وغير ذلك كثير.

التعليم أول المستهدفين

يستحوذ قطاع التعليم على الحصة الأكبر من ميزانية الخطة الخمسية، بقيمة 445 مليون شيكل على الأقل، أي أن "إسرائيل" تصرف من عام 2018 حتى 2023 ما يقارب 89 مليون شيكل سنوياً على تشكيل القطاع التعليمي في القدس وفق مصالحها[6].

داخل قطاع التعليم تُركز الخطة الخمسية على عدة مستويات، أبرزها زيادة الإقبال على المنهاج الإسرائيلي في المدارس (بميزانية 200 مليون شيكل تشمل حوافز تعليمية وميزانيات استئجار مبانٍ وغيرها)، وتوسيع نطاق التعليم اللامنهجي (بميزانية هي الأعلى: 206 مليون شيكل)، وتعليم اللغة العبرية (بميزانية 15 مليون شيكل)، والتعليم التكنولوجي (بميزانية 12.5 مليون شيكل).

في الميزانية الأكبر داخل قطاع التعليم أي التعليم اللامنهجي، تُحول كل المدارس التابعة لبلدية الاحتلال بمختلف مراحلها في ساعات ما بعد الدوام المدرسي إلى ما يُعرف بـ "المدرسة الجماهيرية" (في المرحلة الابتدائية يُسمى البرنامج "دورة لكل طالب")، وتُطبق خلالها مختلف الفعاليات والبرامج اللامنهجية. من تلك الفعاليات: الكشافة، والفن، والدبكة، واللغة العبرية، ورياضة المغامرات، وتصليح الحاسوب، وإنشاء التطبيقات، ورياضة الـ "زومبا"، بل إن الأموال تكفي حتى لاصطحاب الطلاب في فعاليات خارج القدس كدورة ركوب الأمواج !

في مجال تعليم اللغة العبرية، وإن كان تعلّمها مصلحة كذلك لأهالي القدس، فإنها أصبحت مسعىً إسرائيلياً يرتبط بهدف تعزيز "الاندماج". بدأت مظاهر ذلك بإنشاء مراكز تعليمية في الأحياء تُعلّم اللغة العبرية للأطفال. ومن الـ 15 مليون شيكل التي خصصتها الخطة لتعليم اللغة العبرية هناك 4 ملايين شيكل تستهدف أطفال الروضات، نعم الروضات! يقوم هذا البرنامج على تعليم أطفال من أعمار 3–5 سنوات كلمات وتعابير أساسية باللغة العبرية.

وفي مجال التشغيل والرفاه، تُركّز الخطة على "زيادة دخل العائلات المقدسية"، عن طريق المساعدة في العثور على عمل. يتم ذلك من خلال: المساعدة في تعليم الباحث عن عمل اللغة العبرية – هذا ضمن افتراض أن مجال العمل "المتاح" هو سوق العمل الإسرائيلي، وثانياً توفير دورات تدريبية ومهنية لإكسابه بعض المهارات في المجال الذي يميل إليه، وثالثاً، التشبيك مع المُشغّلين الإسرائيليين لتعريف المقدسيين بإمكانيات العمل المتوافرة، سواء عن طريق عمل أيام توظيف مفتوحة، أو زيارات للمصانع والمؤسسات الإسرائيلية. يستهدف هذا القطاع النساء بشكلٍ خاص. في "مركز ريان للتشغيل" مثلاً، والذي يقع على عاتقه تطبيق حصة كبيرة من قطاع التشغيل في الخطة الخمسية، يتضمن برنامج العمل هدف الوصول إلى 1500 شخص جديد سنوياً، بشرط أن يكون 70% منهم من النساء. هذا بالإضافة إلى مراكز أخرى تُقدّم منحاً وقروضاً لدعم النساء في فتح مشاريع اقتصادية[7].

السابق هو جزء بسيط من المجالات الكثيرة والمتشابكة التي تعمل عليها الخطة الخمسية، فهل تريد "إسرائيل" حقاً تحسين مستويات المعيشة في القدس؟ ولماذا؟ خدمةً لأي هدف؟

الاجتماعي والاقتصادي في خدمة الأمني والسياسي

بدأ الاهتمام بوضع خطط حكومية واسعة تستهدف "تطوير الجوانب المعيشية" للفلسطينيين في القدس قبل 6 سنوات تقريباً. في نهاية عام 2013، تشكّلت في "إسرائيل" لجنة وزارية من مستوى عالٍ، ضمّت

إلى جانب الوزارات ممثلين عن المخابرات الإسرائيلية والشرطة وبلدية الاحتلال، ومكتب رئيس الحكومة. كان القلق الأساسي المحرك لهذه اللجنة الأرقام المرتفعة لحالات إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة والمواجهات التي تجري في مختلف بلدات القدس، مما أثر، حسب الدراسات الإسرائيلية، على "شعور الإسرائيلي بالأمان خلال تجواله في عاصمته". لم تكن سلطات الاحتلال بطبيعة الحال قد وفرت جهداً لإخماد تلك المواجهات؛ اعتقال، حبس منزلي، قتل، هدم بيوت، إلخ. لكن هذا النوع من "الحلول" لم يكن كافياً.

اقترحت اللجنة المذكورة أن تعمل الحكومة الإسرائيلية على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأهالي القدس كوسيلة للتعامل مع "عدوانيتهم" المتصاعدة. افترضت هذه اللجنة أن إلقاء الحجارة ناجمٌ عن "الفقر"، وبالتالي فإنك "إذا حسنت من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، سيتوقفون عن إلقاء الحجارة"، دون أي ذكر للسياق السياسي: الاحتلال وممارساته.

بناء على هذه التوصية، صدر في 29 يونيو 2014، القرار الحكومي رقم 1775، بعنوان": الخطة لتعزيز الأمن الشخصي والتطوير الاقتصادي الاجتماعي في القدس لصالح كل سكانها". خُصص لهذه الخطة مبلغ 200 مليون شيكل بما يشمل قطاعات التعليم والتشغيل وتطوير بعض ملامح البنية التحتية، والخدمات البلدية، إضافةً إلى 90 مليون شيكل لتعزيز نظام الرقابة البلدية والشرطية، وتمتد فترة تطبيقها من 2014 إلى 2018. بعد ذلك، ظهرت ملامح العمل على هذه الخطة: برنامج "رواد" الذي يعمل على زيادة عدد الطلاب في الجامعات الإسرائيلية، وفتح مراكز تشغيل وتدريب –منها مركز ريان المذكور أعلاه، وغيرها.

لاحقاً، وبعد "أخطاء" في تطبيق خطة عام 2014 أُسست لجنة إسرائيلية للتخطيط لخطة جديدة وواسعة تمتد على عدة سنوات، تعمل بفاعلية وعمق أكبر، وتستهدف ذات الأمر وبذات المنطق الأمني السياسي.

عام 2018، صدرت المصادقة على الخطة الجديدة، أو ما نعرفه اليوم باسم "الخطة الخمسية"، لتُكمل العمل على ما لم تتنهِ منه خطة عام 2014.

تنطلق الخطتان من رغبةٍ أمنيةٍ إسرائيليةٍ تربط الفعل السياسي المقاوم بالوضع المعيشي. افترض هذا المنطق أن من يعيش حياة جيدة على الصعيد الاقتصادي؛ معاش ثابت، ووظيفة جيدة، وعلى الصعيد الاجتماعي؛ تعليم جيد، بيئة وبنية تحتية مناسبة، ومساعدة في حالات العنف والطلاق، لا "مصلحة" له، ولا "دافع" له للمشاركة في أي نشاطٍ سياسي، إذ أن هذا النشاط السياسي سيُكلفه خسارة هذه المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي لن يُشكل "خطراً أمنياً."

ماذا بعد؟

تبنت "إسرائيل" القدس عاصمةً لها في قانون أساس (وهو بمثابة قانون دستوري) عام 1980. وفيما طمح المفاوضون أن تحصلوا على "القدس الشرقية"، فإن "إسرائيل" استغلت الوقت المهدر في الطموح لفرض الوقائع على الأرض: الجدار حول القدس، التهويد واختلاق التاريخ، مشاريع الاستيطان، سحب الهويات، إغلاق مؤسسات فلسطينية، محاصرة أي بذور لقيادة محلية وطنية -إن لم تجدوا لهماً جاهزة، كان الإبعاد عن القدس أو الاعتقال الإداري حلاً أمامهم، الاعتراف الأميركي: "القدس عاصمة إسرائيل" ونقل السفارة، وظهر مُدار من العرب، واجتماعات شكلية تُختم ببيانات مُكررة من السلطة الفلسطينية وممثليها في المدينة.

إذا جمعنا هذا مع وسائل وسياسات الاحتواء وفتح الأحضان التي تشكل الخطةُ الخمسية ذروتها، يتكامل سعي "إسرائيل": سيطرة "كاملة" على المدينة، سيطرة "كاملة" على المقدسيين، أن تصبح هي "العنوان" في كل شيء. كأنها تقول للمقدسيين بعد أن تقمعهم وتخاصرهم مادياً ومعنوياً: "لا أفق لكم مع غيري، ولا فرصة لكم في مجتمعٍ عصاميٍ، الحل: فقط أنا". لذلك فهي تعمل جاهدة على قتل البديل،

وتسعى إلى أن يبقى أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي تحت جناحها . والخطير في الخطة أنها تخرج للمقدسيين في احتياجاتهم الأساسية، في روتينهم اليومي، في أمر تبحث لنفسها عن عمل ولطفلها عن دورة رسم أو حتى دروس تقوية، في رب أسرة يبحث عن معاش يسد متطلبات عائلته، في حاجة شاب أو شابة لتقدم أكاديمي وبناء مستقبل مهني.

في المقابل، نجد تقصيراً على المستوى المجتمعي ومن ثم غياباً لأي خطة رسمية أو غير رسمية أو رؤية بعيدة المدى. المليارات قد استثمرت في صناديق التبرعات والمنح للقدس، دون أن تُحقق أثرها المطلوب. أن نرى مثلاً ملايين تُصرف على قطاع الشباب والأطفال سنوياً في مشاريع حُددت مواضيعها مسبقاً من المُمول، ولا نرى في المقابل أياً منها يُصرف على بناء مدارس مناسبة بما يكفي ليمنع التوجه لمدارس حكومية إسرائيلية، أو حتى لتطوير اقتصاد مقدسي ينهض بالمدينة .

في ظل ذلك، يبقى أهالي القدس أمام امتحان الأسئلة وحيرتها ، وفي ضغط البحث عن مقومات البقاء والمستقبل .وبغض النظر عن نسب نجاح الخطة الخمسية (فـ"إسرائيل" ليست "سوبرمان"، والفلسطينيون ليسوا مجردين من التفكير) فإن أقل الإيمان أن يُستثمر مجتمعياً في سياسات التحصين، في تحصين هؤلاء الأطفال، والطلاب الثانويين والجامعيين وعائلاتهم، الذين تتسع يوماً بعد يوم درجات انكشافهم على المؤسسات الإسرائيلية وما تحمله من فكر وأدوات، والتي قد لا تنجح في تغيير انتماءاتهم إلى الحد الجارف الذي قد يتخيله البعض، ولكنها ستُشكِّلُ -بلا شك- تحدياً أمام مستقبل المدينة وأمام سقف العمل السياسي فيها .

No to Palestinian State

12.بعد 35 عاما . . . ما الذي تبقى من "وثيقة استقلال فلسطين"؟[12]

استطلاع لمركز برام الله: ثلثا الفلسطينيين و53 في المئة من الإسرائيليين باتوا يعارضون حل الدولتين

الأربعاء 15 نوفمبر 2023

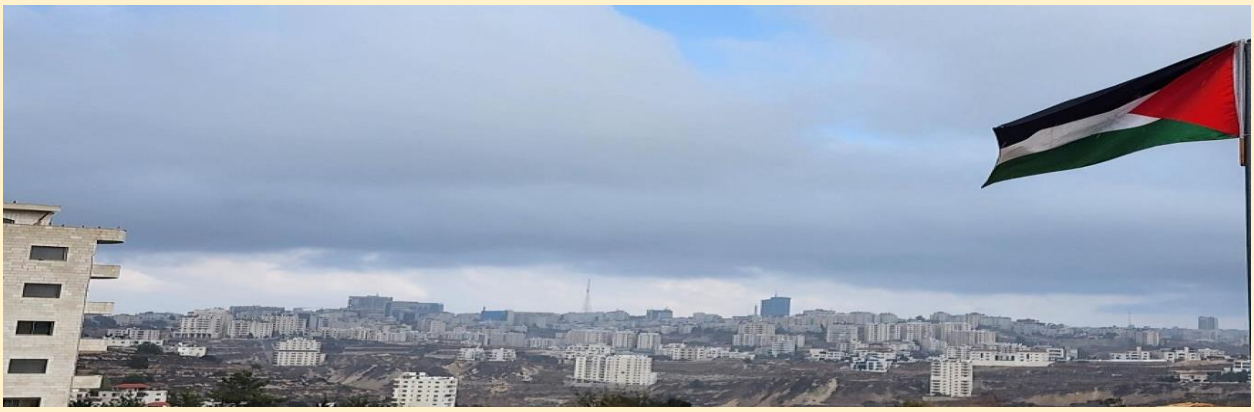

العلم الفلسطيني ومن خلفه مقرات الرئاسة في رام الله وأهم المؤسسات الحكومية

التي تعتبر أحد مقومات الدولة التي يحلم بها الفلسطينيون منذ عقود (اندبندنت عربية)

مرت الذكرى الخامسة والثلاثين لإعلان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات "وثيقة الاستقلال" في العاصمة الجزائرية عام 1988، ولولا أن الحكومة الفلسطينية خصصت هذا العام كيوم تضامني مع غزة، لكانت المناسبة مرت دون أن يلتفت إليها أحد، وعلى رغم أن 15 نوفمبر (تشرين الثاني) يعد عيداً وطنياً فلسطينياً تنظم فيه المهرجانات وتغلق فيه المؤسسات العامة والخاصة والمدارس والجامعات، إلا أن كثيرين من الفلسطينيين لا يرون فيه أبعد من فرصة للاحتفالات وسماع بعض النصر خطات هنا وهناك، فتجسيد الاستقلال لم يعد على مرمى حجر كما قال الساسة آنذاك، والوثيقة التي شكلت بارقة أمل للفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة عام 1988 ما زالت تصطدم بكثير من التحديات والتعقيدات التي أفرزها الواقع السياسي الفلسطيني والدولي، الذي جعل من إقامة الدولة الفلسطينية أمراً شبه مستحيل على الأقل في المدى القريب.

[12] بعد 35 عاما . . . ما الذي تبقى من "وثيقة استقلال فلسطين"؟ | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

وتعد وثيقة الاستقلال التي أكد فيها عرفات على ضرورة "مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال (الإسرائيلي)، وترسيخ السيادة والاستقلال"، الثانية من نوعها، بعد الوثيقة الأولى للاستقلال، الصادرة في أكتوبر (تشرين الأول) لعام 1948، التي أعلنتها آنذاك حكومة "عموم فلسطين" برئاسة القيادي الفلسطيني الراحل أحمد حلمي عبد الباقي، وأبدت الوثيقة "التزام دولة فلسطين ميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، فضلاً عن التزامها مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ عدم الانحياز وسياسته".

حقائق على الأرض

مع مرور السنوات، اشتدت المعارضة للإعلان، لأن الاستقلال بالنسبة إلى الفلسطينيين لم يتحقق، وظل حبراً على ورق، بل وعمق السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، بما في ذلك القدس حتى ارتفعت وتيرة الاستيطان والانتهاكات بشكل غير مسبوق، وزاد عدد المستوطنات الإسرائيلية على أراضي الضفة من 138 مستوطنة عام 1988 إلى 176 مستوطنة، و186 بؤرة استيطانية، لم تكن موجودة آنذاك.

حلم الاستقلال

وتسيطر المجالس الإقليمية للمستوطنات اليوم على نحو مليارَي متر مربع، لتبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة المباشرة للمستوطنات بما فيها البؤر الاستيطانية وما يسمى بالمزارع الرعوية، نحو 40 في المئة من مجمل مساحة الضفة الغربية، وبعد أن كانت المستوطنات في عام 1988 ترتبط بنحو 150 كيلومتراً من الطرق الالتفافية، أصبحت ترتبط اليوم بحوالي 946 كيلومتراً طولياً، أي بمساحة 122 كيلومتراً مربعاً، وتسيطر على قرابة اثنين في المئة من مساحة الضفة، وتحظى على الفلسطينيين المرور في معظمها، في حين تضاعف عدد المستوطنين منذ إعلان الوثيقة سبع مرات وارتفع عددهم من 81600 مستوطن في

عام 1988 إلى أكثر من نصف مليون، وارتفع عددهم في القدس الشرقية، من 77 ألفاً في عام 1983 إلى 250 ألفاً يقيمون في 15 مستوطنة، وقال مركز أبحاث الأراضي، إن الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش التي تعيق حركة الفلسطينيين وتنقلهم، كانت شبه معدومة في الضفة الغربية عام 1988، لكنها اليوم تجاوزت 840 حاجزاً عسكرياً تقطع أوصال المدن والقرى والبلدات وتشوش حياة الفلسطينيين. وبني جدار عازل، فصل بين الضفة الغربية وإسرائيل بطول بلغ نحو 449 كيلومتراً، ووفقاً للمركز، تم هدم أكثر من 5000 منزل في القدس الشرقية منذ إعلان الاستقلال، واقتلاع أكثر من 300 ألف شجرة معظمها أشجار زيتون، بارتفاع عما كان عليه الوضع في عام 1988 بـ 15 ضعفاً .

ويرى أستاذ العلوم السياسية بـ "جامعة الخليل" بلال الشوبكي، أن وثيقة الاستقلال بمعناها السياسي "مكنت الفلسطينيين من نقل قضيتهم من إنسانية إلى سياسية، وقضية تحرر وطني تجب أن تنتهي بالاستقلال وتقرير المصير وتحقيق حلم إقامة الدولة الفلسطينية" .

الاعتراف بإسرائيل

على رغم تحديد الوثيقة أراضي الدولة الفلسطينية حسب قرار التقسيم "181" الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ونص على أن تكون 42 في المئة منها للفلسطينيين، فإن منظمة التحرير وقعت بعد خمس سنوات اتفاق أوسلو 1993، واعترفت بموجبه بإسرائيل ونبذت ما أسمته "العنف والإرهاب"، وقررت اتباع سياسة جديدة تتمثل في التراجع عن الكفاح المسلح واستبداله بمسار جديد يتمثل في مسار سياسي سلمي من خلال المفاوضات، وطالبت بدولة على حدود الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967، التي شكلت 22 في المئة فقط من مساحة الضفة الغربية، وهو ما اعتبره الفلسطينيون خيانة لوثيقة الاستقلال التي كانت تطالب بضعفي هذه المساحة بحسب "قرار التقسيم". ونص الاتفاق على بدء مفاوضات الحل النهائي للنزاع بعد خمس سنوات، وحصلت جولات مفاوضات حول مواضيع متفرقة، لكن

لم ينم التطرق إلى أي حل نهائي، وهو ما دفع السلطة الفلسطينية إلى تبني الخيار الدبلوماسي كاستراتيجية دائمة في عملها السياسي، ونجحت في عام 2012 في الحصول على اعتراف أممي بفلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة وأيدتها في ذلك 138 دولة. وعلى رغم توقف مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية منذ أبريل 2014، تمكنت السلطة من الانضمام إلى عضوية المحكمة الجنائية الدولية في عام 2014، ورفع العلم الفلسطيني بعدها بعام بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي المرة الأولى التي يسمح فيها برفع علم دولة مراقبة لا تتمتع بعضوية كاملة في المنظمة، إلا أن هذا كله لم يشعر الفلسطينيين يوماً باقتراب حلم الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، خاصة، وأن الدعم الأميركي اللامحدود لإسرائيل قوض حل الدولتين، للحفاظ على مصالح تل أبيب وسيادتها وتفوقها .

ويقول الباحث السياسي هاني المصري إن "القيادة الرسمية على رغم المصير الذي أوصلنا إليه لا تجرؤ على المراجعة وطرح البديل أو البدائل الواقعية والممكنة، وتكتفي بالانتظار والتهديدات اللفظية مع بقاء الوضع البائس على ما هو عليه" . وأضاف "تستمر السلطة الفلسطينية باللهاث وراء إعادة إنتاج أوسلو، وإحياء ما يسمى عملية السلام، على رغم اتخاذها قرارات أكثر من مرة لم تنفذ بوقف التعامل مع الاتفاقيات الموقعة، وسحب أو تعليق الاعتراف بإسرائيل وتسليم مفاتيح السلطة" .

الانقسام

ولم يكن استمرار سياسة التوسع الاستيطاني وتقطيع أوصال الضفة الغربية بالمستوطنات والطرق الالتفافية، وبناء جدار الضم والتوسع، الذي صادر نحو 11 في المئة من مساحة الضفة الغربية وعزل القدس، وسيطر على أهم مصادر المياه، ما صعب على الفلسطينيين إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، فالأوضاع الداخلية الفلسطينية شكلت تحدياً كبيراً أعاقهم وما يزال عن تحقيق حلمهم، لأن

الانقسام السياسي الذي نشأ بين حركتي "حماس" التي تسيطر على قطاع غزة، و"فتح" منذ عام 2007 وحتى اليوم، أدى إلى تعميق ابتعاد الفلسطينيين من تحقيق مصالحهم وأهدافهم.

وأظهر استطلاع للرأي العام أجراه "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" ونشرت نتائجه في يونيو (حزيران) الماضي، أن 80 في المئة من الفلسطينيين غير راضين عن الرئيس محمود عباس ويطالبون باستقالته وإجراء انتخابات عامة، في ما تعتقد النسبة الأكبر (35 في المئة من عينة الاستطلاع) أن الانقسام الفلسطيني الداخلي المستمر منذ منتصف عام 2007، هو أخطر ما حل بالشعب الفلسطيني خلال السنوات الـ75 الماضية، واعتبر 50 في المئة من المشاركين في الاستطلاع، أن "مصلحة الشعب الفلسطيني تكمن في انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها".

ويرى مراقبون أن الفلسطينيين بعد 35 عاماً على وضع "وثيقة الاستقلال" وخوض ربع قرن على "اتفاق اوسلو"، باتوا يدركون أن حلم الدولة الفلسطينية طار في مهب الريح، ليس فقط بفعل السياسات الإسرائيلية المجحفة بحق الفلسطينيين منذ عقود، بل لأن الطرف الفلسطيني عندما وافق على "نبذ الإرهاب" والتزم الطرق السلمية للنضال، واعتمد على مفاوضات ثنائية مع الطرف الإسرائيلي، أصبح يرزح تحت قوائم لا تنتهي من الشروط الإسرائيلية للتأكد من "حسن السلوك" الفلسطيني.

https://youtu.be/mBbpQe20mEs?si=8m1eBamveNn2VBzl

https://youtu.be/mdubPhA6c0s?si=pXRTMxSuzXNgVdEi

https://youtu.be/5yBaMeubMb4?si=XR-H0qK0GJZUauLv

https://youtube.com/shorts/E2RVRgZmNd0?si=knCdUc9WhS5m4C1t

13.مفهوم دولة القانون[13]

لدولة القانون مقومات جوهرية ، تعد أساساً لوجودها ، وهذه المقومات هي :

أولاً : وجود الدستور

وجود الدستور يعني إقامة نظام في الدولة وبيان قواعد ممارسة السلطة فيها ووسائل وشروط استعمالها ، ومن ثم يمنع كل استخدام للسلطة العامة لا تراعى فيه هذه الشروط او تلك القواعد(1) . وقد عرف الدستور بانه " مجموعة القواعد المتعلقة ببيان مصدر السلطة وتنظيم ممارستها وانتقالها والعلاقة بين القابضين عليها وكذلك تلك المتعلقة بالحقوق والحريات العامة في الدولة "(2) . والدستور قد يكون مدوناً اي كتبت مبادئه وأحكامه في وثيقة رسمية بمعرفة لجنة متخصصة ، وقد يكون غير مدون (عرفي) كالدستور الانكليزي مثلا الذي يستمد أحكامه من العرف والتقاليد والسوابق القضائية(3) . ولا يؤثر في إقامة نظام دولة القانون أن يكون الدستور عرفيا او مكتوبا ، اذ المهم هو وجود تلك القواعد الدستورية التي تقيم الكيان القانوني للهيئات الحاكمة وترسم لها قواعد ممارستها للسلطة وتلزمها بأن يدور نشاطها في إطار قانوني محدد ليس لها ان تخرج عليه . وما دامت تلك القواعد الدستورية ، عرفية كانت ام مكتوبة ، أسمى من السلطات الحاكمة ، فان تلك السلطات تكون مقيدة بها بالضرورة لأنها سلطات منشأة بموجب تلك القواعد الدستورية . والسلطات الحاكمة إذا خرجت على الدستور أو القواعد الدستورية التي كانت الأساس في وجودها ، فإنها تهدم أساس وجودها القانوني ، وبذلك تفقد الصفة القانونية ، وإذا فقدتها زالت صفة الشرعية عن تصرفاتها ، وعلى ذلك يتعذر تصور وجود دولة القانون بدون وجود الدستور . ومن هنا كان وجوده اساساً في إقامة دولة القانون (4) .

---

[13] مقومات دولة القانون(almerja.com)

ثانياً : تدرج القواعد القانونية

تعد فكرة تدرج القواعد القانونية وتوالدها من بعضها حجر الزاوية عند مدرسة (Kelsen) القانونية ، وتقوم النظرية على أن القواعد القانونية تتوالد من الأعلى إلى الأدنى(5)، وانها تتخذ في البناء القانوني شكل طبقات أو درجات بعضها فوق بعض . ففي قمة النظام القانوني يوجد الدستور ، وهو مجموعة القواعد التي تبين كيفية إنشاء القواعد القانونية العامة المسماة بالتشريع، والتي قد تحدد – فوق ذلك – مضمون هذا التشريع على نحو إجمالي عام ، فالمهمة الأساسية التي يقوم بها الدستور في البناء القانوني هي تحديده للهيئات القائمة على إنشاء القانون ، وبيان الوسائل والإجراءات التي يتم عن طريقها ذلك الإنشاء ، ويلي الدستور درجة هذه القواعد القانونية العامة التي نظم الدستور إصدارها والمسماة بالتشريع ، وفي قاعدة هذا البناء تقوم القواعد القانونية الفردية المسماة بالقرارات الإدارية ، وبهذه القواعد الفردية يتم البناء القانوني ، وتنتهي عملية التوالد الآلي التي يقوم عليها (6) . ويترتب على مبدأ تدرج القواعد القانونية ، وجوب خضوع القاعدة الأدنى للقاعدة الأعلى درجة، وهذا الخضوع يكون من ناحيتي الشكل والموضوع ، أي أن القاعدة الأدنى يجب أن تصدر عن السلطة التي حددتها القاعدة الأعلى وبإتباع الإجراءات التي بينتها ، وأن يتفق مضمون القاعدة الأدنى مع مضمون القاعدة التي تعلوها (7) . وبهذا يستطيع مبدأ تدرج القواعد القانونية أن يضع حلاً لمشكلة التعارض بين القواعد القانونية المختلفة (8) . ويترتب على تدرج القواعد القانونية التزام كل سلطة لدى قيامها بإنشاء القواعد القانونية، بأحكام القواعد القانونية التي تعلوها مرتبة حتى يكون عملها مطابقا لمبدأ المشروعية ، بحيث إذا خرجت عليها تلك السلطة وخالفتها فإنها تهدر بذلك القوة الإلزامية التي تتمتع بها القواعد الصادرة عنها . ومعنى ذلك ، ان القوانين التي تقرها السلطة التشريعية بالمخالفة لأحكام الدستور تكون باطلة وليس لها أية قوة إلزامية لمخالفتها للمشروعية ومن ثم يمكن للقضاء أن يحكم بعدم دستوريتها ، كما أن اللوائح التي تصدرها

السلطة التنفيذية بالمخالفة لأحكام الدستور أو القوانين تكون باطلة لمخالفتها للمشروعية ، وبالتالي تحق للقضاء الحكم بعدم شرعيتها او عدم دستوريتها (9) . ومبدأ هرمية القواعد القانونية ، على وفق ما تعتمده دولة القانون ، يربط القواعد القانونية كافة المعمول بها في الدولة بمصدرها الأساسي وهو الدستور ، بما يطمئن المواطن على حقوقه وحرياته التي كفلها الدستور ، لانه مهما بعد نطاق القانون أفقياً أو أرتفع عمودياً ، لابد أن يبقى تحت سقف نص القاعدة الدستورية (10) .

ثالثاً : مبدأ سمو الدستور

لما كان الدستور هو أصل كل نشاط قانوني تمارسه الدولة فهو لذلك يعلو ويسمو على أوجه هذا النشاط كافة ، إذ منه وحده تصبح هذه الأوجه صحيحة فهو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها النظام القانوني في الدولة (11) . وان الطبيعة الخاصة التي يتميز بها الدستور تضفي عليه صفة السيادة لكونه كفيل الحقوق والحريات وعماد الحياة الدستورية و أساس نظامها ، وحقاً لقواعده أن تستوي على القمة في البناء القانوني للدولة وأن تتبوأ مكان الصدارة بين قواعد النظام العام باعتبارها أسمى القواعد الآمرة التي يتعين على الدولة التزامها في تشريعها وفي قضائها وفيما تمارسه من سلطات تنفيذية (12) . لذا فان مبدأ سمو الدستور يعني أن يكون للدستور مكان الصدارة بالنسبة لسائر القوانين في الدولة ويتعين على جميع السلطات الحاكمة احترام نصوصه والتزام حدوده والتصرف في النطاق الذي رسمه . وهذا المبدأ لا يسود إلا في الأنظمة الديمقراطية (13) . فمبدأ سمو الدستور يعد من أهم الأسس التي تقوم عليها دولة القانون . وإذا كان مبدأ المشروعية يعني أن تكون جميع تصرفات السلطات العامة في الدولة متفقة مع أحكام القانون ، وأن تسود القاعدة القانونية فوق ارادات الأشخاص القانونية كافة ، فان مبدأ سمو الدستور يعد أهم النتائج الحتمية والملازمة لمبدأ المشروعية (14) . هذا السمو الذي تتمتع به القواعد الدستورية ، يستند إلى

طبيعة هذه القواعد أو موضوعها ، كما يستند من الناحية الاخرى إلى الشكل الذي تتبلور فيه ، ومن هنا قد يكون سمو الدستور موضوعياً وقد يكون شكلياً أو كلاهما في آن واحد (15) .

السمو الموضوعي :

يعود السمو الموضوعي للدستور إلى تلك القواعد التي يتضمنها وينم من خلالها تحديد أسس الدولة وتنظيم الحكم وتوزيع السلطات وتحديد العلاقة بينها واختصاصات كل واحدة منها ، أي ان أهمية الموضوعات التي يتناولها الدستور هي التي تكسبه سمواً على القوانين العادية (16) .

وينمثل السمو الموضوعي للدستور من ناحيتين :

الأولى : ان الدستور هو الذي يؤسس فكرة القانون السائدة في الدولة وتحدد الفلسفة السياسية والاجتماعية للنظام . وهذا يعني ان الدستور بما له من سمو يعد الإطار القانوني لأوجه النشاط القانوني كافة في الدولة . وعليه يعد كل اجراء أو نشاط تخالف أهدافه وأحكامه باطلا (17) .

والثانية : ان الدستور هو السند الشرعي لوجود الهيئات الحاكمة في الدولة وهو الذي تحدد اختصاصات كل منها ، وهو إذ يمنح لها هذه الاختصاصات فانه يمنحها إياها لا باعتبارها حقاً لها وانما باعتبارها وظائف تجب أن تمارس باسم الدولة وما دام الدستور هو الذي ينشئ هذه الهيئات وهو الذي تحدد اختصاصاتها وصور نشاطها فان ذلك يؤدي إلى وجوب خضوع هذه الهيئات فيما تمارسه من اختصاصات لأحكام الدستور والحاكم أو الهيئة الذي لا تخضع لأحكام الدستور يهدم السند القانوني لوجوده وأساس شرعية تصرفاته (18) . ويؤدي السمو الموضوعي إلى النتيجتين الآتيتين :

أ- مبدأ السمو الموضوعي يؤكد مبدأ المشروعية ويوسع من نطاقها فلا تكون مقصورة على معناها الضيق ، أي لا تكون مقصورة على مجرد ضرورة احترام القوانين الصادرة من السلطة التشريعية وعدم

إمكان مخالفتها والخروج عليها سواء بواسطة الافراد أم بواسطة الجهات الإدارية المختلفة ، بل سيمتد نطاق المشروعية ليشمل إلى جانب القوانين الصادرة من السلطة التشريعية – القواعد الدستورية (19) .

ب- كما يؤدي السمو الموضوعي إلى عدم جواز تفويض الاختصاصات ، فطالما أن الدستور هو الذي يحدد اختصاصات السلطة ، فيتعين على كل سلطة أن تمارس بنفسها الاختصاصات التي خولها الدستور لها ، ولا تجوز لها أن تفوض غيرها للقيام بها بدلا منها ، إلا إذا أجاز ذلك الدستور نفسه ، ونظم مثل هذا التفويض ، إذ لا يمكن لأحد أن يفوض لغيره سلطة لا يستطيع هو التصرف بها (20) .

السمو الشكلي للدستور :

لا يتحقق السمو الشكلي للدساتير إلا إذا كان تعديل الدساتير يتطلب إتباع إجراءات خاصة (أكثر تعقيداً) تختلف عن إجراءات تعديل القوانين العادية. وبناء على ذلك إذا كان السمو الموضوعي يتحقق لكل أنواع الدساتير المكتوبة والعرفية الجامدة أو المدونة في مواجهة كل القواعد الأدنى منها ، فان السمو الشكلي لا يتحقق إلا في الدساتير الجامدة التي لا تعدل إلا بإجراءات أشد من قواعد وإجراءات تعديل القوانين العادية . وهنا تظهر التفرقة بين القواعد الدستورية والقواعد القانونية العادية ، فهذا الجمود هو الذي يعطي للقواعد الدستورية مركزاً أسمى ووضعاً أعلى بين ما عداها من القواعد القانونية (21) . وإذ أن السمو الشكلي للدستور يستند إلى الشكل والإجراء فقط نتج عن ذلك ضرورة تحققه لكل القواعد القانونية التي يتطلب لوضعها أو تعديلها الشكل والاجراءات نفسها . وبالتالي تكون جميع القواعد التي تضمنتها الوثيقة الدستورية بصرف النظر عن موضوعها حتى ولو لم تكن تتعلق بموضوعات الوظائف الدستورية ، تكون جميعها في مرتبة أسمى من القوانين العادية . وعلى العكس لا تتحقق صفة السمو الشكلي للقوانين الصادرة من المشرع العادي التي تعالج موضوعات دستورية ، أي التي تتعلق بنظام

الحكم أو تشكيل السلطات وبيان العلاقة بينها ، اذ العبرة هنا بشكل القاعدة لا بموضوعها(22) .

ويترتب على الاختلاف بين الدستور والقوانين العادية عدة نتائج تتمثل بالآتي :

أ- ثبات القوانين الدستورية : وهذا يعني ان المشرع العادي وبالإجراءات العادية لا يتمكن من تعديل النصوص الدستورية . وهذا الثبات نسبي غير مطلق والا أدى إلى الجمود وخالف سنة التطور من جهة ولناقض السيادة الشعبية من جهة ثانية. فمن حق الأمة على الدوام ووفقاً لمبدأ سيادتها أن تغير دستورها ما دامت هي مصدر السلطات (23) .

ب- القوانين الدستورية لا تلغى إلا بقوانين دستورية مماثلة : لما كانت القوانين الدستورية أسمى من القوانين العادية ، فانه لا يمكن إلغاؤها أو تعديلها إلا بقوانين لها ذات المكانة والدرجة نفسها ، وهذا يعني أن القوانين العادية لا يكون بمقدورها تعديل أو إلغاء القوانين الدستورية ، لان القوانين العادية اقل مرتبة من القوانين الدستورية . إلا أن الفقهاء على الرغم من ذلك ذهبوا إلى انه إذا قامت ثورة في البلاد وتم لها النجاح فان الدستور القائم يسقط فوراً من تلقاء نفسه وتنسخ أحكامه . ويفسرون ذلك بأن الشعب بقبوله الثورة التي تمت بإرادته ، أو بدون مقاومة منه ، قد أظهر أرادته في إلغاء الدستور السابق (24) .

ج. عدم جواز تعارض القوانين العادية مع القوانين الدستورية : يترتب على التفرقة بين القوانين الدستورية والقوانين العادية وإعطاء الأولى المنزلة العليا ومكان الصدارة على سواها من القوانين السائدة في الدولة ، انه لا يجوز لهذه القوانين الأخيرة أن تخالف أحكام الدستور ، إذ يجب أن تصدر القوانين العادية في نطاق الأحكام التي تتضمنها القوانين الدستورية وإلا كان ذلك خروجاً من السلطة التشريعية عن حدود سلطاتها ، وغدت القوانين الصادرة عنها في هذا الخصوص غير دستورية وباطلة (25) .

ولما كانت مطابقة القواعد القانونية لأحكام ونصوص الدستور هي الضمانة الكبرى لحماية حقوق وحريات الأفراد وعدم افتئات السلطات الحاكمة عليها ، فانه قد أصبح متعيناً تقرير نوع من الرقابة على دستورية القوانين تؤدي إلى إبطال القواعد المخالفة للدستور ولا سيما إذا ما كان المبدأ السائد في الدولة هو اعتناق الأسلوب المدون للدساتير (26) .

رابعاً : الخضوع لحكم القانون – مبدأ المشروعية –

يعني مبدأ المشروعية خضوع الدولة للقانون ، والمقصود بخضوع الدولة للقانون هو أن تخضع السلطات كافة بالدولة للقانون ، سواء أكانت هذه السلطات تشريعية أم قضائية أم تنفيذية(27) . ويكاد الفقه يجمع على أن مبدأ المشروعية يعني " سيادة حكم القانون " (28) ، وبهذا المبدأ تتميز الدولة البوليسية عن الدولة القانونية التي تخضع فيها نشاط الجميع " حكاماً ومحكومين " أياً كان نوع هذا النشاط أو الغرض منه للقواعد القانونية المطبقة أياً كان مضمون هذه القواعد وأياً كان مصدرها ومستواها في التدرج الهرمي للقواعد القانونية . فالخضوع للقانون لا يعني القانون بمعناه الضيق ، أي الصادر من السلطة التشريعية وحدها ، بل يقصد به القانون في معناه الواسع الذي يشمل كل القواعد القانونية بدأ من الدستور ونزولاً حتى اللائحة أو القرار الفردي الذي يصدر في إطارها (29) . ويعد مبدأ المشروعية ، الضمان الحيوي والأساسي لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة السلطة العامة ، إذ يكونون بمقتضاه في مأمن من ان تعتدي عليهم الدولة على خلاف ما تجيزه القانون ، أو بأكثر مما يرخص به ، وتظهر أهمية هذه الضمانة إزاء ما هو مسلم به لجهة الإدارة – في كل الأنظمة – من امتيازات متعددة تكفل لها وحدها حق الأمر والنهي بالإرادة المنفردة الملزمة وحق التنفيذ المباشر لقراراتها بالقوة الجبرية التي تملكها وحدها ، فضلا عن تزايد دورها في الأنظمة المعاصرة ، إذ انه ما لم تكن الدولة – التي تملك كل هذه الامتيازات والتي أصبح تدخلها في أوجه النشاط كافة مسلماً به في الأنظمة المعاصرة – خاضعة للقانون ومحكومة به .

لتحولت في التطبيق – وبأقصى طريق – إلى مجرد قوة قهر مادية ، تعسفية واستبدادية ، ولخرجت بالتالي من مجال القانون ، الأمر الذي ينذر بتهديد حقوق الافراد وحرياتهم العامة ويعرضهم للضياع (30) . ولعل أهم ما يميز دولة القانون – هو أن السلطات الإدارية – لا يمكنها أن تلزم الافراد بشيء خارج نطاق القوانين المعمول بها . وذلك يعني تقييد الإدارة من ناحيتين :

فمن ناحية لا تستطيع الإدارة حينما تدخل في معاملات مع الافراد أن تخالف القانون او تخرج عليه . ومن ناحية أخرى لا تستطيع أن تفرض عليهم شيئا إلا إعمالا لنص القانون – أو بموجب قانون – فعلى الإدارة اذاً قبل أن تتخذ أي إجراء ضد أحد الأفراد ، التأكد من أن يكون لها سند من القانون الذي تستمد منه سلطة اتخاذ هذا الإجراء ، وبعبارة اخرى ليس على الإدارة فقط أن تمتنع عن مخالفة القانون ، بل تجب عليها فوق ذلك الا تتصرف إلا بموجب نص قانوني . على أن ذلك لا يكون إلا عنصراً من عناصر دولة القانون ، إذ انه للوصول إلى نظام دولة قانون متكامل لا يكفي إخضاع الإدارة للقانون ، بل يلزم كذلك إخضاع جميع السلطات العامة الأخرى، وعلى الأخص السلطة التشريعية ، أي سلطة عمل القوانين (31) .

خامساً : الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية

الحرية هي " تأكيد كيان الفرد تجاه سلطة الجماعة ، وهو ما يعني الاعتراف للفرد بالإرادة الذاتية ، مما يعني الاتجاه إلى تدعيم هذه الإرادة وتقويمها بما تحقق للإنسان سيطرته على مصيره " (32) . ومن هذا التعريف ، فهمت الحرية خلال القرن التاسع عشر على انها وسيلة لمقاومة الدولة ، ولتقييد سلطاتها لصالح الأفراد ، ولذلك عدت الحريات الفردية وسيلة لمقاومة الحكام، وعدت ضماناً لاستقلال الفرد والاعتراف بذاتيته ، وتحقيق كرامته الإنسانية ، ومن ثم سارت الحرية في اتجاهين (33) :

الأول منهما اتجه إلى تحديد مجال خاص معترف به للنشاط الفردي ، بما يعد منطقة مغلقة في مواجهة النشاط الحكومي ، وهذا المجال يتضمن المجموعة الأولى من الحريات الفردية وتشمل هذه المجموعة طائفة الحريات الشخصية ، وطائفة الحريات الاقتصادية ، وطائفة الحريات الفكرية .

واما الاتجاه الثاني ، فقد ذهب إلى الاعتراف بمجال محدود للنشاط الحكومي ، وفي هذا المجال يملك الافراد وسائل كثيرة لمنع الدولة من أن تبسط نفوذها وسلطاتها ، مما تحول دون تهديدها لنشاطهم الفردي ، وهذا المجال يتضمن المجموعة الثانية من الحريات الفردية وهي تلك المتعلقة بالحريات السياسية .

ولقد شهد القرن العشرين في مستهله انتشار المذاهب الاشتراكية المنادية بالعدالة الاجتماعية مما أدى إلى اعتناق مذهب التدخل من جانب كل الدول المعاصرة ، وذلك بدرجات متفاوتة تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة على حدة ، وإذ أن الفكرة الأساسية وراء الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي أن يضمن لكل المواطنين الظروف المادية التي تسمح لهم بالتمتع بالحريات التقليدية ، فإن قائمة هذه الحقوق قد تضمنت كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية. ولقد بدأ الأخذ بهذه الحقوق أو بعضها بعد الحرب العالمية الأولى فقد نصت بعض الدساتير على هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت هذه الحقوق في جميع الدساتير التي صدرت عقب انتهاء هذه الحرب (34) .

يستنتج مما سبق ذكره أن الحقوق الفردية في الدولة الحديثة قد فقدت مدلولها التقليدي الحر الذي كان يجعل منها حواجز منيعة امام سلطان الدولة ، ويسد في وجهها مجالات معينة تحظر عليها الاقتراب منها ، وبالتالي تحدد سلطاتها . وأصبحت الحقوق الفردية بمدلولها الجديد لا تتطلب حتما تقييد سلطات الدولة ، بل على العكس توجب تدخل الدولة في بعض الأحيان . ومع ذلك فان الحقوق الفردية بمدلولها الحديث ، وإن كانت تحد من مبدأ خضوع الدولة – فهي لا تتنافى كليا مع ذلك المبدأ ، بل على العكس تدعمه وتقويه

من حيث انها تفرض على الدولة التزامات معينة ، وبالتالي تخضع نشاطها لقواعد معينة يمتنع عليها أن تخالفها . فبعد أن كان خضوعها للقانون خضوعا سلبياً ، إذ يمتنع عليها الاعتداء على الحقوق الفردية إعمالا لمبادئ المذهب الفردي الحر، أصبح خضوعها ايجابياً في الدولة الحديثة ذات النزعات الاشتراكية نظراً لما يفرضه عليها القانون من التزامات إيجابية بقصد تحقيق مستوى مادي معين للأفراد(35) . وعليه فان الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية بما تتضمنه من امتيازات للأفراد وبما تفرضه من قيود على سلطات الحاكم وتثبيت ذلك في الدستور أو ايمان الحاكم والمحكومين بها ، يشكل أحد مقومات دولة القانون (36) .

لقراءة المراجع اضغط الرابط

مقومات دولة القانون (almerja.com)

https://youtu.be/vqoq-qht7_4?si=LZbZfLCch2MfqFHC

https://youtu.be/hFcFjltRoQs?si=PX3MoEUP8wJ71GDK

14. حرب الأسماء "العبرية تجهز على البلدات والقرى الفلسطينية[14]

أمرت وزارة المواصلات الإسرائيلية عام 2009 بشطب أسماء البلدات والمدن العربية عن الإشارات واللافتات المنصوبة على الشوارع والطرقات الرئيسة (اندبندنت عربية)

يصعب على المارة قرب جامعة تل أبيب، لا سيما الطلبة العرب ألا تنجذب أنظارهم نحو قصر المختار، المعروف بالبيت الأخضر، الذي يستخدم من قبل الطاقم الأكاديمي في الجامعة كمقهى ومكان للمناسبات تحمل اسم "مارسيل غوردون"، فأعمدته البيضاء ونوافذه الطويلة من الخشب والزجاج، والسور على سقوفه وبوابته الكبيرة، هي كل ما ظل صامداً حتى اليوم من قرية "الشيخ مؤنس"

[14]- حرب الأسماء "العبرية تجهز على البلدات والقرى الفلسطينية | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

المهجرة التي أزيلت عن وجه الأرض أثناء نكبة عام 1948 كواحدة من بين 418 قرية مثيلة، فمع هجرة الفلسطينيين، سارع أعضاء الحركة الصهيونية آنذاك إلى الاستيلاء على الأبنية المركزية، وأقاموا فيها قاعدتهم الرئيسة وأطلقوا عليها اسم "رمات يائير". وعلى رغم أن حي "رمات أفيف" الشهير بما فيه جامعة "تل أبيب" التي أقيمت على أنقاض القرية عام 1965، ترفض الاعتراف بالهوية العربية الفلسطينية للمكان، فإن عدداً كبيراً من الخرائط والوثائق والشهادات، أكدت أن قصر المختار، الذي ما زال يستخدم إلى اليوم ويبنى بجواره أربعة مناحف للذاكرة اليهودية، شيد في أواخر القرن الـ 19 ليكون منزلاً للشيخ إبراهيم أبو كحيل.

صادقت بلدية القدس عام 2015 على تسمية الشوارع في البلدة القديمة والقدس الشرقية عموماً بأسماء عبرية ذات دلالات توراتية (اندبندنت عربية)

وحدث أن فوجئ ركاب رحلة شركة "سويس" السويسرية عام 2018، بظهور اسم "قرية الشيخ مؤنس" على الخريطة المعروضة على شاشات المقاعد في طائرة "بوينغ 777" لدى وصولهم في الرحلة من زيوريخ إلى تل أبيب.

خريطة جديدة

بحسب مؤرخين، حاولت الحركة الصهيونية، منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، إعادة تسمية الأماكن والمواقع الفلسطينية التاريخية بأسماء عبرية لمحو الذاكرة الفلسطينية العربية، وتمكنت من

إنشاء خريطة عبرية شاملة للأماكن كافة تجاهلت الأسماء العامية المستخدمة من قبل السكان الفلسطينيين، وكانت أكثر التسميات إثارة للسجال في حينه إطلاق اسم "يروشلايم" على القدس، و"إيرتس يسرائيل" التي تعني "أرض إسرائيل" على فلسطين، التي اعتمدت، عام 1920، على طوابع حكومة الانتداب البريطاني الرسمية.

عام 2004 تمكنت لجنة الأسماء الإسرائيلية من إصدار "أطلس إسرائيل"

الذي احتوى الأسماء المستوطنات والمواقع الجغرافية والتاريخية للمدن الكبرى والرئيسة في إسرائيل (اندبندنت عربية)

ووفقاً لدراسات بحثية، قامت الوكالة اليهودية غداة قيام دولة إسرائيل بتشكيل لجنة أسماء تساعد على اختيار أسماء المستعمرات، وغيرت، حتى عام 1948، تسمية 216 موقعاً، وبادر رئيس الوزراء الأول لإسرائيل ديفيد بن غوريون بعد ذلك بضم هذه اللجنة رسمياً، وإلزامها وضع تسميات عبرية للقرى والمدن الفلسطينية المهجرة، وتمكنت، خلال سنوات، من عبرنة أكثر من سبعة آلاف اسم لمواقع فلسطينية، منها أكثر من خمسة آلاف موقع جغرافي ومئات عدة من الأسماء التاريخية، وأكثر من ألف اسم للمستوطنات.

وفي عام 1951، سعت لجنة "التسميات" التابعة للحكومة الإسرائيلية، إلى ضم أعضاء كنيست، وممثلين عن وزارة الداخلية، ومؤرخين، وعلماء آثار، ومتخصصين في اللغة العبرية، لربط مشروع التسميات بالمشروع السياسي اليهودي، عبر إحياء الأسماء العبرية القديمة للمواقع الفلسطينية، للإشارة تاريخياً بين

اليهود وفلسطين، أو من خلال استحضار أسماء توراتية لتعميق الرابطة الدينية لليهود من المهاجرين الجدد، وإقناعهم بأن فلسطين هي "أرض إسرائيل" التاريخية.

وبحسب الأبحاث، تمكنت "لجنة التسميات" من وضع أسماء تاريخية قديمة من فترة التوراة على 350 بلدة (أي نحو 40 في المئة من مجموع البلدات الفلسطينية المهجرة)، إضافة إلى تسمية 167 بأسماء مستوحاة من الطبيعة والبنية الجغرافية، وأخذت 146 بلدة فلسطينية أسماء ذات طابع قومي يهودي، في حين سمي 17 موقعاً فلسطينياً بأسماء معارك تاريخية يهودية وشخصيات يهودية وأجنبية، وامتد عمل اللجنة إلى ما بعد عام 1967 حتى وصلت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس، وهضبة الجولان، وبدأت تسمية الأماكن في هذه المناطق بوجود ممثل عن مجلس المستعمرات بالتنسيق مع المجالس المحلية للمستوطنين.

يقول الباحث الفلسطيني ياسر سليمان، في كتابه حرب اللغات، "بإزالة معظم أسماء الأماكن باللغة العربية من الخريطة، لم تخلق إسرائيل فقط خريطة جديدة، وإنما رسمت واقعاً جديداً رسخت به العبرية على العربية. لقد كان احتلال الخريطة أسهل كثيراً من احتلال الأرض".

شطب العربية

عام 2004، تمكنت لجنة الأسماء الإسرائيلية من إصدار "أطلس إسرائيل" الذي احتوى أسماء المستوطنات والمواقع الجغرافية والتاريخية والمتنزهات والأماكن المقدسة والمجمعات الصناعية وغيرها التابعة للمدن الكبرى والرئيسة في إسرائيل، إلا أن عملية عبرنة الأسماء اتخذت شكلاً أكثر صرامة ورسمية، عام 2009، عندما أمرت وزارة المواصلات الإسرائيلية آنذاك بشطب أسماء البلدات والمدن العربية عن الإشارات واللافتات المنصوبة على الشوارع والطرقات الرئيسة، وأن تحتفظ بأسمائها العبرية. وبناء على التعليمات، استبدل اسم القدس باسم "يروشلايم"، وأصبحت مدينة الناصرة "نتسيرت"، ويافا "يافو"، وتحول اسم مدينة عكا في اللافتات إلى "عكو"، وصفد إلى "تسفاد"، وأم الرشراش إلى "إيلات"، وبئر

السبع إلى "بير شيبع"، وعسقلان أصبحت "أشكلون"، وبيسان "بيت شان"، ورأس النقب تغيرت كلياً لتصبح "معاليه عقربيم"، وأم دومانة تحولت إلى "ديمونة".

وشملت عملية شطب الأسماء العربية بعض مدن الضفة الغربية كذلك، فسميت الخليل "حيفرون"، ونابلس "شخيم". وأكدت دراسات عدة للمؤرخ الفلسطيني شكري عراف أن حملة إبادة الذاكرة العربية توسعت منذ أكثر من 120 سنة لتشمل تهويد الأماكن المقدسة وقبور المسلمين، وركز المسؤولون الإسرائيليون في وسائل الدعاية المختلفة على مدار عقود، على استخدام الأسماء العبرية للمواقع والأماكن في الضفة وقطاع غزة وتجنبوا استخدام الأسماء العربية.

واستكمالاً لمخطط التهويد، قررت الشرطة العسكرية وإدارة المعابر الإسرائيلية، عام 2011، "عبرنة" أسماء الحواجز في الضفة الغربية واستخدام الأسماء العبرية بدلاً من العربية، بحيث أصبح حاجز "لاخيش" بدلاً من ترقوميا، و"بيكوريم" بدلاً من حزما، و"كريات سيفر" بدلاً من نعلين، و"بتحات مكابيم" بدلاً من بيت سيرا، و"بيتار" بدلاً من حوسان، و"غلبواع" بدلاً من الجلمة، و"بيت أريه" بدلاً من رنتيس، و"يوآف" بدلاً من عزون، و"تيئنيم" بدلاً من جبارة. وقالت مصادر عسكرية إسرائيلية، إن "عبرنة" الأسماء العربية للحواجز "سينقل رسالة للفلسطينيين، من جهة، بأن الحديث يدور عن معبر تخضع لسيطرة إسرائيلية، ومن جهة أخرى، سينقل للجنود ولرجال المعابر رسالة مفادها بأنهم لا يدافعون عن منطقة فلسطينية وإنما عن منطقة إسرائيلية.

أزقة وشوارع

وركزت السلطات الإسرائيلية طوال العقدين الماضيين، على استعمال المصطلحات والتسميات التي تخدم المشروع التهويدي في مدينة القدس أكثر من غيرها، ومررت أسماء توراتية، خصوصاً تلك المتعلقة بالمسجد الأقصى، وحائط البراق وباب المغاربة، وأطلقت مصطلح "هار هبايت" بالعبرية ومصطلح

"The temple mount" باللغة الإنجليزية، ومصطلح الحرم القدسي باللغة العربية، بينما استعمل اسم "هكوتيل همعربي" باللغة العبرية، و The western wall باللغة الإنجليزية، واسم الجدار الغربي، على حائط البراق، وحذرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث من أن نصب هذه اللافتات واعتماد هذه التسميات والمصطلحات اعتمد من أجل تمرير الروايات التوراتية والمخططات التهويدية.

الحركة الصهيونية تمكنت من إنشاء خريطة عبرية شاملة تجاهلت الأسماء المستخدمة من قبل الفلسطينيين، وكانت أكثر التسميات إثارة للسجال إطلاق اسم "يروشلايم" على القدس (اندبندنت عربية)

ولم يسلم الشطر الشرقي من مخطط العبرنة والتهويد، حتى صادقت بلدية القدس، عام 2015، على تسمية الشوارع في البلدة القديمة والقدس الشرقية عموماً، بأسماء عبرية ذات دلالات توراتية، في خطوة رأى الفلسطينيون أنها مهدت لفرض الطابع اليهودي على المقدسيين عنوة على رغم الأكثرية العربية التي تسكن الشطر الشرقي. ومن بين الأسماء التي عمدت بلدية القدس على استبدالها اسم "جبل الزيتون" بـ "هار همشحاة"، وهو الاسم التوراتي للجبل الذي يعد أعلى جبال القدس، وبحسب الديانة المسيحية، صعد المسيح عيسى بن مريم منه إلى السماء، كما أطلقت البلدية اسم "شير همعلوت" على حي البستان بمدينة سلوان، وهو توراتي يدل إلى الطريق إلى "الهيكل"، ودلالته الدينية السياسية هي تغيير الطريق إلى المسجد الأقصى. ويعتبر خبير الاستيطان والخرائط ونظم المعلومات الجغرافية، خليل التفكجي أن

"عبرنة" المواقع والشوارع والمدن الفلسطينية "جزء من سياسة إسرائيلية لاقتلاع الجذور العربية وإحلال أخرى عبرية مكانها لإقناع الزائر الأجنبي، بأن المكان يهودي منذ الأزل".

وكشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، عام 2020، أن بلدية القدس أطلقت على عدد من الشوارع في حي بطن الهوى في بلدة سلوان، الذي تقيم فيه 12 عائلة يهودية، أسماء حاخامات يهود مثل الحاخام مدموني، والحاخام أبراهام إيلنداف، والحاخام تحيى يشحاق هليفي.

ويرى الباحث أحمد الدبش، في دراسته "عبرنة الخريطة الفلسطينية"، أن إعادة تسمية الأماكن والمواقع التاريخية بأسماء عبرية، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الصراع السياسي في فلسطين، تدل إلى طمس التاريخ وإسكاته وتلفيق تاريخ توراتي إسرائيلي جديد ومتخيل.

ويقول المؤرخ الفلسطيني جوني منصور، إن المكان والذاكرة الجماعية يشكلان قوام الهوية "فالمكان الجغرافي المادي يتحول إلى مخزون من الذاكرة والتاريخ، وبتركيبه يكوِّن ويصقل شخصية ساكنيه وأنماط حياتهم وتوجهاتهم المستقبلية".

https://youtu.be/7pRGw-tYWCg?si=giE2TBRi77j0xRmM

15. ماذا تفعل لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه[15]؟

تتألف من 25 دولة منها واحدة عربية و7 ذات غالبية إسلامية

عاد للظهور دور لجنة الأمم المتحدة المعنية

بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف (رويترز)

منذ بدء الحرب بين إسرائيل و"حماس"، ومع تصاعد القصف الإسرائيلي في غزة، عاد للظهور دور لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، والتي يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1975، ففي حين دانت اللجنة عقب هجوم الحركة على البلدات الإسرائيلية مقتل وإصابة مئات الإسرائيليين واحتجاز الرهائن، ودعت إلى إطلاق سراح جميع الأسرى والسجناء من الطرفين، إلا أن دور اللجنة الرئيس على مدى تاريخها ينصب على مناصرة القضية الفلسطينية، فما هذه اللجنة؟ ولماذا

[15] ماذا تفعل لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه؟ | اندبندنت عربية (independentarabia.com)

أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ وما الذي تفعله الآن في ظل الأجواء المشحونة التي ترافق مقتل آلاف الفلسطينيين في غزة؟ وكيف تنظر إليها الولايات المتحدة وإسرائيل؟

دانت اللجنة مقتل وإصابة آلاف المدنيين الفلسطينيين
في غزة وحملت إسرائيل مسؤولية حماية المدنيين (أ ب)

كيف تأسست اللجنة؟

عقب انتهاء ولايتها على فلسطين بتوكيل من عصبة الأمم، طلبت المملكة المتحدة عرض قضية فلسطين، لأول مرة، رسمياً على الجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل 1947، وقررت الجمعية العامة في القرار رقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947، تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية، وأخرى يهودية، مع الاحتفاظ بمركز دولي خاص للقدس، وعلى رغم الإعلان عن استقلال دولة إسرائيل في 14 مايو 1948، ظلت قضية فلسطين تناقش في الأمم المتحدة إما كجزء من النزاع الأعم الدائر في الشرق الأوسط أو من حيث جوانبها المتعلقة باللاجئين أو بحقوق الإنسان.

لكن نتيجة لحرب يونيو 1967، واستمرار الاحتلال العسكري من جانب إسرائيل لما تبقى من الولاية على فلسطين، لم تدرج قضية فلسطين مرة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة كقضية وطنية، إلا في نوفمبر عام 1974، أي بعد عام واحد من حرب أكتوبر 1973، التي يبدو أنها حركت المياه الراكدة

وأعادت قضية فلسطين بقوة إلى الساحة الدولية، بما في ذلك إعادة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف مثل الحق في تقرير المصير من دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها .

وفي القرار 3376 الصادر في 10 نوفمبر 1975، قررت الجمعية العامة إنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وطلبت إليها أن توصي بوضع برنامج تنفيذي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وتعد هذه اللجنة هي الهيئة الوحيدة داخل الأمم المتحدة التي تعنى حصراً بقضية فلسطين، وتجدد الجمعية العامة ولاية اللجنة كل سنة، وصدر آخر تجديد لها في 30 نوفمبر 2016 وفقاً لموقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

وتتألف اللجنة من 25 دولة أعضاء في الأمم المتحدة منها دولة عربية واحدة هي تونس وسبع دول ذات غالبية إسلامية هي تركيا وباكستان وأفغانستان ومالي وماليزيا وإندونيسيا والسنغال، فضلاً عن دول أفريقية ولاتينية وأوروبية أخرى. ووفقاً لقراري الجمعية العامة لعامي 74 و76 دعيت منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلاً للشعب الفلسطيني إلى المشاركة في مداولات اللجنة بصفة مراقب مع مجموعة من 24 مراقباً تمثل السعودية ومصر والجزائر والمغرب والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والإمارات وسوريا وموريتانيا وقطر واليمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية.

دور اللجنة

تسعى اللجنة جاهدة إلى رفع مستوى الوعي الدولي بجميع جوانب قضية فلسطين وتعزيز الدعم والمساعدة الدوليين المقدمين إلى الشعب الفلسطيني، وتشير النشرة الإخبارية لموقع اللجنة، والصادر آخرها في صيف عام 2021، إلى الدور الذي تقوم به، وهو التواصل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومجلس الأمن

والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لتبادل الآراء حول سبل دعم جهود عملية السلام، كما تعقد اللجنة أنشطة لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

ووفقاً لتقرير أخير للجنة، فإنها تعمل على تعبئة الأوساط الدبلوماسية بقضية فلسطين لدعم التوصل إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، الذي بدأ عام 1967، ولتحقيق حل الدولتين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وتتعاون اللجنة مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، وتبذل جهوداً لمناصرة القضية الفلسطينية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي برنامج عملها الأخير أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف تقدم إليها وإلى مجلس الأمن تقارير دورية حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لاطلاع المسؤولين على ما ينجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية على أفراد الشعب الفلسطيني.

وتدعم اللجنة تاريخياً جهود السلام بشكل واضح، إذ رحبت بعقد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991، وكذلك بإعلان المبادئ الصادر في عام 1993 وبالاتفاقات اللاحقة التي توصلت إليها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما أيدت اللجنة بقوة الهدف الذي أكده قرار مجلس الأمن رقم 1397، لعام 2002، المتمثل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ورحبت اللجنة بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وكذلك بمبادرة السلام العربية، ودعت الطرفين إلى تنفيذها.

ماذا فعلت بعد السابع من أكتوبر؟

بعد 10 أيام من هجوم حركة "حماس" المفاجئ في السابع من أكتوبر الماضي على بلدات إسرائيل في غلاف قطاع غزة، والذي دانته وانتقدت قتل المدنيين واختطاف الرهائن بما ينسق مع موقف الأمم المتحدة، دانت

اللجنة، في 17 أكتوبر، مقتل وإصابة آلاف المدنيين الفلسطينيين في غزة واستهداف البنية التحتية، وحملت إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولية حماية المدنيين وعن الكارثة الإنسانية، كما دانت الغارات الجوية الانتقامية من جانب إسرائيل ضد القطاع، واعتبرت أن الهجمات على المرافق الطبية جرائم حرب بشعة، ودانت أوامر الإخلاء الإسرائيلية والنقل القسري للسكان إلى جنوب القطاع، كما طالبت اللجنة برفع الحصار الكامل على غزة والسماح بدخول الأغذية والمياه والكهرباء واللوازم الطبية.

وفي 24 أكتوبر الماضي، ألقى رئيس اللجنة الحالي السفير شيخ نيانغ كلمة أمام مجلس الأمن الدولي ذكر فيها الأعضاء بالتحذيرات الدائمة من اللجنة بأن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية لا يطاق في غياب أية آفاق سياسية، وأنه لا يوجد حل عسكري للصراع، مؤكداً موقف اللجنة المطالب بوقف إطلاق النار والدعوة لبذل جهود دولية تؤدي إلى سيادة دولة فلسطين على أساس خطوط عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً للقانون الدولي وقرارات المنظمة الدولية.

شعبة حقوق الفلسطينيين

تماشياً مع ولاية الجمعية العامة، تم توسيع نطاق برنامج عمل اللجنة تدريجاً على مر السنين، وأنشأت الجمعية العامة أيضاً وحدة دعم في الأمانة العامة للأمم المتحدة، في عام 1978، والتي أعيدت تسميتها لاحقاً بوصفها شعبة حقوق الفلسطينيين، ويشمل برنامج عملها عقد اجتماعات ومؤتمرات دولية، بما في ذلك عقد اجتماعات مع المجتمع المدني في جميع مناطق العالم، تشارك فيها شخصيات سياسية وممثلون للحكومات ومنظمات حكومية دولية ومسؤولون في الأمم المتحدة وبرلمانيون، فضلاً عن الأكاديميين وممثلي وسائل الإعلام.

وهناك تعاون مستمر مع شبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني تعمل على مختلف جوانب قضية فلسطين، وتنظم برنامج تدريب سنوياً لموظفي السلطة الفلسطينية، ومن أجل إحياء ذكرى قرار الجمعية العامة الذي قسم فلسطين عام 1947، اعتبر يوم 29 نوفمبر يوماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، إذ تحتفل فيه اللجنة باجتماعات خاصة سنوية وفعاليات أخرى في مقر الأمم المتحدة، في مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، تحت رعاية اللجنة.

هل من تغير على الأرض؟

اقترحت اللجنة في تقريرها الأول المقدم إلى مجلس الأمن في يونيو 1976، خطة ذات مرحلتين لعودة الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، وجدولاً زمنياً لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. فحلول الأول من يونيو 1977، مع نشر قوات موقتة لحفظ السلام لتيسير العملية، إذا دعت الضرورة، ووقف بناء المستوطنات، وإقرار إسرائيل بتطبيق اتفاق جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة إلى حين انسحابها منها، والإقرار بالحق الطبيعي للفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين في فلسطين.

غير أن مجلس الأمن الدولي لم يعتمد توصيات اللجنة بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين فيه ضدها، ولهذا فهي لم تنفذ، ومع ذلك، حصلت هذه التوصيات على تأييد الغالبية الساحقة في الجمعية العامة التي تقدم لها اللجنة تقارير سنوية، حيث أكدت الجمعية العامة من جديد أنه لا يمكن تحقيق حل عادل ودائم في الشرق الأوسط من دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف، وطلبت الجمعية العامة من اللجنة أيضاً أن تبقي الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض، وأن تقدم تقارير واقتراحات في شأنها إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن، بحسب الاقتضاء، وأن تشجع نشر المعلومات المتعلقة بتوصياتها على أوسع نطاق ممكن.

موقف إسرائيل من اللجنة

وتنظر إسرائيل إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بكثير من الانزعاج والقلق، وتعتبر أن تشكيل هذه اللجنة ترافق خلال الجلسة نفسها التي أعلنت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، وهي خطوة تراجعت عنها الجمعية في عام 1991، غير أن ما يثير ضيق إسرائيل أن اللجنة تعقد بشكل دوري اجتماعات ومؤتمرات بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المناهضة لإسرائيل لتعزيز الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق العودة الذي تعتبره إسرائيل تعبيراً ملطفاً للتدمير الديموغرافي لإسرائيل، كما أن هذه الاجتماعات والمؤتمرات غالباً ما تأخذ شكل إدانات معادية لإسرائيل.

ومن الأحداث المزعجة بالنسبة إلى إسرائيل أنه في عام 2001 دعت الاجتماعات التي عقدت تحت رعاية اللجنة إلى المقاطعة والحظر وفرض العقوبات ضد إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفي حدث يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني عام 2012، اقتحم ناشطو المقاطعة والموسيقي روجر ووترز إسرائيل بالفصل العنصري والتطهير العرقي، وهو ما اعتبرته تل أبيب نوعاً من الأكاذيب والدعاية والهجمات على إسرائيل تحت رعاية الأمم المتحدة، وهيئة حفظ السلام العالمية التي تزعم إسرائيل أنها بذلك تكون غير محايدة، لأن اللجنة تجعل إسرائيل تواجه مستوى من التدقيق والعداء لا تواجهه أية دولة أخرى، وبذلك تمنح الأمم المتحدة الشرعية للمنظمات والناشطين الملتزمين بتدمير الدولة اليهودية أو الإضرار بها، بحسب وجهة النظر الإسرائيلية.

كيف تنظر أميركا إلى اللجنة؟

على رغم عدم صدور مواقف بارزة من الإدارات الأميركية حيال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، فإن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي أصدرت

تقريراً في يونيو الماضي أوضحت فيه اعتراضها على اللجنة التي اعتبرت أنها اللجنة الوحيدة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لشعب واحد، وهو الشعب الفلسطيني، وأن وظيفتها الأساسية تتمثل في تعزيز الرواية الفلسطينية عن الضحية وتحيز الأمم المتحدة ضد إسرائيل. وأشار التقرير إلى أن اللجنة تضم دولاً معادية علناً لإسرائيل، مثل باكستان وفنزويلا، وأن شعبة حقوق الفلسطينيين التي تعد بمثابة أمانة الأمم المتحدة للجنة المذكورة تمنح منظمة التحرير الفلسطينية إدارة كاملة للأمم المتحدة لا يملكها أي شعب آخر، وأوضح التقرير أن عمل شعبة حقوق الفلسطينيين يأتي بنتائج عكسية على عملية السلام، وبدلاً من بناء جسور السلام يسعى إلى تنظيم مقاطعة ضد إسرائيل، كما أن المنظمات غير الحكومية التي ترفض تعهد الولاء لأجندة شعبة حقوق الفلسطينيين، تحرم من الاعتماد في فعالياتها .

وخلص التقرير إلى التحذير من إساءة استخدام الهيئات الرئيسة التابعة للأمم المتحدة بشكل متعمد ومنهجي من خلال حملة منظمة لشيطنة إسرائيل والشعب اليهودي، ونزع الشرعية عنهما على اعتبار أن المبادئ النبيلة مثل حقوق الإنسان والمساواة والسلام يتم تقويضها من خلال التمييز الصارخ والتسييس والتحيز ضد إسرائيل، بحسب وصف تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي.

أما لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي فقد أصدرت بياناً في سبتمبر 2022 اعتبرت فيه أن هناك ثلاث منظمات تابعة للأمم المتحدة متحيزة خصوصاً ضد إسرائيل، وهي قسم حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، ولجنة التحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

16.لماذا تتضامن دول أميركا الجنوبية مع القضية الفلسطينية؟[16]

مسيرة داعمة لفلسطين في كاراكاس 4 نوفمبر 2023

شعوب تلك الدول تعتبر الفلسطينيين شركاء نضال يواجهون محاولات الإبادة والحصار

في خضم الحرب على غزة بدا لافتاً تضامن بعض دول أميركا الجنوبية مع ما يعانيه هذا القطاع من دمار ومآس إنسانية لا مثيل لها . وهذا التضامن والتعاطف مع القضية الفلسطينية ليس وليد البارحة، وهو يأتي في سياق تاريخي يعود إلى عقود .

وبعدما بلغت الحرب الدائرة مستويات غير مسبوقة سارعت بوليفيا إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، فيما استدعت كل من تشيلي وكولومبيا سفيريهما من إسرائيل احتجاجاً .

وكانت وزارة الخارجية البوليفية، قد أعلنت أن الحكومة قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب، متهمة إسرائيل "بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في هجماتها على قطاع غزة" .

وكتب الرئيس البوليفي لويس آرسي على وسائل التواصل الاجتماعي، في الـ 30 من أكتوبر الماضي "نرفض جرائم الحرب التي ترتكب في غزة . وندعم المبادرات الدولية الرامية لضمان (دخول) المساعدات الإنسانية، بما يتوافق مع القانون الدولي" .

---

[16] لماذا تتضامن دول أميركا الجنوبية مع القضية الفلسطينية؟ | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

وقارن الرئيس الكولومبي اليساري غوستافو بيترو في إحدى تغريداته على منصة "إكس"، الوضع في غزة بمعسكرات "أوشفيتز" (معسكر اعتقال وإبادة أدارته ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية)، مشبهاً الجيش الإسرائيلي بالنازيين، ونشر صوراً ومقاطع فيديو لفلسطينيين قتلوا في الهجمات الإسرائيلية خلال هذه الفترة، كما وأعلن أن بلاده ستقوم بفتح سفارة في مدينة رام الله الفلسطينية، عقب لقائه مع مسؤولين في السفارتين الإسرائيلية والفلسطينية في العاصمة بوغوتا .

وقال بيترو "لقد عبرت عن موقفي في شأن التوصل إلى مؤتمر دولي للسلام يمهد الطريق لقيام دولتين مستقلتين وحرتين"، مشدداً "على تضامني مع الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يجب أن يعيشوا في سلام. سنرسل طائرة تحمل مساعدات إنسانية إلى غزة، وكولومبيا ستفتح سفارتها في رام الله بفلسطين" .

وفي فنزويلا دانت كاراكاس في بيان لها "الإبادة الجماعية المستمرة التي ترتكبها حكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، والتي تهدد السلام والأمن الدوليين، وتنتهك مبادئ وأسس ميثاق الأمم المتحدة . . . " .

وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مشاهد تظهر خروج الآلاف في العاصمة كاراكاس في تظاهرة ضخمة للتعبير عن تضامنهم مع قطاع غزة .

ووصف وزير الخارجية الفنزويلي إيفان خيل بينتو في وقت سابق أحداث قطاع غزة بأنها "عملية إبادة" للفلسطينيين من قبل إسرائيل، وأعربت حكومة كوبا عن "قلقها البالغ"، وأشارت في بيان لها إلى أن هذا التصعيد هو "نتيجة 75 عاماً من انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وسياسة إسرائيل العدوانية والتوسعية. . . " .

أما في تشيلي التي تضم أكبر شتات فلسطيني خارج العالم العربي، أصدر الرئيس غابرييل بوريك بياناً دان فيه "حماس"، وشدد على أن هجمات (حماس) لا يمكن أن تبرر "الوحشية التي ترتكبها دولة إسرائيل في غزة" .

وفي البرازيل دان الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا الهجمات على إسرائيل، ولكنه دعا أيضاً المجتمع الدولي إلى الضغط من أجل "حل للصراع يضمن وجود دولة فلسطينية حيوية اقتصادياً تعيش بسلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة للطرفين".

وقال إن "ما تحدث الآن هو جنون من رئيس وزراء إسرائيل الذي يريد محو قطاع غزة"، مضيفاً "أن ترتكب حماس عملاً إرهابياً ضد إسرائيل لا يعني أن على إسرائيل أن تقتل ملايين الأبرياء".

تظاهرة مؤيدة لفلسطين في مدينة سان باولو في 29 أكتوبر 2023 (موقع Brasil De Fato)

تحول الخطاب الرسمي

هي ليست المرة الأولى التي تنال فيها القضية الفلسطينية هذا التضامن، ففي يناير 2009 واحتجاجاً على عملية "الرصاص المصبوب" الإسرائيلية، علقت فنزويلا وبوليفيا علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل، وتلتهما نيكاراغوا في فبراير 2010 رداً على الهجوم على "أسطول الحرية" الذي توجه حينها إلى غزة محملاً بالمساعدات.

وبعد الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة في 2014، أطلق الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو حملة "أغيثوا فلسطين". وأوقفت بوليفيا اتفاقاً مع إسرائيل للإعفاء من تأشيرة الدخول، واصفة إسرائيل بأنها "دولة إرهابية"، وفقاً لمؤسسة "الشبكة" للسياسات الفلسطينية، وهي مؤسسة فكرية فلسطينية مستقلة.

وترى الباحثة البرازيلية في المؤسسة "سيسيليا بايزا"، أن أميركا اللاتينية، باستثناء كوبا، كانت صديقة لإسرائيل لعقود، إذ بدأ الود تجاه المشروع الصهيوني عام 1947 حين أيد دبلوماسيون من المنطقة قرار الأمم المتحدة رقم 181 الداعي إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية. وجاء 13 صوتاً مؤيداً للقرار من أميركا الجنوبية من أصل 33 صوتاً. وعلى مدى العقدين التاليين استمرت الحكومات في تبني مواقف مؤيدة عموماً لإسرائيل.

وتتابع الباحثة بايزا أنه لم تحض أي بلد من أميركا الجنوبية "مؤتمر باندونغ" المنعقد عام 1955، ولم يشارك أي منها باستثناء كوبا في تأسيس حركة عدم الانحياز عام 1961. وكان المؤتمر والحركة من المنابر المهمة للناشطين والمثقفين الفلسطينيين لتأكيد تضامنهم مع نضالات التحرر العالمية، والطعن في الرواية الصهيونية التي صورت إسرائيل كجزء من العالم الثالث. وقد استطاعت "منظمة التحرير الفلسطينية" في أعقاب حرب الأيام الستة عام 1967 أن تعزز علاقتها بحركات أخرى مناهضة للاستعمار والإمبريالية.

وتتابع الباحثة أنه في منتصف عقد السبعينيات أصبحت العلاقات مع إسرائيل دافئة في العلن أكثر. حين أقامت الإدارات المحافظة والسلطوية باستثناء البرازيل، التي ضمت غالبية حكومات المنطقة في ذلك الوقت، علاقات وطيدة بإسرائيل من خلال المساعدات العسكرية والمعونات الإنمائية. وزودت إسرائيل الديكتاتوريات العسكرية بالسلاح والنقل العسكري والمعدات الاستخباراتية، والتدريب على مكافحة التمرد وحتى المشورة في العلاقات العامة. وبانتهاء الحرب الباردة أصبح الخطاب الرسمي

في أميركا الجنوبية إزاء إسرائيل وفلسطين أكثر توازناً، وأخذت دول المنطقة تطبع العلاقات مع إسرائيل والفلسطينيين على حد سواء.

وجاءت "اتفاقات أوسلو" لتعزز هذه الدينامية، ولكن بالنسبة إلى الباحثة البرازيلية أن إسرائيل استفادت من هذه المعاملة المتساوية أكثر من الفلسطينيين في نهاية المطاف. ففي ديسمبر (كانون الأول) 1991، على سبيل المثال، صوتت بلدان أميركا الجنوبية جميعها، باستثناء كوبا، لإلغاء قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الذي يعرف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية. ويذكر أن البرازيل والمكسيك قد صوتتا لصالح القرار. وعام 1975 حصلت "منظمة التحرير الفلسطينية" على اعتراف بأنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني من عدد كبير من بلدان أميركا اللاتينية.

دعوات لمسيرة من أجل فلسطين المكسيك (منصة إكس)

لكن التحول في السياسات تجاه فلسطين بدأ مع صعود حكومات أكثر يسارية في منتصف العقد الأول من الألفية. وأبدت الإدارات الأميركية الجنوبية بعد عام 2008 تضامناً غير مسبوق مع الشعب الفلسطيني.

وبلغ هذا التحول أوجه في موجة الاعتراف بدولة فلسطين في الفترة من 2008-2013، إذ باتت دول المنطقة جميعها، باستثناء المكسيك وبنما وكولومبيا، تعترف رسمياً بفلسطين كدولة.

وكان الرئيس البرازيلي دا سيلفا، ورئيس جمهورية الدومينيكان ليونيل فرنانديز، قاما بزيارة تاريخية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عامي 2010 و2011، على التوالي، وفتحت الأرجنتين وأوروغواي سفارات جديدة في رام الله. وإضافة إلى ذلك أصدرت البرازيل والأرجنتين وتشيلي وبيرو والإكوادور تصريحات قوية تدين الهجوم الإسرائيلي عام 2014 على غزة مستدعية سفراءها للتشاور. وفي عام 2015 رفضت حكومة الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف تعيين داني دايان سفيراً لإسرائيل، وهو قيادي سابق في "مجلس يشع" الذي يمثل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

المد الوردي

في دراسة أعدها الباحثان الأرجنتينيان رونالدو مانك وبابلو بوزي وترجمها "المركز الديمقراطي العربي"، بعنوان "مقدمة في علاقات الصراع المضارية بين (إسرائيل – فلسطين) وأميركا اللاتينية"، كتبا ما اعتبراه "المد الوردي" في أميركا الجنوبية في وقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. حين وجدت المقاومة الفلسطينية صدى في أميركا الجنوبية على المستويين الرسمي والشعبي.

و"المد الوردي" مصطلح استخدم لأول مرة لوصف موجة من الحكومات اليسارية التي سيطرت على السلطة في شتى أنحاء أميركا الجنوبية أوائل العقد الأول من القرن الـ 21، في رفض جماعي للإجراءات الليبرالية المتفشية إلا أن الحركة لم تصمد، وبعد نحو 10 سنوات أطاحت غالبية تلك الدول قاداتها

اليساريين وانتخبت حكومات محافظة. إلا أن الوضع بدأ يتغير مجدداً، بعد انتصار الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا على الرئيس اليميني جايير بولسونارو، إذ عادت البرازيل عام 2022 لتعزيز "المد الوردي" من جديد في المنطقة للزعماء اليساريين المنتخبين، في كولومبيا والمكسيك والأرجنتين وتشيلي وبيرو وبوليفيا، في كتلة يسارية متنامية.

وانعكس هذا التحول الذي بدأ عام 2000 عندما اعترفت كل حكومات أميركا الجنوبية باستثناء حكومات المكسيك وكولومبيا وبنما، بدولة فلسطين رسمياً، فضلاً عن ذلك فقد عمدت تلك الدول إلى سلسلة من الإجراءات المباشرة التي تدعم حركة المقاطعة العالمية (BDS) ومعناها (المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية والثقافية والرياضية الشاملة وسحب الاستثمارات من إسرائيل) في مختلف أنحاء أميركا اللاتينية.

منشورات تدعو إلى التظاهر في الأوروغواي (منصة إكس)

وفي عام 2018 أصبحت فالديفيا الواقعة جنوب تشيلي أول مدينة في أميركا الجنوبية تنضم إلى المقاطعة ضد إسرائيل بسبب سياسات الفصل العنصري، والاحتلال العسكري للضفة الغربية، والحصار غير القانوني لقطاع غزة.

وبعد ذلك بفترة وجيزة صوت الكونغرس في تشيلي بغالبية ساحقة لمصلحة حظر المنتجات من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، التي بنيت على أرض فلسطينية مسروقة. وفي يونيو (حزيران) من العام ذاته، رفض فريق كرة القدم الأرجنتيني بقيادة ليونيل ميسي خوض مباراة ودية كانت مقررة في القدس، ووصفت منظمة "الصوت اليهودي من أجل السلام" هذه اللحظة بأنها "لحظة فاصلة"، في حين قال وزير الدفاع الإسرائيلي حينها أفيغدور ليبرمان إنها كانت بمثابة فوز "للمحرضين الكارهين لإسرائيل".

ومن الناحية الثقافية ألغى الموسيقار البرازيلي جيلبرتو جيل في مايو حفلته بعد نقل مقر السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. وفي أغسطس تظاهر ناشطون عرب وبرازيليون أمام قاعة ساو باولو للحفلات الموسيقية احتجاجاً على أداء أوركسترا "سيمفونية القدس".

تأثير وجود الجاليات العربية الكبيرة

تشير الباحثة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر نجلاء مكاوي، في دراسة لها بعنوان "فلسطين الحاضرة في أميركا اللاتينية" أن القارة الجنوبية تعد مهجراً لكثير من العرب، وخاصة ممن نزح من بلاد الشام (سوريا ولبنان وفلسطين) في النصف الأول من القرن الـ 20، وهؤلاء استقروا واندمجوا في المجتمعات اللاتينية، ومع الوقت بات لهم حضور قوي على المستوى السياسي. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فمنهم من تقلد مناصب مهمة في دول كثيرة (السلفادور وهندوراس وبيرو والدومينيكان وتشيلي) كعمد للمدن ورؤساء بلديات ووزراء ورؤساء حكومات، وصولاً إلى منصب رئيس الجمهورية، وذلك بدءاً من الأربعينيات وحتى اليوم، ويقدر عدد من هم من أصل فلسطيني في أميركا الجنوبية بما

يتجاوز 700 ألف، وهو أكبر تجمع للفلسطينيين خارج العالم العربي، ويتركز في تشيلي وهندوراس، لكن دور هؤلاء في النعبئة من أجل القضية الفلسطينية متفاوت، مكاناً وزماناً، أي إنه اختلف باختلاف المراحل الزمنية والدول، فقد بدأ التحرك بجمع الأموال والدعم اللوجيستي، ثم بتشكيل بعض الكيانات الجامعة للفلسطينيين في الشتات. ومع العقدين الأخيرين من القرن الـ 20، وبعد توقيع "اتفاق أوسلو" وتزايد النشاط الصهيوني والترويج لما سمي بعملية السلام، وفقاً للباحثة، انحسرت الحركة ثم عادت لتنشط مع بداية الألفية الثالثة، سواء على مستوى تأسيس الكيانات والاتحادات الفلسطينية وانضمام اللاتينيين إليها، أو التنسيق وتكثيف النشاط بالتعاون مع تنظيمات ومؤسسات أهلية ومهنية، وجميعها يستهدف دعم القضية على مستويات عدة.

وتلفت الباحثة المصرية أن وجود الجاليات العربية ليس العامل الوحيد المحرك لذلك النشاط، فثمة ما يدفع الشعوب الجنوبية إلى الإيمان بعدالة القضية، ورفع رايتها والتضامن معها عبر صور متنوعة.

ويرى الأميركيون اللاتينيون أن ما يعانيه الشعب الفلسطيني لا تختلف عما عانوه من استعمار، وإبادة واستغلال وقمع. وعملياً قامت إسرائيل بأدوار قذرة كذراع للولايات المتحدة وداعم لحلفائها من الديكتاتوريات العسكرية في أميركا الجنوبية في السبعينيات والثمانينيات، في مواجهة القوى والحركات المقاومة لها، وذلك من طريق تدريب وتسليح فرق القتل والميليشيات المرتزقة. ولا يزال ضلوع إسرائيل قائماً حتى اليوم في غواتيمالا ودعم عصابات وميليشيات في دول مثل المكسيك، وكولومبيا، وهندوراس، والدومينيكان. وتضيف الباحثة المصرية أنه لدى اللاتينيين ما يدعوهم لاعتبار الفلسطينيين شركاء نضال، فهم شعب يواجه اغتصاب الأرض ومحاولات الإبادة والحصار والإكراه وعنجهية القوة وإرهابها، وعندما يقاوم يوصف نضاله بالإرهاب، وهو في كل هذا تحاذيهم على الرصيف ذاته.

17. مصير غزة ومسار فلسطين: حسابات واقعية ورهانات خيالية[17]

رفيق خوري

ما عكسته حرب القطاع هو نوع من الإجماع العربي والدولي على إعادة القضية الفلسطينية على مسار التسوية.

طفل فلسطيني يبدو متأثراً فوق أنقاض منزل مدمر في غزة (أ ف ب)

مصير غزة ليس مرتبطاً بمصير "حماس"، بل بمسار القضية الفلسطينية. ولا يبدل في الأمر أن تعطي أميركا وإسرائيل الأولوية لفصل مصير "حماس" عن مصير غزة، وأن تكون الأولوية لدى "محور المقاومة" بقيادة إيران هي الحفاظ على "حماس" وربط مصير غزة بمصير المشروع الإقليمي الإيراني وشعار "إزالة إسرائيل". فما عكسته حرب غزة هو نوع من الإجماع العربي والدولي، حتى لدى داعمي إسرائيل، على إعادة القضية الفلسطينية إلى مسار التسوية السياسية على أساس "حل الدولتين". وهو في المقابل تأكيد للنظرية التي تقول إن حسابات طهران الجيوسياسية والاستراتيجية الحائلة دون الانخراط في حرب

[17] مصير غزة ومسار فلسطين: حسابات واقعية ورهانات خيالية | اندبندنت عربية (independentarabia.com)

إقليمية شاملة انطلاقاً من حرب غزة تقدمت على تصورات حلفائها وأذرعها حول الطريق الذي رأوه مفتوحاً أمام القضاء على "بيت العنكبوت".

وليس هذا لأن أميركا حشدت البوارج وحاملات الطائرات في المتوسط وخص العرب لكي "تردع" إيران وسواها عن "توسيع الحرب". فالحشد الأميركي، وسط النوحش الإسرائيلي في التدمير والقتل والتهجير في القطاع، ما كان رادعاً بمقدار ما يمكن أن يشكل استفزازاً تحرض على المواجهة الشاملة، لولا الحسابات الإيرانية والرهانات على شيء آخر. ولا شيء اسمه سياسة مجانية على طريقة المثل القائل ليس هناك وجبة مجانية.

ذلك أن الوقائع الملموسة لم تترك مجالاً للغموض. فلم يكن وارداً منذ البدء، كما ظهر، تلبية دعوة محمد الضيف القائد الذي خطط وأدار أكبر زلزال ضرب إسرائيل، وهو يعلن بدء عملية "طوفان الأقصى" إلى فتح الجبهات العربية والإسلامية على العدو في معركة "تحرير فلسطين". كان ولا يزال من الممكن تقديم "المساندة" القوية المضبوطة على جبهة الجنوب اللبناني والرمزية على بقية الجبهات. مساندة بـ"القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة"، كما قال سعيد جليلي ممثل المرشد الأعلى علي خامنئي في المجلس الأعلى للأمن الوطني الإيراني.

18. دولة فلسطينية لا "إدارة" غزة[18]

حتى هجمات الفصائل المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني على القواعد الأميركية في العراق وسوريا، فإن طهران تنصلت منها. وزير الداخلية أحمد وحيدي قال "لا علاقة لنا بالهجمات على القواعد الأميركية". وزميله وزير الدفاع محمد رضا أشتياني قال "نحن لا نتدخل في قرار هذه الجماعات". صدق أو لا تصدق.

والفارق كبير بين ما تخطط له كل طرف وما يصل إليه. "حماس" خططت منذ الانقلاب عام 2007 على السلطة الوطنية الفلسطينية والفصل السياسي بين القطاع والضفة الغربية للإمساك بكل القضية الفلسطينية وحكم الضفة مع غزة، فوجدت نفسها تقاتل للبقاء في القطاع، رافعة شعار التحرير من البحر إلى النهر. وإسرائيل التي كانت في حسابات أميركا وأوروبا قوة ردع إقليمية و"حاملة طائرات برية" لحماية المصالح الغربية تبدو حالياً دولة مرعوبة مصدومة بأداء جيشها وأجهزتها الأمنية وفي حاجة إلى حماية الغرب الأميركي والأوروبي لها بالسلاح، وحاملات الطائرات، والمال، والدبلوماسية.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الفصائل التي تسلحها وتمولها طهران والمرتبطة بفيلق القدس التابع للحرس الثوري والمنضوية في "محور المقاومة". هي تتصرف على أساس أنها جزء مهم من محور يعمل لتحرير فلسطين

---

[18] دولة فلسطينية لا "إدارة "غزة | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

وإخراج أميركا من المنطقة والسيطرة على السلطة في بلدانها . غير أنها أذرع لمشروع إقليمي إيراني يرفع شعار "إزالة" إسرائيل وطرد أميركا، في حين تعطي طهران الأولوية استراتيجياً للمشروع، وتدرك ما تصطدم به من قوى دولية في الغرب والشرق إذا تحركت جدياً لإزالة إسرائيل.

والمدنيون في غزة وسواها يدفعون الثمن، وسط كثير من البكاء عليهم، وقليل من المساعدات.

الفصل الثالث

10 كتب عن القضية الفلسطينية

مع اندلاع الحرب التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الفائت، وجد صغار السن من الأجيال الأحدث أنفسهم أمام قضية لم يعاصروا أيًا من أحداثها العظام، بعضهم لم يعرف بعد كيف هُجِّر الفلسطينيون قسرا من أراضيهم قبل أكثر من 75 عاما، والبعض الآخر ربما كان غافلا عن المجازر التي ارتُكبت في الماضي والجذور التاريخية التي أدت إلى الوضع الحالي. لهذا، نقدم لكم في "ميدان" قائمة بعشرة كتب مهمة ناقشت القضية الفلسطينية، وهي قائمة تغطي الفترة التاريخية الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى الحقبة المعاصرة، وذلك من أجل رؤية شاملة تتناول تاريخ الصراع وتقرأ تطوراته المعقدة التي انعكست على الواقع الذي نطالعه اليوم.

1. حرب المئة عام على فلسطين – رشيد الخالدي

في كتاب "حرب المئة عام على فلسطين (1)" الصادر عن "الدار العربية للعلوم ناشرون" عام 2021، يصطحبنا المؤرخ الفلسطيني الأميركي رشيد الخالدي في رحلة داخل مكتبة عائلة الخالدي العتيقة في القدس، التي احتوت على عشرات الكتب والمؤلفات والمخطوطات القديمة التي يصل تاريخ بعضها إلى القرن الحادي عشر الميلادي، وإبان ذلك تحكي الخالدي جزءا من تاريخ العائلة مقترنا بتطور الصراع الفلسطيني مع دولة الإسرائيلي.

يلخص الكتاب على مدار ستة فصول نقاط التحول الرئيسية في تاريخ الحرب على فلسطين، فنجده يسلط الضوء على الحقب التاريخية المختلفة ابتداء من صدور كتاب ثيودور هرتزل "دولة اليهود" (2) عام 1896، وحتى الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية وتاريخ الفترة المعاصرة، بما في ذلك الحروب المتكررة على قطاع غزة مطلع القرن الحادي والعشرين. لنصبح بنهاية الكتاب مُلمين بمختلف نواحي القضية الفلسطينية من وجهة نظر مؤرخ فلسطيني الأصل عايش بنفسه أغلب تحولاتها.

2. التطهير العرقي في فلسطين – إيلان بابيه

"أنا أؤيد الترحيل القسري، ولا أرى فيه شيئا غير أخلاقي."

دافيد بن غوريون 1938

تُعَدُّ "نكبة 1948" مرحلة مفصلية في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ليس فقط لأنها شهدت حملات الطرد الجماعي للشعب الفلسطيني من أرضه، ولكن لأن التاريخ كما كتبه الصهاينة حول تلك الفترة لا يشبه أبدًا مما نعرفه نحن عن ظهر قلب، بدءا من إنكارهم وجود شعب على أرض فلسطين، ووصولا إلى ادعائهم أن الفلسطينيين هربوا طوعا إبان حرب 1948.

في الحقيقة، أحد الأسباب الرئيسية التي ميز كتاب "التطهير العرقي في فلسطين" (3) للمؤرخ الإسرائيلي – المناهض للصهيونية– إيلان بابيه أنه يسلط الضوء على الروايات الإسرائيلية الزائفة للتاريخ، فيشير إلى أن مسؤولي الاحتلال قادوا حملات تشويه ممنهجة لطمس تاريخ النكبة، قائلا: "لو حدث هذا في القرن الحادي والعشرين، لكان سُمِّي تطهيرا عِرقيا" . ليصبح بذلك المؤرخ الأول الذي يطبق مصطلح "التطهير العِرقي" على المجازر التي ارتُكبت في حق الفلسطينيين خلال فترة النكبة بين عامي 1948 و1949، إذ يُعَدُّ هذا المصطلح حديثا نسبيا، ويعود تاريخه إلى حقبة التسعينيات عندما أطلق على المجازر التي ارتُكبت بين الصرب والكروات والبوسنيين خلال الحرب التي أسفرت عن تقسيم يوغوسلافيا . قسَّم الأكاديمي إيلان بابيه كتابه الصادر عن "مؤسسة الدراسات الفلسطينية" عام 2007 إلى 12 فصلا، تناول فيها تعريفات التطهير العرقي والأيديولوجية الصهيونية التي تهدف إلى صنع وطن حصري لليهود، هذا إلى جانب سرد خطة التطهير العِرقي للفلسطينيين، إذ أزاح الستار عن حقيقة "الخطة دالت" التي وُضِعت خصوصا من قِبَل دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي، ومنحت المليشيات الصهيونية الضوء

الأخص لاستخدام شتى الوسائل المتاحة لأجل إخلاء القرى من سكانها، وهي المعلومات التي حصل عليها الكاتب من واقع الوثائق التاريخية ودفاتر الأرشيف الإسرائيلي ذاته.

https://youtu.be/s4THS-bBvJw?si=knhgkf5qd5V87o1u

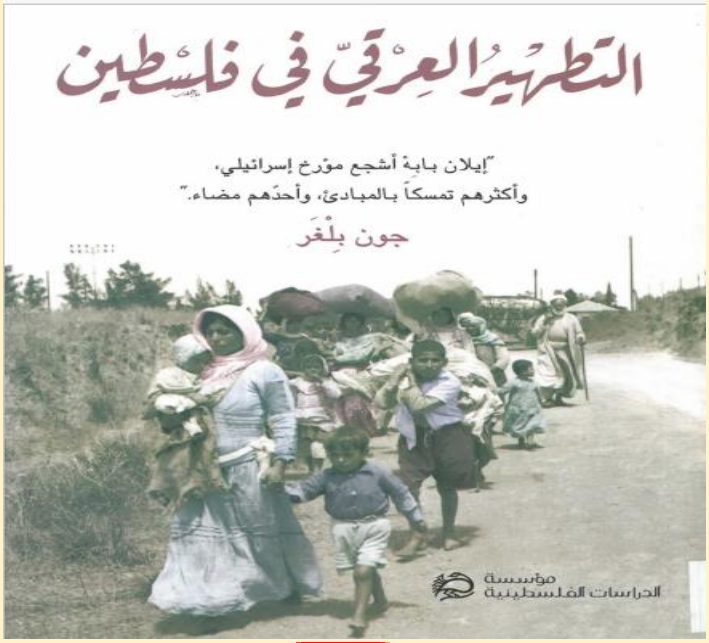

التطهير العرقي في فلسطين - إيلان بابه.pdf

لقراءة الكتاب اضغط

3. مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي –عبد الوهاب المسيري

عبد الوهاب المسيري واحد من أهم الأكاديميين المتخصصين في تاريخ الحركة الصهيونية، وفي كتابه "مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي" (4) يقدم لنا رؤية شاملة لجذور الصراع العربي الإسرائيلي وكيف ساهم العالم الغربي الاستعماري في اختلاق الأزمة التي صنعت "القضية الفلسطينية" أواخر القرن التاسع عشر، وذلك من خلال رصد السياسات والأفكار الإمبريالية التي استقى منها مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل أفكاره الداعية للاستعمار الاستيطاني. يستعرض المسيري في كتابه تاريخ الجماعات اليهودية وإرهاصات الحركات الصهيونية الأولى وكيف تطورت، ومن ثم يأخذنا إلى اقتراح هرتزل بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. كما يجيب عن كيف تحولت الصهيونية من مجرد فكرة إلى مشروع استعماري إحلالي تحت لواء "الإمبريالية الأوروبية". ويكشف المسيري عن الطريقة التي رأى بها الصهاينة وجود الفلسطينيين في أرضهم، التي تلخصت في كونهم مجرد وضع مؤقت زائل يمكن التخلص منه عبر المجازر والتهجير القسري، وهو ما حدث بالضبط.

لقراءة الكتاب اضغط علامة

Kotobati - صراع_العربي_الاسرائيلي

4. فكرة إسرائيل – إيلان بابيه

إيلان بابيه، "فكرة إسرائيل: تاريخ المعرفة والسلطة" (446 صفحة)، ترجمة: محمد زيدان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 2015 .

من الصعب ترسيخ أسس فكرة ما تؤسس لمشروع هيمنة، دون قاعدة صلبة من المعارف المستندة لأدلة علمية؛ فكيف يكون الأمر عندما تؤسس لفكرة اقتلاع شعب من أرضه وتاريخه وثقافته ليحل مكانه شعب آخر؟ تحتاج الأمر إلى تضافر عوامل كثيرة. هكذا ولدت دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل". فمن خلال قوة الاستعمار البريطاني والغربي وإرهاب الجماعات الصهيونية المنسلّة إلى

فلسطين وتزييف مؤرخيهم للحقائق واختلاقها، وضعف العرب وتنازعهم ونقص فهمهم لطبيعة وأبعاد الصراع على مقدراتهم، ولدت إسرائيل وعاشت عقوداً على وهم الاستقلال وتحقيق الحلم الزائف في العودة إلى أرض الأجداد والدفاع عن النفس ضد العرب الإرهابيين، وتكوين دولة وظيفية تسخرها القوى الإمبريالية لصالح مآربها الدنيئة في نهب ثروات الشعوب العربية؟

لكن، هل يمكن أن يفلت بعض أبنائها ممن ولدوا وتربوا على عقيدتها العدوانية من براثن هويتها القاتلة، ويتخلص من أقنعتها الزائفة ونهرجها الزائف ويتحدى مقولاتها الرئيسة التي أوجدتها ويسائل فكرة وجودها؟ هذا ما حدث منذ العام 1961م، حيث بذرت بذور تيار المؤرخين الجدد، والذي بلغ ذروته ونهايته في تسعينيات القرن الماضي.

فأمام وحشية إسرائيل، التي تبدت لأجيال جديدة من الإسرائيليين؛ خاصة بعد احتلال لبنان والعنف المفرط في التعامل مع الانتفاضة الأولى عام 1987م، برزت تساؤلات كثيرة عن طبيعة وفكرة إسرائيل وأسطورة تأسيسها عام 1948م. وطفق المؤرخون الجدد في إسرائيل (من أبرزهم: بني موريس وافي شلايم وإيلان بابيه وتوم سيغف وآخرون) يطرحون وجهات نظر جديدة لفكرة إسرائيل مستندة للوقائع والأرشيفات الإسرائيلية لما حدث عام 1948م، وعلاقة إسرائيل بالنازية والفاشية، واستغلال الهولوكوست من النخب السياسية الإسرائيلية، زعزعت الكثير من المسلّمات النارتخية للرواية الصهيونية الإسرائيلية عن تلك المسائل.

في الكتاب الذي بين أيدينا، يطرح أحد أبرز هؤلاء المؤرخين، إيلان بابيه، الأستاذ في جامعة أكستر، فكرة إسرائيل للتساؤل، بهدف التواصل مع الجمهور العربي من أجل التوصل إلى عملية سلام دائمة وعادلة في فلسطين. ومن خلال تمهيد يبيّن أسباب تأليف الكتاب ومنهجيته، وفصوله الاثني عشر

والخاتمة، يقدم الكتاب تفاصيل مختلفة عن تيار المؤرخين الجدد ومدى تأثيرهم، ولماذا فشلوا ومات نفوذهم بسرعة مع بداية القرن الحالي.

يناقش الفصل الأول، فكرة إسرائيل في الإنتاج الأدبي الصهيوني، وكيف صورت أنها مشروع حداثي ناجح. وفي الفصل الثاني، يبين الموقع الذي يشغله الفلسطينيون في الخطاب الصهيوني. ويتناول الفصل الثالث، حرب 1948 في السينما والأفلام الوثائقية، وكيف ظهر فيها الفلسطيني، بينما خُصص الفصل الرابع، للتعريف بالآباء الأول من منتقدي الصهيونية الذين أثروا على حركة ما بعد الصهيونية. ويبحث الفصل الخامس، التطورات السياسية والسوسيو-اقتصادية التي حدثت بعد عام 1967 وعلاقتها بنشوء تيار "المؤرخين الجدد". ويعرض الفصل السادس، للتطورات والتأثيرات النظرية التي ألهمت المؤرخين الجدد. ويبحث الفصل السابع، مسألة الهولوكوست ودورها في خلق فكرة إسرائيل وتسويقها. ويتناول الفصلان الثامن والتاسع، فكرة إسرائيل في عقل الإسرائيليين العرب ووجدانهم. بينما يناقش الفصل العاشر، المسرح والسينما في الحركة ما بعد الصهيونية. ويبين الفصلان الحادي عشر والثاني عشر، كيف ماتت حركة المؤرخين الجدد وبرزت النيو-صهيونية. وتختتم الكتاب، بعرض لكيفية إعادة تسويق فكرة إسرائيل في القرن الجديد.

الفكرة الرئيسة للكتاب

تحاول الكتاب، كشف حملات الخداع والتشويه والتلفيق التي جندت فيها إسرائيل أكاديميها وكتابها وصحافييها وصانعي الأفلام فيها للترويج لخرافاتها وبيعها للعالم (ص9)، وذلك من خلال تتبع الرواية الإسرائيلية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وإبراز الدور المحوري لعمليات إنتاج المعرفة ودورها في الترويج لفكرة إسرائيل ونقدها والرد على هذا النقد، حسبما ظهر في الإنتاج المعرفي الأكاديمي بشكل

أساسي (ص23)، وبيان كيف صارت الأكاديميا الإسرائيلية أداة أيديولوجية في يد الصهيونية بدلاً من كونها منارة لحرية الفكر والتعبير عن الرأي. (الصفحات 10، 14، 17).

فلسطين أوروبية

أولى سرديات الصهاينة التي أسّست لإسرائيل هي ادعاء الإسرائيليين أنّ فلسطين جزء من أوروبا، وليس لها تاريخ يتجاوز تاريخها اليهودي (ص9). فالصور والسرديات التي شكّلها قادة الصهيونية والمتحمسون لها في الماضي، والمفكّرون والأكاديميون الإسرائيليون في الحاضر، تقدّم إسرائيل على أنّها التنظيم الحتمي الناجح لتاريخ الأفكار الأوروبي. والذي كانت تمثّل فيه إسرائيل إحدى أفكار هذا التحول، وصار انتقادها يعني انتقاد مجمل السردية القائلة بأنّ الغرب يمثل القوة العالمية الدافعة نحو الثورة والتقدم البشري.

فالصهيونية، هي مشروع من مشاريع التحديث القليلة التي نجح تطبيقها، إن لم تكن المشروع الوحيد، وذلك بالرغم من كثرة القوى المضادة التي رفضت الثورة ووقفت عائقاً أمام التقدم الإنساني. إنّها فكرة تحققت بنجاح (ص16-17) أي إن كنت صهيونياً، فإنّ هذا يعني بالضرورة إمكانية مشاركتك في أفضل مشروع تحديث في العالم بأسره، وإن كنت تدرس الحداثة، فإنّ الصهيونية هي أفضل حالة لتناولها بدراستك وبحثك (ص35).

تزييف التاريخ

أولى قادة الحركة الصهيونية اهتماماً كبيراً بالعمل التأريخي الأكاديمي الذي يثبت أنّ لليهود وجوداً في فلسطين منذ العام 70 بعد الميلاد في زمن النفي الروماني وحتى العام 1882 حين وصلت طلائع الصهاينة (ص33). فقد أيقنوا أنّه ليس بالإمكان استعادة الأرض من خلال الأشعار الحماسية أو الرسومات الملهمة وحدها، إذ يلزم استخدام سطوة العلم، ولهذا فقد كان حتماً على الأكاديميا الرسمية أن تسعى

إلى وضع تأريخ قديم وحديث للدولة (ص24) . ولهذا، كان وضع تاريخ الصهيونية أكاديمياً، ونشره شعبياً أمراً أساسياً لضمان بقائها (ص33) . ومن خلال مزج الأيديولوجيا بالحقائق واستغلال ذلك في إنتاج رواية متماثلة بينهما، تم استخدام التاريخ لإضفاء الشرعية على المشروع الأيديولوجي والسياسي. ولم يجد المؤرخون الأوائل تناقضاً بين المهنية في عملهم وموقفهم الأيديولوجي، وسرى اعتقاد بينهم بأن المهنية تقتضي منهم ولاء أيديولوجياً راسخاً، وكان هذا الولاء أساساً لنجاح الحركة القومية اليهودية؛ فقد أدرك هؤلاء المؤرخون القوة الكامنة في إثبات استمرارية ما بين إسرائيل القديمة والصهيونية الحديثة؛ ذلك أن السردية التاريخية التي يضعها الجهاز الأكاديمي تصبح الأداة الأساسية لبناء الذاكرة القومية الجمعية وترسيخها (ص 36–39)

شيطنة أصحاب الأرض

وحتى تثبت الرواية المزيفة لتاريخ فكرة إسرائيل، كان بدّ من شيطنة الفلسطينيين والعرب عموماً. ولهذا-كما يقول المؤلف- دأبت معظم وسائل الإعلام والجهود الأكاديمية الإسرائيلية على وضع حركات المقاومة الفلسطينية كعامل أساسي في التاريخ العالمي للإرهاب. وسعى الأكاديمي الإسرائيلي، إلى إثبات هذه الفكرة بالأبحاث "العلمية" التي توثق حالات العنف التي يرتكبها الفلسطينيون، وتؤكد مطابقة التعريفات النظرية للإرهاب على هذه الأفعال (ص45–46) . وانكب المؤرخون الإسرائيليون، على توثيق جميع أعمال المقاومة التي حدثت منذ بدايات المشروع الصهيوني، ووضعها على خط زمني يظهر تصاعدها وتزايد حدتها . وزعموا أن هذا الإرهاب الفلسطيني ليس بالأمر الطارئ، بل هو مستمر منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين، حتى صار كل فصل في التاريخ الفلسطيني مرتبطاً بالإرهاب. ولم تنجُ من هذا الوصف أية مؤسسة أو شخصية انخرطت في الحركة الوطنية الفلسطينية، وشارك الجميع في بناء هذه الصورة القاتمة عن الفلسطينيين: الحكومة، والأكاديميون، والجيش، ومنظمات المجتمع المدني

(ص53-54)

ولعبت السينما الدور نفسه في شيطنة العرب، حيث ظهر العربي باعتباره الشرير الأزلي في المخيال الصهيوني، حتى صار يصعب أن نعرف في السينما الصهيونية ما إذا كان هذا العدو فلسطينياً أو سورياً أو مصرياً، ذلك أنّ الإسرائيليين لم يعترفوا بوجود الفلسطينيين كقومية محددة (ص92)

مساءلة فكرة إسرائيل

كانت التسعينيات من القرن الماضي، هي العقد الذي خضعت فيه فكرة إسرائيل بأكملها للاستجواب، في كافة مجالات العلوم الإنسانية، وظهر وصف "ما بعد الصهيونية" وصار المصطلح يستخدم بشكل عام لوصف أي نقد أكاديمي للصهيونية في إسرائيل اليهودية (ص168-169)، حيث جعلت الأعمال الفظيعة التي ارتكبت باسم الصهيونية، بالإضافة إلى مراجعة المفاهيم والمبادئ الصهيونية وإعادة قراءة الوثائق التاريخية بعيون ومناهج جديدة، الطريق مفتوحا نحو مساءلة فكرة إسرائيل ومحاكمتها أخلاقياً وسياسياً في إسرائيل(ص98)

رواد ما بعد الصهيونية

يرى المؤلف، أنّ بداية حركة المراجعة التاريخية في إسرائيل كانت في العام 1961م، وكان الأب المؤسس لهذا التاريخ، هو ديفيد بن غوريون عندما حفظ تقريراً توصل إلى أنّ الفلسطينيين قد أضحوا لاجئين بسبب سياسة التدمير والسلب التي مارسها القادة الإسرائيليون الميدانيون في العديد من المناطق أثناء الحرب العام 1948(ص144-146)، وهو الأمر الذي تتابعت بعده الكتابات التي تعيد النظر في الرواية الإسرائيلية للحرب.

وكان للرواد: شابيرا، وكيمرلنج، وشافير أثر عميق على الموجة الجديدة من حركة المراجعة التاريخية في إسرائيل، حيث قدموا صورة تأريخية طبيعية، ورسموا وجهة جديدة لممارسة النقد الذاتي، وتناولوا

المفاصل الأساسية للرواية الفلسطينية المتعلقة بنشأة المشروع الصهيوني في فلسطين. كما لعبت أبحاث إدوارد سعيد ووليد الخالدي والتيار الجديد لدراسة التاريخ في أوروبا وأمريكا دورا رئيسا في توجهات المؤرخين الجدد ونظرتهم لفكرة إسرائيل وأساطيرها المؤسسة. (ص97-142). بالإضافة إلى أنه خلال السنوات العشرين التي تلت حرب عام 1967، وهي الفترة التي كانت فيها الأفلام الوثائقية ما تزال خاضعة للنظرة الصهيونية الخاصة بفكرة إسرائيل، ظهر بعض الأفراد الذين يتحلون بالجرأة والتميز، وبدأوا يشكون في صحة هذه النسخة من التاريخ وبالأخص ما كان يتعلق بما جرى في العام 1948 . وقد مهدت هذه الجهود الطريق لإنتاج أفلام وثائقية أخرى أكثر انفتاحا وأقل صهيونية، بالإضافة إلى أفلام أخرى غير وثائقية حول حرب 1948م (ص94) .

من هم المؤرخون الجدد؟

حين تصاعد تحدي فكرة إسرائيل من الداخل؛ أي إن الأنموذج المثالي للصهيونية قد أعيد النظر فيه وأُخِذ على أنه أيديولوجيا، وصار من الممكن إخضاعه للتقييم النقدي (ص19) وضعت مجموعة من الإسرائيليين المنطق الأخلاقي لدولتهم محل شك (ص15) . كان هؤلاء هم المؤرخون الإسرائيليون الذين لم يقبلوا الرواية الرسمية لتاريخ حرب عام 1948 (ص146) .

سياق حركة المؤرخين الجدد

يرى المؤلف، أن الحرب على لبنان عام 1982م، كانت نقطة تحول فاصلة في تاريخ حركة المؤرخين الجدد، إذ فتح الباب لإعادة النظر في حروب إسرائيل التي سبقتها، وازدادت الشكوك، وخاصة بين النخب والمفكرين، حين اندلعت الانتفاضة الأولى وسحقت بقسوة من قبل الجيش الإسرائيلي عام 1987 . وللمرة الأولى تحولت صورة الفلسطينيين من صورة العدو إلى صورة الضحية: الكفة المرجوحة في ميزان القوى (ص152) حيث ربط هؤلاء المؤرخون بين ما حدث عام 1987 وعام 1948، فقد شعروا

بعدم القدرة على فهم أهداف وخطط الحرب، رغم أنهم جميعاً كانوا صهاينة بشكل أو بآخر؛ لكنهم وجدوا أنفسهم عاجزين عن فهم الرد الإسرائيلي العنيف على الانتفاضة في المناطق المحتلة في عام 1987. (ص ص152-153)

العوامل التي أسهمت في تطور حركة المؤرخين الجدد

يؤكد المؤلف، أن هناك بعض أشكال التأثير المهمة قد أسهمت في تطوير تيار المؤرخين الجدد وردت إليهم من العالم الخارجي. فقد تأثروا بكل من إدوارد سعيد وبيري أندرسون. كما كان القرار المتعلق بكيفية إعادة النظر في تاريخ إسرائيل واردا من الغرب ومن الولايات المتحدة على وجه التحديد. وكانت دراسة النوع الاجتماعي والنسوية جزءاً من هذه الحركة (ص179). وفضلا عن تلك المعطيات أسهمت كل من التفكيكية التي تقدمها نظريات النقد الأدبي والهرمنوطيقا، ومن النظرية الموقفية التي تعني أن يكون للباحث الحق في اتخاذ موقف من البحث الذي يشتغل به وفق أية هوية تختارها (ص190) في تطور تيار المؤرخين الجدد، ومن ثم في تمثيل الفلسطينيين في الرواية الوطنية. (ص194)

الهولوكوست وفكرة إسرائيل

يؤكد المؤلف أن المؤرخين الجدد قد امتلكوا الجرأة على طرح بعض الأسئلة المشروعة حول الهولوكوست في الأكاديميا، مماثلة في فرادتها لتلك الجهود التي بذلت من قبل أولئك الذين انتقدوا الأساطير المؤسسة للرواية التاريخية عن حرب 1948م. وهذه الأعمال ساعدت في فهم الدور المهم الذي يؤديه التمثيل الصهيوني لذكرى الهولوكوست في تسويق فكرة إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية (ص207)، وفي بيان كيفية استغلال ذكرى الهولوكوست بطريقة تساعد النخبة السياسية والعسكرية على التأثير في الرأي العام لصالحهم عند اتخاذ قرارات حساسة تتعلق بالصراع مع العالم العربي، أو دفع تهديد حقيقي أو مزعوم.

فكرة إسرائيل واليهود العرب

يذهب المؤلف، إلى أن المفكرين المزراحيين الإسرائيليين من أصل عربي قد لعبوا دوراً مهماً في مساءلة فكرة إسرائيل، من خلال القيام بتفكيك التوجهات الاستشراقية الإسرائيلية نحو اليهود القادمين من دول عربية، وحاولوا تقديم صورة أخرى عن اليهود العرب قبل مجيئهم إلى إسرائيل، ورفضوا وصف تلك الحياة بأنها بدائية كما يسود الاعتقاد، وبينوا أن المدن التي عاشوا فيها وعملوا بها قد تفوق كثيرا من الناحية الثقافية على ما كان موجودا في القرى اليهودية الصغيرة في أوروبا الشرقية (ص246)، وأهم ما زالوا يشكلون تحدياً لفكرة إسرائيل كما تريدها المؤسسة الرسمية ومثلما تدركها الغالبية الساحقة من اليهود في الدولة، وإن خفت حدة انتقاداتهم وتغيرت أجندة اهتماماتهم في القرن الجديد.

الإعلام والمؤرخون الجدد

إن وسائل الإعلام الإسرائيلية قد قامت بفتح أبوابها أمام الأكاديميين الجدد لفترة قصيرة خلال التسعينيات (ص266). فمع خصخصة الإعلام في التسعينيات وانتشار أفكار أيديولوجية جديدة في المجتمع الإسرائيلي والتغيرات التي أصابت الأكاديميا والنقاشات حول حرب لبنان والانتفاضة الأولى، وفرت الملاحق الثقافية الصحافية حيزاً للنقاشات التي خاضها المؤرخون الجدد حتى وصلت لافتتاحيات الصحف، فانتشرت أفكار ما بعد الصهيونية وانتقل النقاش للتلفاز، مما أدى إلى وصول الأفكار إلى جمهور واسع من العامة الذين لا يتابعون المجلات المتخصصة ولا يشاركون في المؤتمرات العلمية.

لكن الأمل في إعلام ما بعد صهيوني القائم على افتراض خاطئ أن الليبرالية التي اتسمت بها وسائل الإعلام التابعة لليسار الصهيوني خبت، فلم تحتمل الإعلام الإسرائيلي مثل هذه الأفكار لفترة طويلة بعكس صناعة الأفلام والمسرح. فقد كانت تلك الوسائل تلعب دور إعلام الدولة في بيئة غير

ديموقراطية، فارضة على نفسها قيوداً بلغت مستوى لا مثيل له في دولة ديموقراطية وقدمت الاعتبارات الأمنية على الحق في المعرفة (ص266) .

موت سريع

يذهب المؤلف، إلى أن الصهيونية الرسمية عندما رأت أن التفسير ما بعد الصهيوني للماضي قد جمع حوله الكثيرين في الجامعات الإسرائيلية ومراكز النشاط الثقافي في إسرائيل في التسعينيات، وحازت شرعية في العالم الغربي، مما قد يعني أن قطاعات واسعة من الشعب الإسرائيلي تؤيدها، حتى أن البرلمان ناقش مبادرات قانونية تقترح تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة لجميع المواطنين، قامت هجمة منظمة للقضاء على تلك الحركة في إسرائيل (ص325)، فقامت عبر أعمال منظمة ومؤسسية بنعت تلك الأعمال بأنها محض سعي أيديولوجي لنزع الصبغة الصهيونية عن إسرائيل، أو مناورة فكرية تقليدية ليهود يبغضون ذواتهم لخدمة العدو. ووُصف المؤرخون الجدد بأنهم أعوان النازيين، وأنهم لا يهاجمون الصهيونية وحسب، وإنما أعربوا عن عزمهم على تدمير الخطاب الأكاديمي في إسرائيل بأسره، وأنها طريقة نظرية مفسدة، وأنهم باحثون رديؤون، ويهود يعانون من كراهية الذات، يتعاونون بقصد أو بغير قصد مع أعداء السامية. (ص326-327)

وكانت لحظة اغتيال رابين وفشل أوسلو بداية الحرب الحقيقية على المؤرخين الجدد (ص329-330) حتى نهاية التسعينيات؛ حتى إنه لم يبق منذ العام 2000 فصاعداً أي أثر للحضور المبهر للرؤية ما بعد الصهيونية، إذ حل مكانها تفسير جديد للصهيونية وصار محل إجماع الأحزاب وبرزت النيوصهيونية. ومن خلال السيطرة على التشريع والتعليم والتوجهات السياسية أمكن القضاء تقريبا على حركة المؤرخين الجدد وصعود النيو صهيونية.

الفكرة تعود

حين تكون لفكرة ما القدرة على أن تشملك بخير الدولة أو تحرمك منه، وحين يكون من شأنها أن تحدد موقعك كعدو أو صديق، وحين تظهر الفكرة مرة كحقيقة أكاديمية ومرة أخرى كحبكة في فيلم مثير، فإنه سيكون من الصعوبة بمكان تفادي تأثيرها أو التنصل منها . ويزداد الأمر صعوبة حين يعرض عليك تولي دور بارز في الحكاية (ص24) .

في نهاية المطاف-كما يقول المؤلف- كانت فكرة إسرائيل أكثر قوة ممن تحدوها، ولم تكن تلك القوة نابعة من قس أو ترهيب بقدر ما اكتسبت شرعيتها بشكل أساسي من القبول بها كأمر واقع. تلك القوة التي بيدها تسيير الحياة اليومية قد تولدت من وسائل غير ظاهرة للعيان، كان أولئك الذين وقفوا ضدها يسعون إلى الكشف عنها . تلك القبضة المتينة التي تضمن دعماً واسعا لها بين يهود إسرائيل على مستوى العامل في الشارع وصولاً إلى أستاذ الجامعة في برجه العاجي . وهذا ما يجعل هذا الأمر حالة جديرة بالدراسة، إذ تساعدنا إلى جانب أهميتها في تقييم مستقبل إسرائيل على التوصل إلى فهم أفضل لطبيعة العلاقة بين السلطة والمعرفة في مجتمعات تدعي الديمقراطية في مطلع القرن الحادي والعشرين .

أثر التاريخ الجديد

لقد ترتبت على "التاريخ الجديد" لحرب عام 1948، آثار مهمة في سياق التأريخ الإسرائيلي: فقد أعطى شرعية للرواية التاريخية الفلسطينية من جهة، وقدم فرصة لتطبيع الذاكرة الوطنية الجمعية من جهة أخرى، بالرغم من أن هذا التاريخ لا يتبنى الرواية الفلسطينية بحذافيرها، فهناك فصول في الرواية الإسرائيلية الجديدة ما تزال مرفوضة من قبل المؤرخين الفلسطينيين كحياد الإنجليز في حرب عام 1948 (ص163-164) . كما أن أعمال المؤرخين الجدد ساهمت في تسليط الضوء على كيفية كتم الحقائق في الإنتاج الأكاديمي التقليدي ومشاركته في تلفيق الرواية الوطنية حول أحداث عام 1948 .

وليس هذا وحسب، فقد مهدت الأبحاث المتعلقة بالعام 1948، والتي جرت خلال الثمانينيات الطريق لنقد أكثر عمقاً للصهيونية ودورها في الأكاديميا داخل إسرائيل، كما أن التغطية الإعلامية لهذه القضية شجعت الباحثين على تجاوز التركيز على العام 1948، سواء في بحث الموضوعات والقضايا أو السرد التاريخي (ص165) .

أفول ما بعد الصهيونية والتوجهات الفكرية الثقافية في المجتمع الإسرائيلي

يؤكد المؤلف أن الحديث عن أفول ما بعد الصهيونية وما زامنه من صعود النيو صهيونية في ميدان الأبحاث المتعلقة بتاريخ عام 1948، يساعدنا على فهم أمور أخرى، فضلا عن أثر الأيديولوجيا على الأكاديميين في مجتمعات يسودها التوتر كالمجتمع الإسرائيلي. ومن تلك الأمور:

الأول: هو تقديم مؤشر على التوجهات الفكرية والثقافية في المجتمع اليهودي في إسرائيل، وهي جوانب تكون عادة عرضة للإهمال لصالح التركيز شبه الحصري على السياسات الحكومية والاستراتيجيات العسكرية على أنها المحددات الوحيدة لموقف الدولة حيال وضع ما .

والثاني: هو التأكيد مرة أخرى، أن الصراع على الذاكرة سيبقى عاملاً أساسياً في تشكيل واقع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وسيؤثر على أية فرص للتسوية قد تسنح في المستقبل.

فكرة إسرائيل في القرن الجديد

يؤكد المؤلف أن الإجماع السائد حالياً في إسرائيل وما يقدمه من مسوغات كثيرة لما حدث في حرب 1948، تحمل الكثير من النبعات السياسية بالغة الأهمية. إنها حالة تظهر أن إسرائيل غير راغبة في التصالح مع الماضي ومع الفلسطينيين، ويكشف صورة لإسرائيل واثقة بأن سياسات التطهير العرقي وسلب الآخرين ما يملكون، يمكن تسويغها أخلاقياً والمضي بها سياسياً ما دام هنالك في الغرب سياسيون وأكاديميون

ينأون عن إخضاع إسرائيل لتلك القيم والأحكام التي يطبقونها وبوحشية على دول أخرى في العالم العربي والإسلامي (ص378) .

ويرسخ هذا التوجه صورة إسرائيل، باعتبارها دولة كولونالية تنتمي إلى إرث القرن العشرين أكثر وأكثر، وأنها ماتزال قائمة، لأنها تخدم أغراض الولايات المتحدة، ولأنها تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويؤكد المؤلف، أنه لم يعد هناك أي بُعد أخلاقي في الدعم العالمي المقدم لها، وأنه حين يبدأ الجانب الوظيفي من الدعم بالتراجع، فإن الكفة ستميل لتحقق السيناريو الذي رآه كل من مفكري ما بعد الصهيونية ومفكري النيو صهيونية على السواء، والذي يتمثل في دولة منبوذة تقوم على نظام فصل عنصري، وهو ما نراه يتحصل فعلاً أمام أعيننا .

ومن خلال تحليل حملة "وسم إسرائيل في القرن الجديد" التي تحاول جعل إسرائيل تبدو للعالم كأنها جنة على الأرض، وكأنها حلم صار حقيقة، وربط إسرائيل بكل ما هو جميل وممتع ومتقدم تقنياً، يوجد برهان على تغيير التصورات الخاطئة عن إسرائيل كدولة يسودها العنف والحرب وعدم الاستقرار والتأثير على النقاشات العالمية التي تتعلق بإسرائيل. ولكن هذا كله لن ينجح في ظل ترسخ فكرة إسرائيل وتقويض أية محاولات لمساءلتها وتصحيحها (ص385-389) .

تقييم نقدي للكتاب

نشير بدءا إلى أن ما ذكره المؤلف، من أن إسرائيل صاحبة ثاني أكثر الجيوش تطورا على المستوى التقني في العالم، وأنها تمتلك ما يتجاوز 500 مليار دولار أمريكي من احتياطيات النقد الأجنبي (ص18) هي معلومات غير صحيحة. وفضلا عن ذلك، تسربت إلى الكتاب بعض أخطاء الطبع.

ولنا أن نقف مع بعض الأفكار الواردة في الكتاب نوجزها في ما يلي:

1. هل صحيح أن تزدد العديد من أخيار العالم في الانخراط الجدي في العمل لصالح المعاناة الفلسطينية يعود إلى وجود حملة فعالة من الخداع والتشويه والتلفيق (ص9) أم لأن هناك العديد من الأسباب الأخرى تتعلق بالخوف من مطاردة الصهاينة والمستفيدين منهم، وإلا لماذا نرى أصواتاً عالية لكل هؤلاء في معظم، إن لم يكن كل القضايا العالمية وحقوق المظلومين، بل حقوق الحيوانات، دون أن يتعرضوا لنفس الخداع والتشويه والتلفيق؟

2. هل فهم القارئ العربي فكرة إسرائيل بشكل أفضل يمكنه أن يساعد على التوصل إلى عملية سلام دائمة وعادلة في فلسطين، وهل ذلك ممكن في وجود الاحتلال وفي ظل ما اعترف به الكاتب من أن فكرة إسرائيل كما رواها المؤرخون الجدد لم تكن مقبولة، بل كانت مرفوضة عند الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين؟

3. هل يمكن أن يقوم سلام عادل ونخبة إسرائيل تأمل وتعمل ليؤول الربيع العربي إلى صحراء إسلامية مهلكة كي تستعيد إسرائيل صورتها التي رسمتها عن واحة الأمان في المنطقة؟ لو افترضنا أن العرب آمنوا بفكرة إسرائيل كما رواها إيلان بابيه، وعم السلام في المنطقة بين الحكومات العربية وإسرائيل، فكيف يكون حال إسرائيل اليهودية الخالصة التي تنكر كل حقوق العرب وغيرهم من الأقليات داخلها؟

4. وهل يمكن فعلاً لإسرائيل أن تكون جزءاً من منطقتنا العربية لا جزءاً فيها، خاصة أن الدعم الغربي السخي لها مرتبط بما تقوم به من مهام وظيفية لصالحه؟ وهل يمكن لإسرائيل أن تكف عن رؤية نفسها أوروبية، وألها الدولة الغربية في منطقتنا العربية التي تحافظ على القيم والمصالح الغربية، وتمنع موجة الهجرة الهائلة إلى أوروبا، وأنها تشكل جزءا من الثقافة الأوروبية؟

الخاتمة

قدم إيلان بابيه، في مؤلفه، سرداً مجملاً عن حركة المؤرخين الجدد، في نشأتها وتطورها وصعودها السريع وتراجعها، وكيف لعبت الأخطاء الأكاديمية دوراً في التزوير في يد المؤرخين الصهاينة التقليديين، كما كانت أداة ومحاولة للتزوير الجزئي فيما يتعلق بفكرة إسرائيل في يد المؤرخين الجدد. والكتاب يطرح قضايا عديدة هامة حتى نفهم المجتمع الإسرائيلي، وكيف نتعامل معه، منها:

- قضية السلام وما تطرحه من تحديات تؤدي لتناقضات داخله، في حين يتحقق تماسكه في لحظات الانقضاض الفلسطيني، وهل يمكن تحقيق السلام مع مجتمع يتغذى على كراهية كل ما هو عربي، وتقع مؤسساته التعليمية والإعلامية والثقافية تحت هيمنة قوى صهيونية متطرفة؟ وهل يمكن أن يتطور تيار "المؤرخين الجدد" إلى حدود أبعد مما وصلوا إليه؟
- وهل تستفيد مؤسساتنا البحثية من التطورات الحادثة في المجتمع الإسرائيلي؟
- وكيف يمكن التصدي لتيار المتصهينين العرب وإخماد صوته في إعلامنا وجامعاتنا العربية؟
- وكيف يمكن للمعرفة المستندة للبعد الأخلاقي المتسلحة بالاعتقاد العروبي الإسلامي في تقديم سردية متكاملة لما تحدث اليوم من تزييف لحقائق الصراع حتى لا تقع أجيالنا الجديدة ضحية لوهم سلام مع عدو لا يشبع من الدماء في زمن التطبيع المجاني؟
- وكيف لنا أن نغير التصورات الخاطئة عن العرب والفلسطينيين كإرهابيين ودعاة حرب وكراهية وفشل للدخول في الحداثة الغربية؟
- وكيف يمكننا أن نؤثر على النقاشات العالمية التي تتعلق بنا كعرب وفلسطينيين؟
- وكيف نناقش ونبرز إنجازات المجتمع العربي والفلسطيني ومميزاته؛ خصوصاً في ظل الاحتلال والتجويع والحصار، مع عدم الجنوح إلى إنكار نقاط الضعف والتقصير؟

- وكيف يمكن ربط كل ذلك بكيفية إنتاج معرفة أكاديمية تخدم المجتمع العربي والفلسطيني، وتسهم في بناء حملة ترويجية لوسم العرب من جديد في زمن الزيف والبهتان والتعالي الصهيوني المندثر بلحظة ضياع عربي لا تخطئها عين ناظر ولا عقل راصد؟

5. دولة الإرهاب – توماس سواريز

دولة الإرهاب توم سواريز.pdf

لقراءة الكتاب اضغط علامة

يمكن وصف هذا الكتاب بأنه أحد أهم المراجع التي تدحض بالوثائق والأدلة التاريخية كل ما يشاع عن "دولة إسرائيل الديمقراطية"، لنتعرف من خلاله على "الأسس العنصرية" التي قامت عليها الدولة

الصهيونية الساعية لإنشاء وطن يهودي نقي العِرق، ولن ترضى بغير السطو على أرض فلسطين كاملة حلا لهذا النزاع الذي استمر أكثر من 75 عاما. الكتاب تحتوي على كثير من المحاور المهمة التي تكشف حقيقة "الإرهاب الصهيوني" الذي مورس في حق الفلسطينيين، بداية من صبغ المشروع الصهيوني بصبغة توراتية لتشريع أحقيتهم في أرض فلسطين، مرورا بتجريم "المقاومة الفلسطينية" ووضعها داخل إطار "معاداة السامية"، ووصولا إلى تجريد الفلسطينيين من قوميتهم بأن أطلقوا عليهم لفظة "العرب" على عمومها، وكأن العرب كتلة واحدة أو مجموعة من البدو الرحل بإمكانهم العيش في أي مكان.

يتتبع سواريز في كتابه لهم الإسرائيليين لاختلاق جذور تاريخية لوجودهم الغريب عن الأرض، الذي تحول فيما بعد إلى محاولات يائسة لخلق تاريخ من العدم، و الذي من أجله أعادوا استخدام اللغة العبرية من جديد باعتبارها لغتهم الأم، بعدما كانت إحدى اللغات الميتة لسبعة عشر قرنا.

6. الصراع العربي الإسرائيلي – بيدرو بريجس

بيدرو بريجس هو صحفي أرجنتيني وأستاذ علم اجتماع متخصص في القضية الفلسطينية، ويُعَدُ كتابه "الصراع العربي الإسرائيلي مئة سؤال وجواب" (7) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام 2012 أحد المراجع الرئيسية التي تناولت مختلف جوانب الصراع العربي الإسرائيلي منذ بدايته في القرن التاسع عشر وحتى العقد الأول من الألفية الجديدة.

ما يميز كتاب بريجس أنه يناقش عدة محاور مهمة، منها الفرق بين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية، والطرق الملتوية التي استخدمها الصهاينة حتى تحولوا الأقلية اليهودية في أرض فلسطين إلى أغلبية، كما يرصد بريجس عملية "التهويد" التي تعرضت لها أكثر من 500 مدينة فلسطينية بعد تدميرها، وذلك للحيلولة دون عودة سكانها، ومن ثم يتعرض للقوانين التي سنَتها الدولة الصهيونية لمنع الفلسطينيين

الذين نزحوا خلال الحرب من العودة، وهي القوانين التي طُبِّقت حتى على الغائبين الذين غادروا منازلهم في فترة المواجهات العسكرية لإيجاد ملاذ في بيت أحد الأقارب حتى ولو كان على بُعد عدة كيلومترات.

نبذة عن كتاب الصراع العربي الإسرائيلي

كتاب الصراع العربي الإسرائيلي pdf تأليف بيدرو بريجس، مما لا شك فيه أن الصراع العربي – الإسرائيلي تحظى باهتمام شعوب أمريكا اللاتينية الناطقة باللغة الإسبانية، لكنها كغيرها من شعوب العالم تجهل حقائق هذا الصراع جراء سيطرة الصهيونية على مختلف وسائل الإعلام التي تحاول وصم المقاومة الفلسطينية أنها مجرد مجموعات إرهابية تسعى إلى إلحاق ضربات موجعة بإسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط حسب زعمهم. يعدَ هذا الكتاب أول عمل أكاديمي في جمهورية الأرجنتين – حيث للصهيونية، خاصة مقولتها الشهيرة أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض، كما يبيَن أن الكرة تحو اليهود في الوقت الراهن ناجم عن الممارسات الإسرائيلية العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، ويبرر عمليات العنف التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية لتحرير الأراضي المحتلة، ويعدها مآثر بطولية ناجمة عن فشل اتفاقيات أوسلو نتيجة لعدم التزام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتنفيذها . هذا، ويصف الكتاب إتهام السلطات الإسرائيلية لكل من ينتقد ممارساتها بـ العداء للسامية ابتزازاً فكرياً، ويؤكد أن العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين تطهير عرقي، ويعدها أسوأ من ممارسات النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا، كما أنه يدحض الرواية الإسرائيلية التي كانت تقول إن الفلسطينيين قد تخلوا عن أرضهم بناء على طلب من الحكومات العربية، موضحاً أنها ثمرة للمجازر التي ارتكبتها الحركة الصهيونية بحق المدنيين العزل، وهو يفند الديمقراطية الإسرائيلية وينعتها

بالديمقراطية الإثنية Etnocrcia ويعري حقيقة الأنظمة الإسرائيلية التي تعامل الفلسطينيين الإسرائيليين على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وتحرم سكان الأراضي المحتلة من أدنى حقوقهم.

الصراع العربي الإسرائيلي.pdf

لقراءة الكتاب اضغط علامة

7. فلسطين تاريخ شخصي – كارل صباغ

تجادل الحركات الصهيونية الأولى دائما أن فلسطين كانت أرضا بلا شعب، ويزيدون على ذلك بادعاء أن الهوية الفلسطينية لم تتشكل إلا رد فعل على الهجرة الصهيونية إلى أرض فلسطين، فنجد رئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولدا مائير تقول في حوارٍ (8) لها عام 1970: "لا حقيقة لوجود ما يسمى بالشعب الفلسطيني"، رغم ذلك وفي الحوار نفسه تشير إلى أنها قبل قيام دولة إسرائيل حملت جواز سفرٍ فلسطينيا في حقيبتها . تلك الادعاءات والافتراءات هي ما حاول كارل صباغ دحضه في كتابه "فلسطين تاريخ شخصي.(9) "

صدر الكتاب مترجما عام 2015 عن "المركز القومي للترجمة"، ويروي فيه صباغ قصة 400 سنة من تاريخ فلسطين، التي تكشف بما لا يدع مجالا للشك عن وجود مستمر ومتواصل للشعب الفلسطيني على

أرض فلسطين، وبينهم كانت تعيش عائلة الصباغ نفسها . ومن فلسطين القديمة يأخذنا الكاتب إلى فلسطين القرن التاسع عشر وينوقف عند تاريخ النكبة عام 1948، معنونا هذا الفصل الأخير تحت اسم "ضياع فلسطين"، ويبرر ذلك قائلا إن كل التطورات التاريخية التي تلت هذا التاريخ وجعلت الفلسطينيين محرومين من وطن يعودون إليه كانت نتاجا للظلم الذي وقع عليهم في النصف الأول من القرن العشرين.

8. نهب الممتلكات العربية في حرب 1948 – آدم رازّ[19]

يروي هذا الكتاب قصة غريبة وغير متداولة، وهي عمليات النهب والسلب الممنهجة التي تعرضت لها ممتلكات الفلسطينيين خلال فترة النكبة بين عامي 1948 و1949، إذ يكشف المؤرخ الإسرائيلي آدم راز كيف تورطت مختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي في عمليات السطو هذه بمباركة السلطة وعلى رأسهم دافيد بن غوريون الذي أصبح فيما بعد رئيس الوزراء الإسرائيلي .

الكتاب (10) صادر عن "المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" عام 2023، ويحلل فيه راز تأثير سياسة النهب هذه على المجتمع الإسرائيلي وكيف تداخلت مع السياسة العامة للدولة سواء

[19] نهب ممتلكات الفلسطينيين كسياسة لمنع العودة . . كتاب يعيد (arabi21.com) ...

داخليا أو خارجيا . لكن الأهمية الحقيقية لهذا الكتاب تنبع من التسلسل الزمني الذي سرد به آدم ميراز قصة كل مدينة فلسطينية وكيف نُهبت، وذلك وفقا للوثائق الأرشيفية التي عثر عليها الكاتب في الأرشيف الإسرائيلي، وهو بذلك يُعَدُّ الكتاب الأول الذي يرصد حالة السلب والنهب التي تعرضت لها الممتلكات العربية. لكن قبل القراءة وجب التنبيه أنه رغم المادة الأرشيفية الهائلة التي تجمعت بين يدي المؤرخ، ينوه "المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" خلال تقديمه للكتاب أن لغة الكاتب جاءت مؤدلجة صهيونيا، والكاتب نفسه يقر في المقدمة أنه هنا ليكشف وقائع من الأرشيف الصهيوني لكن دون تحليل طابع الحركة الصهيونية أو مناهضة معلنة لها.

من المستوطنات اليهودية الجديدة التي أنشئت بين العام **1948** وأوائل العام **1953** وعددها **370** مستوطنة، كانت **35** منها على أملاك الغائبين.

يقدم المؤرخ الإسرائيلي آدم ميراز لكتابه بالتأكيد على أن الهدف منه تسليط الضوء على جانب منقوص من تاريخ النكبة، التي لا يذكرها بهذا الاسم وإنما يطلق عليها حرب الاستقلال (**1947 . 1949**)، وهذا الجانب هو تورط العديد من شرائح الجمهور الإسرائيلي، مدنيين ومحاربين، في نهب ممتلكات الفلسطينيين، الذين يطلق عليهم (العرب)، مشيرا إلى أن ما يريده في هذا البحث لا يقتصر على سرد قصة النهب وتفاصيلها، فالقصة هنا سياسية، كما يقول، إذ لقي هذا الفعل قبولا من قبل شخصيات عديدة في الجهازين السياسي والعسكري، من ضمنهم رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون، وأكثر من ذلك أنه لعب دورا سياسيا في تشكل المجتمع الإسرائيلي، وتقاسم السلطة السياسية في الدولة الناشئة، وتبلور العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي، سواء أثناء الحرب أم بعدها.

من جهة أخرى يذكر مترجم الكتاب، أمير مخول، القارئ بأنه رغم أهمية الموضوع والجهد المبذول فيه فإنه مكتوب من وجهة نظر لا تخفي أنها مؤدلجة صهيونيا، حيث لا يفتأ المؤلف ينبه إلى إن الحركة

الصهيونية لم تكن حركة نهب منذ نشأتها ولا ينبغي أن ينظر إليها على هذا النحو حتى بعد انتهاء "حرب الاستقلال"، كما أن الصهيونية، ليست ذات طيف سياسي واحد. بكلمات أخرى، كما يقول مخول، فإن محتوى هذه الكتاب هو كشف وقائع من الأرشفة الصهيونية، ولكن من خلال النأي عن تفسير أو تحليل طابع هذه الحركة، وكذلك دون مناهضة معلنة لها.

قصة النهب

يشرح رزاز بالتفصيل، في الجزء الأول من كتابه، كيف تمت عمليات النهب المستعرة التي شملت مدنا مثل حيفا وعكا واللد والرملة ويافا والقدس وغيرها من المدن الرئيسية، وينتقل إلى نهب القرى الفلسطينية، معرجا كذلك على نهب الكنائس والمساجد، مستندا في ذلك إلى وثائق تاريخية توزعت على 20 أرشيفا وتضمنت شهادات جنود وضباط ومدنيين إسرائيليين شاركوا في النهب أو كانوا شهود عيان عليه. بينما يناقش في الجزء الثاني من الكتاب النهب من وجهة نظر اجتماعية وسياسية.

يركز رزاز على نهب الممتلكات المنقولة التي تركها الفلسطينيون خلفهم بعد عمليات التهجير، أي محتويات عشرات الآلاف من البيوت والمحلات التجارية، والمنتجات الزراعية، والماشية، والسيارات، والمعدات الميكانيكية ،والمصانع. الخ. وقيمة هذه الممتلكات تعادل النزر اليسير مقارنة بقيمة الأراضي والمباني التي كانت مملوكة للفلسطينيين(العرب) وصادرتها دولة إسرائيل.

ومع ذلك فإن نهب الممتلكات المنقولة له جوانب مهمة تستحق تسليط الضوء عليها، حسب ما يقول رزاز، الذي يرى أنها تتميز بثلاثة أبعاد رئيسية: فالنهب لم يتم من أعلى بحكم توجيهات سياسية، لقد كان طوعيا وأدى إلى مشاركة جمهور كبير في الجريمة. ونظرا لأن الناهبين كانوا هم الجمهور الصهيوني الكبير، فقد أثر ذلك على مواقفهم وبلورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين الذين بقوا في البلاد، وتجاه أنفسهم ومجتمعهم، وتجاه طريقة حل النزاع الإسرائيلي. العربي الفلسطيني بشكل عام.

ومن جهة ثالثة فرغم أن النهب يعتبر في زمن الحرب ظاهرة تاريخية طويلة الأمد ، فإنه في هذه الحالة شكل فرادة واستثناء لأن الناهب نهب جيرانه (العرب) ولم يكن هؤلاء "أعداء" مجردين من الخارج، بل جيران من الأمس.".

نظرا لأن الناهبين كانوا هم الجمهور الصهيوني الكبير، فقد أثر ذلك على مواقفهم وبلورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين الذين بقوا في البلاد، وتجاه أنفسهم ومجتمعهم، وتجاه طريقة حل النزاع الإسرائيلي . العربي الفلسطيني بشكل عام.

يذكر راز أنه في نوفمبر 1951 قامت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة بتقدير قيمة الممتلكات العربية المنقولة التي بقيت بما يزيد عن 18 مليون و600 ألف ليرة فلسطينية. ويقول يكفي أن نمعن النظر في الكتب المصورة عن حيفا، أو عكا، أو يافا، أو القدس، للوقوف على الكم الهائل من الممتلكات العربية التي خلفها الفلسطينيون وراءهم. كتب، أموال، تحف، ملابس، مجوهرات، أثاث منزلي، بلاط المطابخ، أجهزة كهربائية، سيارات . . وأكثر من ذلك بكثير. لقد نهبت جميع المدن العربية والمختلطة بشكل تام.

ولم يميز الناهبون بين ممتلكات العربي الغائب والعربي الحاضر. أما القرى فاستمر نهبها على يد القوات العسكرية منذ بداية الحرب وحتى نهايتها . ولم تكتف هذه القوات بنهب القرى التي احتلتها (550قرية) الذي شمل المحاصيل الزراعية وقطعان الماشية، والذهب، والأموال، فعاثت فيها تخريبا وحرقا وتدميرا . اللافت، حسب ما يقول راز، أن النهب وقع ابتداء ولم يكن لدى الجمهور اليهودي دراية مؤكدة بأن السكان العرب لن يعودوا لاحقا.

نهب تجيزه السلطات

في مقال، نشره في صحيفة دافار عام 1950، يقول "الوصي على الممتلكات المهجورة" دوف شفريس : إن إدراك جزء كبير من الجمهور بأن الممتلكات باتت مشاعا، ووصول عشرات الآلاف من القادمين، وقيام نظام جديد، والضغط الناتج عن الاحتياجات ومحاولة كسب رضاهم بالبيوت والأملاك المهجورة، كل ذلك تسبب بفوضى عارمة تمثلت في اقتحام البيوت والمحلات التجارية والمستودعات سواء أكانت اقتحامات فردية أم منظمة، من قبل المؤسسات والهيئات المسؤولة.

كان الجمهور اليهودي مقتنعا بأن القانون تخطى النهب لكنه مع ذلك، تحكم الواقع، مجاز من قبل السلطات. لذلك وبعد الانتهاء من احتلال كل المدن الفلسطينية بلغ عدد الجنود الذين جرى تقديمهم للمحاكمة بتهم حيازة ممتلكات مهجورة 175 جنديا فقط. يقول راز أن مراجعة المصادر تظهر أن معظم قادة البلماح(حركة المستوطنات التعاونية الزراعية الصناعية التابعة للتيارات العمالية والهستدروت) اعتبروا مصادرة الممتلكات بشكل جماعي (النهب العام) أمرا مشروعا تختلف قانونه اختلافا جوهريا عن النهب الشخصي.. وأن السرقات والسطو من أجل النهوض بالصهيونية أو تحقيقها أمر مباح. يوضح راز أنه كنتيجة فورية أولى للنهب لعب غض الطرف عنه وعدم المعاقبة عليه دورا في تكريسه كفعل غير مجرّم. وكنتيجة اجتماعية ثانية جعل الناهب الفردي شريكا في النهج السياسي. فالناهب الفردي لم يكن بالضرورة مشاركا فعالا في التهجير أو في دعم نشط لنزوح العرب عن قراهم ومدنهم، لكنه استفاد في الواقع وعلى المستوى الشخصي من السياسة التي أدت إلى ذلك. من وجهة نظره يمكن التخمين بأن عودة السكان العرب إلى بيوتهم المنهوبة كانت ستلزمه بإعادة الممتلكات التي نهبها. بمعنى أن عودتهم كانت تتنافى مع مصلحته الاقتصادية الشخصية. لقد تطلب الأمر من الناهبين إضفاء الشرعية الاجتماعية على النهب، وكان جوهرها تأييد سياسة التهجير ومنع عودة السكان العرب،

السياسة التي انتهجها بشكل واضح ديفيد بن غوريون من خلال تدمير ومحو القرى. يقول راز: شكلت إتاحة النهب أشهرا عديدة من آلية سياسية مراوغة جُنّد بواسطتها السكان اليهود في خدمة النتائج بعيدة المدى للتوجه السياسي :إفراغ البلاد من سكانها العرب من خلال تدمير اقتصادهم ومنازلهم وممتلكاتهم.

الناهب الفردي لم يكن بالضرورة مشاركا فعالا في التهجير أو في دعم نشاط لنزوح العرب عن قراهم ومدنهم، لكنه استفاد في الواقع وعلى المستوى الشخصي من السياسة التي أدت إلى ذلك.

في المقدمة يشير المترجم مخول إلى سجال أثاره الكتاب بين مؤلفه ومروجه سيلع(مؤلفة كتاب "لمعاينة الجمهور") دار على صفحات أحد المواقع الالكترونية الإسرائيلية، ومما جاء فيه أن راز حاول تصوير النهب المنظم كجرائم شخصية، الأمر الذي يقلل من المسؤولية السلطوية المباشرة عن المظالم والممارسات الإجرامية، حيث قالت: إنني أدعي أنه حتى لو لم تتخذ الحكومة قرارا رسميا بارتكاب عمليات السطو، فإن المسؤولين الرسميين مثل قادة الجيش، أو مديري المؤسسات الرسمية، أو الهيئات التي عملت تحت إمرتهم، أو العديد من المسؤولين المحليين في المستوطنات، قد اتخذوا قرارات بالنهب من الناحية الفعلية. وأخذ سيلع على الكتاب تجاهله عمليات النهب ومصادرة الغنائم المنظمة للثروات الثقافية والروحية والأرشيفات والتمثيلات البصرية الفلسطينية، والتي كانت جزءا مهما من المحو الناجح والثقافي الذي تم في النكبة، ومنها مثلا المكتبات الفلسطينية. واستهجنت استخدام وصف الممتلكات ب "العربية" بدلا من "الفلسطينية".

واستنادا إلى كتاب هنري كتن "فلسطين في ضوء الحق والعدل" الصادر في لندن عام 1969، يذكر مخول مجموعة من الحقائق اللافتة منها أن الممتلكات التي تركها الفلسطينيون كانت من أعظم العوامل التي أسهمت في جعل إسرائيل "دولة حية" فترامي مساحتها، وكون معظم المناطق بطول الحدود يتألف من أملاك

الغائبين جعلت لهذه الممتلكات أهمية استراتيجية. ومن المستوطنات اليهودية الجديدة التي أنشئت بين العام 1948 وأوائل العام 1953 وعددها 370 مستوطنة، كانت 35 منها على أملاك الغائبين. وفي العام 1954 عاش أكثر من ثلث سكان إسرائيل في ممتلكات الغائبين، كما أن ما يقرب من ثلث المهاجرين الجدد (250 الف نسمة) استقروا في مناطق داخل مدن طرد منها الفلسطينيون

9. المسألة الفلسطينية – إدوارد سعيد

ليس من الممكن أن نتحدث عن القضية الفلسطينية من دون أن نذكر المفكر الفلسطيني – الأميركي إدوارد سعيد، الرجل الذي عاش في المنفي، ورغم ذلك لم تزده الغربة إلا تعلقا بالقضية حتى صار أحد رموز النضال الفلسطيني. وقد صدر كتابه "مسألة فلسطين" في نيويورك عام 1980، وفيه تناول سعيد الارتباط الوثيق ما بين ولادة "الحركة الصهيونية" والسياسة الاستعمارية الغربية، كما تتبع تاريخ الشعب الفلسطيني حتى قرون خلت، ونقد بعدها بازدواجية المعايير في العالم الغربي عند تناول "القضية الفلسطينية"، مُشيرا إلى أن التعاطف الغربي الداعم لإسرائيل الذي وقف خلف حل "مسألة اليهود" من خلال الاستعمار والاستيطان هو الذي أفرز "المسألة الفلسطينية" بديلا عنها، عندما تسبب في لجوء أكثر من 700 ألف فلسطيني هُجِّروا قسرا من مدنهم وقراهم بأبشع الطرق.

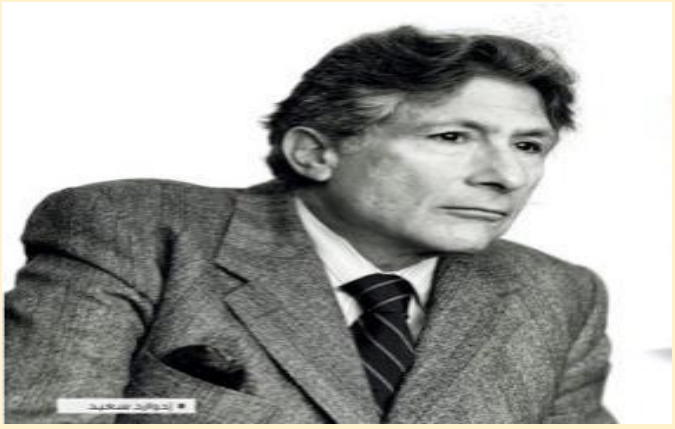

10.انتفاضة 1987 تحول شعب – روجر هيكوك وعلاء جرادات

رغم أن أغلب الكتب التي تناولت "القضية الفلسطينية" ركزت على تاريخ النكبة وما تلاها من حروب، فإن فهم التطورات الأحدث للصراع وما آلت إليه الأمور هو ما نجده بين ضفتي كتاب "انتفاضة 1987 تحول شعب" الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 2020، وشارك في كتابته مجموعة من الباحثين والمؤرخين على رأسهم الأميركي روجر هيكوك. يُشبِّه الباحثون الانتفاضة الفلسطينية الأولى بمرحلة الصعود في الثورة الفرنسية، ويشرحون أسباب ذلك من خلال سرد الإرهاصات التي قادت إلى قيام هذه الانتفاضة وكانت أشبه بتراكمات متواصلة على مدار عشرين عاما بدأت في حرب عام 1967 . ومن خلال هذا الكتاب، نتعرف على تاريخ حركات المقاومة الفلسطينية التي لم تنقطع يوما، بل اتخذت في كل حقبة زمنية شكلا مغايرا، وفي كل مرة سعى الكيان الصهيوني إلى كبح جماح المقاومة والتضييق عليها بشتى الطرق.

أكبر مثال على ذلك كان استخدام إسرائيل لسياسة "القبضة الحديدية" منذ أواخر السبعينيات في القرن الماضي، إذ حظرت عقد المؤتمرات السياسية، وفرضت الإقامة الجبرية على رؤساء المجالس البلدية، واستهدفت النقابات العمالية، وأغلقت الجامعات لفترات طويلة، وكلها طرق كانت تهدف إلى قمع المقاومة الشعبية، وفي الوقت الذي ظنت فيه إسرائيل أنها أضعفت الجبهة الوطنية الفلسطينية وأيقنت باستحالة تهديد الفلسطينيين لها، جاءت "انتفاضة الحجارة" لتعلن عن فشل الأنظمة الإسرائيلية في توقعها وتؤكد صلابة حركات المقاومة مرة أخرى.

الفصل الرابع

مقومات الدولة المستقلة

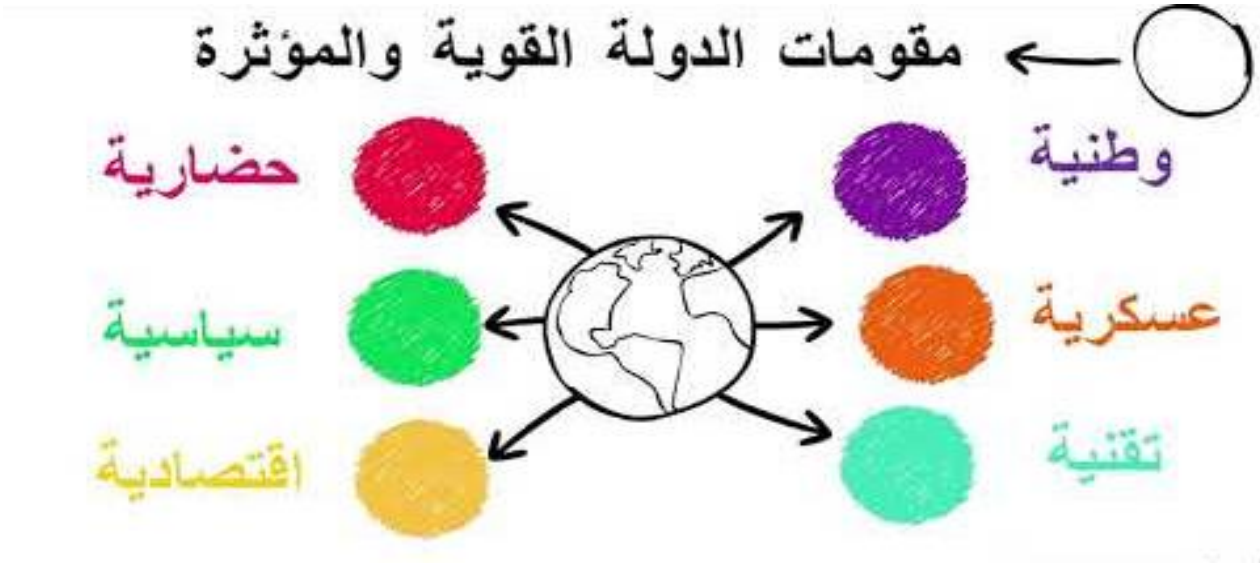

مقومات الدولة في الإسلام

من يختار الحاكم؟ وكيف؟

من يضع الدستور؟ومن يفسره؟

كيف تدار عملية الاقتصاد؟ وكيف توزع الثروات؟

ما هو خطاب الدولة الإعلامي؟

1. مقومات الدولة وعناصر تكوينها [20]

وفقاً للفيلسوف والمفكر الإنجليزي جون لوك (1632–1704 م)؛ فإن الدولة State هي العقد الاجتماعي الذي يتفق الأفراد فيه على عدم التعدي على الحقوق الطبيعية لبعضهم (الحق في الحياة والحرية والملكية).

أما الدولة بالمفهوم الحديث فهي أحد أشكال الارتباط البشري الذي يهدف إلى إقامة النظام والأمن في أرض أو منطقة معينة تحدود جغرافية معروفة، وفرض السيادة فيها، ومن أوجه تعريف الدولة أيضاً اتفاق الشعب على الوسائل التي سيتم من خلالها حل النزاعات وسن القوانين، ويُشار إلى أن مفهوم الدولة في بعض البلدان كالولايات المتحدة، وأستراليا، ونيجيريا، والمكسيك والبرازيل يُشير إليها كدول لا تملك السيادة لكنها تخضع للاتحاد الفدرالي.

الدولة هي ارتباط مجموعة من الأفراد في أرض ونظام معينين، وتتولى الدولة مسؤولية فرض النظام ومنحهم حقوقهم.

ما هي مقومات الدولة وعناصر تكوينها ؟

مقومات الدولة أو عناصر تكوين الدولة Elements of the State هي المؤهلات أو الشروط التي تجب أن تمتلكها الدولة على اعتبارها شخصية خاضعة للقانون الدولي، وفيما يأتي أركان الدولة الأربعة الرئيسية:

1. الأرض Territory :

هي المنطقة التي تمارس عليها الدولة سيطرتها، والتي تفصلها عن الدول الأخرى المجاورة، ويُشار إلى أن تباين حجم الدول أمر طبيعي ولا يؤثر على وجودها؛ فروسيا مثلاً تقع على مساحة 17 مليون كيلومتر

[20] مقومات الدولة وعناصر تكوينها – سطور (sotor.com)

مربع، وبالمقابل تقع دولة موناكو على مساحة 2 كيلومتر مربع فقط، ورغم أنّ وجود الأرض من عناصر تكوين الدولة الرئيسية، إلّا أنّ النزاع على حدودها أيضًا لا يؤثر على وجود الدولة؛ فتعتبر كل من الهند والباكستان دولتين رغم وجود نزاعات إقليمية بينهما على منطقة كشمير. كما أنّ الأرض المهددة بالاحتلال أو الغزو من قبل الأعداء لا يمنع وجود دولة، بالمقابل، فإنّ الدول التي تنتج عن الحروب الأهلية، يتوجب على الجماعات المتمردة إظهار سيطرتها على الأرض الجديدة بطريقةٍ معينة قبل المطالبة باعتبار تلك الأرض دولة مستقلة.

2. الشعب أو السكان Population :

هو العنصر الثاني من عناصر تكوين الدولة، ويُشير إلى الأشخاص الذين يرتبطون بجزء معين من الأرض على وجه الدوام، أي يجب أن يكون السكان مستقرين بما يكفي لاعتبارهم شعبًا للدولة، ووفقًا لأحد قرارات محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالصحراء الغربية؛ فقد أُكد على اعتبار القبائل البدوية مؤهلة لتكون دولة؛ نظرًا لامتلاكها صلات بإقليم معين، ويُشار إلى أنّه لا يشترط في السكان أن يكونوا سكانًا أصليين، فضلًا عن أنّ التماسك الاجتماعي والثقافي ليسا مطلوبين بشكلٍ واضح، ووفقًا لما هو شائع، فإنّ غالبية سكان الدولة يملكون حق الإقامة في الدولة، كما يُمكنهم الحصول على الجنسية وفقًا لما تحدده القانون الوطني المتعلق بهذا الأمر. كما أن حجم السكان غير ضروري لوجود الدولة؛ فهناك دول يُقدّر عدد سكانها بـ 1.3 مليار نسمة كالصين، ودول أخرى صغيرة عدد سكانها حوالي 30 ألف نسمة، مثل دولة سان مارينو.

3. الحكومة Government :

هي العنصر الثالث من عناصر الدولة، وهي شكل من أشكال التنظيم، وتعتبر ضرورية لإدارة حشود أو مجموعات الناس، ويتحدث أشخاص الحكومة وينصرفون نيابة عن باقي الناس، وعند وجود

ظروف معينة، يتخذون قرارات ملزمة للجميع، وتكون القرارات موحدة، أي أنّ أهداف الحكومة تتمثل عمومًا في الحفاظ على النظام والقانون اللازمين لأمن الأفراد والمصالح المشتركة، وجديرٌ بالذكر أنّ الحكومات قد يتم تغييرها من وقتٍ لآخر، لكنّ وجودها كنظام بحدّ ذاته لا يتغير، وإنّ تغيّر أشخاصها أو شكلها لا يؤثر على وجود الدولة.

4. السيادة Sovereignty :

وتعني سيطرة الدولة على الأرض الخاصة بها، وفرض سلطتها عليها، وفرض القانون بكافة الطرق المشروعة وبالقوة إذا دعت الضرورة لذلك، وتعني السيادة أيضًا استقلال الدولة وعدم وجود تدخلات داخلية أو خارجية، ووفقًا لهذا المفهوم وواقع الحال، لا توجد سيادة مطلقة؛ فلا سيادةٌ كاملة سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية، ويُمكن تعزيز السيادة داخل الدولة عن طريق إجبار أفرادها على احترام القوانين وطاعتها، وتنفيذ المراسيم التي تصدر عن السلطات العامة، أمّا ما يحد من السيادة الخارجية للدولة فهو احتواء الأخيرة على أراضٍ استعمارية؛ الأمر الذي يجعل الدولة خاضعة للسلطات العليا، وكذلك الدول التي تخضع للحكومة الاتحادية.

ما الفرق بين الدولة القوية والدولة الفاشلة؟

اختلف المفكرون السياسيون على الفرق بين الدولة القوية والدولة الفاشلة، وفيما يأتي أبرز نظرياتهم:

- تأدية الخدمات:

يرى البعض، أنّ الدولة الناجحة هي التي تتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة منها لمواطنيها أولًا، وبالتالي فإنّ الدولة التي تعجز عن القيام بوظائفها الأساسية هي دولة فاشلة ومعرضة للانهيار، ومن الخدمات الأساسية: تحقيق الأمن، سيادة القانون، حماية الممتلكات، ضمان الحق في المشاركة السياسية، توفير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم، وقد أُخذ على هذا الرأي، أنّ غالبية

دول العالم ليس بإمكانها توفير كافة الخدمات المطلوبة منها، وبناءً على هذه النظرية فإنّ غالبيتها تعتبر فاشلة، وهو حكم غير عادل.

- القوة العسكرية:

يرى البعض أنّ الدولة القوية هي الدولة التي تستطيع الدفاع عن نفسها عسكريًا، وإنّ هذه الدولة هي الوحيدة القادرة على البقاء.

- السيادة:

وفق إحدى النظريات، فإنّ السيادة هي من مقومات الدولة القوية، إذ إنّ الدولة التي تتمكن من السيطرة على أراضيها، واحتكار استخدام القوة، وبالتالي السيطرة على أي متمردين مسلحين في الدولة، هي دولة قوية، خلاف الدولة الفاشلة التي لا تملك السيطرة أو السيادة الكافية.

ما الفرق بين السيادة والسلطة السياسية؟

السلطة السياسية هي الوسيلة أو الأداة التي تُمكّن السيادة في الدولة أي تُمكّن من تطبيقها، ولا يمكن وجود دولة ذات سيادة دون سلطة، وبالتالي، فإنّ مفهومي السيادة والسلطة السياسية متشابكان لا ينفصلان، ورغم ذلك فإنّ الدولة التي تسيء استخدام سلطتها ولا تمارسها بشكلٍ مسؤول، عليها التنازل عن مطالبتها السيادة المطلقة، أي أن مفهومي السيادة والسلطة السياسية مترابطين، حيث تعتبر الثانية أداة ووسيلة لضمان تحقيق السيادة والسيطرة.

ما الفرق بين سيادة الدولة وسيادة الشعب؟

سيادة الدولة أو الحكم الملكي **Monarchy** هو الحكم الذي يتم تناقل السلطات فيه بشكلٍ وراثيّ لا عن طريق الانتخاب، وخلال فترة الحكم يكون للملك سلطة سياسية مباشرة على الدولة والشعب، بالمقابل، فإنّ الحكم الجمهوري **Republic** أو سيادة الشعب **Popular Sovereignty** : تعني أنّ مصدر

سلطة الحكومة هي الشعب، وبالتي فإن السلطة تفتقد إلى الشرعية إذا انفصلت عن إرادة الشعب، ومن أوجه سيادة الشعب:

1. مشاركة الناس في صياغة الدستور إما بشكلٍ مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم. مصادقة غالبية الشعب على الدستور المُصاغ باسمه، أو مصادقة الممثلين عنه على الدستور.
2. مشاركة الناس في اقتراح التعديلات على الدستور والتصديق عليها إما بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

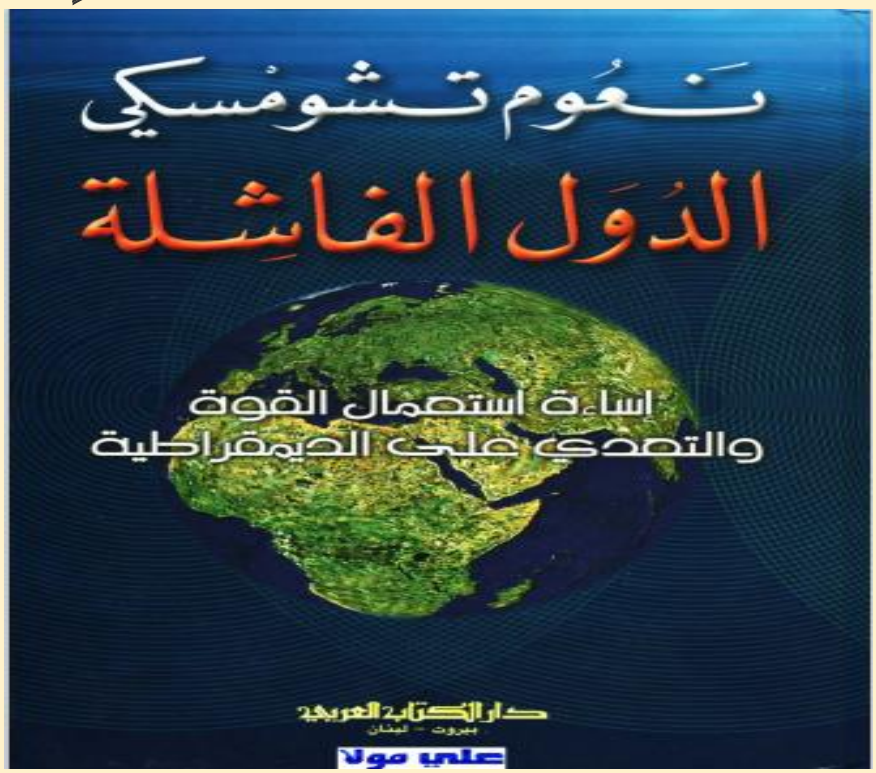

الدول الفاشلة-نعوم تشومسكي.pdf

لقراءة الكتاب اضغط علامة

2. الوحدة الوطنية شرط للنهضة والبناء[21]

تعتبر الوحدة الوطنية الأساس في استقرار الدول وبقائها، وهي التي يقوم عليها البناء الوطني السليم وبالتالي تشكل هدف التنمية السياسية وغايتها الأولى، لذلك تحظى بأولوية على ما عداها من أهداف وغايات، كالهوية، والمشاركة، وبناء المؤسسات، وغيرها.

من هنا فإن أي مساس بالوحدة الوطنية من شأنه تقويض السلم الأهلي وبالتالي تراجع عملية التنمية السياسية فيها، بما يترتب عليه من تهديد لوجود الدولة وبقائها، وعليه فإن الوحدة تشكل أحق أهم الثوابت الوطنية وأكثرها إلحاحا وحيوية.

مفهوم الوحدة الوطنية:

يرتكز مفهوم الوحدة الوطنية على ركيزتين أساسيتين:

الركيزة الأولى: الجانب المعنوي أو السيكولوجي القيمي، الذي يرتبط بالمواطنين ووحدتهم وتماسكهم، بمعنى آخر تعظيم الروابط التي تشكل نسيج المجتمع وقوام اللحمة بين عناصره ومكوناته. وأساس هذه الروابط دائماً الانتماء وحب الوطن والرغبة في العيش المشترك.

الركيزة الثانية: الجانب المادي الإقليمي والقانوني، الذي يرتبط بالأساس بوحدة الدولة وتكاملها، وقيام نظم قانونية ودستورية ومؤسسية تكفل الحفاظ على الوحدة والشعب وتماسكه وترابط مقوماته وعوامل وجود الوطن.

من هنا تأتي أهمية الوحدة الوطنية باعتبارها القاعدة الأساسية لإقامة أي دولة حديثة، وعلى بناء نموذج للتقدم والديمقراطية. ويتفق معظم الباحثين حول الأولوية التي تحظى بها الوحدة الوطنية في بناء هذا

[21] الوحدة الوطنية شرط للنهضة والبناء – معهد البحرين للتنمية السياسية (bipd.org)

النموذج، فالوحدة الوطنية أحد أضلاع مثلث يشكل قاعدة ارتكاز للدولة الحديثة، وتشمل هذه الأضلاع الثلاث:

أولاً: الوحدة الوطنية

وما تمثله من علاقات تماسك وترابط بين مختلف عناصر الدولة والمجتمع: إقليميا وقيمياً واجتماعياً وثقافياً، وهي علاقات تجمع في إطارها بين ماضي الدولة وانجازاتها السابقة، وبين حاضرها وما تشهده من نهضة وتطور، ومستقبلها وما يمثله من رؤى واستشرافات.

ثانياً: انتماء وطني

يسمو على مختلف الانتماءات والولاءات الأخرى. فالوحدة الوطنية والانتماء الوطني كلاهما لا يتناقض مع التعددية، بل يفرضها ويزدهر من خلالها، على أن تجري هذه التعددية، بمظاهرها وتفاعلاتها، من خلال إطار تحترم سمو الهوية الوطنية على مختلف الهويات، واحترام الانتماء الوطني والولاء للوطن من قبل جميع الأفراد والجماعات على اختلاف ولاءاتهم وانتماءاتهم.

ثالثاً: الشراكة بين المجتمع المدني والدولة

بمؤسساتها المختلفة، هي شراكة تكفل مشاركة واسعة في عملية بناء الدولة، وفي تحقيق النهضة والتنمية. ولا تتحقق مثل هذه الشراكة عادة دون ضمانات دستورية وقانونية تكفل ليس فقط حق المشاركة على قدم المساواة للجميع، بل وتعزز سيادة القانون وحقوق مختلف الجماعات والأفراد، على اختلاف انتماءاتها السياسية، أو المذهبية أو الثقافية أو العرقية.

هذه الأضلاع الثلاث: علاقات التماسك والترابط، مشاعر الانتماء والولاء للوطن، ومشاركة مختلف القوى في التنمية والبناء تشكل في الواقع مقومات الدولة الحديثة وبقائها في عالم تتلاشى فيه المسافات، وتتراجع أهمية الحدود السياسية بين الدول، بحيث يبدو هذا العالم بقاراته المتباعدة وكأنه مجرد قرية صغيرة

متجاورة الوحدات والمكونات. بعض هذه الوحدات، كمملكة البحرين، تسعى دائماً أن تقدم نموذجاً للتطور والتميز في إطارها الإقليمي والعالمي، وفي مثل هذه الحالة لا غنى عن تلك الأضلاع الثلاث، والتي ترتكز في جوهرها على مفهوم الوحدة الوطنية.

وفي هذا السياق تبدو أهمية إدارة أي اختلاف باعتباره تعبيراً عن الطبيعة الإنسانية للبشر: المكون الرئيسي للجماعات والمنظمات والوحدات المختلفة التي تتيحها التعددية للمجتمعات المعاصرة.

مصدر هذا الاختلاف – إن وجد – قد يكون بين جماعات تختلف في تكوينها وطبيعتها: كجماعات النوع الاجتماعي – المرأة والرجل – أو جماعات عرقية – السود والبيض والملونين – أو الجماعات السياسية كالجمعيات والأحزاب السياسية والحركات الأيديولوجية.

من هنا تتطلب الوحدة الوطنية ضرورة التعايش، في إطار من التسامح والحرية المسئولة، بين هذه التكوينات والجماعات على اختلاف طبيعتها والولاءات التي تمثلها. وهذا الإطار من التسامح يعني نبذ العنف، والتخلي عن أساليب الكراهية واحترام الخصوصية والهوية الوطنية والانتماء الوطني وما يمثله من سمو وأولوية تسبق كافة الولاءات والانتماءات الأخرى في الدولة.

آليات تحقيق الوحدة الوطنية:

هناك وسائل وأساليب عديدة لتحقيق مثل هذا التماسك والتكامل منها القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تدور كلها حول تعميق الرغبة في العيش المشترك لدى قطاعات ومكونات المجتمع، والحفاظ على التعددية في إطار الانتماء الوطني الشامل وتلطيف حدة الاختلافات بين الجماعات والعناصر المتنوعة، بما يجعل التعدد والتنوع مصدر ثراء وقوة، وليس مصدر تهديد أو ضعف يعاني منه المجتمع. وتتراوح هذه الوسائل والأساليب من التحاور والإقناع والتفاهم إلى التشيئة والنوعية السياسية وصولا إلى حد

استخدام الحلول الأمنية لحماية الدولة وحدودها وسلامة إقليمها ووحدته، عندما يثبت وجود ما يهدد مثل هذه الوحدة لإقليم الدولة وتكامله.

وتلجأ مختلف دول العالم إلى أدوات التنشئة السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية، وتنظيم مشاعر الولاء للوطن وتأكيد القواسم المشتركة التي تجمع بين أبناء الشعب الواحد.

أدوات التنشئة التي تستخدم لتحقيق الوحدة الوطنية:

1- الأسرة، والتي تتولى صياغة شخصية الطفل منذ الولادة، فتخلق لديه منذ البداية أنجديات ولائه وانتمائه وأولويات توجه مشاعره وتشكيل وجدانه السياسي والتي تتطور فيما بعد إلى شكل "المواطن الصالح" الذي ينشده مجتمعنا.

2- التعليم ومؤسساته بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، حيث تعمل هذه المؤسسات على نحو مهني ونظامي على غرس وتطوير قيم المواطنة وحب الوطن وقداسته ووحدته وأهدافه وقيمه، ورسم صورة لمستقبل نهضته وتفرده في ظل تماسك أبنائه، وقوة إرادته ،ووحدة الشعب والإقليم.

3- الإعلام ودوره في تعزيز وحدة الدولة وسيادتها وسموها وحماية مقوماتها وأركانها الأساسية وهي الشعب والإقليم والسيادة. ويتعاظم دور الإعلام خصوصا لدى الشباب، تحت تأثير تطور تقنيات الاتصال الجماهيري وشبكات الانترنت والتواصل الاجتماعي وغيرها من الأدوات الأخرى.

4- المؤسسات الدينية ودور الخطاب الديني في توحيد صفوف الأمة وتماسكها وترابط عناصرها، خصوصا وقت الأزمات. وتكتسب هذه المؤسسات الدينية أهمية نتيجة لما يتميز به الشعب من عاطفة دينية وتدين واحترام وأولوية يمنحها أبناء المجتمع للرموز الدينية.

5- الجمعيات الشبابية والنوادي ومؤسسات المجتمع المدني وما تقوم به من أدوار وأنشطة تطوعية لها دورها الإيجابي في تعزيز التماسك الوطني وتقوية الشعور بالانتماء والولاء للوطن كولاء نهائي وأساس يسبق ما عداه من ولاءات وانتماءات.

الوحدة الوطنية شرط ضروري للنهضة والتنمية :

تحتاج أية نهضة وأية إستراتيجية للتنمية إلى بناء للقدرات وتجميع وتعظيم للموارد وترشيد وعقلانية وتخطيط وتوجيه كل الطاقات في اتجاه تحقيق الأهداف والرؤى التي ارتضاها المجتمع والدولة لتحقيق تلك النهضة أو التنمية. هذه هي المتطلبات والشروط الأولية للنهضة والبناء وهي متطلبات لا يمكن الوفاء بها إلا من خلال الوحدة الوطنية والتكامل الإقليمي للدولة بما يوفره ذلك من تماسك للنسيج المجتمعي والالتفاف حول المصلحة الوطنية وتضافر مختلف الجهود في اتجاه النهضة والتنمية.

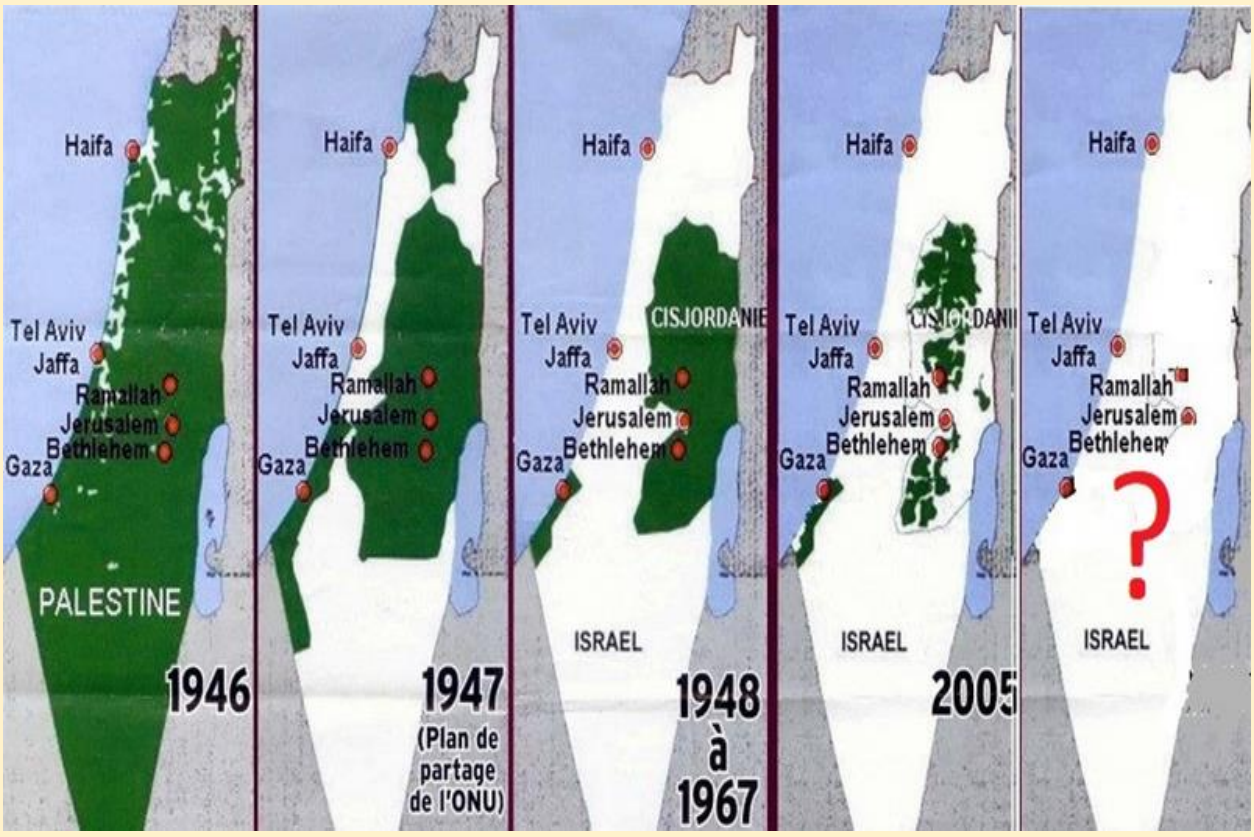

تطور خريطة فلسطين!

3. دولة فلسطين قبل نكبة 1948

https://youtu.be/YMRQ8BaYC0g?si=rGPQSk0xMom4V8_A

https://youtu.be/dNrwhtbMX1A?si=JnEXgIpCf52fyjNF

الفصل الخامس

العدوان الصهيوني

يعرقل إقامة دولة فلسطين المستقلة

1. الأمين العام: الهدف هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة، ولا توجد خطة بديلة لذلك[22]

أطفال يلعبون كرة القدم فيما تحدث انفجار بالقرب منهم، في قطاع غزة.

خلال أول جلسة تعقدها هذا العام لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أننا بحاجة ماسة إلى تكثيف الجهود الجماعية لحل الصراع وإنهاء الاحتلال بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية.

وهذه هي الجلسة الأولى للجنة فلسطين هذا العام، حيث تمت إعادة انتخاب السفير شيخ نيانغ (السنغال) رئيسا للجنة المعنية بحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف.

[22] الأمين العام: الهدف هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة، ولا توجد خطة بديلة لذلك | أخبار الأمم المتحدة (un.org)

وقال السيد غوتيريش في مستهل كلمته: "لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة – بما فيها القدس الشرقية – تشكل تحديا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. ولم يتحقق بعد الوعد باستقلال الدولة الفلسطينية".

الهدف هو إقامة دولتين

وأكد السيد غوتيريش أن الهدف يظل: دولتان – إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتجاورة وقابلة للحياة وذات سيادة – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس حدود ما قبل عام 1967، مع القدس عاصمة مشتركة للدولتين.

"لا توجد خطة بديلة".

وقال: "الوقت يداهمنا . لا يسعنا أن نغفل عن الهدف الذي طال انتظاره المتمثل في إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين ".ودعا جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها أن تمكّن من العودة إلى مسار مفاوضات هادفة، وفي نهاية المطاف إلى سلام عادل ودائم.

كما انتهز الفرصة للتأكيد على التزام الأمم المتحدة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحل النزاع. وقال: "دعونا نعزز التزامنا المشترك بهذا الهدف".

تدهور الأوضاع في مجالات عديدة

تأتي كلمة الأمين العام، واجتماع لجنة فلسطين، في وقت تتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بحسب السيد غوتيريش، حيث يعاني الفلسطينيون من مستويات عالية من نزع الملكية والعنف وانعدام الأمن.

وقال: "يجب أن تتوقف الخطوات أحادية الجانب والإجراءات غير القانونية التي تحرك الصراع. لن يقود التحريض على العنف إلى شيء، ويجب أن يرفضه الجميع". وشدد على ضرورة أن يعزز الطرفان وقف

الأعمال العدائية ويدعما التنمية الاقتصادية في غزة، مؤكدا أن الجهود المضافرة ضرورية لضمان التهدئة وتقوية المؤسسات الفلسطينية واستعادة الأمل وتجنب تصعيد مميت للعنف. وقال: "شجعني الانخراط الأخير بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين. أحث كلا الجانبين على توسيع هذه الاتصالات لتشمل القضايا السياسية الأساسية".

الأنشطة الاستيطانية غير قانونية

من الأرشيف: مستوطنة إسرائيلية، في شمال الضفة الغربية، بالقرب من قرية النبي صالح

أعرب السيد غوتيريش عن قلقه من أعمال العنف المستمرة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عنف المستوطنين والعمليات العسكرية "التي أدت إلى سقوط العديد من الوفيات".

جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية، وتجب أن تتوقف

كما تواصل الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، والهدم والإخلاء، بما في ذلك في القدس الشرقية، "مما يقوض القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان – ويغذي اليأس والعداء وتضاؤل احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي".

وشدد على أن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية، وتجب أن تتوقف. كما دعا السيد غوتيريش جميع الأطراف إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في البلدة القديمة في القدس.

دعوة لزيادة دعم الفلسطينيين

أشار الأمين العام إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين "مما يعيق بشكل كبير قدرتهم على العيش بأمان وتنمية مجتمعاتهم واقتصاداتهم".وقال: "مع عمل المجتمع الدولي على إحياء العملية السياسية، يجب علينا دعم الجهود المبذولة لتحسين الوضع الاقتصادي والإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة".وأعرب عن قلقه إزاء الوضع المالي المتردي الذي تواجهه السلطة الفلسطينية، والذي يقوض استقرارها المؤسسي وقدرتها على تقديم المساعدات لشعبها.

وفي الوقت نفسه، تؤثر الأزمة المالية الوجودية للأونروا على حقوق ورفاه لاجئي فلسطين في جميع أنحاء المنطقة.وقال: "أدعو الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها المالي للشعب الفلسطيني ومساهماتها للأونروا، وهي ركيزة حيوية للاستقرار الإقليمي".

وأشار إلى القرارات الإسرائيلية الأخيرة المتمثلة بزيادة حركة البضائع والأشخاص من قطاع غزة وإليه. "في حين أنه تطور مرحب به، من المهم توسيع هذه الخطوات والعمل من أجل الرفع الكامل لعمليات الإغلاق المنهكة بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860".

وأعرب عن سروره من الدعم الحيوي للنداء الإنساني العاجل للأمم المتحدة، وجهود إعادة الإعمار الجارية في غزة، وجهود الاستجابة الحاسمة لجائحة كوفيد-19 من قبل منظومة الأمم المتحدة في الميدان.

شيخ نيانغ: 2021 كان عاما صعبا

في كلمته أمام اللجنة، قال الرئيس الذي أعيد انتخابه، شيخ نيانغ، إن وجود الأمين العام في الاجتماع يظهر التزامه الشخصي والتزام الأمم المتحدة بإيجاد حل نهائي للمسألة الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأشار إلى أن اللجنة تسعى إلى تحسين عملها وإعادة تشكيل نفسها في إطار يمتاز بعدم اليقين بسبب تعثر مسارات السلام، والتطورات الميدانية الأخيرة، إضافة إلى الوضع الصحي والاقتصادي الذي خلفته جائحة كوفيد-19. وقال: "كان عام 2021 صعبا بالنسبة للفلسطينيين مع استمرار توسع المستوطنات غير القانونية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها وبيت لحم، وحتى خلال الجائحة، مما أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تعاني أصلا من آثار القيود المفروضة من قبل إسرائيل منذ عقود".

وذكر شيخ نيانغ بأن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وأن الاحتلال بحد ذاته، غير قانوني بموجب القانون الدولي، كما يرد في قرار مجلس الأمن 2334، ويمثل عائقا إضافيا أمام السلام، على حد تعبيره. وأضاف يقول: "نحن متمسكون بتسوية سلمية للمسألة الفلسطينية، وندين كافة أشكال العنف وأي دعوة للكراهية أيا كان مطلقها، ومهما كانت أسبابها . ونحن على قناعة بأن أفضل وسيلة للدفع قدما بالسلم والأمن المستدامين بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو عبر التخلي عن كل أشكال العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات".

المسجد الأقصى في البلدة القديمة بالقدس

فلسطين تطالب بالمساءلة

من جانبها، أعربت السفيرة فداء عبد الهادي، في كلمتها نيابة عن دولة فلسطين، عن شكرها للأمين العام على "الدعم المطلق" للجنة وولايتها المتمثلة بتعزيز الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ويعتبر ذلك أساسا للتمتع بكافة حقوق الإنسان الأخرى والتوصل إلى حل عادل لانعدام العدالة.

وقالت: "للأسف، بدأ عام 2022 تماما كالعام الذي سبقه، مع قلق عميق بشأن الوضع المزري الذي يواجه شعبنا مع تصاعد عذاب الاحتلال، والقمع، والفصل العنصري الذي تحمله كثيرا، مما تسبب بتكثيف احتياجاته وإقصائه ومعاناته على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال وقواتها العسكرية والمستوطنين المتطرفين والميليشيات الإرهابية".

وأوضحت أن الوقت قد حان للضغط على الحكومة الإسرائيلية – وهي الطرف الذي يواصل انتهاك القانون وإعاقة السلام – كما ثبت من رئيس وزراء (إسرائيلي) آخر يرفض حق الفلسطينيين تقرير مصيرهم وقيام دولتهم، ويرفض مفاوضات السلام. ودعت إلى التوقف عن "استثناء إسرائيل من حكم القانون" وحان وقت المساءلة بما في ذلك الجهود القانونية في المحاكم.

تأكيد عربي على حل الدولتين

تحدثت عدة دول عربية في الاجتماع، وأعربت عن دعمها لعمل اللجنة.

وفي كلمته، قال المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة، أسامة عبد الخالق، إن المرحلة الدقيقة الحالية التي تمر بها عملية السلام ترجع إلى غياب مفاوضات جادة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، في ظل تصور البعض بإمكانية بقاء الوضع الحالي إلى ما لا نهاية. وتابع يقول: "ثبت خطأ هذا التصور في أعقاب التصعيد الأخير الذي شهدناه في أيار/مايو العام الماضي".

وأشار إلى استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى سقوط المدنيين الأبرياء على حدّ تعبيره. ودعا إلى وقف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية ومحاولات طرد العائلات الفلسطينية من حيي الشيخ جراح وسلوان.

من جانبه، جدد الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، السفير طارق الأدب، تأكيد دعم بلاده لعمل لجنة فلسطين لعام 2022 . وقال: "تجدد تونس تأكيد دعمها لولاية اللجنة ولا سيما بذلها لكل الجهود من أجل أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، ودعمها للتوصل دون تأخير إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية".

https://youtu.be/NcWBbzqu4mk?si=HGwMjgy8bmY055Hj

2. إضاءات على القضية الفلسطينية[23]

وقائع تدعو إلى الأخذ بحتمية انتصار القضية.. وأخرى تدفع إلى مزيد من التعثر في مسيرة الانتصار.

د. ياسين عساف*

بعد نكبة 1948 استكمل خط الانحدار العربي (باستثناء الانتصار على العدوان الثلاثي 1956) وجهته بقوة مع هزيمة الخامس من حزيران 1967 وبلغ أقصى ما يمكن بعد غياب الرئيس جمال عبد الناصر وتسلم الرئيس أنور السادات الحكم الذي قاد تصفية المشروع الناصري التحرري ملحقاً أبلغ الأذى بالقضية الفلسطينية.

هزيمة حزيران من أشد الهزائم العسكرية وقعاً سلبياً على القضية.. هذا صحيح.. ولكن الرئيس عبد الناصر تحمل مسؤوليتها وعاقب نفسه بالاستقالة.. قابلته الجماهير برفضها فضاعفت من مسؤوليته تجاه القضية وراح يعمل على إعادة بناء الجيش المصري والتخطيط لتعزيز الجبهة تعديلاً لموازين القوى وعودة إلى إنجاز التحرير ما أحيا الأمل مجدداً بانتصار القضية التي سرعان ما انتكست في الأردن في أيلول 1970 نتيجة القتال بين الفدائيين والجيش الأردني..

جهود الرئيس عبد الناصر لإعادة بناء الجيش المصري، رغم غيابه في أيلول 1970 بسبب الإرهاق الذي ألم به ساعياً لوقف القتال بين الإخوة، أثمرت انتصار أكتوبر 1973 الذي أعاد للعرب عموماً وللفلسطينيين خصوصاً ثقتهم بقدرتهم على النهوض من أجل القضية (مصر، سوريا، العراق، والسعودية التي بادرت إلى استخدام سلاح النفط) وعلى إلحاق الهزيمة العسكرية بإسرائيل واسترجاع الأراضي العربية المحتلة..

---

[23] (3) إضاءات على القضية الفلسطينية وقائع تدعو إلى الأخذ بحتمية انتصار القضية.. وأخرى تدفع إلى مزيد من التعثر في مسيرة الانتصار. د. ياسين عساف | LinkedIn *

ما يعنينا من نتائج ذلك الانتصار انعكاسه السلبي على القضية الفلسطينية من دون الدخول في تفاصيل ما جرى على الجبهتين المصرية والسورية وما جرى بين القيادتين من تحميل مسؤوليات. . ما يعنينا هو ما أسفرت عنه ديبلوماسية كسينجر أو سياسة "الخطوة القصيرة" التي أدت في أيلول 1975 إلى اتفاق سيناء الذي مهد لاتفاق كامب ديفيد..

هذان الاتفاقان حيدا مصر وألغيا دورها في قيادة المواجهة العسكرية وأسقطا لاءات الخرطوم 1967 : لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض..

الحرب في لبنان وعليه بدءاً من العام 1973 أمنت الغبار الكثيف لما كان يجري بين مصر وإسرائيل برعاية كيسينجرية. . هذه الحرب التي انخرط فيها الفلسطينيون أساءت للقضية من دون أن نبحث عن خلفيات ذلك التي قد يكون فيها بعض من خطأ وبعض من صواب..

غزو لبنان في العام 1982 أخرج الشهيد ياسر عرفات من بيروت إلى تونس حيث عقد في فاس مؤتمر القمة العربية الثالث عشر في أيلول 1982 الذي أسفر عن "المشروع العربي للسلام" المتضمن استعدادا عربياً صريحاً لإقامة سلام مع إسرائيل. تأسيساً على بنود هذا المشروع أعيدت العلاقات العربية/المصرية.

من انعكاسات هذا المشروع على القضية الفلسطينية انعقاد "المجلس الوطني الفلسطيني" في الجزائر سنة 1988 تحت اسم "دورة الانتفاضة" حيث تأكد عزم منظمة التحرير على الوصول إلى تسوية سياسية قاعدتها القرار 242 . هكذا تم إجهاض "انتفاضة الحجارة!!"

في بداية التسعينيات وجد العرب أنفسهم داخل ما سمي زوراً "عصر التسوية"، عصر الجلوس إلى طاولة المفاوضات في مدريد.. وضعت لهذه المفاوضات قواعد ثابتة، القراران 242 و338، مبدأ الأرض مقابل السلام حتى حدود 4 حزيران 1967 . هذه القواعد من منظور عربي تضمنت اعتراف إسرائيل بحق

العرب في استرجاع أراضيهم المحتلة في حرب 1967، واعتراف إسرائيل بأنها أراض محتلة لا "مستعادة باسم الحق التاريخي"، واعتراف إسرائيل بأن مشروع إسرائيل الكبرى جغرافياً بات من أدبيات الصهيونية..

بعد طول مفاوضات متعددة وثنائية وجد الجميع أنفسهم في مسارات منحرفة عن تلك القواعد ما أدى إلى: اتفاق أوسلو، اتفاق وادي عربة، مؤتمرات اقتصادية (أبرزها مؤتمر الدار البيضاء) وإلغاء مقاطعة إسرائيل وتسهيل إجراءات تطبيعيه بين إسرائيل وغير طرف عربي..

كل هذه الاتفاقات والإجراءات كانت بحاجة إلى تغطية عربية شاملة فكانت قمة بيروت في العام 2002 حيث أطلقت "المبادرة العربية للسلام" التي قابلتها إسرائيل، رفضاً لها، باجتياح جينين..

هذه السردية التاريخية الموجزة تخللتها وتلتها انتفاضات (أبرزها انتفاضة الأقصى) ومواجهات عسكرية (انتصار غزة، سيف القدس) و تجمعات شعبية للدفاع عن المسجد الأقصى لمنع المستوطنين من دخوله، وللدفاع عن أحياء المدينة القديمة (حي الشيخ جراح مثالاً) للحؤول دون مصادرة منازلها وطرد سكانها ومالكيها الأصليين، ومواجهات قطعان المستوطنين المسلحين طعناً ودهساً وقتلاً بالرصاص ما حوّل المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع مذعور..من أبرز تلك المواجهات مواجهة مسيرة الأعلام في ذكرى احتلال القدس في العام 1967 بمسيرات رفعت العلم الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة وفي مخيمات الشتات..

كل هذه الوقائع تؤكد اليوم كما أكدت في محطات نضالية سابقة أن الشعب الفلسطيني لن يتخلى يوماً عن حقوقه كاملة فوق أرض فلسطين.

من هنا ينشأ السؤال الآتي:

هل الوقائع الراهنة وتراكم الانجازات المحققة تشكل عوامل مساعدة، ولو كانت غير كافية، للثبات في خط المواجهة لمدى زمني غير منظور تحدده ديناميات الصراع وتبدلات موازين القوى بغية انتصار القضية؟

أولا: وقائع تدعو إلى الأخذ بحتمية انتصار القضية

1. إسرائيل فقدت الكثير من عناصر قوتها:

- مجتمع مركب في كيان مصطنع تخوض صراعاً وجودياً منذ إقامته فوق أرض فلسطين، وحتى الساعة لم يتمكن من ضمان هذا الوجود في منطقة ليس هو من نسيج مجتمعاتها..
- مجتمع مفكك بنيوياً بشرياً وعقائدياً ..بكل تناقضاته هو اليوم في مواجهة مصيرية مع نفسه..
- مجتمع مذعور من أيّ حرب قادمة ..فأسطورة الجيش الذي لا يقهر انهارت أمام عيون قياداته وحكام الكيان و"شعوبه".
- مجتمع يعاني من هجرة عكسية واستعادة جنسيات أصلية
- تأكيدات الهجرة العكسية جاءت على ألسنة مسؤولين إسرائيليين حاليين وسابقين، عسكريين ومدنيين، وإعلاميين ومفكرين ومؤرخين، وهي منشورة في صحف إسرائيلية. كلها عوارض مرضية تمثل حالات طبيعية في مجتمع غير عضوي مكون من جماعات مستجلبة. (حركة الاستجلاب ضعفت لا بل توقفت لا بل عاكسها عودة مضادة..)
- في هذا السياق أوردت صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ 2022/4/28 خبراً عن العودة المضادة إلى بلاد الأصل، جاء فيه: "عاد إلى روسيا خلال الشهرين الفائتين 1800 يهودي روسي بعد حصولهم على جواز سفر إسرائيلي وإقامة في فنادق"..
- وتتابع الصحيفة فتؤكد أنّ 41% من اليهود الروس المهاجرين إلى إسرائيل عادوا إلى روسيا".. وبسبب التمييز العنصري ضدّ الفلاشا الذين لا اعتراف بيهوديتهم باتوا يعودون إلى إثيوبيا..وتضيف الصحيفة بلسان "زفيكا كلن" الصحافي المختص بشؤون الهجرة أنّ الهجرة العكسية ازدهرت في بداية الألفية الثالثة..وتكمل الصحيفة في السياق نفسه أنّ أستاذة في جامعة حيفا اسمها ميخال أوهرين دعت إلى

إعادة تأسيس دولة إسرائيل في مدينة بايروبدجيان الروسية مقر اليهود الرئيس . . فلاقى اقتراحها ترحيباً بين الكتاب والمفكرين اليساريين..ثم تضيف الصحيفة: وهناك من باتوا يفكرون في بيع بيوتهم في المستوطنات..(هذه المعلومات مستلة من مقال للكاتب الفلسطيني توفيق أبو شومر نشره في موقع "عربي 21" بتاريخ 2022/5/11)

- مجتمع يعاني من تسلط الحاردیم (حزب شاس تحديداً) . ومن معين هذا المقال نستل ما ورد في الصحيفة نفسها من أن معظم المتنورين والكتاب والمفكرين الإسرائيليين يعتقدون أن استيلاء الحاردیم على السلطة سوف يقوض دولة إسرائيل، ومن أن "زفيكا كلن" يذكر بما قاله الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز في 2014/5/9 وهو الآتي: " عصابات المستوطنين الحاردیم هم النازيون الجدد العبريون . . وإذا لم تنشأ دولة فلسطينية الآن فسنكون هنا بعد سنوات قليلة دولة عربية واحدة فقط"..
- مجتمع دولته مهددة بالتفكك وإسرائيل بالزوال . كذلك نعرف من المعين نفسه قول رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إيهود باراك في صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ 2022/5/4 "أخشى ألا تجتاز دولة إسرائيل عمرها الثمانين فتتفكك قبل وصولها سن الثمانين".. نفتالي بينيت رئيس حكومة إسرائيل صرح بتاريخ 6/3 /2022 بأنهم يواجهون خطر التفكك وأن إسرائيل "تشهد حالة غير مسبوقة تقترب من الانهيار" . . ثم يطرح سؤالاً يدعو إلى التفكر ملياً مؤداه: "إننا نقف أمام اختبار حقيقي فهل سنتمكن من المحافظة على إسرائيل؟" (منقول عن "الميادين") وتذكر "الميادين" أن استطلاعاً للرأي نشرته صحيفة "إسرائيل هيوم" في شهر أيار 2022 أظهر أن 69% من المستوطنين يخشون على مصير إسرائيل..وفي السياق نفسه جاء في صحيفة "رأي اليوم" بلسان زهير اندراوس أن المؤرخ الإسرائيلي عوفر ألوني نشر مقالاً في صحيفة هآرتس بتاريخ 2022/6/4 جاء فيه: "كلما

ارتفع تطرف الدولة اليهودية وتعززت حركات العودة ل "جبل الهيكل" فإن النبوءة بزوال إسرائيل ستتحقق.. إسرائيل في القرن 21 مضطربة ومشوشة ومجنونة تماماً مثل الرؤيا المروعة وفاقدة للمصداقية، وأثبت التاريخ بأنها ولدت بالخطأ"..

- مجتمع معظم قياداته العسكرية والسياسية مطارد ومطلوب أمام محاكم وقضاة غير دولة لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية، وغير مرغوب بوجودهم ووجود سفرائهم في قاعات عامة وخاصة جامعية، ومدانون ببيانات ومواقف صادرة عن جمعيات حقوق الإنسان فضلاً عن مظاهرات التنديد في عدد من عواصم الدول ومدنها الكبرى بسياسات الحكومات الإسرائيلية وإجراءاتها العدوانية والعنصرية تجاه الشعب الفلسطيني..
- مجتمع قائم على نظام الفصل العنصري لا مستقبل له بين المجتمعات القائمة على أنظمة حقوق الإنسان والمواطنة التشاركية والحريات والديموقراطية.. إنه النظام الوحيد الذي ما زال قائماً في هذا العالم.. (قانون الدولة اليهودية تمّ إقراره في سنة 2018) إنه النظام الوحيد الذي ما زال يعتمد سياسة الترحيل الجماعي والقتل الجماعي وحتى الإبادة الجماعية. شرفاء العالم وأحراره تأكد لهم مرة أخرى أن إسرائيل هي دولة إرهابية عنصرية بمواصفات تامة وهي تعيش منذ استعمارها لأرض فلسطين على النمادي في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وهي مصدر البلاء في هذه المنطقة والعالم.

2. فلسطين ضاعفت الكثير من عناصر قوتها:

- موازين القوى العسكرية باتت لصالح المقاومة الفلسطينية فانتصار الصمود في غزة في غير جولة من جولات حروب الإبادة التي تشنها إسرائيل أثبت أن غزة قاومت وصمدت بكفاءة قتالية عالية وصمود

شعبي قاهر لواحد من أكثر جيوش العالم تجهيزاً عسكرياً وأشدهم استعداداً لقتل المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ.

- انتصار المقاومة في غزة كما انتصار المقاومة في لبنان (تحرير العام 2000 وصمود العام 2006) يشكلان معا نقطة تحول تاريخي واستراتيجي في الصراع العربي/الصهيوني إذ ألغيا معاً زمن الانكسار والهزيمة.
- إطلاق صواريخ إلى عمق الأراضي المحتلة من غزة ومن لبنان أظهر مدى ازدياد قوة المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية ومدى فاعلية السلاح وإرادة الشعب المقاوم العازم على التحرير في تعديل موازين القوى لصالح قضيته.
- لقد أثبتت ترسانة الصواريخ التي تمتلكها المقاومة في غزة كما أثبتت ترسانة الصواريخ التي تمتلكها المقاومة في لبنان أنها سلاح فعال ورادع ويمكن تحويله إلى سلاح إستراتيجي في إحداث توازن الرعب. المستعمرات كافة لم تعد في مأمن من قوة هذا السلاح وفاعليته ما أرعب الصهاينة وزادهم قلقاً على مصير الكيان.. هذا واحد من المعاني الإستراتيجية الناجحة التي نفهمها إنتصار غزة ولبنان، وهما وجهان لحقيقة واحدة ما دام العدو الإسرائيلي واحداً.
- ازدياد القناعة عند أبناء القضية بأن خيار الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد والمتاح للتحرير والوحدة فالمقاومة المسلحة تجمع والمفاوضات مع عدو لا يفهم إلا لغة السلاح تفرق، ما يعني تعزيزاً لا تخطئ لصوابية خيار المقاومة ورفضا لمفاوضات بلا أفق (ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة هو عنوان الدرس المستفاد فلسطينياً من استراتيجيا التحرير التي وضعها الرئيس عبد الناصر.)

- الاعتراف على الورق لا يلغي الوقائع على الأرض ما يعني استحالة فرض الحلول بسحق المقاومات الشعبية وكي وعيها لقضاياها المحقة، والشعب الفلسطيني ترسخت فيه ثقافة المقاومة .وقضيته حية في عمق أعماق وعيه..
- تعاظم التأييد الدولي للقضية الفلسطينية لدى بعض الحكومات والمجالس النيابية والأوساط الشعبية والحزبية والجامعية والإعلامية والرياضية والفنية ومراكز البحوث والدراسات في العديد من دول العالم فضلاً عن مظاهرات الشعوب ومواقف النخب العالمية الداعمة للقضية فضح الكم الهائل من التواطؤ الأميركي/الإسرائيلي للتغطية المضللة للمجتمع الدولي فانكسر صمته عن العدوان وجرائمه وعلا صوته نصرة للحق.
- إن المعارضة المعلنة لاعتداءات إسرائيل على القدس ومقدساتها تشكل فرصة تاريخية لتفعيل الحملات العالمية المناصرة لفلسطين.
- استجابة التحركات الشعبية في غير قطر عربي لنداءات فلسطين ، على تفاوت أعدادها وزخمها ، وعلى النقيض من موقف بعض الأنظمة والحكومات العربية، تثبت مرة أخرى أن القضية الفلسطينية هي قضية قومية لا بل القضية القومية التي تتفرع منها سائر القضايا.
- الديموغرافيا عامل حاسم في الصراع العربي/الصهيوني (وليس النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني كما يريد من تخلى عن القضية أن يتلاعب بالنوابت القومية) وهو هاجس مقيم لدى الحكومات الإسرائيلية ودافعها إلى إجراءات الإبادة والترحيل والإحلال.
- لأول مرة يقول عاموس أرئيل في صحيفة هآرتس: " منذ العام 2020 يوجد عرب أكثر بقليل من اليهود بين البحر المتوسط ونهر الأردن".

- الديموغرافيا الفلسطينية (ما يقارب سبعة ملايين ونصف المليون) داخل الأراضي المحتلة حقيقة تاريخية متصاعدة حكماً ما يتيح لها الانتصار على إجراءات إفراغها من هويتها الوطنية والقومية.
- محو الهوية الفلسطينية بات من مستحيلات العبور الصهيوني إلى تكريس الاحتلال وتثبيت هويته اليهودية على الرغم من توسيع حركة الاستيطان في الضفة (عدد المستعمرات في الضفة تجاوز ال 130 مستعمرة وعدد سكانها يقارب ال 500 ألف مستوطن)
- هذه الحقائق هي منشأ الخلاصة الآتية :الاستجلاء على الجغرافيا لا يعني الاستيلاء على الديموغرافيا..

3. وقائع تدفع إلى مزيد من التعثر في مسيرة الانتصار.

- عجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة التي تتناقض و"صفقة العصر" (صفقة أنهى مفاعيلها النصدني لقطعان الصهاينة وإفشال محاولاتهم للسيطرة على المسجد الأقصى ومحاولات تهويد القدس وإزالة معالمها الدينية..) وتعترف ب "الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.." و "حق تقرير مصيره بنفسه.." وبالحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.." وبإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.." ما يعني أن إسرائيل في نظر الدول الكبرى هي دولة استثنائية لا يسري عليها تطبيق القرارات والقوانين الدولية.
- تأكيد الإدارة الأميركية موافقتها بصورة مسبقة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة لا مصداقية فعلية له أيّاً كان الحزب الحاكم فكلاهما يعمل على تبديد الحقوق الفلسطينية واحداً بعد الآخر.
- عجز الأنظمة والحكومات العربية عن ردع إسرائيل يصاحبه ما هو أشد خطراً على القضية ألا وهو تخلي طوعي أقدمت عليه بعض الدول العربية عن جوهر الصراع وطبعت علاقاتها بإسرائيل في الخفاء وفي العلن لا بل تجاوزت التطبيع إلى الاعتراف الصريح بحقها في إقامة دولتها فوق أرض فلسطين.

- انزياح بعض الدول العربية عن المفهوم التاريخي لطبيعة الصراع العربي/الصهيوني وتحويله إلى صراع عربي/فارسي وإلى صراع سني/شيعي وإلى صراع بين دول عربية "معتدلة" سلمية هي في محور الخير ودول عربية "منطرقة" إرهابية هي في محور الشر، بين دول عربية مصنفة مع السلام وأخرى في "البؤر العاصية" ! ! حتى بات من المستحيل إزالة الخلافات والتناقضات فيما بينها، بل ازدادت تفاعلاً لدرجة باتت تهدد الوحدات القطرية فكيف بالوحدة العربية أو أقله كيف بالموقف العربي الموحد من قضية فلسطين ؟!!
- ليس من الممكن التأسيس، والحال هي هذه، لتفاهم عربي على استراتيجية مواجهة تعيد الاعتبار لمفهوم الأمن القومي ولمؤسسات العمل العربي المشترك.
- لا مكنة للدول العربية كذلك، في ظل المتغيرات الدولية لصالح الدول المناهضة للسياسة الأميركية، من إدارة علاقاتها مع هذه الدول في مشهد دولي جيو/سياسي/استراتيجي بدأ بالتكون مختلف عن المشهد الدولي الذي تكون بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، في الوقت الذي بدأت فيه دول كثيرة تنظر إلى الصين وروسيا لاعبين أساسين في منظومة العلاقات الدولية وهما يسعيان لوضع حد للتمدد الأميركي في أوراسيا، مصدر الطاقة والعرب جزء منها.
- نقول هذا والشك يساورنا في أن الدول العربية المعنية قادرة على إعادة النظر في طبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية لكي يتم تحرير القضية الفلسطينية من شبكة التحكم الأميركي/الإسرائيلي.
- حق العودة بموجب القرار 194 يسقطه كلام دائر في أروقة الأمم المتحدة وفي عدد من مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية على توطين الفلسطينيين حيث هم، وثمة كلام آخر قديم ومتجدد

على مئات مليارات الدولارات لتغطية الحق في التعويض ولرشوة الدول المضيفة (هذه الرشوة المزعومة نصّت عليها صفقة العصر على أن تؤمّن الأموال من دول الخليج العربي)

- الجغرافيا الفلسطينية معرّضة للانقسام فثمّة كلام قديم متجدّد يذهب في اتّجاهين: إقامة دولة "غزّة/سيناء" والعودة إلى الخيار الأردني (إلحاق الضفّة بالأردن وإقامة دولة اتحادية..) وهي معرّضة كذلك إلى مزيد من التشطير عبر الطرق الملتوية ومزيد من عدد المستعمرات والوحدات الإسكانية..
- الوحدة الفلسطينية لم تبلغ حداً، رغم كل المساعي التي يقوم بها الطرفان فضلاً عن الجهود المصرية، لتوسيع مساحة التفاهمات المشتركة على العديد من المسائل الخلافية، يسمح بإنهاء الانقسام السياسي/الجغرافي بصورة نهائية بين الضفّة والقطاع.
- توظيف انتصارات المقاومة في غزّة والانتفاضات الشعبية في القدس والضفّة (سيف القدس جمع بينهما) لم يأخذ طريقه النهائي لتوحيد الرؤيا والموقف بين جميع الفصائل وإعادة هيكلة منظّمة التحرير على الرغم من المطالبات الكثيرة والملحّة في هذا الموضوع لإنجازه والتخلّص من التشرذم ومن تبعات التعامل الأمني مع إسرائيل.
- تبقى واحدة من هذه الوقائع، وهي الأشدّ خطراً على القضيّة الفلسطينية، إنّها اتفاقات أبراهام (اتفاقات السلام الإسرائيلي الإماراتي، والسوداني، والبحريني، والمغربي..)
- هذه الاتفاقات أدخلت المنطقة في سلام من نوع آخر (سلام الأديان) تعويضاً عن سلام جغرافي/سياسي متعثّر لا بل مستحيل ما دام الاحتلال قائماً ودولته العنصرية قائمة، وكيّاً لوعي الأجيال العربية لتعقيم عدائها العميق للصهيونية. كلّ ذلك ادّعاء بوجود قيم مشتركة بين "شعوب" إسرائيل وشعوب الدول المعنية بتلك الاتفاقات.

- عناوينها قريبة جداً لا بل هي نفسها في مواضع كثيرة من تلك التي حملها كتاب شيمون بيريز "الشرق الأوسط الجديد"، مثالها التعاون الاقتصادي والتجاري والسياحي والتقني والبحث العلمي مصحوبة بتبادل الزيارات على مستوى الحكام وعقد المؤتمرات المشتركة..
- "سلام الأديان" هو الثالث بعد "سلام كامب ديفيد" و "سلام أوسلو" ولكل مرحلة "سلامها" المدمر للقضية الفلسطينية. أما شعبها فصامد ومقاوم حتى التحرير.. وما ينتج من حقوق..

https://youtu.be/CP1CnXDGPCU?si=Wkecc6mwqzIP_X5G

https://youtu.be/rSbN9LytOyI?si=leXrh6rcbYXI9wEg

3. "أوسلو" . . . نتنياهو يغرق بالعدمية[24]

مظاهرات ضد نتنياهو

برغم مرور ثلاثة عقود على توقيع الفلسطينيين مع الاحتلال الصهيوني "اتفاقية أوسلو" الأولى، لكن رئيس وزراء الاحتلال المتطرف بنيامين نتنياهو، لم يعد آلهاتها بعد الـ7 من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، إذ لا تمضي ساعة منذ أكثر من 70 يوما على حربه الوحشية على الفلسطينيين في قطاع غزة، وجرائم مستوطنيه وجنوده في الضفة الغربية، من دون تلميحه لإسقاط الاتفاقية أو مهاجمتها ومهاجمة السلطة الوطنية الفلسطينية، معتبرا إياها "كارثة"، حاقت بكيانه، لذا فسيمنع إقامة دولة فلسطينية، ما يبدد أي تواصل له كمحتل مع سلطة، يفترض أنها تعمل في نطاق الاتفاقية.

سياسيون ومتابعون لتصريحات نتنياهو الأخيرة، رأوا فيها أيضا، تهديداً مباشراً يمس الأمن القومي الأردني، منطلقين في ذلك، من ان سيطرة السلطة تقع على الضفة الغربية، في وقت تعمل آلة القمع

---

[24]_ أوسلو ... "نتنياهو يغرق بالعدمية (alghad.com) ...

الصهيوني على ترهيب أهالي الضفة، لدفعهم إلى التهجير من مدنهم وقراهم الى الأردن، معتبرين بأن منع قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، تقويض للمصلحة الاستراتيجية الأردنية العليا.

وأشاروا الى أن تصرفاته، تقضي الى انه لن يذهب إلى أي حلول سياسية، خاصة في المرحلة المقبلة، وأنه مستمر في التركيز على اللجوء لحلول أمنية وعسكرية في غزة والضفة.

وبينوا أن هدفه الأساسي تحت القصف المستمر للقطاع والأعمال الارهابية ضد الضفة، هو الحفاظ على مستقبله السياسي المهدد بعد 7 (أكتوبر)، عبر تصرفات تلعب على وتر مخاوف أفراد كيانه، لضمان الإبقاء على تحالفه مع اليمين المتطرف لمنع أي طرح لحل الدولتين.

ودعوا لأن تقف الولايات المتحدة الأميركية، موقفاً واضحاً ضد تصرفاته المتطرفة، والتي لا تنم عن قدرة حكومته في تحمل مسؤولياتها، خاصة وأنها هي راعية اتفاقية أوسلو.

وكان نتنياهو، أكد في مؤتمر صحفي عقد أول من أمس، معارضته للاتفاقية، قائلا "إن الاتفاقية كانت خطأ، لكنها حدثت قبل وجوده في الحكومة"، معبراً عن فخره لمنع إقامة دولة فلسطينية.

ولم يكن هذا التصريح الأول له، فقد سبق ووصف الاتفاقية في جلسة سرية للجنة الخارجية والأمن في الكنيست الاثنين الماضي بـ "الكارثة"، مشيراً الى أنها جاءت بـ "الأشخاص الأكثر معاداة للصهيونية والأكثر معاداة لليهود"، مشيرا حينها إلى أنه "لن يسمح بتكرار خطأ أوسلو"، قائلا إن "غزة لن تكون حماستان ولا فتحستان."

وفي حزيران (يونيو) الماضي، أكد أنه "يجب العمل على اجتثاث فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، وقطع الطريق على تطلعات الفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة لهم."

وزير الإعلام الأسبق د. محمد المومني، بين أن تصريحات نتنياهو بعدم قيام دولة فلسطينية هي "تهديد مباشر للأمن القومي الأردني، فقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، مصلحة إستراتيجية أردنية عليا"، موضحا أن "مصالح الأردن مرتبطة بقيام دولة فلسطينية، وبغير ذلك يعتبر ذلك تهديدا مباشرا لمصالحنا."

وأكد المومني، ضرورة قيام الدولة الفلسطينية ولو بعد حين، برغم كل محاولات اليمين الإسرائيلي المتطرف في العمل على رفض قيامها، بالرغم من أنها الحل المنطقي والواقعي للنزاع المستمر بين الفلسطينيين والاحتلال.

وزير الإعلام الأسبق سميح المعايطة، أشار إلى أن توقيت إعلان نتنياهو اعترازه بمنع قيام دولة فلسطينية، يأتي في ظل حديث عما بعد العدوان على غزة، وهي رسالة منه بأن حلول ما بعد العدوان، لن يكون من بينها إعطاء الفلسطينيين دولة، وفق حل "حل الدولتين"، مبينا أن هجومه على اتفاق أوسلو واعتباره خطأ، يشير الى انه لن يذهب للحلول السياسية في المرحلة المقبلة، وأنه يركز على حلول أمنية وعسكرية في غزة والضفة.

واوضح المعايطة، أن فترة الحكم الطويلة لنتنياهو، مكنته من افشال "أوسلو" ومنع إقامة دولة فلسطينية، بقتل عملية السلام مع الفلسطينيين، وعدم تطبيق مراحل اتفاق أوسلو، وتجميده، مشيرا الى ان كل هذا، تجسد قناعاته السياسية المستمرة للمرحلة المقبلة، بعد توقف عدوانه الوحشي على غزة.

عميد كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية بالجامعة الأردنية د. حسن المومني، قال إن "هذا الإعلان ليس بجديد، فقد سبق لنتنياهو التصريح في هذا المجال أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، بل وكان هذا الطرح ضمن شعار حملاته الانتخابية، أما إعادة التلويح به من جديد، فهو من باب الشعبوية والنعوية، التي يسعى فيها للخروج من المأزق الذي زج نفسه فيه بعد 7 (أكتوبر)، إذ اعتبر هذا التاريخ كارثة على كيانه."

وبين المومني، أن "رفع مثل هذه الشعارات، يأتي في اتجاه تحالفه مع اليمين المتطرف في كيانه والذي لا يؤمن بحل الدولتين، خصوصاً وأن مستقبل نتنياهو السياسي، بات على المحك بعد هجوم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على غلاف غزة."

وأضاف المومني، أن "نتنياهو ضمن شعارات حملاته الانتخابية السابقة، الدعوة لـ"تخفيض سقف توقعات الفلسطينيين"، وهو يسير على الوتيرة نفسها حاليا، إذ يستخدم هذا النهج بشعارات مشابهة، ليلعب على مخاوف وهواجس أفراد الكيان، كل ذلك ليخدم مصالحه السياسية.

وذكر أنه وخلال الفترة بين 1996 و1999، خرب نتنياهو العملية السياسية، ولم يلتزم بأي اتفاقية، فمنذ 2011 وحتى اليوم، استمر بتخريب عملية السلام ولم يلتزم بـ "حل الدولتين."

المتحدث الرسمي باسم حركة فتح حسين حمايل قال لـ "الغد"، إن تصريحات نتنياهو تظهر للعالم حقيقة النوايا الصهيونية، الرافضة للشرعية الدولية والقانون الدوليين، والتي أعطت للشعب الفلسطيني حقه بإقامة دولته.

وبين حمايل، أنها تصريحات، تعكس بأن هذا الرجل فاشل على جميع الأصعدة العسكرية والميدانية والإعلامية، وهي ليست "منة منه إلى الشعب الفلسطيني"، بل هي دولة أقيمت على تضحيات قدمها الفلسطينيون ليكون لهم دولة، مؤكدا ضرورة أن تقف الولايات المتحدة موقفاً واضحاً ضد تصريحاته، وتتحمل مسؤولياتها الدولية، خصوصا وأنها كانت الدولة الراعية لاتفاقية أوسلو.

4. المستوطنات في الضفة الغربية.. تجمعات إسرائيلية تقضم أراضي الفلسطينيين[25]

بدأ الاستيطان في الضفة الغربية مع الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، حيث تم تعديل المنظومات القانونية، عبر اعتماد توليفة من الأوامر العسكرية غير القانونية، التي تشرع مصادرة أراضي الفلسطينيين العامة والخاصة والاستيلاء عليها، بغرض استخدامها لبناء المستوطنات والخدمات الخاصة بها والأغراض الاستيطانية.

واعتمدت جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية، وتقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع هجرة الإسرائيليين إليها. وبعد أن كانت الضفة الغربية خالية تماما من المستوطنات عام 1967، بلغ عددها هناك مع بداية عام 2023 نحو 176 مستوطنة و186 بؤرة استيطانية، يسكنها 726 ألفا و427 مستوطنا.

وشكلت المستوطنات الإسرائيلية ما نسبته 42% من مساحة الضفة الغربية، ومنحت السيطرة على 68% من مساحة المنطقة "ج" لمصلحة المستوطنات، وهي منطقة تضم 87% من موارد الضفة الغربية الطبيعية و90% من غاباتها و49% من طرقها.

---

[25] المستوطنات في الضفة الغربية.. تجمعات إسرائيلية تقضم أراضي الفلسطينيين | الموسوعة | الجزيرة نت (aljazeera.net)

ورسخت السياسات الاستيطانية مشروع تفتيت الضفة الغربية، وعزل المواطنين الفلسطينيين في مناطق محدودة المساحة مقطعة الأوصال، وعملت على تجزئة الأسواق والمجتمعات المحلية الفلسطينية، ومنعت من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، وإلغاء أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية.

قوات الأمن الإسرائيلية تهدم مبنى فلسطينيا

لا يزال قيد الإنشاء في الضفة الغربية عام 2019 (الفرنسية)

ما المستوطنات؟

المستوطنات في الضفة الغربية هي تجمعات سكانية إسرائيلية أقيمت على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، بدوافع أيديولوجية دينية وعنصرية.

والاستيطان نوع من الاستعمار، إذ هو عملية إسكان واسعة في أرض محتلة، وذلك بذريعة الإعمار وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض التي ضمتها، وأصبحت تعتبرها جزءا منها.

ولكنه يختلف عن الاستعمار في كونه يستند في تبريراته إلى مسوغات دينية وفكرية، وقد كانت فكرة "عودة الشعب إلى أرض الميعاد وبناء الهيكل" أحد مرتكزات الاستيطان في فلسطين.

وتعد المستوطنات في الضفة الغربية من وجهة نظر القانون الدولي غير شرعية، وانتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها إلى المناطق الخاضعة للاحتلال.

تاريخ الاستيطان

بدأت عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين منذ أواخر القرن الـ19، إبان الحكم العثماني، وقد تنبهت الدولة العثمانية لمخاطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإقامة مستوطنات فيها منذ بدايات الحركة الاستيطانية، وأصدر الباب العالي سنة 1855 قانونا يمنع الأجانب من تملك وشراء الأراضي في فلسطين.

وفي سنة 1869، أصدر الباب العالي قانونا آخر عرف باسم "نظام استملاك التابعية الأجنبية للأملاك"، وفي فبراير/شباط 1887، صدرت أوامر جديدة بشأن الهجرة اليهودية وُجِّهت إلى متصرفي القدس ويافا، تخبرهم بأنه سيسمح لليهود بدخول البلاد حجاجا أو زوارا فقط، وأن على كل يهودي يصل إلى يافا أن يدفع 50 ليرة تركية ويتعهد بمغادرة البلاد خلال 31 يوما.

ولكن تلك القوانين والتشريعات، لم تَحل دون استمرار الهجرة وتأسيس المستوطنات عبر الأساليب غير القانونية، معتمدة على شراء الأراضي من الإقطاعيين، واستغلال تردي الجهاز الإداري العثماني، وتفشي الفساد في بعض أركانه، وتقديم الرشاوى للتغاضي عن عمليات الشراء.

واستخدمت الحركة الصهيونية كل السبل لإدخال اليهود إلى فلسطين، فقد دخل بعضهم تجارا ورجال أعمال، فيما استغل آخرون السماح لهم بزيارة الأماكن المقدسة للتسلل إلى فلسطين والبقاء فيها.

وتعود بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى اللورد موسى مونتفيوري، الذي نجح في الحصول على الموافقة العثمانية لشراء عدة قطع من الأراضي بالقرب من القدس ويافا، وبدأ البناء على مساحة من الأرض خارج أسوار القدس عام 1859 لتكون حيا لليهود سُمي باسمه، ثم تمكن من بناء سبعة أحياء أخرى حتى سنة 1892.

وعقب إقرار برنامج "بال " سنة 1897، تركزت الجهود الفلسطينية على الحيلولة دون تسرب أراض أخرى إلى الصهيونية، ومن أجل هذا ترأس مفتي القدس محمد طاهر الحسيني هيئة محلية ذات صلاحيات

حكومية، مهمتها التدقيق في طلبات نقل الملكية في مصلحة القدس، الأمر الذي أسهم في الحيلولة دون حصول اليهود على أراض زراعية جديدة لسنوات عديدة.

ومع ذلك استمر عدد المستوطنين في التزايد طوال العهد العثماني، ففي عام 1882 كان عدد اليهود في فلسطين 24 ألف يهودي، وقفز في عام 1917 إلى أكثر من 85 ألف يهودي، وكذلك زادت أعداد المستوطَنات، ففي حين كان عددها عام 1884 خمس مستوطنات، صارت 47 مستوطنة عام 1914.

ومع وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، بدأت حقبة جديدة في تاريخ الاستيطان فيها، إذ شكّل الانتداب الحاضنة الحقيقية لنمو الاستيطان وتكثيف الهجرة، وذلك من خلال التشريعات الخاصة بفتح أبواب الهجرة، وتسهيل انتقال الأراضي إلى الحركة الصهيونية، وصولا إلى حماية الاستيطان بقوة السلاح.

وسنَّت سلطات الانتداب في عام 1926 قانون نزع الملكية، الذي يبيح للسلطات البريطانية، نزع ملكية الأرض عن طريق فرز الأراضي المشاعة في القرى ومراجعة قيود الأملاك، وانتزاع ما لا تثبت ملكيته من الأراضي، وتسجيلها باسم حكومة الانتداب، ومن ثم التصرف فيها لإقامة المشاريع العامة.

وأعطت المادة 13 من الدستور الفلسطيني صلاحية مطلقة للمندوب السامي في أن يهب أو يؤجر تلك الأراضي، أو أي معدن أو منجم، وله أن يأذن بإشغال هذه الأراضي، واشترطت تلك المادة، أن يجري المندوب السامي كل هبة أو إيجار أو تصرف لهذه الأراضي، وفقا لمرسوم أو قانون.

وقد سهلت القوانين والامتيازات التي مُنحت لسلطة الانتداب تسرب الأراضي الفلسطينية إلى أيدي المستوطنين اليهود، وخلال هذه الفترة تضاعف عدد اليهود وبُنيت العديد من المستوطنات في أنحاء عدة من فلسطين، حيث بلغ عدد المستوطنات التي بنيت بين عامي 1918 و1949 نحو 169 مستوطنة.

وقد كان تركيز المستوطنات على الساحل الفلسطيني بشكل أساسي، ثم بنسبة أقل في مرج بن عامر والجليل الأعلى والأدنى والنقب، وهي المنطقة التي شكلت حدود دولة إسرائيل عام 1948، حيث

شكّل التوسع الحيزي والعددي للاستيطان المستمر والمتصل جغرافيا أساس تقسيم فلسطين عام 1947 في أروقة الأمم المتحدة، التي أعطت لليهود 55% من أرض فلسطين وفق للقرار 181.

وكان الإسرائيليون قد لجأوا إلى إقامة مستوطنات ضمن إستراتيجية "برج وجدار"، أي أن المستوطنات الجديدة لم تكن سوى جدار خشبي، وبرج أقاموا فيه حارسا أو أكثر، ولا شيء سوى ذلك، وكان ذلك ضمن الاستعداد لقرار تقسيم فلسطين، حيث إن لجان الأمم المتحدة راعت أن تكون أماكن وجود المستوطنات، ضمن أراضي دولة إسرائيل في مشروع التقسيم.

وبعد أن كان الحصول على الأراضي عن طريق الشراء بطريقة غير قانونية في الغالب أثناء الحكم العثماني، أو تسريبها عن طريق المنح أو البيع أو الإيجار من قبل الانتداب أثناء الحكم البريطاني، أصبحت القوة العسكرية بعد النكبة عام 1948 وقيام دولة إسرائيل أداة رئيسة للاستيلاء على الأراضي وطرد أصحابها، ثم بناء المستوطنات، وبذلك فرضت إسرائيل سياسة الأمر الواقع.

تشريع الاستيلاء على الأراضي

لم يصل التوسع الاستيطاني إلى الضفة الغربية قبل حرب عام 1967، التي نجم عنها احتلال كامل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ومن ثم بدأ تعديل المنظومات القانونية، عبر اعتماد توليفة من الأوامر العسكرية غير القانونية، التي تشرع مصادرة الأراضي الفلسطينية العامة والخاصة في الضفة الغربية بذرائع مختلفة، لتكون مدخلا للتوسع الاستيطاني.

وقد تمت مصادرة الأراضي بذريعة كونها "مناطق عسكرية مغلقة" من خلال الأمر العسكري رقم 378، وذريعة "المحميات الطبيعية" وفقا للأمر العسكري رقم 363، وذريعة "الاستملاك للمصلحة العامة" بحسب الأمر العسكري رقم 321، والمصادرة تحت مسمى "أملاك دولة" عبر الأمر العسكري

رقم 59، وتحت مسمى "أملاك الغائبين" وفقا للأمر العسكري رقم 58، و"مناطق تدريب عسكرية" بحسب الأمر العسكري رقم 271.

وعبر هذه الأوامر العسكرية تم الاستيلاء على أراضي وممتلكات الفلسطينيين التي هُجّروا منها ونزحوا عنها إلى مناطق أخرى نتيجة الاحتلال، وبموجبها تمت مصادرة أراض واسعة من الضفة الغربية لأغراض عسكرية للرماية والتدريبات وباعتبارها مناطق أمن للجيش.

كما جعل الاحتلال ملكية الأراضي التي كانت تديرها السلطات الأردنية، والأراضي المسجلة بأنها أراضي دولة منذ العهد العثماني في الضفة الغربية، تحت سلطة دولة الاحتلال للتصرف فيها.

وكانت مساحة هذه الأراضي في ذاك الوقت تقارب 527 ألف دونم، أي نحو 9% من إجمالي مساحة الضفة، ثم ارتفعت إلى نحو 700 ألف دونم، أي 12% من المساحة مع نهاية عام 1973، حيث أضافت سلطات الاحتلال أكثر من 160 ألف دونم إلى أراضي الدولة.

وأظهرت نتائج استطلاع مقارن أجراه مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسيلم" في منطقة رام الله فروقا هائلة بين نسبة المساحات التي صنفتها حكومة الأردن مُلكا حكوميا في أراض مسجلة في سند الملكية (الطابو) قبل الاحتلال، وبين نسبة المساحات التي صنفتها إسرائيل أراضي دولة في مناطق لم يمهل الوقت الأردنيين لتسجيلها.

وعززت نتائج الاستطلاع الاستنتاج بأن جزءا كبيرا من المساحات التي صنفتها إسرائيل أراضي دولة هي في الواقع ملك خاص لفلسطينيين، سلبته إسرائيل من أصحابه الشرعيين بواسطة مناورات قضائية منتهكة بذلك القانون المحلي والقانون الدولي.

وفي عام 1968 جمدت إسرائيل عمليات تسجيل الأراضي للفلسطينيين، وضمت بين عامي 1979 و2002 (وفقا لتقديرات "بتسيلم") أكثر من 900 ألف دونم جديد (16%) من أراضي الضفة وحولتها إلى أراضي دولة، وهي زيادة بنسبة 170% على أراضي الدولة التي كانت في الضفة قبل الاحتلال.

وبحسب معطيات "بتسيلم" لعام 2017، يوجد في مناطق "ج" نحو 1.2 مليون دونم مصنفا "أراضي دولة"، وهو ما يشكل 36.5% من مناطق "ج" و22% من مجمل أراضي الضفة الغربية، إضافة إلى نحو 200 ألف دونم مصنفة "أراضي دولة" تقع ضمن مناطق "أ" و"ب" التابعة للسلطة الفلسطينية.

وتبلغ مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرة المستوطنات مباشرة، وفقا للمعطيات نفسها، نحو 40% من مجمل مساحة الضفة الغربية وتشكل 63% من مساحة مناطق "ج".

ومن خلال دراسة تحليلية قام بها معهد الأبحاث التطبيقية "أريج" لواقع المستوطنات، تبين أن 51% منها تم بناؤها على أراض صنفتها إسرائيل أراضي دولة، و49% منها بُنيت على أراض فلسطينية ذات ملكية خاصة. وتبلغ مساحة المستعمرات الإسرائيلية في محافظة القدس مثلا 40868 دونما، 73% منها مقامة على أراض ذات ملكية خاصة، بما فيها الأراضي التي ضمتها إسرائيل بشكل غير شرعي، إلى ما يسمى حدود بلدية القدس.

مراحل الاستيطان في الضفة الغربية

منذ الاحتلال باشرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتشييد المستوطنات، واتبعت سياسة منهجية مشجعة لهجرة المواطنين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية، عبر منح مكافآت ومحفزات اقتصادية مباشرة للمواطنين، أو للسلطات المحلية اليهودية، من أجل رفع مستوى حياة المواطنين لتشجيع الهجرة إلى تلك المستوطنات.

وقد اعتمدت عمليات الاستيطان عبر مراحل متباينة على طبيعة حكومة الاحتلال القائمة ومكوناتها، وعلى طبيعة رؤيتها لمستقبل العلاقات مع الفلسطينيين، ومع ذلك فقد بقيت سياسة تسمين المستوطنات وتوسيعها، سياسة ثابتة لكل الحكومات.

وتشكّل المستوطنات الإسرائيلية ما نسبته 42% من مساحة الضفة الغربية، حيث تمت السيطرة على 68% من مساحة المنطقة "ج" لمصلحة المستوطنات، وهي المنطقة التي تضم 87% من موارد الضفة الطبيعية و90% من غاباتها و49% من طرقها، ويُسمح للفلسطينيين باستخدام أقل من 1% من تلك المنطقة.

مستوطنة كيدار اليهودية في الضفة الغربية عام 2023 (رويترز)

وقد مر الاستيطان في الضفة الغربية بخمس مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى (1967-1977): الاستيطان في القدس والأغوار

بدأت هذه المرحلة منذ الاحتلال واستمرت 10 سنوات، في الفترة التي كان حزب العمل الإسرائيلي "المعراخ" يتولى فيها قيادة ائتلاف حكومة الاحتلال، وقد عكست المرحلة رؤية حزب العمل الإسرائيلي، والتغيرات التي طرأت عليها، واتسمت بالحذر نظرا لرغبة الحكومة في الاحتفاظ بالسيطرة على الضفة والقدس سياسيا وأمنيا.

وقد وضع حزب العمل في تلك المرحلة حجر الأساس للمشروع الاستيطاني بالضفة الغربية المُسمى "مشروع آلون"، واستُعين بالجيش الإسرائيلي لتطبيق المشروع من خلال وحدة ناحل "شيبة الطليعة

المقاتلة"، وبنيت العديد من المواقع الاستيطانية التي سميت باسم "تاحل"، وانتشرت على طول خط الهدنة بالضفة ومنطقة الأغوار.

وركز المشروع على الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية تحت ما يسمى "الأغراض العسكرية والأمنية"، وكان هدفه الرئيسي توطين اليهود بالضفة لأغراض زراعية، ومصادرة المياه الجوفية الفلسطينية، من خلال الاستيلاء على الأرض عبر الاستيطان على طول غور الأردن، وحتى جنوب "صحراء الخليل"، بطول 115 كيلومترا وعرض 20 كيلومترا.

كما ركز الاحتلال خلال هذه المرحلة على تعزيز السيطرة على مدينة القدس، حيث جُرف حي المغاربة الملاصق لحائط البراق وطُرد سكانه، وأعيد بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة، في خطوة لتكريس الاحتلال في الجزء الشرقي من المدينة.

وخلال 10 سنوات من احتلال الضفة الغربية، تم تأسيس المستعمرات فيها بصورة انتقائية، ضمن سياسة استعمار تعتمد على الكيف لا على الكم، وبعد أن كانت الضفة الغربية خالية تماما من المستوطنات، بلغ عددها في هذه المرحلة 34 مستوطنة، 12 منها في مدينة القدس، وكانت أول مستوطنة هي "كفار عتصيون"، التي بنيت عام 1967 في الخليل، ثم بنيت "كريات أربع" جنوبي بيت لحم في العام الذي يليه.

المرحلة الثانية (1977–1990): السيطرة على جبال الضفة الغربية

بدأت هذه المرحلة مع انتقال الحكم في دولة الاحتلال إلى الائتلاف اليميني بزعامة حزب الليكود، وقد بدأت العمليات الاستيطانية في هذه المرحلة تُنفذ ضمن إستراتيجية مختلفة تماما، فبعد أن كانت المستوطنات في الضفة الغربية تقام تحت الدوافع والاعتبارات الأمنية خلال المرحلة الأولى، اختلطت تلك الدوافع بأسباب تاريخية وعقائدية ودينية.

واستهدف الاستيطان في هذه المرحلة السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض في الضفة الغربية، مع الهيمنة على المواقع الجبلية الإستراتيجية، كما سعى إلى إيجاد عمق جغرافي وبشري إستراتيجي للدولة الاحتلال في الضفة الغربية.

وتحقيقا لهذه الأهداف، قامت العمليات الاستيطانية على خطين متوازيين، الأول: إقامة عدد من الكتل الاستيطانية في قلب المناطق الفلسطينية الآهلة، لعزلها ومحاصرتها. والثاني: إقامة عدد كبير من المستوطنات الصغيرة والمتناثرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، لاسيما في المناطق الجبلية الإستراتيجية.

وفي هذه الفترة أُنشئ معظم المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، وكان أكثرها بمبادرة من حزب الليكود اليميني وحركة "غوش إيمونيم" الصهيونية الدينية المتطرفة، التي تُعد رأس عمليات الاستيطان في الضفة الغربية، كما ساهمت في تغلغل الفكر الصهيوني الاستعماري الاستيطاني في العقلية الإسرائيلية، ونشرت ثقافة عدم التفريط فيما يسمى "أرض إسرائيل الكبرى."

وقد قدمت مشروعا استعماريا يهدف إلى إقامة أكبر عدد من المستوطنات والكتل الاستيطانية والبؤر الاستيطانية في مناطق سكنية مأهولة ومتفرقة على أكبر مساحة ممكنة، وتكمن خطورة مشروعها في فعاليته الكبيرة في مجال التنفيذ وبناء المستوطنات.

وركزت الحركة في مشروعها الاستيطاني على الطرق ومسطحات الأراضي الممتدة من نابلس إلى الخليل عبر القدس، وطرق ترتبط بغور الأردن، وكانت أولى المستوطنات التي بنتها في منطقتي نابلس ورام الله، حيث أسست عام 1977 ثلاث مستوطنات هي "عوفرا"، و"كيدوميم" و"معاليه أدوميم."

وكذلك تم تَبَنِي مشروع "فوخمان" أو ما يعرف بـ "العمود الفقري المزدوج" من قبل حزب الليكود بعد تعديله، وأُسندت مهمة تنفيذه إلى أرييل شارون، الذي كان وزيرا للزراعة آنذاك.

ويقوم المشروع على بناء عمودين فقريين من المستوطنات، يمتد أولهما على طول السهل الساحلي، ويمتد الثاني من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شرم الشيخ في الجنوب.

وسعى مشروع الليكود لتكثيف الاستيطان في السفوح والمرتفعات الشرقية والغربية من الضفة الغربية، كما رأى شارون في الكتلة الفلسطينية الكثيفة والمترابطة خطرا يهدد التوسع الاستيطاني، فأقام المستوطنات بين التجمعات السكانية الرئيسة، على امتداد مرتفعات الضفة الغربية، وكثف الاستيطان اليهودي في منطقة القدس وجنوب الخليل.

وتركزت المستوطنات كذلك على المناطق المناخة للخط الأخضر، الفاصل بين الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، من أجل إزالة هذا الخط؛ لأنه لا يمثل حدود دولة الاحتلال، وفقا للرؤى الفكرية التي تحملها التيار اليميني الصهيوني.

وتميزت المستوطنات التي أنشئت في هذه المرحلة بأنها ذات طابع مجتمعي حضري، يسكنها مستوطنون بأيديولوجيات مختلفة وبدوافع متعددة، ويعمل معظمهم في مدن الاحتلال في المناطق المحتلة عام 1948، ولم تكن كالمستوطنات التي أقيمت في المرحلة الاستيطانية الأولى التي كان معظمها مستوطنات ريفية على نمط الـ "موشافات" أو الـ "كيبوتسات"، التي يسكنها جنود سابقون يعملون في الزراعة.

وقد جرى توزيع المستوطنات على هيئة تكتلات استيطانية مترابطة، مع الاهتمام بإقامة وسائل إنتاج وخدمات ومراكز صناعية تعليمية، وذلك لربط المستوطن بمكان إقامته، وتشكيل كتل من المستوطنات تؤدي في النهاية إلى الاندماج، وتشكيل مدن استيطانية.

وفي هذه المرحلة تسارعت عمليات الاستيطان وتوسعت، وشكلت أضخم موجة في تاريخ المستوطنات في الضفة الغربية، حيث أصبحت المستوطنات مدنا كبيرة، ووفقا لتقديرات مركز الإحصاء الفلسطيني فقد

وصل عدد المستوطنات عام 1990 في الضفة الغربية إلى 140 مستوطنة، وبلغ عدد المستوطنين 221 ألفا و348 مستوطنا.

المرحلة الثالثة (1990–1996): تسمين المستوطنات

تميزت هذه المرحلة بانطلاق مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال، التي تضمنت مؤتمر مدريد عام 1991، واتفاق أوسلو عام 1993، وهذه الفترة شهدت تدفق اليهود الروس إلى إسرائيل، وزادت وتيرة الاستيطان بخطوات نوعية.

وقد بدا في هذه المرحلة تراجع نسبي في عدد المستوطنات المقامة، ولكن ذلك لا يعني أن الاستيطان تراجع، بل لجأت سلطات الاحتلال خلال هذه الفترة إلى سياسة تسمين المستوطنات القائمة، سواء بزيادة أعداد المستوطنين، أو زيادة رقعة البناء في المستوطنات وإنشاء أحياء استيطانية جديدة فيها، والعمل على شق طرق التفافية خاصة بالمستوطنين.

وربما كانت الضغوط الدولية الرامية إلى إنجاح مساعي المفاوضات السبب في تراجع وتيرة إنشاء مستوطنات جديدة، فضلا عن عدم استقرار الحكومة، وانتقالها من حزب العمل إلى الليكود عقب مقتل إسحاق رابين بيد أحد اليهود المتشددين عام 1995.

ولم تستطع الاتفاقيات أن تقف أمام سياسات الاستيطان، فبالرغم من عدم بناء أي مستوطنات في أعوام مثل: 1992 و1993 و1995، فقد وصل عدد المستوطنين بالضفة الغربية عام 1995 إلى 296 ألفا و959 مستوطنا وفقا للتقديرات الفلسطينية الرسمية.

- المرحلة الرابعة (1996–2017): البؤر الاستيطانية والتوسع

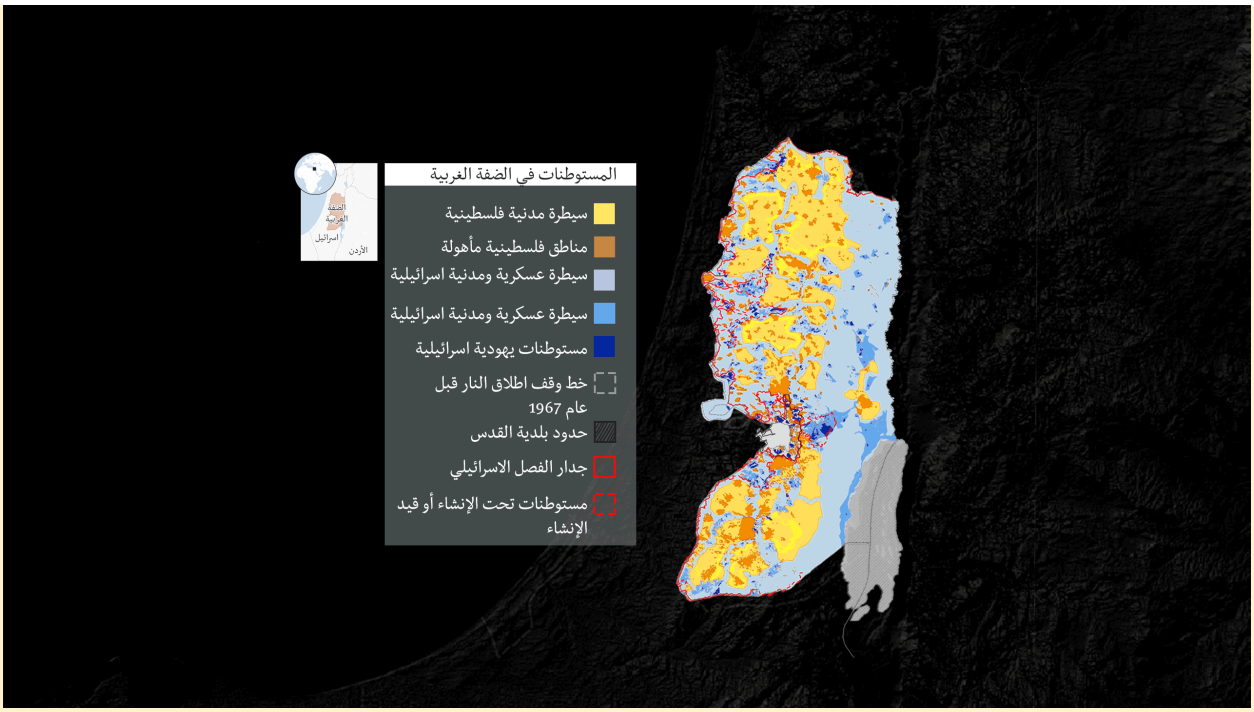

عقب توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993 مباشرة، وضع موشيه فيغلين، عضو اللجنة المركزية في حزب "الليكود"، مخططا سريا بالتعاون مع مجلس المستوطنات "يشع"، سماه "العملية المضاعفة"، ويهدف المخطط إلى إقامة 130 مستوطنة جديدة في المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

ويقوم المخطط على إستراتيجية تكوين مجموعات استيطانية صغيرة في المواقع المستهدفة، لتتحول لاحقا إلى مستوطنات، بهدف منع أي انسحاب للاحتلال من أراضي الضفة الغربية، وقد خضعت هذه الخطة للتأجيل، وتعثرت عدة مرات، ثم بدأ تنفيذها عام 1996.

وقد اصطلح إسرائيليا على تسمية هذا الشكل من الاستيطان "البؤر الاستيطانية غير الشرعية"، وهي تسمية تسعى للتقليل من أهمية وحجم هذا النوع الاستيطاني، الذي يعد من أضخم موجات الاستيطان في الضفة الغربية. وتعمل البؤر الاستيطانية على إيجاد تواصل جغرافي بين المستوطنات المتباعدة، أو بين الكتل الاستيطانية، كما تسعى إلى استكمال السيطرة على القمم والمرتفعات الإستراتيجية في الضفة

الغربية، وتساعد على إقرار وترسيخ سلسلة من التغييرات الجذرية، التي تخدم المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية جغرافيا وديمغرافيا.

وفقا لذلك، أقام المستوطنون عشرات البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية بين عامي 1996 و1999، وقد صدر قرار حكومي بإزالة بعض هذه البؤر في عهد الحكومة التي ترأسها إيهود باراك بين عامي 1999 و2001، ولكنها لم تُزل عمليا، بل تم تحويلها إلى مواقع عسكرية، أو أعيدت مرة أخرى إلى المستوطنين.

فلسطينيون خلال احتجاج ضد المستوطنات اليهودية

في قرية الناقورة قرب نابلس بالضفة الغربية عام 2021 (رويترز)

وفي هذه المرحلة بدأت تظهر ملامح فشل عملية التسوية، واندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، واقتنع قادة دولة الاحتلال بأن الفرصة أصبحت مهيأة للسيطرة على أكبر قدر من مساحة الضفة الغربية، وحَشْر الفلسطينيين في كانتونات معزولة مقطعة على أضيق مساحة ممكنة من أراضي الضفة.

ومع تولي أرييل شارون قيادة حكومة الاحتلال عام 2001 استطاع المستوطنون إقامة عشرات البؤر الاستيطانية الجديدة، بحماية الحكومة مع تغطية كاملة لكل المتطلبات الأمنية واللوجستية، واستمر الحال في عهد خليفته إيهود أولمرت بين عامي 2006 و2009.

وعندما تسلّم نتنياهو رئاسة الحكومة عام 2009، بدأ عملية "تشريع قانوني" لهذه البؤر، أي تحويلها إلى مستوطنات رسمية، تحظى بالرعاية الرسمية من قبل دولة الاحتلال.

وقد بلغ انتشار البؤر الاستيطانية ذروته في الفترة الممتدة بين عامي 1998 و2007، إذ أقام المستوطنون ما يقارب 50% من البؤر الاستيطانية، وهي الفترة التي كان يتقلد فيها شارون مناصب رفيعة في الحكومة الإسرائيلية، في حين لم يتم بناء مستوطنات جديدة بين عامي 2000 و2012، واضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من قطاع غزة سنة 2005، ودَمّرت 21 مستوطنة وأَجْلت 8500 مستوطن منها.

وقد انتشرت هذه البؤر في كافة محافظات الضفة الغربية دون استثناء، وكان العدد الأكبر منها في محافظات رام الله والبيرة ونابلس والخليل، وبلغت نسبة انتشارها على أراضيها مجتمعة حوالي 64% من البؤر الاستيطانية المقتشية في الضفة الغربية.

وفي عام 2017 أقرّ الكنيست الإسرائيلي "قانون التسوية"، الذي يتيح الحق في استعمال أراضي الملك الخاص الفلسطينية، التي بُنيت عليها مستوطنات وبؤر استيطانية، وتم بموجبه تشريع 4 آلاف وحدة سكنية في 55 بؤرة استيطانية مبنية على أراض فلسطينية خاصة.

وكانت سلطات الاحتلال قد حولت كل البؤر الاستيطانية "رحاليم" عام 2013 إلى مستوطنة، وفي عام 2018 حولت البؤر الاستيطانية "عميحاي" إلى مستعمرة، كما شرّعت 15 بؤرة استيطانية بأثر رجعي عام 2019، ووضعت خططا بأثر رجعي للسماح لأربع بؤر استيطانية بأن تصبح أحياء لمستوطنات قائمة عام 2020.

واتسعت وتصاعدت هجمة الأذرع الاستيطانية، واستمر الاحتلال في التغاضي عن إنشاء بؤر استيطانية جديدة وتشجيعه، حتى وصل عدد البؤر الاستيطانية حسب المؤشرات الرسمية الفلسطينية عام 2021 إلى 163 بؤرة استيطانية، إضافة إلى 25 بؤرة مأهولة تم اعتبارها أحياء تابعة لمستوطنات قائمة، كما أنشأ الاحتلال مناطق صناعية وسياحية وخدماتية ومعسكرات لجيش الاحتلال بلغ عددها 144 موقعا.

بناء الجدار الفاصل

شهدت هذه المرحلة بناء الجدار الفاصل عام 2002 بذريعة حماية المستوطنات، واستطاع الجدار قضم 4.1% من مساحة الضفة الغربية، وأن يعزلها خلفه.

وتهدف هذه العملية الاستيطانية إلى إعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديمغرافي، وتتمثل خطورتها في فصل مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية تبلغ ما يعادل 41.8% من مساحة الضفة الغربية عن امتدادها الطبيعي واتصالها بالمناطق الفلسطينية الأخرى.

وفي هذه المساحات تتركز معظم المستوطنات والبؤر الاستيطانية، كما تضم حوالي 88% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية والقدس، في حين أن الكثافة السكانية الفلسطينية فيها محدودة، وتتعرض للتضييق، والتهميش، والحصار لإلغاء ،وجودها.

وتحولت مناطق "أ" و "ب" الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، إلى كانتونات منفصلة، معزول بعضها عن بعض بالكتل الاستيطانية الكبرى وبالشوارع الالتفافية وبعض أجزاء الجدار الفاصل.

وقد سار بناء الجدار وإقامة المناطق المعزولة في خط متواز مع تصعيد البناء الاستيطاني وتسمين المستوطنات، وإقامة بؤر استيطانية جديدة، والسعي لإقرار تشريعات قوانين لضم المناطق القليلة الكثافة السكانية في الضفة الغربية (مناطق ج أساسا)، كما تصاعدت حملات هدم المنازل وتشريد المواطنين الفلسطينيين في المناطق المستهدفة بالضم.

ورسخت السياسات الاستيطانية في هذه المرحلة مشروع تفتيت الضفة الغربية، وعزل المواطنين الفلسطينيين في مناطق محدودة المساحة ومقطعة الأوصال، وإلغاء أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، إضافة إلى أن السيطرة المطلقة للاحتلال ستكون في قلب الضفة، وعلى حدودها من جميع الجهات.

- المرحلة الخامسة (2017-2023) الوحدات الاستيطانية

شهدت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية منذ عام 2017 ارتفاعا ملحوظا في عدد الوحدات الاستيطانية، وفي 11 يناير/كانون الثاني 2018، أعلنت السلطات الإسرائيلية موافقتها على بناء أكثر من 1100 وحدة استيطانية جديدة، واستمر الارتفاع عام 2019.

وقد شهد عام 2020 زيادة بنسبة 40% مقارنة بالعام السابق له، وفقا لتقرير مكتب ممثلية الاتحاد الأوروبي التابع للأونروا لعام 2021، وتضاعفت الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية عام 2021 مقارنة بالعام السابق له، من 6 آلاف و288 وحدة سكنية إلى 14 ألفا و894 وحدة سكنية.

وقد شمل التوسع الاستيطاني، وفقا لما ورد في التقرير، تطوير مشاريع البنية التحتية والطرق، إضافة إلى إنشاء ما يسمى المزارع الاستيطانية الجديدة غير القانونية، كما صاحب تزايد خطط التوسع الاستيطاني تصاعد عنف المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبمجرد نيلها ثقة البرلمان في ديسمبر 2022 وضعت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو الاستيطان في طليعة ملفاتها المهمة، وأعلن نتنياهو أن حكومته ستعمل على تعزيز الاستيطان بالضفة الغربية، ومنذ ذلك الحين، تزايدت وتيرة اعتداءات المستوطنين في الأراضي الفلسطينية وباتت تتصدر المشهد.

وعلى الرغم من تعهد إسرائيل مرتين على الأقل بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، فإن الواقع أشار إلى تسجيل "ارتفاع قياسي" في التوسع الاستيطاني.

ورصد تقرير أنجزته "هيئة مقاومة الجدار والاستيطان" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلة خلال عام 2022، وخلص إلى أن الاستيطان فيه زاد بنسب غير مسبوقة منذ احتلال الضفة الغربية والقدس عام 1967.

وبحسب معطيات الهيئة بلغ عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة -بما فيها القدس- 726 ألفا و427 مستوطنا موزعين على 176 مستوطنة، و186 بؤرة استيطانية (غير مرخصة) 86 منها بؤر رعوية زراعية حتى بداية 2023.

وأشار التقرير إلى إقامة 12 بؤرة استيطانية في محافظات الضفة الغربية عام 2022، وتشريع بؤرتين استيطانيتين فيها، الأولى "منسيه داني" على أراضي بلدة دير دبوان، والثانية "منسيه كراميم" على أراضي دير جرير شرقي رام الله.

وخلال عام 2022 صادقت حكومة الاحتلال على 83 مخططا لبناء 8288 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، و2635 وحدة بالقدس المحتلة، وصادرت سلطات الاحتلال قرابة 26.5 كيلومترا مربعا تحت مسميات مختلفة مثل إعلان محميات طبيعية، وأوامر استملاك ووضع يد، واعتبارها "أراضي دولة."

وفقا لحركة "السلام الآن" اليسارية الإسرائيلية الرافضة للاستيطان فإن الضفة الغربية منذ تسلم حكومة نتنياهو مهامها نهاية عام 2022 تشهد أكبر عملية استيطان منذ عام 2012، إذ دفعت حكومة نتنياهو مخططات لإقامة 12 ألفا و885 وحدة استيطانية.

وأشارت معطيات الحركة إلى أن الحكومة الإسرائيلية نشرت أيضا مناقصات لبناء 1289 وحدة استيطانية، وهو ما يرفع إجمالي عدد الوحدات إلى أكثر من 14 ألفا، وأكبر هذه المخططات كان في مستوطنة "معاليه أدوميم" شرق مدينة القدس، حيث أُقرّت 1475 وحدة استيطانية، ومستوطنة "عيلي" شمال شرق رام الله، التي أُقرّت فيها 1081 وحدة استيطانية.

تضاف إلى ذلك مستوطنة "كوخاف يعقوب" وسط الضفة الغربية، حيث أُقرّت 627 وحدة استيطانية، و"جفعات زئيف" شمال غرب القدس، التي أُقرّت فيها 559 وحدة استيطانية.

كما أُقرّ بناء 350 وحدة استيطانية في مستوطنة "ألكناه" القريبة من نابلس، و374 وحدة في مستوطنة "كريات أربع" في الخليل جنوبي الضفة، و380 وحدة في مستوطنة "كيدوميم" شمالي الضفة، إضافة إلى توسعات في العديد من المستوطنات الأخرى.

وفي 20 مارس 2023 سن الكنيست قانون تطبيق خطة فك الارتباط، الذي يزيل التقييدات على دخول واستيطان المواطنين الإسرائيليين في المناطق التي تم إخلاؤها ضمن خطة فك الارتباط عام 2005، بما يسمح عمليا برجوع المستوطنين وإعادة بناء 4 مستوطنات في المناطق التي تم إخلاؤها في شمال الضفة الغربية. وقد تسبب الاستيطان المتواصل في تقليص مساحة فلسطين التاريخية، فلم يبق للفلسطينيين سوى نحو 15% فقط من مساحة فلسطين التاريخية المقدرة بنحو 27 ألف كيلومتر مربع، حيث تستغل إسرائيل أكثر من 85% من المساحة الفعلية.

اعتداء قوات الاحتلال على فلسطينيين خلال احتجاجاهم على بناء مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية عام 2023 (رويترز)

التصنيفات

تعتبر المستوطنات الحضرية أكثر المستوطنات شعبية في الضفة الغربية، وتشير البيانات حسب مركز الإحصاء الفلسطيني إلى أن عددها نهاية عام 2021 وصل إلى 67 مستوطنة، 22 منها في محافظة القدس، ويمثل سكان هذا النوع من المستوطنات نحو 91.4% من عدد المستوطنين الكلي في الضفة الغربية.

أما المستوطنات الريفية، فحسب نفس البيانات، فقد بلغ عددها في العام نفسه 85 مستوطنة، معظمها تُصنف مستوطنات جماعية، بواقع 38 مستوطنة، يسكنها 39 ألفا و259 مستوطنا، وتليها "موشاف"، بواقع 17 مستوطنة، يقطنها 6 آلاف و522 مستوطنا، إضافة إلى 8 مستوطنات "موشاف جماعي" يسكنها 4492 مستوطنا، و9 كيبوتسات يسكنها 4554 مستوطنا.

المجالس الإقليمية وتوزيع المستوطنات

بلغ العدد الإجمالي للمستوطنين، وفقا للمؤشرات الرسمية الفلسطينية، لنهاية عام 2021 في الضفة الغربية 719 ألفا و452 مستوطنا، بنسبة وصلت إلى 22.8% من العدد الإجمالي للسكان في الضفة الغربية. ويعيشون هؤلاء المستوطنون في 151 مستوطنة موزعة على 6 مجالس إقليمية، على النحو الآتي:

- شمرون: بلغ عدد المستوطنات التي تتبع هذا المجلس 35 مستوطنة، تتوزع في مدن الضفة الغربية على النحو التالي: 5 مستوطنات في جنين و3 في طولكرم و6 في نابلس و7 في قلقيلية و13 في سلفيت وواحدة في رام الله، ويبلغ مجموع سكان المجلس 113 ألفا و814 مستوطنا.
- آرفوت هيارديين (وادي الأردن): بلغ عدد المستوطنات التي تتبع هذا المجلس 19 مستوطنة موزعة على ثلاث مناطق: 5 مستوطنات في طوباس والأغوار الشمالية واثنتان في نابلس، و12 في أريحا والأغوار، ومجموع سكانها 6 آلاف و620 مستوطنا.
- ماتي بنيامين: بلغ عدد المستوطنات التي تتبع هذا المجلس 32 مستوطنة موزعة على 4 محافظات كالآتي: 4 مستوطنات في نابلس و19 في رام الله والبيرة وواحدة في أريحا والأغوار و8 في القدس، ويبلغ عدد السكان الكلي للمجلس 219 ألفا و920 مستوطنا.

- مجليوت :بلغ عدد المستوطنات التي تتبع هذا المجلس 5 مستوطنات موزعة على المناطق التالية: 3 مستوطنات في أريحا والأغوار وواحدة في القدس وواحدة في بيت لحم، ومجموع سكانها 1798 مستوطنا.
- غوش عتصيون :بلغ عدد المستوطنات التي تتبع هذا المجلس 16 مستوطنة موزعة كالآتي: مستوطنة في القدس و11 في بيت لحم و4 في الخليل، وعدد سكان المجلس 100 ألف و715 مستوطنا.
- هار هيفرون (جبل الخليل) :بلغ عدد المستوطنات التي تتبع هذا المجلس 15 مستوطنة، وتقع جميعها في محافظة الخليل، ويبلغ عدد سكانها 17 ألفا و577 مستوطنا.

وحازت محافظتا القدس ورام الله حسب مركز الإحصاء الفلسطيني، على النصيب الأعظم من المستوطنات، بواقع 26 مستوطنة لكل منهما، وتليهما محافظة الخليل، التي تضم 20 مستوطنة، ثم محافظة أريحا والأغوار بـ 17 مستوطنة، في حين ضمت كل من محافظات نابلس وسلفيت وبيت لحم 13 مستوطنة.

وكان أدنى وجود للمستوطنات في محافظة طولكرم بواقع 3 مستوطنات، وقريبا منها محافظة جنين التي تضم 5 مستوطنات، وتضم محافظة طوباس والأغوار الشمالية 7 مستوطنات، ومحافظة قلقيلية 8.

ويتركز أعلى وجود للمستوطنين في القدس، حيث وصل عددهم إلى 326 ألفا و523 مستوطنا ثم في رام الله والبيرة، إذ يبلغ عددهم هناك 143 ألفا و311 مستوطنا، ثم بيت لحم بحوالي 95 ألفا و279 مستوطنا.

وقد سُجل أقل وجود للمستوطنين في طوباس والأغوار الشمالية بنحو 2629 مستوطنا، وقريب منه في جنين بواقع 3722 مستوطنا، وفي طولكرم بحوالي 4632 مستوطنا.

آثار مدمرة

أدى وجود المستوطنات في الضفة الغربية والسياسات الإسرائيلية المتبعة لتطويرها وتوفير الأمن لها، إلى القضاء على فرصة قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للحياة، وتسبب ذلك في آثار مدمرة للوجود الفلسطيني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان.

وقد سيطر الاحتلال على أهم الموارد الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية، من مياه ونفط وغاز طبيعي ومن موارد البحر الميت، وأصبحت كلها خاضعة لهيمنة الاحتلال وسيطرته، لأنها تتركز في مناطق "ج".

وكذلك تقع معظم الأراضي الشاغرة للبناء والتنمية في عشرات القرى والبلدات الفلسطينية في أرجاء الضفة الغربية ضمن المنطقة "ج"، ولكن السلطات الإسرائيلية تمنع استخدامها وتمنع التنمية الفلسطينية في حوالي 60% منها، وتخصصها لاستخداماتها.

وبذلك تقيد المستوطنات الحيز المتاح للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، من خلال سلب الأراضي والموارد الطبيعية، ومصادرة أراض فلسطينية إضافية لإنشاء البنى التحتية وشبكات الطرق التي تخدم المستوطنات، إضافة إلى قلع الأشجار وهدم المنازل لتوسيع مساحة الأراضي المتاحة للمستوطنات، وهو ما يفضي إلى تدهور البيئة.

وعمقت السياسات الاستيطانية تبعية المجتمع الفلسطيني من خلال توفير فرص العمل في قطاع البناء والعمالة الرخيصة والصناعة التي تتطور في المستوطنات، وبذلك يلتحق الاقتصاد الفلسطيني بالمستوطنات.

ولا يتمتع الفلسطينيون بحقوق متساوية مع المستوطنين في الأراضي التي تسيطر عليها سلطة الاحتلال، حيث أوجد الاحتلال في نفس المنطقة جهازين قضائيين منفصلين، تُحدد حقوق الإنسان فيهما بحسب انتمائه القومي، فأحدهما يعمل وفق قوانين خاصة بالإسرائيليين والآخر يعمل وفق قوانين خاصة بالفلسطينيين الذين يعيشون تحت الحكم العسكري.

وتظهر الفوارق في الحقوق في عدم المساواة في الحصول على عوامل الإنتاج والأراضي والطرق والبنية التحتية والموارد المائية والخدمات الأساسية، ويتكبد الاقتصاد الفلسطيني بسبب ذلك خسائر سنوية كبيرة.

الشمية في القدس والمنطقة "ج"

يصعب جداً على الفلسطينيين الحصول على تصاريح لتشييد مبان للسكن أو لممارسة أنشطة اقتصادية صناعية وزراعية أو لبناء بنية تحتية مثل الطرق وشبكات المياه والطاقة، في المنطقة "ج" والقدس الشرقية المحتلة.

وبين عامي 2019 و2020 ارتفع معدل رفض إصدار التصاريح إلى أكثر من 99%، وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والشمية "الأونكتاد" لعام 2022، وإذا تم البناء دون ترخيص هدمته سلطة الاحتلال، ومنذ عام 1967 هدمت –وفقا للتقرير– 28 ألف منزل فلسطيني، ودمرت بنى تحتية حيوية، بما في ذلك مرافق للمياه والصرف الصحي.

وفي عام 2021 ازدادت عمليات الهدم في القدس الشرقية زيادة كبيرة، وصادرت سلطة الاحتلال 57% من الأراضي لصالح المستوطنات والبنية التحتية العامة، وحرم الفلسطينيون من الوصول إلى 30% أخرى من المدينة.

وتسبب القيود وعمليات الهدم وعنف المستوطنين أوضاعا معيشية لا تطاق، تؤدي إلى تفاقم بيئة قسرية ضاغطة على الفلسطينيين، تحملهم على مغادرة المنطقة "ج" لإفساح المجال لمزيد من التوسع في المستوطنات، وهذا ما يوجد حقائق دائمة على الأرض، تحول دون إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للحياة.

ومنذ إبرام اتفاقية أوسلو، تعاملت إسرائيل مع مناطق "ج" على أنها أراض تابعة لدولتها، وليست أراضي محتلة تجب أن تعود إلى أصحابها، واعتبرتها احتياطيا استيطانيا منفصلا ومستقلا، وسيطرت على كافة المصادر الطبيعية فيها كينابيع المياه والمحاجر والمواقع الأثرية والمحميات الطبيعية.

وتمنع سلطات الاحتلال وتعرقل أي نشاط أو تطور فيها من قبل أصحابها الفلسطينيين، وأي تطوير للبنية التحتية، وتحرم الفلسطينيين من الاعتناء بالأراضي الزراعية، وخاصة القريبة من المستعمرات الإسرائيلية المقامة عنوة على هذه الأرض، ولا يتمتع المزارعون الفلسطينيون الذين تقع أراضيهم قرب المستوطنات بإمكانية الوصول الكامل والمستمر والآمن إلى الحقول والاستفادة منها.

النشر ذم الجغرافي والحواجز

من أكبر المشاكل التي سببها الاستيطان تقطيع أوصال الضفة الغربية التي قُسمت إلى ثلاث مناطق: "أ" و "ب" و "ج" وفقا لمعاهدة أوسلو، وتُقسم المنطقتان "أ" و "ب" التابعتان للسلطة الفلسطينية إلى 166 وحدة معزولة من الأراضي دون اتصال إقليمي، وتحيطهما أراضي منطقة "ج"، وهي تتمتع باتصال جغرافي، ولكنها تخضع للسيطرة الإسرائيلية.

ويضرب الجيش الإسرائيلي الحواجز ومواقع نقاط التفتيش، ويقيد حركة الفلسطينيين، بما في ذلك حركة العمال والموظفين والبضائع، ويُقلص أو تحظر وصول المزارعين إلى أراضيهم، ويُبدي حضورا مكثفا لقوات الأمن في الميدان، بذريعة حماية المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية.

ويعمق الجدار إلى جانب المستوطنات النشر ذم الجغرافي والإداري والقانوني للضفة الغربية، وتؤدي عمليات الإغلاق إلى التقليل بشكل كبير من احتمال التشغيل والأجور بالساعة وعدد أيام العمل، وتزيد عدد ساعات العمل في اليوم، ويتجسد هذا الأثر في انخفاض رغبة الشركات وطلب العمالة.

وتشوه المستوطنات جغرافية الضفة الغربية، وتجزئ الأسواق والمجتمعات المحلية الفلسطينية وتضعف الأمل في تحقيق تنمية اقتصادية مجدية، وهي تنمية لا يمكن تصورها دون أراض ومواردٍ طبيعية.

ووفقا لتقرير "الأونكتاد" لعام 2022، يفقد الفلسطينيون بسبب القيود المفروضة على التنقل 60 مليون ساعة عمل سنويا، أي ما يعادل 274 مليون دولار، وتكلف نقاط التفتيش وحدها اقتصاد الضفة الغربية ما لا يقل عن 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

التنمية الزراعية

تعزز سياسة إسرائيل المائية المزايا الاقتصادية والسياسية للمستوطنات وتوسعها، ومن ثم تواصل سلطة الاحتلال استنفاد الموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد المائية، في الضفة الغربية لصالحها في حين تحرم الاقتصاد الفلسطيني والزراعة الفلسطينية من الموارد المائية الحيوية.

كما تواصل سلطة الاحتلال اقتطاع أجزاء كبيرة من المنطقة "ج" وتعتبرها محميات طبيعية، بما في ذلك أراض خاصة يملكها فلسطينيون، وبمجرد تصنيف الأرض محمية طبيعية، فلا يمكن لأصحابها زراعة حقولهم دون موافقة مسبقة من السلطات الإسرائيلية.

ووفقا لتقرير "الأونكتاد" أعلنت سلطة الاحتلال 48 محمية طبيعية، تغطي حوالي 12% من المنطقة "ج" حتى منتصف عام 2022.

جزء من مستوطنة كدوميم قرب بلدة نابلس الفلسطينية في الضفة الغربية عام 2015 (الفرنسية)

حقوق الإنسان

أحدث المشروع الاستيطاني خللا في الضفة الغربية، وأصبح تأثيره محسوسا على كل مستويات الحقوق الأساسية الخاصة بسُكان المنطقة الفلسطينيين، وتعد جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية، ويشكل إنشاؤها انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، الذي يحظر صراحة نقل سكان قوة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة. ويشكل كثير من المستوطنات بؤرا للعنف وارتكاب الجنح الجنائية ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتجسد هذا التأثير في سرقة ونهب مئات آلاف الدونمات التي أقيمت عليها المستوطنات والمناطق الصناعية والطرقات، والأراضي الزراعية، والمناطق السياحية، وغيرها.

ويبين التقرير الذي قدمته منظمة متطوعي حقوق الإنسان الإسرائيلية (يش دين) للأمم المتحدة، من خلال أبحاث واستقصاءات أجرتها، أن سياسات سلطات الاحتلال بخصوص حماية المستوطنات لها أثر "مدمر، وتؤدي لانتهاكات جسيمة بحق الفلسطينيين بالحياة وسلامة الجسد والأمن، والحق بالملكية وحرية الحركة والمساواة، إلى جانب انتهاك الحق الجمعي على ثرواتهم الطبيعية." ومن ثم فإن وجود المستوطنات يسبب انتهاكا لحق الفلسطينيين في الحصول على مستوى معيشة لائق، كما أن التغييرات الكبرى التي أجرتها إسرائيل في خريطة الضفة الغربية لا تدع فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة في إطار حق تقرير المصير.

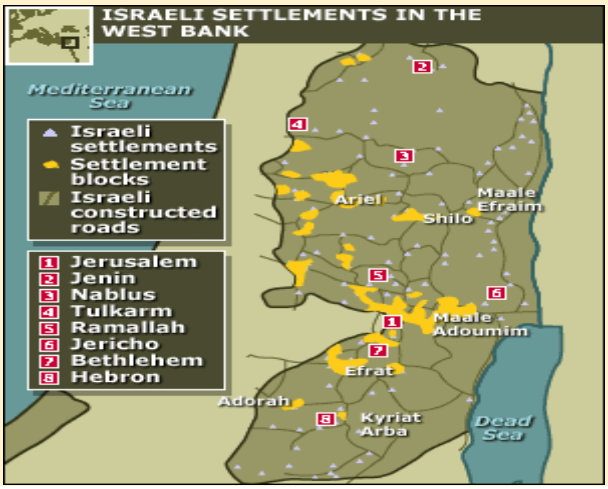

https://youtu.be/pDReVdpSQzI?si=0Ru2SVczEKoztIa0

https://youtu.be/Y081X76egeI?si=NTZui4B2cg8vrdXA

https://youtu.be/IB68wAHetec?si=CAcfjBzTF-gqca3b

https://youtu.be/xutCVtok_zY?si=ppCPcdY4-5VvXF2c

https://youtu.be/_hTvTdOox6I?si=x_7Gr-2DwArQOmzZ

https://youtu.be/XmVEH2yx6iI?si=Oo7t-HFqFWJMfQze

https://youtu.be/lwrSuRjMjH8?si=D3ZqEdfXM-MyC6dh

https://youtu.be/ipzdLPk9inA?si=vSnHctORQszjcrQ9

https://youtu.be/LZcbogfBLvI?si=MyDbUMycEnaRb5FV

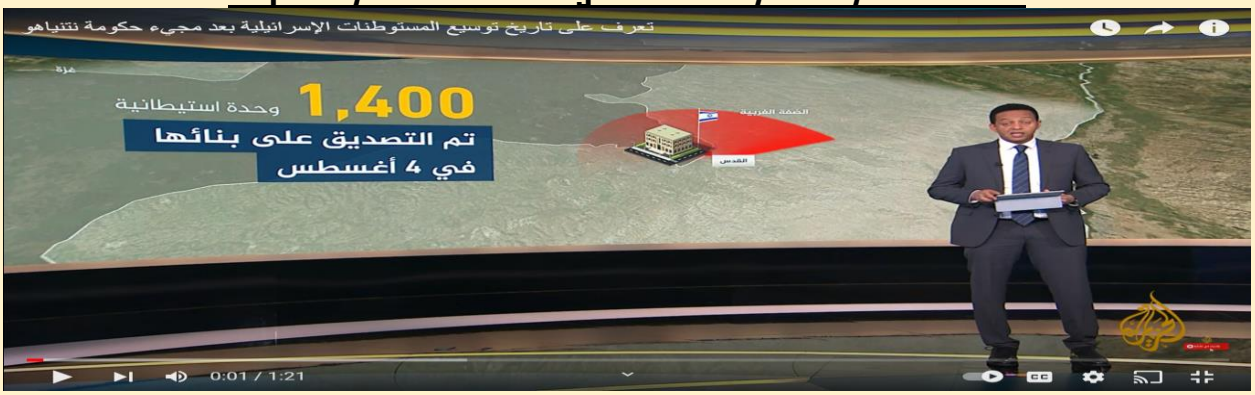

https://youtu.be/FasHuNqLraA?si=VmxIK9PrWG2aOeNu

https://youtu.be/9UGhFqhlbFU?si=FBt3NdfIxG3mBsbJ

https://youtu.be/s_dezNVxyNU?si=E-2ukPAN9gaizejv

5. توثيق أحداث مهمة تبشر بانهيار الغزو الصهيوني لغزة

https://youtu.be/Ygw08Gj4ai0?si=mhQevptSjEQj2TRI

https://youtu.be/8kRcjV5BVPE?si=PCwlL9qbH3v9nyhe

https://youtu.be/Uvyflpuel58?si=3QONypZKgXlhG5tH

https://youtu.be/g3RLPEGsc-A?si=BRtuNGKA9rwuOOCz

https://youtu.be/oGljz3nkPsg?si=jT2UtrAXOb6iM8mM

https://youtu.be/L6S2QiSJ4zc?si=XP_mFfUukNGljCt_

https://youtu.be/AlgP-_8AKiY?si=0kr7ZLXvNBKFTQUM

https://youtube.com/shorts/3qWRGDExtpM?si=i4HgRAG_eJokpz0m

https://youtu.be/FaxZNIZN9xs?si=hVMOYDm70oD_RDvA

https://youtu.be/_7UUZKOMfYg?si=u--sCbVWul14krP3

https://youtu.be/jHyURogJJLo?si=038SuWqdluX0nMRz

https://youtu.be/VY-TrlYwkbg?si=drzN7-PH3n42wmLy

https://youtu.be/YfYSJNv8HLE?si=ix-J6HLftTsqYz8y

https://youtu.be/InQkpbA0eB4?si=Ma_Sfho6U24s5zPV

https://youtu.be/0X6p4Yk8Ajs?si=QyMwXhTA9UpAukKu

https://youtu.be/OlwE5ZrjxDM?si=mthiH9UCGORublzA

https://youtu.be/_RYTR08-YHs?si=sPDe3dSC31Ta1ZFm

https://youtu.be/Y5KTmwn6mag?si=m0_SV2EuPaHNlVje

https://youtu.be/-S4VxjgI1M0?si=lPvpM4-0QTc29zne

https://youtu.be/akYKcj06T34?si=k2vYUA2uB9f00T71

https://youtu.be/vN0otpqMd0I?si=jCzIM6VIyo5ezbju

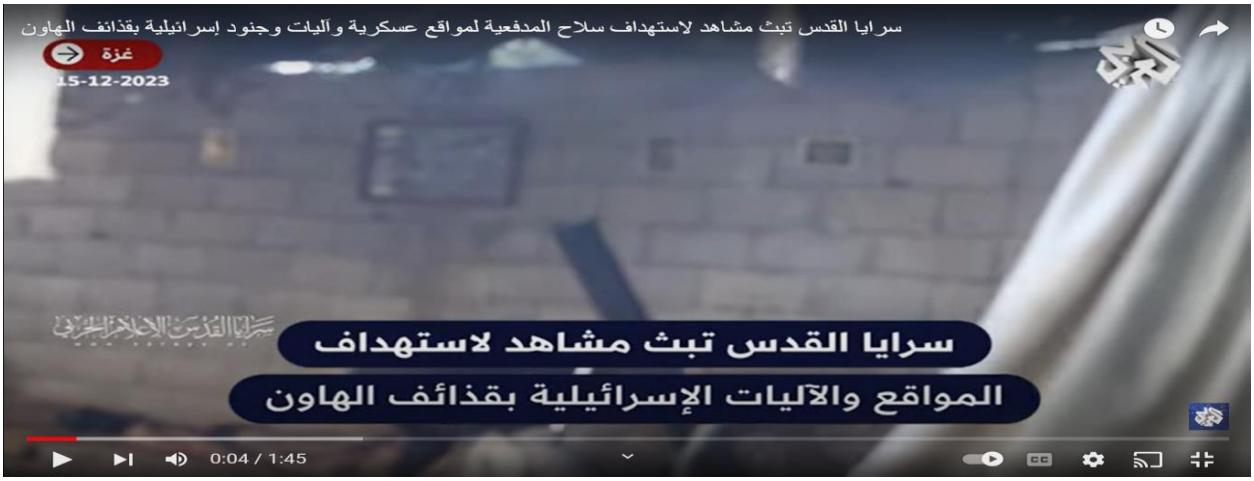

https://youtu.be/FUPre61QGic?si=qXNmvolp6dhxp_Ot

https://youtu.be/u_ghSvakf1c?si=yUOcDlGfehypM1ca

https://youtu.be/4ey9DjQlZDw?si=9EGdgpvgo0WGPds5

https://youtu.be/ScxqS3Mvjv0?si=94ese2-tECCw4C-v

https://youtu.be/CBJxIn7qewA?si=jjEE7RKXhbA32In_

https://youtu.be/dRGD4z9mtKI?si=pEftSF9ND7fk-_fk

https://youtu.be/FrVb7KHqPzw?si=lX2VTpwuSLUILNQA

https://youtu.be/4DcpSIDOYNQ?si=6rz1loFbCtbPrGu7

https://youtu.be/4cYDddar2tw?si=QRufyPtjRnLH_2e_

https://youtu.be/iWoDZ8722QQ?si=CzWW27V8Xncx9fDs

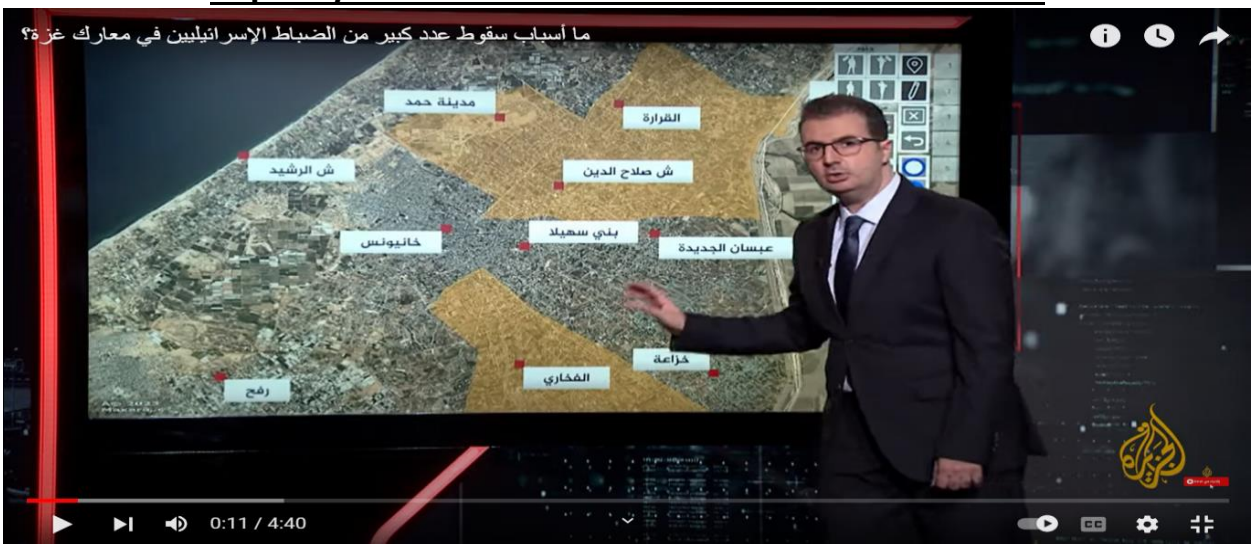

https://youtu.be/8-LbvZ6RHuk?si=1d5lFula1AzOiqvY

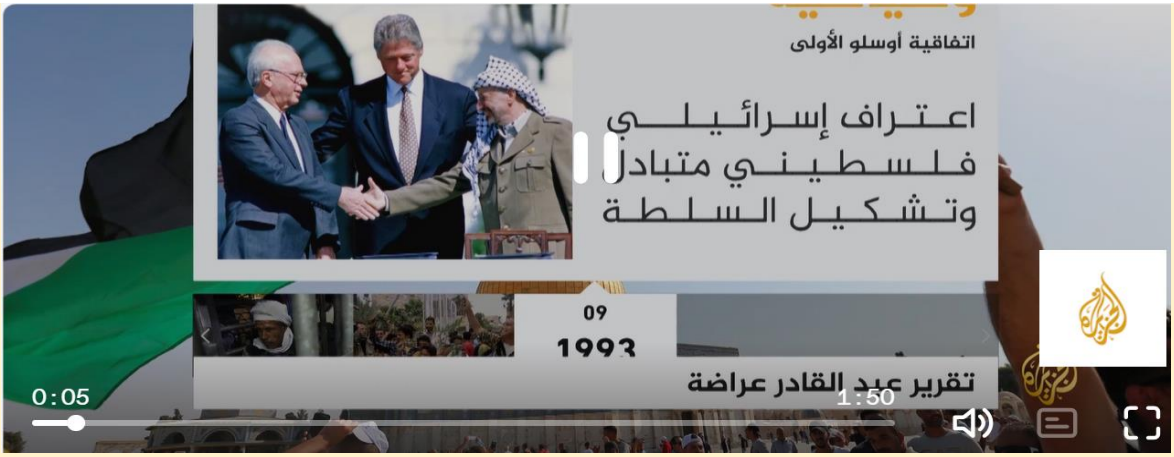

https://dai.ly/x8qm9jw

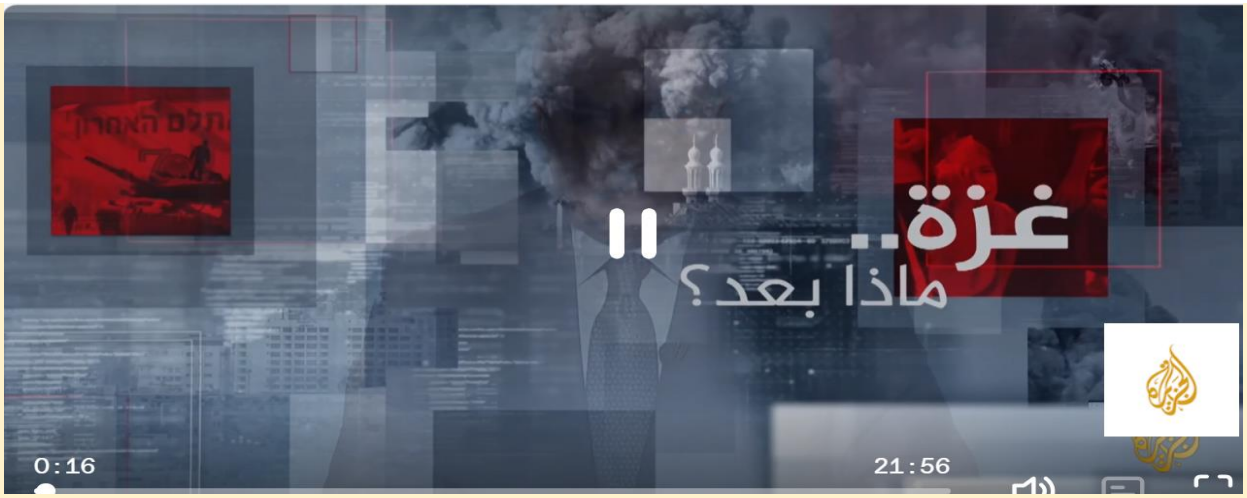

غزة.. ماذا بعد؟ (2023/12/15) - video Dailymotion

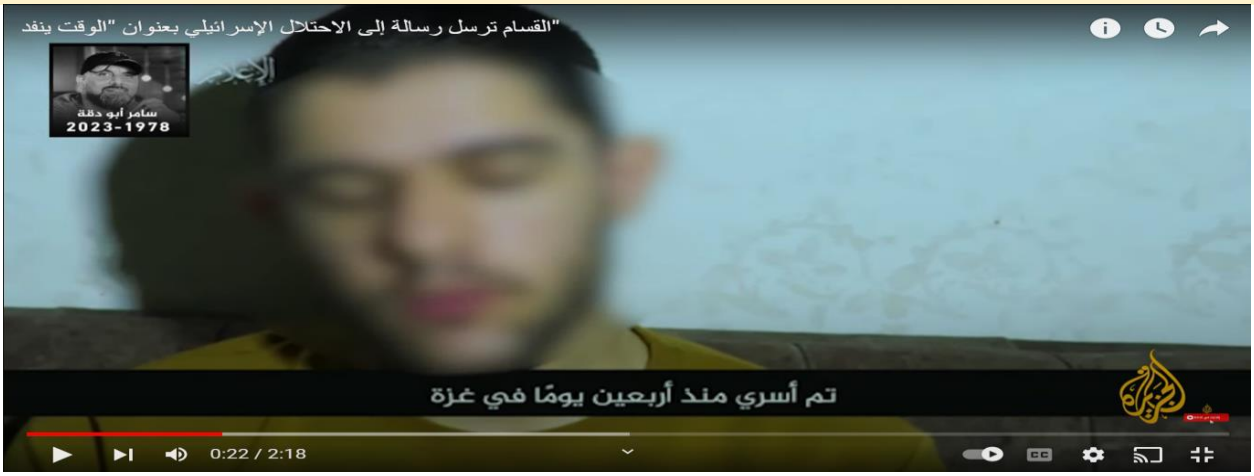

https://youtu.be/w3HqsFsSurk?si=92S-R6txKGhAC3DP

https://youtu.be/hEhByWT8zkM?si=9QMxeDsC54kUEDI-

https://youtu.be/w3HqsFsSurk?si=pweRF3XN8b4_5VBW

https://youtu.be/oqaJwKmUxEg?si=HMFk7_OWHAOILhZT

خاتمة

فلسطين . . . دائماً

القُدس
سنبقين عاصمة لدولة السلام
التي لم ترى يوما سلام
Insta:abd.e.r.k

خلاصة المشهد

1. فلسطين بين الماضي والحاضر والمستقبل | القصة كاملة كما لم تروى من قبل[26]

"سلامٌ لأرض خُلقت للسلام، وما رأت يومًا سلامًا"

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وقائد المجاهدين، وسيد الداعين، وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن نهج نهجهم وسلك سبيلهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

مما لا شك فيه أن قضية فلسطين هي قضية كل إنسانٍ حر في هذا العالم، كما أنها القضية المركزية للأمة الإسلامية، فكل مسلم على وجه الكرة الأرضية مكلف إزاء هذه القضية بواجب تجب عليه أداؤه حسب استطاعته وبأي نحو يتيسر له، وقيامنا بهذا الواجب من صميم عقيدتنا وشريعتنا وأخلاقنا وسياستنا، وإن الإعداد لتحرير الأرض ونصرة إخواننا في فلسطين والدفاع عن مقدساتنا فرض علينا، بموجب انتمائنا إلى الإسلام والحضارة الإنسانية.

ومن هنا نبدأ معًا رحلتنا الفريدة الطويلة والمتشابكة عبر التاريخ، لنعرفكم على التسلسل التاريخي لأرض فلسطين، حيث نعيدكم إلى الألف الثالث قبل الميلاد، عندما هاجر العرب الكنعانيون إلى فلسطين، وكانوا السكان الأوائل المعروفين لهذه المنطقة، والتي خضعت فيما بعد لسيطرة شعوب مختلفة، منهم: المصريون القدماء، وبني إسرائيل، والفلسطينيون، والآشوريون، والبابليون، والفرس، واليونانيون، والبطالمة، والرومان، والبيزنطيين، والأمويين، والعباسيين، والطولونيين، والصليبيين، والأيوبيين، والمماليك والعثمانيين، والإنجليز، وأخيرًا كيان الاحتلال الصهيوني فيما يسمى إسرائيل.

---

[26] فلسطين بين الماضي والحاضر والمستقبل | القصة كاملة كما لم تروى من قبل - أموالي (amwaly.com)

تعود أقدم الاكتشافات الأثرية المسجلة في أرض فلسطين إلى الأعوام (7500 -3100) قبل الميلاد. وتشير هذه الاكتشافات إلى أن منطقة جبل القفزة الواقعة جنوب الناصرة وعلى سفح الرمل بالقرب من طبريا، قد شهدت نوعًا من الحياة البسيطة، وكان أهم حدث شهدته تلك الحقبة هو تأسيس مدينة أريحا، والتي يعتبرها المؤرخون أقدم مدينة في التاريخ.

هاجر الكنعانيون من شبه الجزيرة العربية إلى أرض فلسطين ما بين عامي (3000 -2500) قبل الميلاد، وكانوا هم أول السكان المعروفين لهذه الأرض، حتى أصبحت تعرف بأرض كنعان أو بلاد كنعان.

جاء سيدنا إبراهيم –عليه السلام– مهاجرًا من العراق إلي أرض كنعان في الألف الثالث قبل الميلاد، وهناك أنجب سيدنا إسحاق والد سيدنا يعقوب الذي يسمى أيضًا إسرائيل، وينتسب إليه بنو إسرائيل.

كانت أراضي فلسطين تحت الحكم الذاتي للكنعانيين، وفي نفس الوقت كانت خاضعة للإمبراطورية المصرية لفترة من الزمن، وجرت المعاملات التجارية بينهما، وهو ما دلت عليه رسائل تل العمارنة المكتشفة في صعيد مصر.

قبل بداية الألفية الثانية قبل الميلاد، جاءوا "العموريون" (الأموريون) إحدى القبائل الكنعانية، مهاجرين من شبه الجزيرة العربية على خطى أسلافهم الكنعانيين وأسسوا دولة امتدت من نهر الفرات في سوريا إلى جنوب فلسطين.

وخرج سيدنا يعقوب –عليه السلام– هو وأولاده من بادية أرض فلسطين إثر مجاعة قد أصابتها، وتوجه إلى مصر. وهناك كان ابنه النبي يوسف –عليه السلام– قائمًا على خزائنها، واستقر يعقوب وأبناؤه في مصر وتزايد عددهم حتى تعرضوا للاضطهاد في عهد موسى –عليه السلام–. فقرر الخروج إلى أرض كنعان. ومكث بنو إسرائيل في صحراء سيناء أربعين عامًا، وهي الفترة التي حكم الله عليهم فيها بالتيه. ثم في عهد يوشع بن نون، بعد وفاة موسى –عليه السلام– تمكنوا من فتح الأرض المقدسة حوالي عام 1250

ق.م، وقسمت الأرض على أسباط بني إسرائيل الإثني عشر، وأخذ كل سبط قسمًا من الأرض، وكان لكل سبط رئيسًا من كبرائهم، وكان على جميع الأسباط قاضيًا واحدًا تحتكمون إليه فيما شجر بينهم.

وشهدت أرض فلسطين حوالي عام 1200 ق.م سلسلة غزوات قامت بها القبائل الكريتية "الفلستينيين"، الذين استقروا في سواحل يافا وغزة. وحصلت فلسطين فيما بعد على اسمها من أسماء هذه القبائل.

وكان بنو إسرائيل في حروب مع الأمم القريبة منهم كـ "العماليق"، و"أهل مدين" و"الآراميين" وغيرهم، فمرة يَغلبون وتارة يُغلبون. وكانوا في حرب مع جالوت وجيشه، فغلبهم جالوت، وأخذ منهم "تابوت العهد"، وهو التابوت الذي فيه التوراة أي الشريعة، فعز عليهم ذلك، لأنهم كانوا يستشفون به.

ثم طلب بنو إسرائيل من نبيهم صموئيل -عليه السلام- ملكًا يقودهم. فأختار الله لهم طالوت، لكن بني إسرائيل لم يحبوه جديرًا بالعرش، بحجة أنه مجهول وأن هناك من هو أحق منه، رغم أن طالوت كان يتمتع بالقوة والخبرة في الجهاد والحرب، فأخبرهم صموئيل أن الدليل المادي على ملكه هو إرجاع التابوت الذي أخذه العماليق منهم، وحملته الملائكة إلى بيت طالوت تشريفًا وتكريمًا له، فرضوا به، ووافقوا على حكمه لهم، ثم أوحى الله لصموئيل أن يخبرهم بأن الله يأمرهم بالخروج مع طالوت لقتال عدوهم الذي أذلهم، وأسر وسبى أبناءهم.

أنشأ طالوت مملكة "إسرائيل الموحدة"، وشكل جيشًا وجمع الجنود لمحاربة العماليق بزعامة جالوت الجبار. وكان ممن حضر الحرب داود -عليه السلام- الذي كان شابًا صغيرًا راعيًا للغنم، لا خبرة له بالحرب، أرسله أبوه ليخبره بخبر إخوته الثلاثة مع طالوت، فرأى جالوت يطلب المبارزة، وتخافه الناس، فذهب داود إلى طالوت يستأذنه بمبارزة جالوت، وخرج من الصفوف لمبارزته بعد أن أبى جميع بني إسرائيل الخروج إليه. وضرب داود بمقلاعه جالوت بحجر أصاب رأسه فقتله، وأوقعه قتيلًا، وفر جيش جالوت هاربًا، وانتصر بني إسرائيل.

ومات طالوت حوالي عام 1010 ق.م، وأصبح داود -عليه السلام- ملكًا على بني إسرائيل، وانزل الله عليه الزبور كتابًا بعد التوراة، وعلمه أشياء كثيرة، وعلمه لغة الطير، وأعطاه صوتًا جميلًا مؤثرًا. واستطاع داود أن يوحد بني إسرائيل وأن يقضي على الخلافات والحروب التي كانت بينهم، وكان حاكمًا عادلًا، تحكم بين الناس بشريعة الله. وقد تمكن داود خلال فترة حكمه من إنشاء مملكة قوية في أرض الشام، وجعل عاصمتها "أورسالم" (القدس)، وأخلفها لابنه سليمان -عليه السلام- حوالي عام 970 ق.م.

آتى الله سليمان العلم والحكمة، وعلمه منطق الطير والحيوانات، وسخر له الرياح والجن. وفي عهده بلغت دولة بني إسرائيل الإسلامية أقصى اتساع لها، واستطاع توسيع سلطانه عبر التزاوج مع عدد من بنات ملوك الممالك المجاورة، مثل ابنة فرعون مصري وأعتبر الزواج حلفًا سياسيًا بين مملكة إسرائيل ومصر.

وتحسب الروايات اليهودية، يقال إن النبي سليمان قد شرع في السنة الرابعة من حكمه ببناء معبد كبير يسمى (هيكل سليمان) أو (الهيكل الأول) فوق قمة جبل "موريا"، والمعروف بـ"هضبة الحرم"، وهو المكان الذي يوجد فوقه المسجد الأقصى.

تحظى هيكل سليمان بمنزلة خاصة في قلوب وعقول اليهود، حيث يزعمون أنه أهم مكان للعبادة وأن سليمان بناه لهم ولديانتهم، ولكن لا يوجد شاهد أثري واحد أو مصدر موثوق به يؤكد أن هذا الهيكل المزعوم كان موجود في فلسطين، كما صرح بذلك عالم آثار يهودي يدعى إسرائيل فلنكشتاين أن علماء الآثار لم يعثروا على أي شواهد أثرية تدل على أن الهيكل كان موجودا بالفعل، واعتبر أن فكرة وجود الهيكل هي مجرد خرافة لا وجود لها، وأن كاتبي التوراة في القرن الثالث أضافوا قصصًا لم تحدث.

توفي سيدنا سليمان –عليه السلام– بعد أربعين عامًا من الحكم، وتولى ابنه رحبعام إدارة شئون المملكة، لكنه تعامل مع الشعب بقسوة، مما أدى إلى انقسام دولة بني إسرائيل عام 928 ق.م إلى مملكتي يهوذا في الجنوب وعاصمتها "أورسالم"، وملك عليها رحبعام الوريث الشرعي لسليمان، وضمت سبطي يهوذا وبنيامين، وإسرائيل في الشمال وعاصمتها "السامرة" (نابلس)، وملك عليها يربعام بن نباط خادم سليمان، وضمت جميع الأسباط الأخرى. واستمرت المملكتان تتناوبان أيام السلم، والصداقة، وأيام الحرب ،والعداء.

زحفت الحملات الآشورية بقيادة شلمناص إلى مملكة إسرائيل الشمالية عام 724 ق.م، واحتلوا كل البلاد فيها باستثناء العاصمة "السامرة"؛ حيث كانت مدينة حصينة صمدت أمام الحصار، حتى استسلمت عام 722 ق.م.

وظلت مملكة إسرائيل تابعة للإمبراطورية الآشورية، حتى سقطت آشور في أيدي "الميديين" حوالي عام 614 ق.م، وفيما بعد أخضع البابليون لهم المنطقة بأكملها، باستثناء مملكة "يهوذا" الجنوبية، حيث تصارع عليها المصريون والبابليون، حتى تمكن نبوخذ نصر حاكم الإمبراطورية البابلية من غزوها عام 586 ق.م، وحاصر مدينة القدس ودك أسوارها ودمر الهيكل الذي يعتقد اليهود أن سليمان –عليه السلام– قد بناه، وقتل من أهل المدينة الكثير، وسبى بمن لم يقتل إلى بابل فيما سمي بـ "السبي البابلي."

سقطت الإمبراطورية البابلية الثانية عام 539 ق.م على يد "كورش الكبير" حاكم بلاد فارس الذي سمح لليهود بالعودة إلى أرض فلسطين، وسمح لهم بالحكم الذاتي عليها، وساعدهم في بناء "الهيكل الثاني" الذي حل محل هيكل سليمان حسب المعتقد اليهودي. وبقيت فلسطين تحت سيطرة الحكم الفارسي أكثر من مائتي عام، حتى استبدل بالحكم اليوناني بعد أن اجتاحت جيوش الإسكندر الأكبر المقدوني المنطقة عام 333ق.م، واستولوا على فلسطين، وضموها إلى حدود الإمبراطورية اليونانية.

توفي الإسكندر الأكبر عام 323 ق.م في بابل أثر إصابته بالملاريا. وبعد وفاته نشب نزاع بين قادته، مما أدى إلى تقسيم مملكته فيما بينهم، وذهبت فلسطين، وأجزاء من سوريا، ومصر، وليبيا، وبعض جزر بحر إيجه إلى "البطالمة" الذين سيطروا على فلسطين في عام 301 ق.م بعد معركة "إبسوس"، واستمر حكمهم عليها حتى عام 198ق.م، وقد عطف البطالمة على اليهود، وجعلوا "الكاهن الأكبر" هو من يدير شؤونهم.

ثم إن السلوقيون الذين كان من نصيبهم بعد موت الإسكندر الأجزاء الشمالية من سوريا، وآسيا الصغرى، وبلاد ما بين النهرين، والهضبة الإيرانية قد تمكنوا من احتلال فلسطين عقب معركة "بانيون" عام 198ق.م، والتي حقق فيها الملك السلوقي أنطيوخس الثالث نصرًا كاملًا على البطالمة، وشدد السلوقيين على اليهود في فلسطين بالتخلي عن تقاليدهم، واتباع التقاليد اليونانية، مما أدى إلى اشتعال "ثورة المكابيين" عام 167 ق.م.

وأستمر الصراع على فلسطين سجالًا بين البطالمة في مصر والسلوقيون في سوريا فترة طويلة كثرت خلالها الأحداث، حتى جاء الحاكم الروماني "بومباي العظيم"، وسيطر على فلسطين عام 63 ق.م، وضمها إلى الإمبراطورية الرومانية، وحولها إلى مقاطعة رومانية يحكمها ملوك يهود.

ولد المسيح عيسى بن مريم -عليه السلام- في مدينة بيت لحم في فلسطين بينما كانت أمه في طريقها إلى مسقط رأسها الناصرة بعد خروجها من هيكل القدس. وعاش المسيح في الناصرة مع أمه العذراء مريم، ويوسف النجار كفيله حتى ألهمهم الله بالهجرة، فذهبوا إلى مصر، وأقاموا هناك نحو عشرة أعوام.

عاد السيد المسيح عيسى - عليه السلام- إلى وطنه وهو في الثانية عشرة من عمره عندما علم بوفاة الملك الروماني هيرودوس الأول الذي كان يلاحقه ليقتله. وبعد سنوات نزل عليه الوحي ليكون رسولًا إلى بني إسرائيل، وظل يذكرهم بعبادة ربهم، فاجتمع حوله الأنصار والحواريون ينصرونه ويؤازرونه،

وازداد أتباعه في كل البلاد. وكان يعالج المرضى، ويبرئ الأعمى والأبرص، ويرعى الفقراء والمساكين دون أن يطلب منهم جزاءً ولا شكورًا؛ إنما فعل ذلك ابتغاء وجه الله سبحانه وتعالى.

وشى اليهود بسيدنا عيسى -عليه السلام- إلى الحاكم الروماني هيرودوس أنتيباس عام 37م، واتهموه بالكفر. وأراد هيرودوس قتله، وجمع أتباعه على ذلك، ثم جاءت النهاية حيث أنجاه الله ورفعه إليه، وهو ما اختلف فيه المسلمون والمسيحيون؛ إذ كان لكل منهم رؤيا لنهاية المسيح.

أخمد الإمبراطور الروماني تيتوس ثورة يهودية في فلسطين عام 70م، وحاصر القدس واستولى عليها، ودمر المدينة والهيكل الثاني. ثم أخذ اليهود عبيدًا يباعون في روما، وكانت هذه بداية تواجدهم في أوروبا وتفرقهم فيها.

وفي أعقاب ثورة يهودية أخرى في فلسطين بقيادة باركوخيا بين عامي (132 – 135) ميلاديًا، أرسلت روما الوالي يوليوس سيفيروس الذي احتل البلاد، وقهر اليهود، وقتل باركوخيا، وذبح من اليهود 580 ألف نسمة. وتشتت الأحياء من اليهود في بقاع الأرض، وسمي هذا العهد بـ "عصر الشتات" أو "الدياسبورا."

شيد الإمبراطور الروماني هادريان مدينة وثنية جديدة على أنقاض مدينة القدس، وسماها "إيليا كابيتولينا"، ومنع اليهود من دخولها. وبعد انتهاء عهد هادريان، ومع اعتناق الإمبراطور قسطنطين الأول المسيحية وزيارة والدته الملكة هيلانة للقدس عام 320م بدأ الطابع المسيحي للقدس وفلسطين يتغلب على طابعهما الوثني. وبنيت كنيسة القيامة في عهد قسطنطين، ودأب خلفائه على الإكثار من بناء الكنائس والنصب المسيحية في فلسطين.

بعد وفاة الحاكم الروماني ثيودوسيوس الأول عام 395م، انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين أحدهما شرقي والآخر غربي. وعرفت الإمبراطورية الرومانية الشرقية فيما بعد بالإمبراطورية

البيزنطية، واتخذت القسطنطينية عاصمة لها . واعتمدت اللغة والثقافة اليونانية بدلاً من اللاتينية، وتميزت بالمسيحية الأرثوذكسية، وشملت حدودها فلسطين وسائر بلاد الشام.

أرسل كسرى الثاني ملك الفرس قائده شهرباراز على رأس جيش لاحتلال فلسطين عام 614م.

وتمكن الفرس من محاصرة مدينة القدس، والسيطرة عليها بمساعدة أعداد كبيرة من يهود مدينة الجليل، وأحرقوا العديد من الكنائس والأديرة، وقتلوا الآلاف من سكانها المسيحيين وقادتهم.

وقعت معجزة الإسراء والمعراج عام 620م حين أسري بالنبي محمد ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ومن فوق الصخرة بدأت رحلة الصعود إلى السموات العلى.

قال تعالى :"سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ، لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ" (الإسراء: 1) .

تمكن الإمبراطور البيزنطي هرقل من استعادة القدس من الفرس عام 628م، فأعاد بناء الكنائس التي خربوها، وقتل الكثيرين من اليهود، وطرد آخرين، ولم يسمح لهم بالاقتراب من القدس أكثر من ثلاثة أميال.

وجاء الفتح الإسلامي لفلسطين في عهد الخليفة أبو بكر الصديق الذي أرسل عدة جيوش إلى بلاد الشام عام 633م، وحقق المسلمون بقيادة عمرو بن العاص انتصاراً كبيرًا على البيزنطيين في معركة "أجنادين" عام 634م، وتمكنوا من فتح كلًا من: يافا، واللد، وبيسان.

وواصل الخليفة عمر بن الخطاب مسيرة أبي بكر الصديق بعد وفاته لفتح كامل فلسطين، وكان له ما أراد بعد انتصار الجيوش الإسلامية بقيادة خالد بن الوليد على الروم في معركة "اليرموك" عام 636م.

وتم طرد الروم من كافة الأراضي الفلسطينية، وتسلم عمر بن الخطاب بنفسه مفاتيح القدس بعد فتح

المدينة على يد أبو عبيدة بن الجراح. وكتب للنصارى عهدًا آمنهم فيه على كنائسهم وصلبانهم، واشترط ألا يسكن اليهود في تلك المدينة المقدسة.

وتدفقت القبائل العربية وسكنت الأراضي الفلسطينية، وأسلم معظم أهلها، وأصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة، ومنذ ذلك الحين توالت العهود الإسلامية المختلفة على فلسطين.

كانت فلسطين تقع ضمن حدود الدولة الأموية التابعة لدمشق في الفترة الواقعة ما بين عامي (661- 750) ميلاديًا. وارتفعت مكانة القدس وفلسطين في العصر الأموي، وازدهرت الحضارة والعمران، ومن أعظم آثار تلك الفترة مسجد قبة الصخرة الذي بناه عبد الملك بن مروان في الموضع الذي عرج منه النبي محمد ﷺ إلى السماء ليلة الإسراء والمعراج، والمسجد القبلي الذي أتم بناءه الوليد بن عبد الملك، ومدينة الرملة التي بنى فيها سليمان بن عبد الملك قصره الشهير والمسجد الأبيض.

وقعت معركة "الزاب الأعلى" عام 750م بين الأمويين والعباسيين بالقرب من نهر الزاب أحد روافد نهر دجلة في شمال العراق. انتصر العباسيون، واقتحموا العاصمة دمشق وأطاحوا بالأمويين. واتخذت الدولة العباسية الكوفة عاصمة لها، ثم بنيت بغداد، وأصبحت عاصمتهم الأبدية.

وفي ظل الحكم العباسي، شهدت فلسطين والشام فترة من أزهى عصور النهضة والإصلاح في شتى مجالات الحياة، وعاش المسيحيون في كنفهم في أمن وحرية وتسامح لم تشهده أي أقلية من الأقليات في أي عصر من العصور.

استولى الطولونيون على أرض فلسطين عام 878م بسبب ضعف الدولة العباسية، وأصبحت فلسطين ضمن حدود الدولة الطولونية المستقلة، والتي أخذت تتوسع لتشمل: مصر، والشام، والحجاز، وقبرص، وكريت. وظلت سيطرة الطولونيين على فلسطين قائمة 27 عامًا حتى أعاد الجيش العباسي بقيادة محمد بن سليمان الديار المصرية والشامية إلى كنف دولتهم عام 905م.

وتوالت على فلسطين أنظمة حكم متعددة خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، مثل: الإخشيديين، والقرامطة، والسلاجقة، والفاطميين، فكانت تحق فترة من الاضطرابات السياسية والدمار والفوضى .

وفي نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، وجه أوربان الثاني بابا الفاتيكان نداءً من كنيسة كليرمونت بفرنسا عام 1095م، تحرض فيه ضد مسلمي المشرق، ليقوم الصليبيون بشن أولى حملاتهم العسكرية على بلاد المسلمين عام 1096م.

وانشغل السلاجقة في هذا الوقت بمواجهة تقدم الصليبيين في شمال الشام، فانتهز الفاطميون الفرصة وتحركوا من مصر سعيًا لتوسيع نفوذهم على حساب السلاجقة، وسيطروا على فلسطين وما بعدها شمالًا حتى بيروت.

وواصل الصليبيون حملتهم نحو فلسطين، واحتلوا مدنها . وفي عام 1099م بدأوا بحاصرة القدس واحتلالها، وارتكبوا مجزرة كبرى راح ضحيتها نحو 70 ألفًا من سكان المدينة.

أستمر الصراع والنزاع وتداول النصر والهزيمة في المعارك بين المسلمين والصليبيين، سنوات طويلة. ولم يكن يمضي عام دون معارك وتبادل احتلال المدن والقلاع.

واتحد مسلمو الشام ومصر تحت قيادة عماد الدين زنكي، ومن بعده ابنه نور الدين، وخلال معارك ضارية مع الحاميات الصليبية تمكنوا من استعادة بعض المدن والإمارات في الفترة الممتدة بين عامي (1127- 1174) ميلاديًا.

وقعت معركة "حطين" الشهيرة عام 1187م، وتمكن المسلمون بقيادة صلاح الدين الأيوبي من تحقيق نصرًا عظيمًا في هذه المعركة، واسترداد بيت المقدس، وتحرير معظم الأراضي التي احتلها الصليبيون.

ولم يمض وقت طويل على عودة القدس إلى أحضان المسلمين حتى كانت عرضة للمساومة والتفريط من قبل سلطان مصر الكامل بن العادل الأيوبي الذي ساوم الصليبيين عام 1219م، ليعيد لهم بيت المقدس وكل المدن التي حررها صلاح الدين الأيوبي مقابل جلائهم عن مدينة "دمياط" في مصر، إلا أن هذا العرض السخي المفرط في التنازل لم يلق إجماعًا في قبوله من قبل الصليبيين ورفضوه؛ إذ كانوا يمنون أنفسهم بالاستيلاء على مصر، وظلوا في دمياط ثمانية عشر شهرًا كاملة دون تحرك جادٍ منهم، حتى تمكن المصريون من هزيمتهم، وطردهم من دمياط عام 1221م.

أكمل السلطان الكامل تخاذله وتفريطه في أراضي المسلمين عندما استغاث بالإمبراطور الروماني فريدريك الثاني لمساعدته في حربه ضد أخيه المعظم عيسى مقابل إعطائه بيت المقدس، وبعض المدن الساحلية في الشام.

استجاب الإمبراطور فريدريك الثاني لعرض السلطان الأيوبي، وقاد الحملة الصليبية السادسة قاصدًا بها بلاد الشام، وعندما وصل إلى "عكا" وجد أن الملك المعظم قد مات ولم يعد على السلطان الكامل أن يفي بوعده.

لم يستسلم فريدريك، ولجأ إلى استخدام سياسة الاستعطاف، التي نجحت في استمالة قلب السلطان الكامل الذي فرط فيما لا يملكه، وتسامح فيما لا يجوز التسامح فيه. وفي عام 1229م، أبرمت "معاهدة يافا"، التي حصل فيها فريدريك الثاني على القدس، وبيت لحم، وشريط ضيق من ساحل فلسطين.

توفي السلطان الكامل عام 1238م، وتولى الحكم من بعده أخوه الصالح أيوب الذي استعاد القدس وبعض المدن من الصليبيين قبل أن يصاب بمرض شديد ظل طريح الفراش بسببه، ومات على إثره في أعقاب هجوم الحملة الصليبية السابعة على مصر عام 1249م.

أخفت شجرة الدر زوجة الملك الصالح أيوب نبأ موته، واجتمعت بقادة الجيش وأمراء الدولة وأبلغتهم بالحقيقة، واتفقت معهم على التواصل مع توران شاه ابن الملك الصالح؛ لاستقدامه من الشام ليدير شئون البلاد.

حضر توران شاه إلى مصر، وقاد الجيش واستكمل المعارك مع الصليبيين. ووقعت معركة هائلة بالقرب من مدينة "فارسكور" بدمياط تحطم فيها الجيش الصليبي تمامًا، وأسر ملك فرنسا لويس التاسع على إثرها، وتم سجنه في دار ابن لقمان بالمنصورة.

تآمرت شجرة الدر وأمراء المماليك على توران شاه، وقتلوه عام 1250م بعد شكوكهم بنواياه في التخلص منهم، وبموته سقطت الدولة الأيوبية، وقامت دولة المماليك مكانها في مصر والشام.

ويعتبر العصر المملوكي في فلسطين من أزهى فتراتها التاريخية، حيث شهدت نهضة عمرانية، وحركة ثقافية مزدهرة، وإقامة مشاريع اجتماعية لتحسين الظروف المعيشية للسكان. وقد تعاقب على الحكم عدداً من الملوك العظماء، أمثال: بيبرس، والمنصور قلاوون، والأشرف خليل، والناصر محمد، وبرقوق، وغيرهم.

وفي عهد دولة المماليك، تمكن سيف الدين قطز والظاهر بيبرس من صد الغزو المغولي الذي اجتاح جزءًا كبيرًا من العالم الإسلامي عام 1259م في معركة "عين جالوت" بالقرب من الناصرة في فلسطين، والتي كانت واحدة من أهم وأشهر المعارك الإسلامية.

واصل خليل بن قلاوون تحرير ما تبقي من المدن الفلسطينية التي ظلت تحوزة الصليبيين، حتى طهرت البلاد منهم تمامًا عام 1291م، وقسمت فلسطين إلى ستة أقضية هي: القدس، والخليل، وغزة، ونابلس، واللد، وقاقون.

ويقسم المؤرخون دولة المماليك إلى دولتين: دولة المماليك البحرية الذين حكموا بين عامي(1250- 1382) ميلاديًا، وكانوا من الأتراك والمغول، ودولة المماليك البرجية الذين حكموا بين عامي ((1382- 1517) ميلاديًا، وكانوا من الشراكسة.

وقعت معركة "مرج دابق" عام 1516م بين الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان الأول، ودولة المماليك في عهد السلطان قانصوه الغوري بالقرب من مدينة حلب شمال سوريا . وانتصر العثمانيون، ومهد لهم الطريق للسيطرة على بلاد الشام ومصر نخلول عام 1517م.

خضعت فلسطين للحكم العثماني، وتنوعت أساليب الحكم فيها بين الحكم المركزي والحكم من خلال الإدارات المحلية التي كانت تحكم نيابة عن الدولة العثمانية. وتم تقسيم البلاد إلى خمسة مناطق تسمى سناجق، وهي: القدس، وغزة، وصفد، ونابلس، واللجون، وجميعها كانت مرتبطة بولاية دمشق. أضاف العثمانيون خلال فترة حكمهم لفلسطين ما بقي أثره حتى يومنا هذا على كافة المستويات. وحظيت القدس باهتمامًا كبيرًا، حيث أعيد بناء أسوارها وتجديد أبوابها، وبنيت المساجد والأسبلة وتكية خاصكي سلطان، كما تم تجديد كوة قبة الصخرة بالقاشاني بدلاً من الفسيفساء المخربة.

ازدهرت مكانة فلسطين العلمية والثقافية بشكل كبير في العهد العثماني؛ إذ تزايدت أعداد المدارس والزوايا التي شهدت حلقات الدرس والعلم، وواصلت البلاد نهضتها مع كل حاكم في الحقب المتعاقبة.

وبدءًا من القرن الثامن عشر الميلادي، تدهورت البلاد، وانخفضت إيرادات الأوقاف المخصصة لها، مما جعل الدولة غير قادرة على تغطية نفقاتها، لكن خلال الفترة نفسها شهدت مدينة القدس تطورها وتوسعها خارج الأسوار، وتم إنشاء مشروع السكة الحديد الذي اعتبر ثورة في عالم المواصلات آنذاك.

واجهت فلسطين في ظل الحكم العثماني العديد من المشاكل والغارات والغمات؛ حيث دحرت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت من على أسوار مدينة عكا عام 1799م، واستطاع الحاكم المصري

محمد علي باشا من توسيع نفوذه إلى فلسطين ولبنان في الفترة الواقعة ما بين عامي (1831- 1840) ميلاديًا ، حتى استعاد الأتراك نفوذهم على المنطقة من جديد.

يتفق المؤرخون على أن العصر العثماني الذي بدأ قويًا ، اتسم عمومًا بالاضطرابات، وكان أشدها في فلسطين، خاصة بعد عام 1869م، عندما أصدرت الدولة العثمانية قرارًا يسمح للأجانب بتملك الأراضي؛ مما أدى إلى زيادة النفوذ الأوربي في المنطقة العربية وعدم قدرة العثمانيين على الوقوف في وجه التدخلات الأجنبية في شؤون البلاد بدعوى حماية الطوائف المسيحية.

وتحت جناح التدخل الأوروبي المتزايد واستغلال ضعف الدولة العثمانية؛ بدأ الصهاينة بالتسلل إلى فلسطين والقدس، لكن التاريخ يسجل بشيء من الإعجاب موقف السلطان عبد الحميد الثاني الذي قاوم وفي أقصى حالات ضعف الدولة الإغراءات الصهيونية بالتخلي عن فلسطين، وخاصة القدس، لكن الحكم حقيقة لم يكن بيد السلطان، بل بيد حكومة الاتحاد والترقي التي أصدرت مرسوم عثماني أجاز لليهود إقامة حي في القدس؛ مما ساعد على زيادة التغلغل الصهيوني في فلسطين. انتهى الحكم العثماني على فلسطين بعد الاحتلال البريطاني للبلاد عام 1917م، ولكن قبل ذلك ببضع سنوات كانت المؤامرة الدولية على فلسطين قد اكتملت، وأعطت نهاية الحكم العثماني إشارة بتسارع خطواتها على النحو المعروف التالي ذكره.

تعود جذور ظهور الحركة الصهيونية إلى القائد الفرنسي نابليون بونابرت الذي دعا لأول مرة إلى الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال حملته على المشرق وحصاره لمدينة " عكا " عام 1799م، حيث أراد إقامة دولة لليهود تحت حماية فرنسا، إلا إنها بقيت مجرد فكرة تبلورت فيما بعد وظهر لها أتباع وأصبحت حركة أيديولوجية تدعو لبعث إسرائيل وتوطين اليهود في فلسطين، بدعوى أنها أرض الآباء والأجداد.

تأسست الحركة على يد مجموعة من الصهاينة الأوائل، أمثال: يهودا القلعي، وهيرش كاليشر، وليون بنسكر، وتيودور هرتزل الذي يمكن تسميته بالأب الروحي للصهيونية؛ لأنه مؤسسها الفعلي.

نظم هرتزل المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1897م؛ بهدف وضع حجر الأساس لوطن قومي لليهود، وحضر المؤتمر 204 مندوب يهودي من 15 دولة، صاغوا خلاله برنامجًا وإطارًا عمليًا لإقامة دولة يهودية في فلسطين، من خلال: تنمية استيطان فلسطين بالعمال الزراعيين والحرفيين والمهنيين اليهود، وتعزيز وتنمية الوعي القومي اليهودي والثقافة اليهودية، ومن ثم اتخاذ التدابير الأولية للحصول على الموافقة الدولية لتنفيذ المشروع الصهيوني.

بدأ هرتزل بجمع الدعم المعنوي والمادي لتشجيع وتسريع هجرة المستوطنين اليهود إلى فلسطين، والتي قد بدأت عام 1882م. وحاول هرتزل إقناع الدولة العثمانية بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين أو شراء بعض الأراضي فيها، لكن السلطان عبد الحميد الثاني رفض رفضًا قاطعًا.

أسست المنظمة الصهيونية من مساعدة الدولة العثمانية لمشروعها، وشرعت في تنظيم عدة اتصالات مع بريطانيا العظمى، وأنشأوا الصندوق القومي اليهودي عام 1901م لجمع الأموال من اليهود لشراء الأراضي في فلسطين بطرق احتيالية، وانتهجوا سبيل الهجرة بإعداد صغيرة لإقامة المستوطنات اليهودية.

وقد أخذ الصهاينة العديد من الأفكار على محمل الجد، مثل إقامة الوطن المنشود في مكان آخر غير فلسطين؛ فعلى سبيل المثال كانت الأرجنتين إحدى مناطق العالم التي تم اختيارها لإقامة دولة إسرائيل، كما قدم هيرتزل اقتراحا مثيرًا للجدل في المؤتمر الصهيوني السادس عام 1903م، حيث اقترح إقامة دولة إسرائيل في أوغندا؛ الأمر الذي من شأنه خلق حالة انقسام بين مؤيد ومعارض، واتهم الصهاينة الروس هرتزل بالخيانة، لكنه تمكن من تسوية الأمر معهم، إلا أنه مات. وعندما انعقد المؤتمر الصهيوني السابع

عام 1905م، رفضت أوغندا، واتفق المؤتمر على تشكيل لجنة لدراسة كافة الأطروحات المتعلقة بموقع دولة إسرائيل، والتي أفضت إلى اختيار أرض فلسطين.

نشرت أول نسخة مختصرة من بروتوكولات حكماء صهيون في روسيا القيصرية عام 1905م على يد الكاتب الروسي سيرجي نيلوس. وتتحدث هذه الوثائق عن خطة لغزو العالم يزعم أن اليهود قد كتبوها، وتتضمن 24 بروتوكولًا للتعاليم والتوصيات التي كانت جزءًا من خطة مسبقة للسيطرة على العالم. تم توقيع اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م بعد تبادل الوثائق بين وزارات خارجية بريطانيا العظمى، وفرنسا، والإمبراطورية الروسية، وتم الاتفاق على تقسيم أراضي الإمبراطورية العثمانية فيما بينهم.

قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، وقبل أن يتقاسم المنتصرون إرث الإمبراطورية العثمانية، سارع وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور إلى كتابة رسالة في عام 1917م إلى المصرفي البريطاني وأحد الزعماء اليهود في بريطانيا، البارون روتشيلد وكان مضمون الرسالة:

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته بالتصريح التالي الذي يعبر عن التعاطف مع طموحات اليهود الصهاينة التي تم تقديمها للحكومة ووافقت عليها. "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل قصارى جهدها لتحقيق هذه الغاية، على ألا يجري أي شيء قد يؤدي إلى الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية للجماعات الاخرى المقيمة في فلسطين أو من الحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الاخرى أو يؤثر على وضعهم السياسي. سأكون ممتنا لك إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا البيان".

المخلص

آرثر بلفور

وبعد صدور وعد بلفور وهزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، انتقلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال إدموند اللنبي من مصر إلى فلسطين، وقاموا باحتلالها أواخر عام 1917، منهية بذلك أربعة قرون من الحكم العثماني، وفرضوا حكمًا عسكريًا على البلاد، وبهذا عادت القدس للسيطرة المسيحية لأول مرة منذ عام 1187م.

اجتمع مندوبو "دول الاتفاق" المنتصرون في الحرب العالمية الأولى في إيطاليا عام 1920م، فيما سمي بمؤتمر "سان ريمو" لتحديد الشكل النهائي لتقسيم الأراضي التي تم احتلالها من الإمبراطورية العثمانية، وسلم المؤتمر صك الانتداب لبريطانيا لحكم فلسطين والأردن والعراق، ولفرنسا لحكم سوريا ولبنان، واحتفظت بريطانيا بولاية الموصل بموجب بنود الاتفاقية، لكنها تعهدت على تزويد فرنسا 25% من النفط المنوقع من الموصل. وصدق المؤتمر على وعد بلفور بشأن إقامة دولة يهودية في فلسطين.

في بداية عهد الانتداب، كانت المعاملات التجارية في فلسطين تتم بالجنيه المصري، ولكن سرعان ما تم إنشاء مجلس فلسطين للنقد، والذي قام بدوره بإصدار أول عملة فلسطينية عام 1927م، وهي الجنيه الفلسطيني. والذي تم اعتماده وطرحه في جميع أنحاء فلسطين حتى أوائل الخمسينيات.

تزايدت مظاهر الرفض الفلسطيني للمخطط الاستعماري، وتوالت الثورات والأعمال الجهادية ضد المهاجرين اليهود والمحتل البريطاني في فلسطين. وفي عام 1929م، تفاقمت التوترات بين المسلمين واليهود في القدس، واندلعت "ثورة البراق"، وانتشرت الاضطرابات في معظم المدن الفلسطينية، وكان أعنفها في مدينة الخليل، ووقعت مواجهات دامية بين الفلسطينيين واليهود، وبلغت حصيلة تلك الصدامات 116 شهيدًا فلسطينيًا و 133 قتيلًا يهوديًا.

وخرجت أيضا مظاهرات كبيرة مناهضة للانتداب البريطاني في القدس ويافا عام 1933م بقيادة موسى كاظم الحسيني وابنه عبد القادر الحسيني، إلا أنها قمعت من قبل الانتداب البريطاني، وسقط فيها العشرات من القتلى والجرحى.

جاء عز الدين القسام (داعية الجهاد) إلى فلسطين مهاجرًا عام 1920م. وأقام في حيفا وعمل مدرسًا في المدارس الإسلامية، ومن خلال دروسه غرس الروح الجهادية في نفوس طلابه. وفي عام 1925م، تولى القسام خطابة مسجد الاستقلال، وبدأ ينشر الدعوة إلى الجهاد من على منبره وحشد الناس للقتال ضد الإنجليز وضد الهجرة اليهودية التي تحتل البلاد. وتمكن القسام من إنشاء جماعة سرية عرفت باسم "العصبة القسامية"، اختار أعضائها بعناية وأعدهم نفسياً وعسكرياً ليصبحوا مجاهدين أقوياء.

قرر القسام بدء الجهاد العلني عام 1935م، وغادر هو ومجاهدوه حيفا واتجهوا إلى منطقة جنين، وتفرقوا بين القرى والجبال بسبب ملاحقة الإنجليز لهم. واستشهد الشيخ عز الدين القسام وثلاثة من رفاقه آثر اشتباك وقع مع الإنجليز في أحراش يعبد قرب جنين.

وبعد مقتل عز الدين القسام، واصل فرحان السعدي تنظيم هجمات مسلحة على القوافل البريطانية واليهودية في فلسطين حتى اعتقلته القوات البريطانية القبض عليه، وبمبادرة من الحاج أمين الحسيني مفتي القدس، أنشئت اللجنة العربية العليا عام 1936م، وتألفت من زعماء العشائر والطوائف الفلسطينية لتمثل الكيان السياسي الشعبي لفلسطين فيما بعد.

وكان لاستشهاد القسام، إلى جانب السياسة البريطانية التي مهدت أرض فلسطين للمستوطنين اليهود دورًا مهمًا في انطلاق الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي (1936-1939) ميلاديًا، والتي وثقت تطورات وأحداث أطول ثورة شعبية عربية نوعية، كسلسلة من الحلقات المترابطة من الأعمال المسلحة،

والإضرابات العامة والمظاهرات الشعبية والنضال السياسي والجهود الدبلوماسية والدعائية ومقاطعة الأعداء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، كان الخطر يلوح في أفق بريطانيا، حيث كان الوضع العسكري مزريًا، وكانت الحرب العالمية الثانية لا تزال في مراحلها الأولى، وكانت ألمانيا تستعيد قوتها مع صعود الحزب النازي إلى السلطة تحت قيادة هتلر، وأصبح نفوذ الإمبراطورية البريطانية الممتد حول العالم مهددًا، فقامت الحكومة البريطانية بقيادة نيفيل تشامبرلين بتصحيح أوضاعها في المنطقة العربية وغيرت سياستها الوحشية تجاه فلسطين.

وفي عام 1939م، نشرت بريطانيا وثيقة سياسية بعنوان (الكتاب الأبيض)، أعلنوا فيها أن تحويل فلسطين إلى دولة يهودية ليس جزءًا من سياستهم، وأن فلسطين ستحصل على استقلالها في غضون عشرة أعوام، وستتضمن وطنًا قوميًا لليهود.

وفرض الكتاب الأبيض قيودًا صارمة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وحدد أنه يجب قبول 75 ألف مهاجر فقط على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، غير أنه قيد كذلك نقل ملكية الأراضي إلى اليهود باستثناء مناطق محدودة.

ولم تقبل اللجنة العربية العليا بالسياسة المعلنة في الكتاب الأبيض لعدم ضمان تنفيذها، ونبذت اللجنة سياسة الوطن القومي اليهودي، ودعت إلى فرض حظر كامل على الهجرة اليهودية. رفضت الجماعات الصهيونية على الفور الكتاب الأبيض، وانتشرت الاحتجاجات اليهودية ضده في جميع أنحاء فلسطين، لتبدأ حملة من الهجمات ضد ممتلكات الحكومة البريطانية والمدنيين العرب. وأعلن زعيم الوكالة اليهودية في فلسطين، ديفيد بن غوريون، أنه يجب علينا أن نخوض هذه الحرب كما لو لم يكن هناك كتاب أبيض، وسنحارب الكتاب الأبيض كما لو لم يكن هناك حرب.

وفي عام 1940م، حدث تغيير في الحكومة البريطانية، وأصبح ونستون تشرشل، المؤيد للصهيونية، رئيسًا للحكومة البريطانية. ورغم أنه لم يتمكن من إلغاء سياسة الكتاب الأبيض، إلا أنه حاول عرقلتها والتحايل عليها.

فرض ونستون تشرشل سيطرته على الدول العربية لمنع أي تحرك عربي ضد بريطانيا، وحاول في عام 1941م استغلال فكرة إنشاء اتحاد عربي للقضاء على سياسة الكتاب الأبيض، والسماح بإقامة حكم ذاتي يهودي مستقل في فلسطين. وكانت هناك مشاريع تدعم خطته، مثل مشروع فيلبي الذي يتخلص في إقامة اتحاد عربي يرأسه الملك بن سعود، ويضم: السعودية، والعراق، والأردن، وفلسطين، على أن تعتبر الأخيرة دولة يهودية داخل الاتحاد. كما كان لدى لورانس العرب مشروع اتحاد عربي برئاسة الأمير عبد الله ملك الأردن، وكان في نفس السياق فيما يتعلق بفلسطين، لكن مشروع فيلبي هو الذي استهوى تشرشل لأطماعه في النفط السعودي.

وعارض وزير الخارجية البريطاني أنطوني إيدن أفكار تشرشل، وأصرت وزارة الخارجية وأجهزة المخابرات على أن بريطانيا ملتزمة بالالتزام بمبادئ الكتاب الأبيض، وأن هذه السياسة لا تتعارض أو تنفي إمكانية دعم أي اتحاد عربي. وبالفعل ظهرت أول قيادة موحدة للعرب، حيث قامت كلًا من: السعودية، ومصر، والعراق، واليمن، وسوريا، ولبنان، والأردن بتأسيس "جامعة الدول العربية" في عام 1945م للضغط على بريطانيا بشأن فلسطين.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، لجأت الصهيونية إلى ما يسمى بـ "معاداة السامية"، والترويج لأعمال العداء والكراهية ضد اليهود والمبالغة في حجم المحرقة (الهولوكوست)، وذلك من أجل كسب تعاطف ودعم الدول الأوروبية، ولجذب انتباه يهود الشتات وحثهم على الهجرة إلى فلسطين.

وقررت بريطانيا الانسحاب من فلسطين عام 1947م، وطلبت من الأمم المتحدة تقديم توصياتها. وانعقدت الجلسة الطارئة الأولى للأمم المتحدة، والتي انتهت بالموافقة على خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية ويهودية، مع بقاء القدس دولية.

انسحبت بريطانيا من الأراضي الفلسطينية عام 1948م، تاركة فلسطين لمصيرها المشؤوم، حيث حلت النكبة بعدما أعلن دافيد بن غوريون عن قيام دولة إسرائيل رسميًا دون تحديد حدودها بالضبط. وأعلنت خمس دول عربية، بالإضافة إلى السكان العرب، الحرب على الدولة الجديدة وميليشياتها العسكرية مثل: الهاجاناه، والإرجون، واللواء اليهودي، وغيرهم. وكانت نتيجة الحرب هزيمة العرب، وسيطرة إسرائيل على نحو 75% من الأراضي الفلسطينية، وطرد نحو 750 ألفًا من أصل 1,400,000 فلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة.

وفي عام 1949م، بدأت المفاوضات في جزيرة رودوس اليونانية بين إسرائيل من جهة، ومصر، والأردن وسوريا، ولبنان من جهة أخرى، بوساطة الأمم المتحدة، وتم التوقيع على أربع اتفاقيات هدنة بين إسرائيل والدول العربية الأربعة. وتم خلال المفاوضات رسم خط أخضر تحدد حدود وقف إطلاق النار ويفصل نحو 22% من مساحة فلسطين ممثلة بالضفة الغربية وقطاع غزة، ليكونوا تحت سيطرة الإدارتين الأردنية والمصرية.

وكانت هناك محاولات لتحويل اتفاقيات وقف إطلاق النار إلى معاهدات سلام، إلا إنها باءت بالفشل لأن العرب أصروا قبل بدء المفاوضات على عودة اللاجئين إلى أرضهم، وعلى تنازل إسرائيل عن بعض الأراضي، وعلى أن تصبح القدس دولية، ومن ناحية أخرى، لم تقبل إسرائيل بهذه المطالب بحجة أنها تتعارض مع أمنها.

تزايد النشاط الفدائي الذي يقوم به الفدائيون الفلسطينيون والعرب ضد إسرائيل، وهو ما ردت عليه إسرائيل بوحشية، مما دفع مصر إلى منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، وإغلاق المنفذ البحري الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر في خليج العقبة قرب جزيرة تيران، والتي اعتبرته إسرائيل عملًا من أعمال الحرب، وتحالفت مع بريطانيا وفرنسا لشن حربًا شاملة على مصر عام 1956م، فيما عرفت بحرب "العدوان الثلاثي"، التي شاركت فيها بريطانيا وفرنسا بسبب الخلاف مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر بعد تأميمه لقناة السويس.

وفي غضون أيام، حققت إسرائيل نصرًا سريعًا على مصر واحتلت قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء. وعندما وصلت إسرائيل إلى ضفاف قناة السويس، شنت بريطانيا وفرنسا هجومًا على مصر، وبفضل تدخل الأمم المتحدة، وبعد أيام قليلة انتهت الحرب، وأرسلت فرقة طوارئ لمراقبة وقف إطلاق النار.

ودفعت الجهود السوفيتية والأمريكية الدول الثلاث المعتدية إلى الانسحاب من المناطق المحتلة، إلا أن إسرائيل بقيت في غزة ولم تخرج منها إلا في عام 1957م، بعد أن وعدت أمريكا بحل مسألة وصول إسرائيل إلى البحر الأحمر.

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، وكان الغرض الرئيسي من أنشأها هو الإعداد العسكري للشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، إلا أن التنظيم اختار فيما بعد خيار حل الدولتين، فتشكلت بعد ذلك جبهة الرفض التي ضمت: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وهما الفصائل التي جمدت انخراطها في أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضت مشاريع التسوية وكل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين بالكفاح المسلح.

وبعد العدوان الثلاثي اشتد الفكر القومي العربي، وتشكلت القوات العربية المتحدة، وتمركزت قوات كبيرة منها على الحدود. وواصلت مصر إغلاق المنفذ البحري أمام إسرائيل، وطالب الرئيس جمال عبد الناصر قوات الأمم المتحدة إلى مغادرة مصر وأصر على ذلك. كل هذا دفع إسرائيل إلى مهاجمة مصر والأردن وسوريا في وقت واحد في منتصف عام 1967م.

وانتهت الحرب بعد ستة أيام بانتصار إسرائيلي وسيطرتها على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. ووقعت كل هذه المناطق تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأصبحت مساحة إسرائيل أكبر بأربعة أضعاف من ذي قبل.

بعد انتهاء الحرب وسيطرة دولة الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس، بدأت مجموعة من الحفريات حول وتحت المسجد الأقصى نهاية عام 1967م وبداية عام 1968م، حيث تم هدم حي المغاربة الملاصق لحائط البراق من الجهة الغربية للمسجد الأقصى. ومنذ ذلك الحين، بدأت قوات الاحتلال بإجراء حفريات أسفل المسجد الأقصى، للبحث عن هيكل سليمان، لاعتقادهم بوجوده هناك. واستمرت أعمال الحفر والتنقيب على مر السنين تحت المسجد الأقصى والبلدة القديمة دون الوصول لأي دليل على هيكلهم المزعوم.

وبعد عام 1967م، قامت الجماعات الثورية الوطنية الفلسطينية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ هجمات فدائية ضد أهداف إسرائيلية داخل الأراضي المحتلة وخارجها. ونجحت منظمة التحرير الفلسطينية في تقديم القضية الفلسطينية إلى العالم وحصلت على دعم عالمي، ومنحتها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي 6 أكتوبر 1973م، شنت مصر وسوريا هجومين مفاجئين ومتزامنين ضد القوات الإسرائيلية. أحدهما للجيش المصري على جبهة سيناء المحتلة، والآخر للجيش السوري على جبهة الجولان المحتل. ولم تتمكن

إسرائيل من صد الهجوم، وفي غضون ثلاثة أسابيع سيطرت القوات العربية على مجريات الحرب وحققت نصرًا مرضيًا . وتمكن مجلس الأمن من فرض وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة.

وفي قمة الرباط عام 1974م، تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفي الأمم المتحدة، تم تسليط الضوء على ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ومنحت منظمة التحرير مقعد مراقب في الأمم المتحدة.

وزار الرئيس المصري أنور السادات القدس عام 1977م، وألقي خطابًا أمام الكنيست الإسرائيلي دعا فيه إلى بدء محادثات السلام . وبعد مفاوضات طويلة وصعبة في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وتحت رعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، تم التوصل إلى السلام وتم توقيع معاهدة بين مصر وإسرائيل عام 1979م . وبموجب هذا الاتفاق انسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، وأصبحت المنطقة منزوعة السلاح، واعترفت مصر بإسرائيل بشكل كامل وفتحت سفارات لهما في كلا البلدين.

وشنت إسرائيل هجومًا كبيرًا على لبنان عام 1982م بهدف مهاجمة قواعد منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية . وبعد قتال عنيف وحصار طويل لبيروت، وتحت ضغوط دولية لإنهاء الحرب، قررت منظمة التحرير مغادرة لبنان والتوجه إلى دول عربية أخرى غير دول المواجهة.

أسس الشيخ صلاح شحادة اللجنة العسكرية الاخوانية عام 1984م، والتي أصبحت فيما بعد الجناح العسكري لحركة حماس، ثم أعيد تسميتها إلى كتائب عز الدين القسام عام 1992م.

قاد الفلسطينيون انتفاضة واسعة النطاق ما بين عامي (1987 -1993)ميلاديًا، عرفت باسم "الانتفاضة الأولى" أو "انتفاضة أطفال الحجارة" . وجاءت الشرارة الأولى للانتفاضة عندما صدم سائق شاحنة إسرائيلي مجموعة من العمال الفلسطينيين على الطريق قرب حاجز بيت حانون شمال قطاع غزة، حيث

بدأت الانتفاضة ثم امتدت إلى كافة البلدات والقرى والمخيمات في فلسطين. وأثارت هذه الانتفاضة الرأي العام الدولي، وأدت إلى ممارسة ضغوط دولية على إسرائيل.

وإبان الانتفاضة اجتمع سبعة من كبار قيادات النشاط الدعوي الإسلامي على الساحة الفلسطينية، وأعلن الشيخ أحمد ياسين تأسيس حركة حماس، والتي شكلت بداية الشرارة الأولى للعمل الإسلامي الجماهيري ضد الاحتلال، والذي وصل بعد ذلك إلى مراحل متطورة.

وفي عام 1988م، عقد اجتماع استثنائي للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة، أعلن فيه الرئيس ياسر عرفات عن ما عرف بـ"وثيقة الاستقلال"، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وتم تقديم العلم الفلسطيني إلى العالم، وحصلت فلسطين على الاعتراف الدولي من قبل عدد من الدول التي لم تعترف بإسرائيل.

تم التوقيع على أول اتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993م، حيث تم التوقيع على اتفاقية أوسلو للسلام في حفل رسمي أقيم في حديقة البيت الأبيض في واشنطن العاصمة. وتم التوقيع بحضور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين والرئيس الأمريكي بيل كلينتون. وتحمل الاتفاقية اسم العاصمة النرويجية، حيث جرت محادثات سرية بين الجانبين لمدة عامين قبل توقيعها.

بدأت محادثات السلام بين الأردن وإسرائيل في عام 1994م، بعد أن أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيريز العاهل الأردني الملك حسين بن طلال أنه بعد اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، قد يتم استبعاد الأردن من اللعبة الكبيرة. ونجح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في الضغط على الأردن للدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل، ووعد بإلغاء ديون الأردن. ونجحت الجهود، ووقع رابين وحسين وكلينتون على إعلان واشنطن الذي أعلن أن

إسرائيل والأردن قد أنهيا حالة العداء الرسمية وسيبدآن المفاوضات لإنهاء إراقة الدماء وتحقيق سلام عادل ودائم.

والتقى ياسر عرفات وإسحاق رابين في القاهرة عام 1994م، ووقعا اتفاقية (غزة – أريحا اولاً)، التي نصت على تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة في غزة وأريحا . وبموجب هذا الاتفاق انسحبت قوات الاحتلال من المدينتين، لكنها أبقت على قواتها في المنشآت والمستوطنات المركزية داخل قطاع غزة، حيث يتواجد أكثر من 6000 مستوطن. عاد ياسر عرفات إلى فلسطين بعد قرابة ثلاثين عامًا في المنفي وتولى رئاسة السلطة الفلسطينية الجديدة.

وفي عام 1994م، أجريت انتخابات رئاسية للسلطة الفلسطينية الناشئة في الضفة الغربية وقطاع غزة وكانت بين ياسر عرفات من حركة فتح والمستقلة سميحة خليل. وانتخب ياسر عرفات وانتخب 82 عضواً للمجلس التشريعي الفلسطيني.

وفي عام 1995م، التقى وفدان فلسطيني وإسرائيلي في مدينة طابا المصرية للتفاوض، وبعد المحادثات تم التوصل إلى اتفاق "أوسلو 2" الذي مهد الطريق للمرحلة الثانية من الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، حيث يقضي الاتفاق على انسحاب إسرائيل من 6 مدن فلسطينية كبرى و400 قرية بحلول أوائل عام 1996م، وتم اتخاذ ترتيبًا خاصًا في مدينة الخليل لبقاء القوات الإسرائيلية في بعض أجزاء المدينة لحماية 450 مستوطنًا يهوديًا.

اغتيل إسحاق رابين عام 1995م، بينما كان يغادر احتفالات تروج للسلام في تل أبيب (يافا)، حيث أصيب بثلاثة طلقات من مسافة قريبة. وتولى وزير الخارجية إسحاق رابين السلطة حتى تم الإعلان عن انتخابات مبكرة في منتصف عام 1996م، والتي أسفرت عن فوز حزب الليكود اليميني بزعامة بنيامين نتنياهو الذي سعى إلى عرقلة عملية السلام وتقويض اتفاقيات أوسلو.

ولإنقاذ عملية أوسلو، دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون العاهل الأردني الملك حسين بن طلال، وياسر عرفات وبنيامين نتنياهو، إلى قمة طارئة؛ نتج عنها إبرام "بروتوكول الخليل" عام 1997م، والذي بموجبه تم تقسيم مدينة الخليل إلى جزء فلسطيني بنسبة 80% من المدينة وجزء إسرائيلي بنسبة 20%، ووضعت المدينة بأكملها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

رغم انتقاداته اللاذعة لاتفاقيات أوسلو للسلام، وقع نتنياهو على اتفاقاً يقضي بتسليم 80% من مدينة الخليل للسلطة الفلسطينية ووافق على مزيد من الانسحاب في الضفة الغربية المحتلة، مما أثار غضب اليمين. وفي عام 1999م، دعا نتنياهو إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وخسر منصبه أمام زعيم حزب العمل إيهود باراك.

منذ البداية، عارضت حركة حماس طريق السلام، وكانت هناك خلافات جوهرية بين حركتي حماس وفتح، حيث كانت حماس ضد مسار السلام منذ بدايته، وسلكت طريق المقاومة. وفي التسعينيات، وخاصة بعد مذبحة المسجد الإبراهيمي عام 1994م، قاموا بالعديد من الأعمال الفدائية البطولية انتقامًا منهم.

اندلعت شرارة الانتفاضة "الفلسطينية الثانية" أو "انتفاضة الأقصى" في عام 2000م، عقب اقتحام زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك أرييل شارون باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال، وبموافقة رئيس الوزراء إيهود باراك، واندلعت شرارة الاشتباكات بين المصلين وقوات الاحتلال، واصبحت مدينة القدس مسرحًا للمواجهات، والتي سرعان ما انتشرت إلى كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد يومين من اقتحام المسجد الأقصى، انتشر مقطع فيديو يظهر مشاهد إعدام الطفل الفلسطيني محمد الدرة أثناء احتمائه بوالده بجانب برميل خرساني في شارع صلاح الدين جنوب مدينة غزة. وأثار إعدام

الدرة غضب الفلسطينيين وأصبح رمزًا لانتفاضتهم؛ ودفعهم للخروج في مظاهرات عارمة ومواجهة الجيش الإسرائيلي مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى.

وفي عام 2002م، إبان أحداث انتفاضة الأقصى، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي اجتياحًا واسعًا لمدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، في عملية عرفت باسم "السور الواقي". وبحسب الإحصائيات، أسفرت هذه العملية عن استشهاد 497 فلسطينيًا وأصيب 1447 آخرين، كما قتل 29 جنديًا إسرائيليًا، ومن بينهم قائد وحدة المظلات الإسرائيلية.

وبعد عملية السور الواقي، بدأ الاحتلال الإسرائيلي بإحكام سيطرته وتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني وتعزيز نفوذه من خلال بناء جدار الفصل العنصري الممتد على طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية على ارتفاع يتراوح بين 4.5 و 9 أمتار من الأرض خوفًا من تسلل منفذي العمليات الفدائية.

وكان العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن العزيز قد طرح مبادرة السلام العربية خلال القمة الرابعة عشر لجامعة الدول العربية في العاصمة اللبنانية بيروت عام 2002م. وكان الهدف الأساسي لهذه المبادرة هو إقامة دولة فلسطينية معترف بها دوليا على حدود عام 1967م، بالإضافة إلى عودة اللاجئين إلى بلادهم، وانسحاب قوات الاحتلال من هضبة الجولان السورية المحتلة مقابل الاعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. وقد حظيت هذه المبادرة على تأييد مجلس جامعة الدول العربية.

وانتهت انتفاضة الأقصى عام 2005م، بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قمة "شرم الشيخ"، واتسمت الانتفاضة الثانية، مقارنة بالأولى التي اندلعت عام 1987م، بكثرة المواجهات واحتدام الصراعات، فضلًا عن تصاعد وتيرة العمليات العسكرية بين الفصائل الفلسطينية والجيش الإسرائيلي.

وبحسب أرقام رسمية فلسطينية وإسرائيلية، استشهد 4412 فلسطينيًا، وأصيب 48322 آخرون، كما قُتل 1100 إسرائيليًا، بينهم 300 جندي، وأصيب نحو 4500 آخرين خلال أحداث الانتفاضة الثانية.

ترك شارون حزب الليكود وقرر بالتعاون مع بعض حلفاءه السياسيين تشكيل حزب جديد تحت اسم "كاديما". واستطاع أن يقود حزبه للفوز في الانتخابات العامة عام 2005م، وأصبح رئيسًا للوزراء.

وانسحبت إسرائيل بشكل كامل من قطاع غزة عام 2005م، بعد موافقة حكومة الاحتلال على خطة "فك الارتباط" التي اقترحها رئيس الوزراء أرييل شارون. ولاحقا، بدأ الجيش الإسرائيلي بإخلاء وتجريف 21 مستوطنة كانت تغطي 35% من مساحة قطاع غزة، وبعد انسحاب آخر جندي إسرائيلي من حدود القطاع، بدأت احتفالات الفلسطينيين ابتهاجًا بهذا الإنجاز التاريخي.

وأصبح محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية عام 2005م، بعد وفاة ياسر عرفات، الذى شغل هذا المنصب حتى تدهورت حالته الصحية في أحد المستشفيات الفرنسية، التي أصدرت تقريرًا ضعيفًا عن أسباب الوفاة، ما أدى بعد ذلك إلى تبادل التأويل والاتهامات.

أجريت الانتخابات التشريعية الثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2006م، وأسفرت عن حصول حركة حماس على الأغلبية النيابية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو ما اعتبر تغييرًا كبيرًا في الخريطة السياسية الفلسطينية. ثم فشلت محاولات تشكيل حكومة وحدة وطنية، وشكلت حركة حماس الحكومة الفلسطينية العاشرة، ومنح المجلس التشريعي ثقته للحكومة الجديدة برئاسة إسماعيل هنيه.

تعرض الفلسطينيون بعد الانتخابات لضغوط دولية تمثلت بتغيير سياسة الدول المانحة في تحويل الأموال إلى السلطة الوطنية الفلسطينية أو إيقافها بشكل كامل؛ مما أدى إلى ضائقة مالية خانقة لمؤسسات السلطة، كما حدثت عدة خلافات داخلية، تصاعدت في بعض الأحيان إلى مواجهات مسلحة بين الفصائل الفلسطينية.

وفي عام 2007م، وبعد يومين من المداولات في "مكة"، تم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين حركتي حماس وفتح، اتفقنا فيه على إنهاء الاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الاشتباكات اندلعت بينهما مرة أخرى بعد فترة قصيرة؛ ما أدى إلى فرض حماس سلطتها على قطاع غزة.

يعتبر عام 2007 عامًا للفرقة والانقسام والتراجع في فلسطين، لاسيما بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وانكفاء السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح إلى الضفة الغربية.

وفي أواخر عام 2008م، شنت إسرائيل حربًا على غزة أطلقت عليها اسم "الرصاص المصبوب"، في حين أطلقت عليها حركة المقاومة الفلسطينية اسم "معركة الفرقان". وأدى هذا العدوان الإسرائيلي إلى سقوط ما يقرب من 1500 شهيدًا وآلاف الجرحى ودمارا هائلا للبنية التحتية في غزة. واستخدمت إسرائيل عدداً من الأسلحة المحرمة دوليًا، ومن بينها اليورانيوم المنضب، حيث ظهرت على أجساد بعض الضحايا آثار التعرض لمادة اليورانيوم المخفف بنسب معينة، وكذلك الفسفور الأبيض. واتهمت منظمة حقوق الإنسان إسرائيل باستخدام الأسلحة الفسفورية.

عاد نتنياهو لزعامة الليكود وانتخب رئيسًا للوزراء للمرة الثانية في عام 2009م. ثم وافق بعد ذلك على وقف غير مسبوق لبناء المستوطنات في الضفة الغربية لمدة 10 أشهر، مما سمح بإجراء محادثات سلام مع الفلسطينيين، قبل أن تنهار المفاوضات في أواخر عام 2010.

وقد انطلقت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في واشنطن عام 2010م تحت رعاية الولايات المتحدة. وصرح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن حكومته وإسرائيل اتفقتا خلال المفاوضات على مبدأ تبادل الأراضي، حيث تتبادل إسرائيل أجزاء صغيرة من أراضيها مقابل كتل استيطانية حدودية، لكن المفاوضات تعثرت بعد استئناف إسرائيل بناء المستوطنات.

حصلت فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام 2011م. وفي العام نفسه، قدم الرئيس محمود عباس طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون)، ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح فلسطين صفة مراقب، مما تجعل فلسطين العضو رقم 194 في هيئة الأمم المتحدة.

وقعت حركتا فتح وحماس على إعلان الدوحة للمصالحة الفلسطينية عام 2012م، وأعلن في الاتفاق عن التوافق على عدة نقاط، من بينها ترؤس عباس للحكومة الانتقالية، والإعداد للانتخابات التي كنت مؤجلة من قبل.

وفي عام 2012م، شنت إسرائيل عدوانًا على غزة تحت اسم "عمود السحاب" أو كما تسميها حماس "حرب حجارة السجيل"، واستمرت الحرب ثمانية أيام وسقط فيها 177 شهيدًا و1200 جريحًا. وبدأت الحرب بعد أن اغتالت إسرائيل أحمد الجعبري قائد كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس.

وتفجر نزاع عسكري آخر بين إسرائيل وحركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عام 2014م، بعد موجة من أعمال العنف اندلعت باختطاف وتعذيب وحرق الطفل محمد أبو خضير من شعفاط على يد مجموعة من المستوطنين. وهذه الحرب، التي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي اسم "الجرف الصامد" هي الثالثة التي تشنها إسرائيل ضد قطاع غزة، وردت الحركات الجهادية في غزة بمعركتي "العصف المأكول"، و"البنيان المرصوص."

واستمرت المواجهات 51 يومًا، تعرض خلالها قطاع غزة لعدوان عسكري إسرائيلي جوي وبري، وارتكبت إسرائيل مجازر بحق 144 عائلة، فيما نفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 60 ألف غارة جوية على القطاع، أدت إلى استشهاد أكثر من 2322 فلسطينيًا، بينما قتل 68 جنديًا إسرائيليًا. وشمل

التصعيد قصفاً متبادلاً بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية. وشهدت الحرب العديد من عمليات المقاومة العسكرية الفريدة، مثل عملية ناحل عوز وعملية العاشر من رمضان.

وأدت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رامي الحمد الله اليمين الدستوري عام 2014م، بعد سبع سنوات من الصراع والانقسام بين فتح وحماس.

بدأت أحداث ما يسمى بالانتفاضة الفلسطينية الثالثة أو "انتفاضة السكاكين" عام 2015م في الضفة الغربية. واتخذت المواجهات طابعًا فرديًا وغير منظم، حيث استخدم الفلسطينيون الأسلحة المتاحة لهم، مستهدفين أفراد الجيش الاسرائيلي عند الحواجز التي تفصل بين مدن الضفة الغربية وقراها، وفي أحيان أخرى استهدفوا المستوطنين.

عجز الأمن الإسرائيلي على مواجهة هذا النوع الجديد من العمليات، التي اتسمت بالمباغتة، واستخدام الأسلحة الحادة كسلاح فعال لتنفيذ العشرات من عمليات الطعن والدهس. وأسفرت هذه العمليات عن مقتل العشرات من الإسرائيليين في أماكن متفرقة بالضفة والقدس، فيما اتهم الجانب الفلسطيني الإسرائيليين بالشروع في تنفيذ إعدامات ميدانية بحق العشرات من الشبان الفلسطينيين تحت ذريعة محاولتهم تنفيذ عمليات طعن هنا وهناك.

وفي عام 2017م، اعترفت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسميًا بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأضاف ترامب أن وزارة الخارجية الأمريكية ستبدأ في بناء سفارة أمريكية جديدة في القدس. وأثار البيان موجة من الاحتجاجات والغضب في فلسطين ومختلف أنحاء العالم، فضلًا عن الإدانات الدولية، فيما أشاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالقرار ورحب بالإعلان، في حين رفض معظم زعماء العالم قرار ترامب.

ودعا مجلس الأمن إلى اجتماع طارئ أدان فيه 14 من أعضائه الـ 15 قرار ترامب، لكن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) لإحباط أي محاولة لإصدار قرار إدانته. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت 128 دولة لصالح قرار يدعو الولايات المتحدة إلى سحب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، فيما اعترضت 9 دول، وامتنعت 35 دولة عن التصويت لصالح القرار.

واندلعت أزمة المسجد الأقصى عام 2017م بعد قيام ثلاثة شبان من مدينة أم الفحم بتنفيذ عملية إطلاق نار داخل المسجد الأقصى، أسفرت عن مقتلهم ومقتل شرطيين إسرائيليين، وإصابة آخرين. وعلى إثر ذلك، قامت السلطات الإسرائيلية بتركيب بوابات إلكترونية على مداخل المسجد، ما أدى إلى احتجاجات يومية لآلاف الفلسطينيين لمدة أسبوعين، إلى أن رضخت إسرائيل وأزالت الحواجز والبوابات الإلكترونية، لتعم الاحتفالات بين الفلسطينيين.

انطلقت مسيرات العودة الكبرى عام 2018م، في الذكرى السنوية الثانية والأربعين ليوم الأرض الفلسطيني، وتضمنت مسيرات دعم في العديد من المدن الفلسطينية وأماكن أخرى. واستشهد 16 فلسطينيًا على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي بعدما فتح النار على مظاهرة جرت على حدود قطاع غزة. وشملت المظاهرات حرق الإطارات المطاطية (الكاوتشوك)، وإلقاء الحجارة، واستخدام الطائرات الورقية المشتعلة لحرق الأراضي الزراعية في المستوطنات.

قتل الجيش الإسرائيلي قياديًا في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية بعد شن غارة على منزله في قطاع غزة عام 2019م، مما أثار مواجهات استمرت عدة أيام، وخلفت 34 شهيدًا فلسطينيًا.

وفي عام 2020م، أعلن ترامب عن خطة السلام بين فلسطين وإسرائيل المعروفة باسم "صفقة القرن" بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وسفراء أربع دول عربية في واشنطن العاصمة. وأعرب الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن رفضه التام للخطة، وأشار إلى أن الجانب الفلسطيني مستعد

لرفع القضية إلى محكمة العدل الدولية، وشدد على التمسك بالثوابت الوطنية التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م.

وباسم السلام، وقعت إسرائيل والإمارات والبحرين اتفاقية التطبيع الشهير لعام 2020م المعروفة باسم "الاتفاق الإبراهيمي"، خلال حدث رسمي في البيت الأبيض ترأسه ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد، ووزير خارجية البحرين عبد اللطيف الزياني، وكانت هناك ردود فعل غاضبة من الجانبين الفلسطيني والعربي، حيث رفضت السلطة الفلسطينية واستنكرت هذه الاتفاقيات وقررت سحب سفرائها من الدول المطبعة وإدانة الموقف، وتعرضت الامارات والبحرين لهجوم لاذع من الشعوب العربية.

يصف الفلسطينيون عام 2020 بأنه عام الخذلان، حيث أعلنت أربعة دول عربية إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال مقابل صفقات أقرب إلى التجارة منها إلى السياسة، في مشهد درامي يذكرنا بسقوط أحجار الدومينو الواحدة تلو الأخرى. وكانت الإمارات السباقة والمندفعة، ثم لحقتها البحرين، وبعد قليل من الضغط والإغراء وافقت السودان، ثم تبعتها المغرب.

وفي منتصف عام 2021م، اندلعت مواجهات عنيفة بعد اقتحام الآلاف من عناصر الشرطة الإسرائيلية باحات المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين، ما أدى إلى إصابة أكثر من 331 مدنيًا فلسطينيًا في المسجد الأقصى ومحيط البلدة القديمة والشيخ جراح.

أعلنت كتائب الشهيد عز الدين القسام توجيهها ضربات صاروخية تجاه مواقع الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس ردًا على الاعتداء على المسجد الأقصى. كما أعلنت سرايا القدس مسؤوليتها عن استهداف دورية عسكرية إسرائيلية. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أعلن مجلس الوزراء

الإسرائيلي موافقته على تنفيذ غارة على قطاع غزة. واستمر الهجوم لأكثر من عشرة أيام وأدى إلى استشهاد 200 فلسطيني ومقتل 13 إسرائيلي.

وفي عام 2022م، شنت القوات الإسرائيلية هجومًا صاروخيًا أسفر عن مقتل قائد عسكري في حركة الجهاد. وردت الفصائل الفلسطينية بهجمات صاروخية على أهداف إسرائيلية. واستمرت هذه الجولة ثلاثة أيام، وأسفرت عن استشهاد 24 فلسطينيًا.

شكل الصراع الفلسطيني – الإسرائيليين مسرحًا للعديد من الأحداث خلال العام الحالي 2023م، وكان من أبرز الأحداث مواجهات المسجد الأقصى أو مواجهات القدس، التي بدأت بتوترات بين المصلين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية نتيجة محاولة عدد من المستوطنين الإسرائيليين الذين خططوا لإحياء التقليد التوراتي المتمثل في التضحية بالماعز داخل باحات المسجد الأقصى في عيد الفصح المميز لدى اليهود، والذي تزامن مع شهر رمضان المميز لدى المسلمين، وأسبوع الآلام المميز هو الآخر لدى المسيحيين.

واندلعت الاشتباكات في الساعات الأولى من يوم 5 أبريل، بعد أن تحصن مئات المصلين في باحات المسجد الأقصى بعد صلاة العشاء. واتخذ المصلون هذا الإجراء خوفًا من أن تحاول مئات اليهود دخول المسجد الأقصى لتقديم قرابين عيد الفصح. واقتحمت شرطة الاحتلال المجهزة بمعدات مكافحة الشغب المسجد، وألقت قنابل الصوت وأطلقت الرصاص المطاطي، مما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن 50 شخصًا واعتقال 400 آخرين.

وفي وقت مبكر من صباح يوم 3 يوليو، شنت إسرائيل غارة جوية خاطفة على مخيم جنين للاجئين، لتبدأ معركة "بأس جنين" كما أسمتها المقاومة الفلسطينية، أو عملية " البيت والحديقة" كما أسمتها إسرائيل. وتوغل جيش الاحتلال الإسرائيلي بقوات كبيرة وبمشاركة عشرات الكتائب والقوات الخاصة إلى داخل مدينة جنين ومخيمها في عملية تعتبر هي الأكبر منذ عملية السور الواقي عام 2002م.

وواجه جيش الاحتلال الإسرائيلي مقاومة شرسة في جنين من مختلف فصائل المقاومة التي حاولت عرقلة تقدمه بالمتفجرات. كما خاض مقاتلو الفصائل اشتباكات مسلحة من مسافات قريبة جدًا، وتبادل الجانبان إطلاق النار بكثافة في بعض أوقات الاجتياح، وأدى الهجوم الإسرائيلي الكبير إلى استشهاد 12 فلسطينيًا، جميعهم من الشباب فضلًا عن إصابة المئات معظمهم من المدنيين. كما اعتقلت إسرائيل ما مجموعه 300 فلسطيني، وقالت إنها عثرت على عبوات ناسفة، وقنابل، ومتفجرات، فيما قتلت فصائل المقاومة جنديًا إسرائيليًا، وأصابت آخرين في اشتباك مسلح. كما فجروا عددًا من الآليات، والجرافات، وناقلات الجند المدرعة، وأسقطوا خمس طائرات مسيرة.

وأحدث الاجتياح الإسرائيلي دمارًا هائلًا في البنية التحتية للمدينة، التي عانت لسنوات في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة عليها؛ إذ تضررت شبكات المياه والكهرباء، كما دمر نحو 800 منزل وثلاثة مستشفيات بشكل كلي أو جزئي. ومن الناحية الإنسانية، أجبرت إسرائيل مئات الأسر على إخلاء منازلهم، ونزح آلاف آخرين من الفلسطينيين الذين كانوا يتلقون الرعاية من الهلال الأحمر الفلسطيني إلى مناطق أخرى أكثر أمانًا داخل المدينة.

وفي الساعات الأولى من يوم السبت 7 أكتوبر 2023م، أعلنت كتائب القسام بدء معركة "طوفان الأقصى" عبر هجوم صاروخي واسع النطاق شنته فصائل المقاومة؛ إذ وجهت آلاف الصواريخ صوب مختلف البلدات والمدن الإسرائيلية من ديمونا جنوبًا إلى هود هشارون شمالًا والقدس شرقًا . وتزامن إطلاق هذه الصواريخ مع توغل بري للمقاومين باستخدام سيارات الدفع الرباعي، والدراجات النارية، والطائرات الشراعية، وغيرها، داخل المستوطنات والبلدات المحاذية للقطاع. وسيطروا على عدد من المواقع العسكرية، خاصة في سديروت، ووصلوا أوفاكيم، واقتحموا نتيفوت، واشتبكوا بحرب شوارع

مع القوات الإسرائيلية، وقتلوا منهم المئات وجرحوا الآلاف، كما أسروا عددًا من الجنود والمستوطنين واقتادوهم إلى غزة، فضلًا عن اغتنام مجموعة من الآليات العسكرية الإسرائيلية.

وتأتي هذه العملية الاستثنائية التي كشف عنها القائد العام لكتائب القسام محمد الضيف في خطابه مسجل، ردًا على الانتهاكات الإسرائيلية في باحات المسجد الأقصى المبارك، واعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية والداخل المحتل.

من جانبه، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، شن عدوانًا انتقاميًا غاشمًا على قطاع غزة، أطلق عليه عملية "السيوف الحديدية"، كثف فيه العدو هجماته الجوية والبرية والبحرية، وارتكب خلاله عشرات المجازر المروعة، ومنع وصول الغذاء والدواء والوقود، وقطع المياه ،والكهرباء والاتصالات. هذا ويتواصل العدوان الإسرائيلي وتستمر المأساة التي يعيشها أهل غزة، حيث يصبحون ويمسون على دوي أصوات الصواريخ التي يطلقها الكيان الصهيوني نحو المدنيين الأبرياء من الشعب الفلسطيني الأبي في صورة أشبه بالإبادة الجماعية. وأدى هذا العدوان إلى سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى غالبيتهم من الأطفال والنساء.

وبينما تواصل إسرائيل قصفها المكثف على قطاع غزة، يقوم الجيش الإسرائيلي بتنفيذ عمليات توغل يومية واسعة النطاق في مدن الضفة الغربية، حيث رفعت إسرائيل حالة التأهب وأغلقتها بشكل كامل منذ هجوم حماس. واستشهد عشرات الفلسطينيين في الضفة اثر استهدف قوات الاحتلال لهم، وأصيب الآلاف، واعتقل آلاف آخرون، وعانى الكثير منهم من التعذيب على أيدي الأجهزة الحكومية القمعية.

إن عملية "طوفان الأقصى" تعد نقلة مذهلة في شكلها ونتائجها وآثارها ليس على الأراضي الفلسطينية فحسب، بل على المنطقة برمتها . ولا أبالغ إن قلت إن هذه العملية سيكون لها دورًا كبيرًا في تغيير موازين القوى والردع في المنطقة إلى الأبد. فما كان بعد السابع من أكتوبر لن يكون كما كان

قبله، وسنستخلص عن نتائج المعركة حسابات سياسية جديدة في المنطقة بعد هذه المعركة، فأن نتائجها قد حسمت بالفعل، مهما كانت مجرياتها على الأرض .ولعل المتأمل هنا في تاريخ تلك العصور السحيقة في فلسطين يجد أنه لم تكن لليهود دولة حقيقية على أرضها، ولم تكن لهم سيادة مطلقة عليها، إلا في تلك الفترة القصيرة التي حكم فيها نبي الله "داود" ومن بعده "سليمان" عليهما السلام، ولم يكن الوجود اليهودي على تلك الأرض إلا وجودًا عابرًا . فما كان عهدهم بالأرض المقدسة سوى هجرات مؤقتة، انتهت بإجلائهم وطردهم أو قتلهم وتشريدهم مما كسبته أيديهم من مكر وفتن وظلم، وفجور، وحقد وخيانة.

وإن الناظر والمتأمل ليدرك تمام الإدراك أن هذه الدولة الصهيونية التي قامت منذ يومها الأول على البطش والظلم واغتصاب الحقوق، هي دولة زائلة في النهاية لا محالة، وهذا ما بشرنا به القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة.

وقد حدثنا سورة الإسراء أن الله سبحانه وتعالى قضى على بني إسرائيل أن سيفسدوا في الأرض مرتين، وأن يسلط عليهم عقب كل إفساد من يسومهم سوء العذاب؛ فقال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا 4 فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا 5 ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا 6 إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا 7 عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: 4 – 8].

وقد ذهب أكثر المفسرين: إلى أن الإفساد الأول قد مضى، وأن الإفساد الثاني هو ما نحن بصدده الآن مع الاحتلال الصهيوني لأراضي فلسطين وما اقترن به من إفساد وتجبر وإهلاك للحرث والنسل، وأن

المسلمين هم الذين سيسوؤون وجوه اليهود، وسيدخلون المسجد الأقصى كما دخلوه أول مرة، وسيتبروا ما علا اليهود تتبيرًا، ليتحقق وعد الله بالقضاء عليهم وهلاك دولتهم واندثارها.

وكما ورد عن رسول الله ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر أو الشجر يا مسلم يا عبد الله هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله، إلا الغرقد، فإنه من شجر اليهود."

وبات واضحاً في الأفق اليوم أن لليهود لم يبق من عهدهم الذي وعدهم الله إياه إلا القليل القليل، فقد ظهرت قوتهم وظهر تجمعهم وإفسادهم بشكل قاطع يراه القاصي والداني والعدو والصديق، ولا مرية ولا مفر من فنائهم، لأن وعد الله لا يتخلف، ومن أصدق من الله قيلاً، لكن الأهم هو ماذا أعددنا لذلك؟ وهل قمنا بواجبنا في نصرة إخواننا المستضعفين في فلسطين ودفع عدوان أعداء اليهود عنهم؟ فإن هذا مسؤولية المسلمين جميعًا، وتستحق منا التضحية بدمائنا وأرواحنا مقابل التحرير والنصر. فما أعظم نيل شرف الشهادة في سبيل تحرير المقدسات، ومحاربة قوى الشر والفساد.

وخلاصة القول: إن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال وستبقى حية راسخة في أذهان وقلوب كل العرب والمسلمين، ومهما طال ليل الهزيمة، فإن فجر النصر آت بإذن الله ووعده، وستتحرر فلسطين لا محالة، وستشهد خروج المحتل مهزومًا، فإنه إلى زوال حتمًا طال الزمان أو قصر. "ما زال تخفق في حنايانا الوعد القديم قسمًا يا قدس إنا عائدون."

تعليق أخير على تطورات المشهد الفلسطيني

المشهد التاريخي

1. فلسطين هي الأصل، إذ تعود أقدم الاكتشافات الأثرية المسجلة في أرض فلسطين إلى الأعوام (7500 -3100) قبل الميلاد. وقد هاجر الكنعانيون من شبه الجزيرة العربية إلى أرض فلسطين ما بين عامي (3000 -2500) قبل الميلاد، وكانوا هم أول السكان المعروفين لهذه الأرض، حتى أصبحت تعرف بأرض كنعان أو بلاد كنعان.
2. جاء سيدنا إبراهيم –عليه السلام– مهاجرًا من العراق إلى أرض كنعان في الألف الثالث قبل الميلاد، وهناك أنجب سيدنا إسحاق والد سيدنا يعقوب الذي يسمى أيضًا إسرائيل، وينتسب إليه بنو إسرائيل. وكانت أراضي فلسطين تحت الحكم الذاتي للكنعانيين، وفي نفس الوقت كانت خاضعة للإمبراطورية المصرية لفترة من الزمن، وجرت المعاملات التجارية بينهما، وهو ما دلت عليه رسائل تل العمارنة المكتشفة في صعيد مصر.
3. وقعت معجزة الإسراء والمعراج عام 620م حين أسري بالنبي محمد ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ومن فوق الصخرة بدأت رحلة الصعود إلى السموات العلى. وبعد الفتح الإسلامي تم طرد الروم من كافة الأراضي الفلسطينية، وتسلم عمر بن الخطاب بنفسه مفاتيح القدس بعد فتح المدينة على يد أبو عبيدة بن الجراح. وكتب للنصارى عهدًا آمنهم فيه على كنائسهم وصلبانهم، واشترط ألا يسكن اليهود في تلك المدينة المقدسة.
4. وفي ظل الحكم العباسي، شهدت فلسطين والشام فترة من أزهى عصور النهضة والإصلاح في شتى مجالات الحياة، وعاش المسيحيون في كنفهم في أمن وحرية وتسامح لم تشهده أي أقلية من الأقليات في أي عصر من العصور.

5. وقعت معركة "حطين" الشهيرة عام 1187م، وتمكن المسلمون بقيادة صلاح الدين الأيوبي من تحقيق نصرًا عظيمًا في هذه المعركة، واسترداد بيت المقدس، وتحرير معظم الأراضي التي احتلها الصليبيون.
6. ويعتبر العصر المملوكي في فلسطين من أزهى فتراتها التاريخية، حيث شهدت نهضة عمرانية، وحركة ثقافية مزدهرة، وإقامة مشاريع اجتماعية لتحسين الظروف المعيشية للسكان. وقد تعاقب على الحكم عدداً من الملوك العظماء، أمثال: بيبرس، والمنصور قلاوون، والأشرف خليل، والناصر محمد، وبرقوق، وغيرهم.
7. وتحت جناح التدخل الأوروبي المتزايد واستغلال ضعف الدولة العثمانية؛ بدأ الصهاينة بالتسلل إلى فلسطين والقدس، لكن التاريخ يسجل بشيء من الإعجاب موقف السلطان عبد الحميد الثاني الذي قاوم وفي أقصى حالات ضعف الدولة الإغراءات الصهيونية بالتخلي عن فلسطين، وخاصة القدس، لكن الحكم حقيقة لم يكن بيد السلطان، بل بيد حكومة الاتحاد والترقي التي أصدرت مرسوم عثماني أجاز لليهود إقامة حي في القدس؛ مما ساعد على زيادة التغلغل الصهيوني في فلسطين
8. تأسست الحركة على يد مجموعة من الصهاينة الأوائل، و بدأ هرتزل بجمع الدعم المعنوي والمادي لتشجيع وتسريع هجرة المستوطنين اليهود إلى فلسطين، والتي قد بدأت عام 1882م، وحاول إقناع الدولة العثمانية بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين أو شراء بعض الأراضي فيها، لكن السلطان عبد الحميد الثاني رفض رفضًا قاطعًا.
9. قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، وقبل أن يتقاسم المنتصرون إرث الإمبراطورية العثمانية، سارع وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور إلى كتابة رسالة في عام 1917م إلى المصرفي البريطاني وأحد الزعماء اليهود في بريطانيا، يشرح له فيها ذلك الوعد بشأن إقامة دولة يهودية في فلسطين.

10. تزايدت مظاهر الرفض الفلسطيني للمخطط الاستعماري، وتوالت الثورات والأعمال الجهادية ضد المهاجرين اليهود والمحتل البريطاني في فلسطين. وفي عام 1929م، تفاقمت التوترات بين المسلمين واليهود في القدس، واندلعت "ثورة البراق"، وانتشرت الاضطرابات في معظم المدن الفلسطينية، وكان أعنفها في مدينة الخليل، ووقعت مواجهات دامية بين الفلسطينيين واليهود، وبلغت حصيلة تلك الصدامات 116 شهيدًا فلسطينيًا و 133 قتيلًا يهوديًا.
11. تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، وكان الغرض الرئيسي من أنشأها هو الإعداد العسكري للشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح.
12. أسس الشيخ صلاح شحادة اللجنة العسكرية الاخوانية عام 1984م، والتي أصبحت فيما بعد الجناح العسكري لحركة حماس، ثم أعيد تسميتها إلى كتائب عز الدين القسام عام 1992،و منذ البداية، عارضت حركة حماس طريق السلام.
13. يعتبر عام 2007 عامًا للفرقة والانقسام والتراجع في فلسطين، لاسيما بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وانكفاء السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح إلى الضفة الغربية.
14. حصلت فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام 2011م. وفي العام نفسه، قدم الرئيس محمود عباس طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون)، ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح فلسطين صفة مراقب، مما تجعل فلسطين العضو رقم 194 في هيئة الأمم المتحدة.
15. وباسم السلام، وقعت إسرائيل والإمارات والبحرين اتفاقية التطبيع الشهير لعام 2020م المعروفة باسم "الاتفاق الإبراهيمي".

16. وفي الساعات الأولى من يوم السبت 7 أكتوبر 2023م، أعلنت كتائب القسام بدء معركة "طوفان الأقصى" التي تعد نقلة مذهلة في شكلها ونتائجها وآثارها ليس على الأراضي الفلسطينية فحسب، بل على المنطقة برمتها .

المشهد الحالي

1. نلاحظ اليوم في الحرب الدائرة على قطاع غزة تحالفا إقليميا دوليا يصطف خلف الكيان الصهيوني ضد المقاومة، وقد أوضح كثير من المحللين السياسيين الصهاينة أن "إسرائيل تضرب غزة بتنسيق ودعم الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الغربية." وفي الوقت نفسه ما زالت سلطة عباس تقف صامتة وإن تكلم عباس يقول" إن حماس لا تمثل رأي الفلسطينيين" ويتبرأ من حماس رغم ما تقوم به من مقاومة أسطورية أذهلت العالم وجعلت كثير من الدول التي كانت داعمة ومؤيدة الغزو الصهيوني تغير مواقفها وتعلن عدم موافقتها على جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني. بينما يعلن ممثل السلطة في الأمم المتحدة إبراهيم خريشة أن "صواريخ المقاومة التي تطلق من غزة على إسرائيل هي جريمة ضد الإنسانية."
2. لقد تقاربت المواقف، وباتت ملتحمة مع الموقف الصهيوني الغربي المعادي للمقاومة، ويعيد كل ذلك إلى الذاكرة نفس المشاهد المتكررة منذ الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، ويفتح ملف دور النظام العربي الداعم لذلك الكيان على عكس دور الشعوب وجهادها من أجل فلسطين منذ نشأة القضية.
3. وهكذا أطفئت ثورات للشعب الفلسطيني بأيدي الحكومات العربية التي وثقت في الصديقة بريطانيا وخضعت لإغراءات الولايات المتحدة الأمريكية، واليوم يكرر معظم أقطاب النظام العربي نفس الدور بالضغط على المقاومة لنزع سلاحها وتجريدها من قوتها سعيا لحماية الكيان الصهيوني!

4. وعلى سبيل المثال، في حرب 1948 التي منيت فيها الجيوش العربية بالهزيمة تمكن المجاهدون ومعهم بعض فصائل الجيوش العربية من حصار القدس وداخلها مائة ألف يهودي، وكاد هذا الحصار يحول الكفة لصالح تلك الجيوش ومعهم قوات المجاهد أحمد عبد العزيز المتوقع سقوط المدينة في يد العرب بين لحظة وأخرى، ولكن تقدمت بريطانيا إلى مجلس الأمن تطلب وقف القتال أربعة أسابيع والتعهد بعدم إرسال محاربين ومواد حربية إلى فلسطين في هذه الفترة، وتطبيق مادة العقوبات العسكرية والاقتصادية على من تخالف الأمر وفي 29 مايو/أيار 1948 وافق مجلس الأمن على هذا القرار وأعلنت الحكومة البريطانية أنها ستتوقف عن إرسال الأسلحة إلى الدول العربية المرتبطة معها في معاهدات، وهي مصر والأردن والعراق". واجتمع مندوبو الدول العربية لبحث الموضوع، وبعد مناقشات طويلة وافقوا على قرار مجلس الأمن (الهدنة)، فكان ذلك بداية النص لليهود بعد إنقاذهم من هلاك محقق. وقد وصف عبد الله التل قبول الهدنة "بأنها الجريمة الكبرى، وهي أخف وصف يمكن أن توصف به موافقة الجامعة العربية على شروط الهدنة..." (كما جاء في كتابه "كارثة فلسطين .. مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس، ص203").

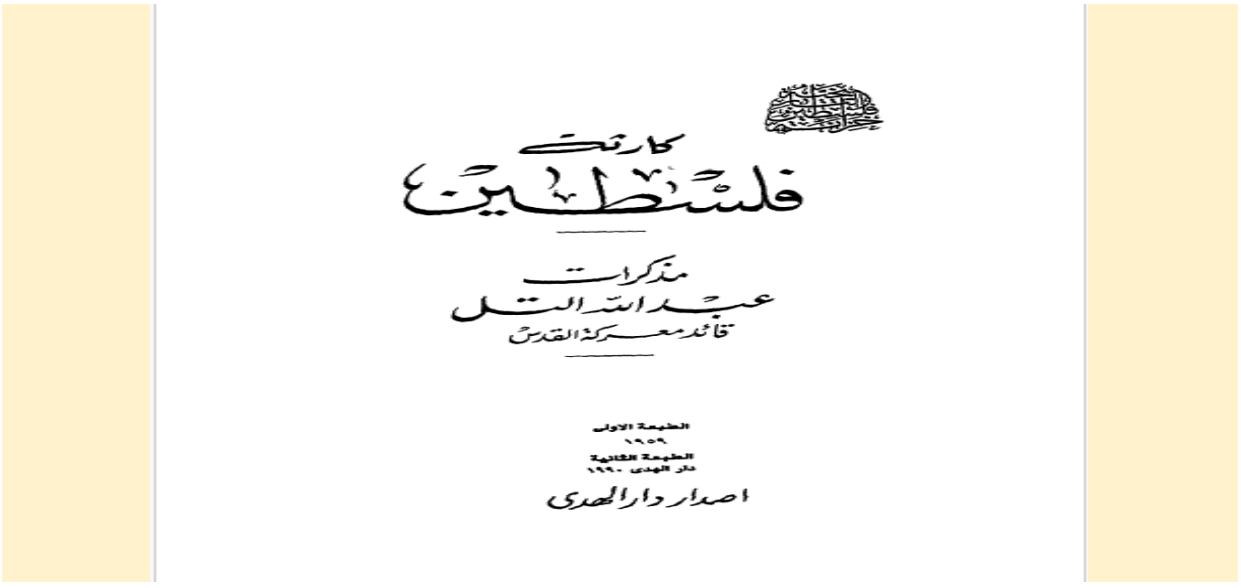
كارثة
فلسطين
مذكرات
عبد الله التل
قائد معركة القدس
الطبعة الاولى
١٩٥٩
الطبعة الثانية
دار الهدى ١٩٩٠
اصدار دار الهدى

كارثة history04789
لتل قائد معركة القدس

لقراءة الكتاب اضغط علامة

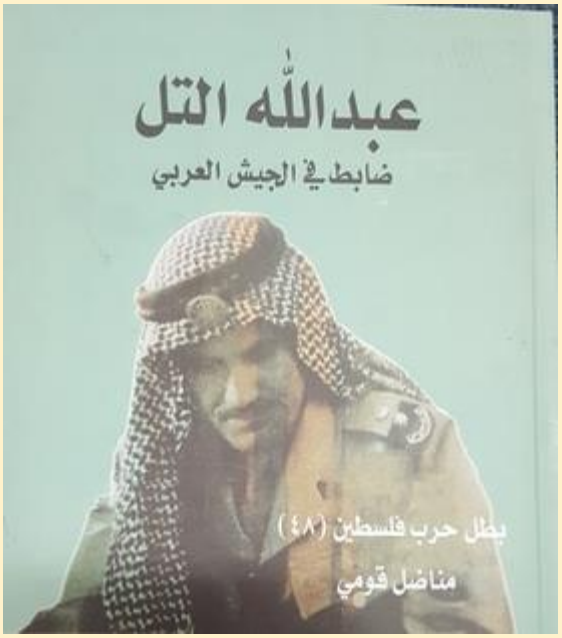

5. لقد تناست الكثير من الأنظمة وهي تتحرك لوأد الحركة الشعبية خاصة الإسلامية أنها تُفقد الوطن واحدا من أهم مقومات صموده إذا تهاوى يمكن أن تتهاوى معه مقومات وطنية كثيرة أمام مد المشروع الصهيوني.

لقد تمثلت مشكلات النظم العربية حين التعامل مع قضية العرب الكبرى (فلسطين) في ثلاثة أمور:

6. أولها العجز الرسمي العربي ووقوفه ضمنا مع الاحتلال الصهيوني مع استثناءات نادرة.
7. ثانيها أبواق إعلام العار العربي المشجعة على قصف إخوانهم في غزة بحجة الانتماء لحماس.

8. ثالثها صمت النخب العربية أو اكتفاؤها بالتنديد بـ "مغامرات المقاومة الفلسطينية" ومنهم "رجال دين" يصلون من أجل القضاء على "إرهاب حماس الإخواني" في فلسطين.
9. وخلاصة القول: إن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال وستبقى حية راسخة في أذهان وقلوب كل العرب والمسلمين، ومهما طال ليل الهزيمة، فإن فجر النصر آت بإذن الله ووعده، وستتحرر فلسطين لا محالة، وستشهد خروج المحتل مهزومًا، فإنه إلى زوال حتمًا طال الزمان أو قصر. "مازال تحفر في حنايانا الوعد القديم قسمًا يا قدس إنا عائدون[27]."

تعليق أخير

1. إن كثيراً مما عانى منه الشعب الفلسطيني البطل يعود بالدرجة الأولى إلى "الانقسام" و"التشرذم" و"التباعد بين "غزة" وبين "الضفة الغربية".
2. وقد يشفع لحماس دورها البطولي وقيادتها للمقاومة الأسطورية عبر السنوات منذ تأسيسها.
3. ولكن ما لا يمكن الاستمرار في قبوله من "السلطة الفلسطينية" هو "التخاذل والانكفاء في مستنقع الصمت على العدوان الصهيوني المستمر منذ قيامها، والرضا بهوان سلطة "لا سلطة لها" ولا صلاحيات تذكر.
4. ونعود للتذكير بما أوردناه في كتاب "النكبة العربية الكبرى .. وضياع فلسطين" في شكل برنامج لضمان قيام "دولة فلسطين المستقلة" كما يلي:

[27] فلسطين بين الماضي والحاضر والمستقبل | القصة كاملة كما لم تروى من قبل - أموالي (amwaly.com)

الحل لضمان قيام دولة فلسطين الحرة المستقلة

- تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بدولة فلسطين الحرة المستقلة .
- تجب تنحي (أو تنحية) كل القيادات التي أسهمت بطريق مباشر أو غير مباشر في الوصول إلى طريق مسدود لحل القضية الفلسطينية على مدى سنوات عجاف شهدت خلافاتهم وتصادماتهم وتخوينهم بعضهم لبعض.
- تجب إلغاء انقسام "فلسطين" إلى غزة وتتحكم فيها "حماس" و"الضفة الغربية" وبها سلطة صورية لرئيس لا يملك أي صلاحيات ولا تتعدى سلطة حكومته مبنى الرئاسة التي يوجد بها الرئيس محمود أبو مازن!!!
- لا سلطة فلسطينية في دولة فلسطين الحرة المستقلة، ولا فصائل للمقاومة، ولا منظمة التحرير الفلسطينية.

- بل دولة لها رئيس منتخب وحكومة منتخبة، ودستور، وجيش موحد وشرطة مدنية، وقضاء وكافة مقومات الدول العصرية .
- وأن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 ألف متر مربع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط.
- وأن عملية بناء دولة فلسطين الحرة المستقلة تقوم على أسس لا تفريط فيها، وتتمثل فيما يلي:

❖ لا عودة نهائيا للاحتلال الصهيوني أو غيره.

❖ لا فرقة أو تفريق بين أهل فلسطين مسلمين ومسيحيين.

❖ لا سلطة فلسطينية "عباس" ولا فصائل ولا حماس "هنيـــة".

❖ لا إشراف على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته إلا لحكومة دولة فلسطين.

❖ لا يدخل المسجد الأقصى بكامل مساحته إلا المسلمون[28].

و نؤكد أن دولة فلسطين

1. دولة موحدة عاصمتها القـدس على حدود 1967.
2. دولة تحكمها الدستور والقـــــانون.
3. دولة لها سلطة تشريعيـــــــــة واحدة.

[28] ينظم القانون الذي تصدره حكومة دولة فلسطين إجراءات دخول اليهود لمنطقة سور المبكى.

4. دولة لها جيش قادر على الدفاع عن الوطن الفلسطيني.[29]
5. دولة لها رئيس جمهورية له مدة رئاسية واحدة قابلة للتجديد لمدة واحدة .
6. دولـــــــــة لها حكـــــــــومة منتخبـــــــــة.
7. دولة موحدة حكومتها ورئيس جمهوريتها وبرلمانها هم فقط من يتحدثون باسمها .

وقبل النهاية

ثمة سؤال مهم، من يتحمل تكلفة إعادة بناء وتعمير ما دمره العدوان الصهيوني في غزة وكل فلسطين؟

تتمثل تكاليف إعادة إعمار غزة ومناطق الضفة الغربية التي طالها العدوان الصهيوني واعتداءات المستوطنين الصهاينة في تدمير شبه وغير مسبوق، جراء القصف الجوي الإسرائيلي المتوالي والشرس والغزو البري ما أدى إلى:

أولا:

الدمار المادي

1. تدمير مئات المباني والعديد من الخدمات والبنى التحتية، ليضيف حملا ثقيلا آخر على أهالي القطاع لإعادة إعمار هذه المناطق المهدمة الجديدة التي ستضاف إلى إرث ثقيل لم تتم إعادة إعماره منذ الحروب الماضية.

---

[29] ينظم قانون القوات المسلحة الفلسطينية وقانون الشرطة أسلوب وتوقيت دمج أفراد حماس وغيرها من فصائل المقاومة في الجيش والشرطة المدنية (لمن يريد منهم وتنطبق عليه الشروط والمعايير) وحسب الحاجة التي تقدرها الأجهزة المعنية.

2. تدمير أحياء ومجمعات سكنية ومراكز ومحال تجارية، ومستشفيات، ومدارس، ومخيمات .
3. تدمير وإحراق مئات السيارات الخاصة ، سيارات الإسعاف ووسائل النقل المختلفة.
4. إصابة العديد من البنوك والمجمعات الاقتصادية والبنية والمقار الأمنية، ومبنى الجلاء .
5. ضرب محطات المياه والكهرباء ، وجميع المرافق العامة، وأبراج الاتصالات وتدمير جميع شبكات الهاتف والإنترنت.
6. تعطيل المخابز ، وقصف الأماكن التي أدعى الاحتلال الصهيوني إنها آمنة!
7. تدمير الأثاث والتجهيزات والمعدات في كافة المساكن والمدارس والمستشفيات ، والجامعات ،والمراكز والمحال التجارية وغيرها من الأبنية التي طالها القصف العشوائي والمتعمد .
8. وفاة كثير من مرضى السرطان وغيرهم ممن كانوا في العناية المركزة بسبب توقف الكهرباء والوقود ومياه الشرب والمواد الغذائية ، ثم القصف الهمجي واقتحام المستشفيات بدعوى أنها مراكز مقاومة تابعة لحماس.
9. تدمير الطرق والميادين العامة وما بها من أعمدة للإنارة ولافتات إرشادية.
10. توقف الحياة الاقتصادية ، ومنع دخول الاحتياجات والمواد والسلع اللازمة لممارسة الأعمال التجارية وأعمال البناء والتشييد وجميع المواد اللازمة للإنتاج الزراعي والصناعي وأعمال الخدمات.
11. فرض حصار قاتل على كافة مناطق قطاع غزة .
12. محاولات " التهجير القسري" للفلسطينيين لدفعهم إلى الخروج من غزة وتفريغها من أهلها !

ثانيا:

الدمار الأهم

1. آلاف الشهداء من الرجال، والنساء، والشيوخ، **والأطفال**!!!!!

2. آلاف الجرحى والمصابين الذين عجزت المستشفيات عن استيعابهم، خروج معظم مستشفيات القطاع من الخدمة لنفاذ الوقود، والأدوية، والمتطلبات الطبية، والعلاجية.

3. آلاف السجناء والمعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني.

ثالثا

من يتحمل تكلفة ذلك الدمار؟

1. مجرمي الحرب رؤساء وقادة الكيان الصهيوني الحاليين والسابقين ممن لا يزالون على قيد الحياة..
2. المدافعين والداعمين للكيان الصهيوني من رؤساء وقادة دول العالم وفي مقدمتهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الحالي بايدن ورؤساءها السابقين الأحياء، جورج بوش الابن، أوباما وترامب.
3. رؤساء مجلسي النواب والشيوخ بالكونجرس الأمريكي ومعهم وزراء الخارجية والدفاع الأمريكيين من الأحياء.
4. الرؤساء والقادة والإعلاميين العرب الذين صمتوا على ما يرتكبه الكيان الصهيوني في فلسطين والذين تبنوا رؤية صهيونية لما جرى ويجري من جرائم في فلسطين السليبة.

أما من توفى من هؤلاء الذين شاركوا

بالفعل أو الصمت أو المداهنة بالتطبيع

مع الكيان الصهيونـــــــــــــــي

فإن عليهم لعنة الله وسيصلون سعيراً بإذن الله.

رابعاً

الوسيلة لتحقيق العدالة

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 177/43 تم "إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادر في نوفمبر 1988 واستبدل" منظمة التحرير الفلسطينية "باسم" فلسطين "في منظومة الأمم المتحدة . ونص ذلك القرار أنه يمكن لدولة فلسطين اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية للحصول على الحقوق القانونية في مياهها الإقليمية وحيزها الجوي كدولة ذات سيادة تعترف بها الأمم المتحدة، والسماح للشعب الفلسطيني برفع دعوى بشأن السيادة على أراضيه في محكمة العدل الدولية، وإدراج تهم "الجرائم ضد الإنسانية" وجرائم الحرب، بما في ذلك احتلال إقليم دولة فلسطين على نحو غير مشروع، ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية.

وهذا ما نقترحه هو أن تتقدم حكومة دولة فلسطين بدعوى إلى المحكمة الجنائية الدولية و محكمة العدل الدولية وفق ما يراه خبراءها . ويا حبذا أن تشارك في رفع الدعوى ضد الكيان الصهيوني دول إسلامية وعربية أخرى، كما نقترح أن تشارك في رفع الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد الكيان الصهيوني " جامعة الدول العربية" بفرض أنها ما تزال موجودة !

ونهذه المناسبة قد يكون من المناسب أن يتقدم فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف برفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية للمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة على جرائمهم في غزة كما جاء في الخبر التالي: الأزهر يصدر بيانا بعد أحداث مدرستي الفاخورة وتل الزعتر وينتقد العالم والأمين العربية و الإسلام .

أحدث قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة[30]

بأغلبية ساحقة.. الأمم المتحدة تدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

الأربعاء، 20 ديسمبر/كانون الأول 2023

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مساء الثلاثاء، قرارا بعنوان

"حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير"، بأغلبية ساحقة

وحصل القرار حسبما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية على تأييد 172 دولة، وعارضته 4 دول، وامتنعت 10 دول عن التصويت، ويعيد هذا القرار التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، وتحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني، ومساعدته لنيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت

[30] سكاي نيوز عربية/بأغلبية ساحقة.. الأمم المتحدة تدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره(nabdapp.com)

ويشدد القرار أيضا على تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين ويؤكد القرار أيضا على ضرورة احترام وصون وحدة كامل الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية وتلاصقها وسلامتها .

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع قرار يؤكد الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية، والسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية

وصوتت لصالح هذا القرار، 158 دولة، فيما عارضته 6 دول هي الولايات المتحدة، إسرائيل، كندا، نيرو، ميكرونيزيا ، وبالاو، في حين امتنعت عن التصويت 13 دولة.

وفي ختام هذا الجزء من الكتاب

نهتدي بآيات من القرآن الكريم

عن نصر الله والتمكين

وعد الله -تعالى- المؤمنين من عباده بالنصر والتمكين وأثبت أن النصر من عنده فقط وبين شروط استحقاقه في العديد من الآيات القرآنية الآتي ذكرها:

شرط استحقاق نصر الله

1. (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ) . "سورة البقرة، آية: 214" .
2. (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) . "سورة الحج، آية: 40" .
3. (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ *سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ *وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ *يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ) . "سورة محمد، آية: 4-7" .

ما النصر إلا من عند الله

4. ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ*إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ*بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ*وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾. "سورة آل عمران، آية: 123–126".

5. ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾. "سورة آل عمران، آية: 160".

6. ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ*لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ*إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ*وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. "سورة الأنفال، آية: 7–10".

7. ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ*بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ*وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. "سورة الروم، آية: 4–6".

من لم ينصره الله فلا ناصر له

8. (لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا) . "سورة النساء، آية: 123" .

9. (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا) . "سورة النساء، آية: 145-146" .

10. (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا) . "سورة النساء، آية: 173" .

11. قال الله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: 5، 6] .

12. وقال سبحانه: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: 126] .

13. وقال سبحانه: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: 160] .

14. وقال سبحانه: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: 40، 41] .

15. وقال سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47] .

16. وقال سبحانه: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ * يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ [غافر: 51، 52].

17. وقال سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ [آل عمران: 13].

18. وقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ * إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ * وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء: 105 – 107].

19. وقال سبحانه: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: 214].

20. وقال سبحانه: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ * وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام: 33، 34].

21. وقال سبحانه: ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: 14، 15].

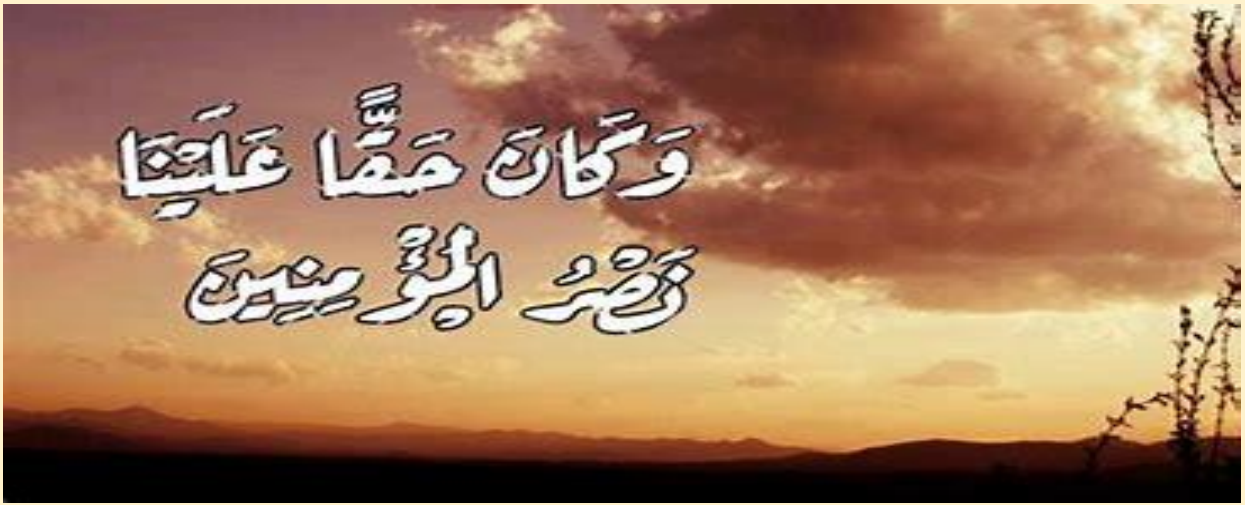

انتهى الجزء الرابع من كتاب

"النكبة العربية الكبرى وضياع فلسطين"

وبإذن الله سيتم نصره وينهار الاحتلال الصهيوني

وتقوم دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على كل أرض

فلسطين التاريخية وعاصمتها القدس.

وحينها سوف أصدر بإذن الله وتوفيقه

الجزء الخامس بعنوان

" بفضل الله عادت فلسطين "

20 ديسمبر 2023